جامعة
عبد الحميد بن باديس
مستغانم

مجلة
الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة
متخصصة في الميدان الاقتصادي
تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

العدد : 09 ردمد : ISSN : 2170—0982 جويلية 2015

UNIVERSITY
ABDELHAMID BEN BADIS
MOSTAGANEM

Strategy and Development Review

Approved Scientific International Review
Specializing in the economic field
Edited by the Faculty of Economics, Trade and Management sciences

N° 09 ISSN : 2170—0982 July 2015

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – جامعة مستغانم

الترقيم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793

معامل التأثير: Impact Factor: SJIF 2014= 4.712

الرئيس الشرفي للمجلة: أ.د. مصطفى بلحاكم- مدير جامعة مستغانم

مدير ورئيس تحرير المجلة: **د. العجال عدالة**

مدير مساعد ومستشار قانوني: د. جيلالي بوشرف

نائب رئيس التحرير: د. محسن سالم براهمي – فرنسا

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. ميرجانا رادوفيتش – صربيا

د. بشار المنصور– السعودية

د. أمحمد بلقاسم

د. الحاج بن زيدان

د. محمد محمود ولد محمد عيسى

أ. علي بوجلال

أ. محمد بلبية

أ. براحو حاج ملياني

المكلف باللوجستيك: السيد عباسة أحمد- الأمين العام للكلية

خلية الإعلام والاتصال: السيد محمد شرقية

السيد بلال دقيوس

خلية الإعلام الآلي : أ. أسماء دريسي

أ. سامية دريسي

أ. نبيل عليوات

لجنــة القــراءة:

د. وانا براندوسا ألبو – دنمارك

د. توفيق سريع باسردة (عميد كلية) اليمن

د. معمر بلخير (جامعة وهران) الجزائر

د. أحمد بوسهمين (جامعة بشار) الجزائر

د. خالد عبد الوهاب البنداري – مصر

د. ساندرا سرباندو فيليب (جامعة أفيرو) برتغال

د. كربالي بغداد (جامعة وهران) الجزائر

د. عبد الرحمن محمد سالم– اليمن

د. ماريا إيلينا لاباستيدا توفار – المكسيك

د. إليزابات ف. فيرا (جامعة سونتياغو) برتغال

اللجنــة العلميــة:

د. عبد القادر براينيس - عميد الكلية

أ.د. ألبار لورد – (سانغور أليكسوندري)

أ.د. أحمد عامر عامر (جامعة مستغانم) الجزائر

أ.د. عبد القادر بابا (جامعة مستغانم) الجزائر

أ.د. مصطفى بلمقدم (جامعة تلمسان) الجزائر

أ.د. محمد بن بوزيان (عميد كلية) الجزائر

أ.د. عبد السلام بندي عبدالله (ج. تلمسان) الجزائر

أ.د. عبد الرزاق بن حبيب (جامعة تلمسان)

أ.د. عبد القادر جفلاط (جامعة ليل) فرنسا

أ.د. عطية أحمد منصور الجيار –مصر

أ.د. سعدية قصاب (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر

أ.د. ميرجانا رادوفيتش – صربيا

أ.د. عبد العزيز سالم (جامعة وهران) الجزائر

أ.د. فلاديمير سيموفي – صربيا

أ.د. صوار يوسف (جامعة سعيدة) الجزائر

أ.د. عاطف جابر طه عبد الرحيم –مصر

أ.د. رشيد يوسفي (جامعة مستغانم) الجزائر

أ.د. بلقاسم زايري (جامعة وهران) الجزائر

أ.د. فاطمة الزهراء زرواط (جامعة مستغانم)

د. محمد بن دليم القحطاني (ج م فيصل) السعودية

د. بشير بكار (جامعة مستغانم) الجزائر

د. مليكة بوجاني (جامعة وهران) الجزائر

د. نور الدين شريف الطويل (جامعة مستغانم) الجزائر

د. كرالج دافورين – سلوفينيا

د. بلقاسم دواح (جامعة مستغانم) الجزائر

د. رزق سعد الله بخيت الجابري (ج حضرموت) اليمن

د. مصطفى محمد النشرتي– مصر

د. محمد التليلي حامدي (جامعة المنستير) تونس

د. علاء الدين التجاني حمد – السودان

د. بلحاج فراجي (جامعة بشار) الجزائر

د. ساندرا سرباندو فيليب (جامعة أفيرو) برتغال

د. عبدالله حمود سراج (جامعة حضرموت) اليمن

د. محمد العيد (جامعة مستغانم) الجزائر

د. ناتاليا لوقفينوفا – فرنسا

د. نوري منير (عميد كلية/جامعة شلف) الجزائر

د. عبد المجيد سعيدي (جامعة قرنوبل) فرنسا

د. مليكة صديقي (جامعة دالي ابراهيم) الجزائر

د. ماريا إيلينا لاباستيدا توفار – المكسيك

د. إليزابات ف. فيرا (جامعة سونتياغو) برتغال

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

مقـاييس النشـر

تصدر مجلة " الاستراتيجية والتنمية " عن كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير – جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم. يتعلق الأمر بمجلة علمية دولية محكمة تهتم بالميدان الاقتصادي. تفتح فضاء لجميع أصحاب القدرات العلمية في الجزائر وخارجها بالمساهمة بأحد المواضيع المتعلقة بالاقتصاد ومستجداته، لا سيما في الجزائر، في الدول العربية وعلى المستوى الدولي.

تخضع البحوث العلمية التي ترد إلى المجلة لشروط نشر يتعين على الباحثين الالتزام بها، وهي كالآتي:

- كتابة اللقب والاسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة مستقلة عن البحث؛
- أن يرسل البحث مكتوبا بالوارد عن طريق البريد الإلكتروني للمجلة؛
- لا تقبل إلا البحوث التي لم يسبق نشرها؛
- أن يشتمل البحث على ملخصين لا يتجاوز كل منهما نصف صفحة أحدهما باللغة العربية والآخر بإحدى اللغتين الأجنبيتين (الفرنسية أو الإنجليزية). كما يتضمن الملخص الهدف من البحث والنتائج المتوصل إليها؛
- ألا يتجاوز البحث 30 صفحة وألا يقل عن 20 صفحة إتباعا للمقاييس التالية:

- البحث المنجز باللغة العربية محررا بخط (Traditional Arabic) حجم 15 بالنسبة للنص وحجم 13 بالنسبة للأرقام في العرض؛
- البحث المنجز باللغة الأجنبية مكتوبا بالوارد وبخط (T. New Roman) بحجم 13؛
- الهوامش بالسنتمتر: علوي/ سفلي:1,5، يمين/ يسار: 1,5 ؛ بين الأسطر: 1,15 ؛

- حجم الورقة: عرض:17 / طول:24.

- يجب احترام المقاييس الأكاديمية والشروط الشكلية في إعداد المقالة، ويراعى في ذلك خاصة:
  - مقدمة البحث: تحديد أهداف البحث ومنهجيته؛
  - كتابة الهوامش أوتوماتيكيا في أسفل الصفحة؛
  - ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيما متسلسلا ولكل على حدة؛
  - أن ينتهي البحث بخاتمة تتضمن النتائج، مع إدراج قائمة المراجع في آخر البحث مرتبة حسب الحروف الأبجدية؛
  - إذا كان المرجع كتابا يدون الاسم الكامل للمؤلف(ة)، عنوان الكتاب بخط مغاير (مكان النشر: الناشر، سنة النشر)، الصفحة.
- تخضع البحوث للتحكيم من طرف هيئة علمية لقبول أو رفض نشرها أو القيام ببعض التعديلات اللازمة؛
- لا تقبل إلا البحوث المرسلة من طرف أصحابها عن طريق البريد الإلكتروني الشخصي. ولا ترد البحوث التي لم تنشر؛
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر، وإعادة نشر موضوع الباحث يتطلب موافقة كتابية من المجلة؛
- المقالات التي يتم نشرها في المجلة، تعرض على مستوى موقع المجلة وهي قابلة للتحميل؛
- لا يمكن نشر مقال ثاني إلا بمضي ثلاث سنوات بعد نشر الأول؛
- المفاهيم والآراء المعبر عنها في المقالات لا تلزم إلا أصحابها.

مجلة الاستراتيجية والتنمية

مجلة علمية دولية محكمة متخصصة في الميدان الاقتصادي

الترقيم الدولي: 2170-0982

رقم الإيداع القانوني: 2011-4793

معامل التأثير: Impact Factor: SJIF 2014= 4.712

العدد التاسع – جويلية 2015

الفهرس

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ان)	الصفحة
تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر	د. بن رمضان أنيسة (جامعة تلمسان)	07
أهمية تغيير الثقافة التنظيمية لتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بالجامعة، دراسة حالة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة باتنة	أ.د. إلهام يحياوي (جامعة باتنة) أ. بركة مشنان (جامعة باتنة)	42
محددات الفقر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1980–2014	أ. بن جلول خالد (جامعة عنابة) د. سالمي جمال (جامعة عنابة)	70
أخلاقيات المهنة عامل أساسي لنجاح مهمة مدقق الحسابات في تدقيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية	أ. قادري عبد القادر (جامعة مستغانم)	105
الرقابة على الجودة وأثرها على تحفيز الإبداع في المؤسسة (دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)	أ. لاكسي فوزية (جامعة مستغانم) أ. قارة مصطفى فاطمة الزهرة (جامعة بشار)	132
العوامل المحددة للصادرات الصناعية الجزائرية	أ. برواين شهرزاد (جامعة مستغانم)	161
إستراتجية التنويع لإدارة مخاطر المشاريع (دراسة ميدانية)	أ. صرصار فاطمة (جامعة سعيدة) د. بن حميدة محمد (جامعة سعيدة)	191

مجلة الاستراتيجية والتنمية
العدد التاسع– جويلية 2015

الفهرس (تابع)

عنوان المقال	اسم ولقب الباحث (ان)	الصفحة
تأثير دوافع اللجوء لاخراج النشاطات (outsourcing) على العوامل المحددة لاختيار المورد	أ. عبيد الله فطيمة (جامعة معسكر) د. مختاري فيصل (جامعة معسكر)	213
الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الاخضر في اطار الاستغلال المستدام للنفط العربي	أ. بلهادف رحمة (جامعة مستغانم) أ.د. يوسفي رشيد (جامعة مستغانم)	244
فاعلية نظام المعلومات التسويقية في استمرارية نشاط المؤسسة، دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية	أ. بن يمينة كمال (جامعة مستغانم) أ.د.مليكي سمير بهاء الدين (جامعة تلمسان)	279
الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر دراسة اقتصادية وقياسية	أ. بكريتي بومدين (جامعة مستغانم)	302
نموذج التوازن الحسابي العام للاقتصاد الجزائري: حالة الشراكة الأوروجزائرية	د. قدال زين الدين (جامعة مستغانم)	330

تطاير أسعار البترول ودورية السياسة المالية في الدول المصدرة للبترول، دراسة حالة الجزائر

د. بن رمضان أنيسة

أستاذ محاضرة (ب)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة تلمسان

ملخص:

نهدف في هذه الورقة البحثية إلى اختبار أثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية الجزائر ومعرفة أسباب دورية السياسة المالية في الجزائر وذلك باستخدام بيانات سنوية للفترة 1970-2014.

وقد توصلنا في الدراسة التطبيقية إلى أن سبب دورية السياسية المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة واللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل. كما أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية، وبالتالي فأن تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، تطاير أسعار البترول، البيئة المؤسساتية، النمو الاقتصادي.

Abstact :

In this paper, we aim to test the impact of oil prices volatility on fiscal policy and find out reasons for procyclicality of fiscal policy in Algeria using annual data over the period 1970-2014.

Our results indicate that the procyclicality of fiscal policy in Algeria, is mainly due to institutional weakness and social inequality represented at inequality in income distribution. Then, the relationship between oil prices volatility and public spending is an indirect relationship, so we argue that oil price volatility and lower institutions quality, rather than oil abundance per se, weakes economic growth in Algeria.

Keywords : procyclicality of fiscal policy, oil price volatility, institutional quality, growth.

مقدمة:

تزايد الجدل حول الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين خصوصا في الآونة الأخيرة، بعدما تزايد التدهور في عجز الميزانية الحكومية لكل من الاقتصادين الأمريكي والأوروبي، ولم يختلف الأمر بالنسبة إلى الدول النامية. وقد ترجع عدم فاعلية السياسة المالية في التأثير على أداء الاقتصاد الكلي في هذه الدول إلى تذبذب سلوك حكوماتها وغياب المصداقية لدى هذه الحكومات في تحقيق تطور ملحوظ في عملية الإصلاح الاقتصادي، حيث أن القرارات المتعلقة بالسياسة المالية ناتجة عن صانعي القرار السياسي.

إن الإنفاق الحكومي في العديد من الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات ذو ارتباط طردي مع أسعارها وهو الأمر الذي يؤدي إلى تذبذب الإنفاق تبعا لتذبذب الأسعار، وهذا يعني أن التقلبات في قيمة الصادرات تنعكس بشكل مباشر في تقلبات الدخل الوطني. ولقد أثبتت ذلك العديد من الدراسات التطبيقية وفي مقدمتها دراسة كل من الاقتصاديين Micheal Gavin وRoberto Perotti أن السياسة المالية في الدول النامية تكون مواكبة لتقلبات الدورات الاقتصادية Procyclical، ولقد أثبتت الدراسة التي طبقت على دول أمريكا اللاتينية أنه في وقت الرخاء يزداد الإنفاق الحكومي أكثر من الإيرادات، وهذا ما يؤثر سلبا في استقرار الاقتصاد الكلي وفي أداء المثبتات التلقائية automatic stabilizers وخصوصا في ظل سيادة السياسة المالية. ولقد تزايدت تقلبات أسعار البترول بصفة كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث أن التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة في أسعار الموارد الطبيعية وخصوصا المحروقات لها تأثيرات كبيرة على التوازنات المالية العامة في اقتصاديات الدول النامية المنتجة للنفط وهو ما وضحه لنا الشكل 01.

حيث أن الانهيار الطفيف لأسعار البترول يؤدي إلى زيادة كبيرة في احتياجات التمويل حيث أن اقتصاديات وصادرات هذه الدول لا تتميز بالتنوع الاقتصادي، وأن الإيرادات الإجمالية للدولة تتكون أساسا من الصادرات النفطية.

الشكل رقم 01: أسعار النفط والموازنة المالية بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول المنتجة للنفط.

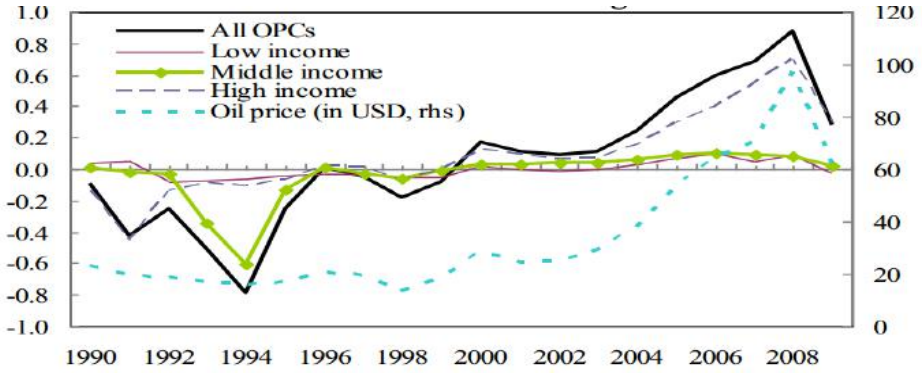

Source : Nese Erbil, Is fiscal policy procyclical in developing oil-producing countries ?, IMF Working Paper, July 2011, p 3.

في الجزائر، يحتل البترول مكانة هامة فقد اعتمدت منذ الاستقلال على الثروة البترولية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية بحيث يعتبر قطاع النفط المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير النفطية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة من جهة، ومن جهة ثانية إلى وتيرة النمو التي يسجلها قطاع المحروقات عن طريق استخدام الفوائض المالية المتراكمة نتيجة تزايد الطلب العالمي عليه وتدعيم القدرات الإنتاجية الجزائرية جراء دخول الشراكة الأجنبية إلى هذا القطاع. حيث سمحت الزيادة في عائدات النفط الناتجة عن الزيادة في حجم الإنتاج وأسعار البترول بارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. إلا أن هذا المورد الاستراتيجي –البترول– قابل للنفاذ والنمو المتزايد على طلبه لا يتفق وتوفره المحدود، لذلك فالكل يراقب ويتابع ما يتردد عن المحروقات بشكل عام والبترول بشكل خاص واحتياطاته واكتشافاته، وتشريح مشاكله يعتبر من الضروريات الحتمية خاصة في ظل المنافسة المتزايدة من الشركات البترولية العالمية، ويعبر عن ذلك تساؤلات كثيرة تدور في أذهان الكثيرين منها ما يتردد حول حقيقة مستقبل الاحتياطي للبترول وهل سينضب خلال فترة زمنية محدودة.

كما أن ارتفاع أسعار البترول وتضاعف الإيرادات المتأتية من إنتاج وتصدير المحروقات قد حدثت في مرحلة هامة ومتميزة تمثلت في سنوات الألفية الجديدة [2000]، وتكمن أهمية هذه المرحلة في كونها جاءت بعد سنوات صعبة مر بها الاقتصاد الجزائري متأثرا بأزمة الدفع الخارجي التي ألمت به منذ سنة

1986 وما تلاها من شح في الموارد وتعرضه لضغوطات خارجية بسبب مشكلة المديونية، مما دفع السلطات الجزائرية إلى ضغط الإنفاق العام خاصة في شقه الاستثماري وتخفيض الإعانات الحكومية خاصة تلك المقدمة للقطاع الإنتاجي، مما سبب ركود اقتصادي وتسجيل معدلات نمو سالبة مما أدى إلى تأخر كبير طال جميع القطاعات، كما انعكست نتائجها على المستوى التسييري بالتخلي عن الاقتصاد المخطط مركزيا من قبل الدولة لصالح اقتصاد قائم على آليات السوق. وهكذا استغلت الجزائر تلك الموارد والبحبوحة المالية جراء ارتفاع أسعار المحروقات في التخلص أولا من الضغوط الخارجية وثانيا بتبني سياسة إنفاق عام توسعية لبعث مشاريع مست بشكل خاص البني التحتية، قطاع الأشغال العمومية، القطاع الفلاحي والسكن قصد تدارك التأخر الذي حدث في سنوات الأزمة إضافة إلى إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي.

مما سبق ذكره ارتأينا طرح الإشكالية التالية كنقطة رئيسية نعالجها في هذه الورقة البحثية:

كيف يؤثر تطاير أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر؟

1. دورية السياسة المالية:

تكون تقلبات الدورات الاقتصادية أكثر وضوحا في الدول النامية منها في الدول المتقدمة وبالخصوص في الدول التي تعتمد بشكل أساسي على عوائد الموارد الطبيعية من نفط، موارد معدنية، ...الخ، حيث أن الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي يرجع في الغالب إلى التقلبات الكبيرة في أسعار النفط والتي تؤدي بدورها إلى التقلب في مداخيل الدولة. إن التقلب في المداخيل يصاحبه التقلب في الإنفاق الحكومي العام والذي يؤدي بدوره إلى التقلبات في سعر الصرف الحقيقي للدولة والتي من شأنها تشكيل خطر عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري.

لقد توصل العديد من الاقتصاديين أمثال:

Cuddington(1989), Tornel and Lane(1999), Kaminsky, Reinhart and Vegh(2004), Talvi and Vegh(2005), Alesina, Campante and Tebellini(2008), Mendoza and Oviedo(2006), Ilzetski and Vegh(2008)

إلى أن السياسة المالية تميل إلى أن تكون مسايرة للاتجاهات الدورية في البلدان النامية مقارنة مع الدول المتقدمة، كما بينت الدراسات التي قام بها كل من: Gelb(1986), Gavin, Hausmann, Perotti and Talvi(1996), Gavin and Perotti (1997), Calderon and Schimdt-Hebbel(2003), Medas and Zakharova (2009), Lopez-Murphy and Ossowski(2010) أن تقلبات الدورات الاقتصادية تكون أكثر وضوحا في الدول الغنية بالموارد الطبيعية حيث يميل الدخل الناتج عن تلك الموارد إلى الهيمنة على الدورة الاقتصادية.

هذا وتركز معظم الدراسات على دورية سياسة الإنفاق الحكومي لأن العائدات الجبائية تعد متغيرا داخلي المنشأ نسبة إلى الدورة الاقتصادية، ومن بين الأسباب الرئيسية لدورية سياسة الإنفاق الحكومي نجد ارتفاع العائدات الضريبية في فترات الازدهار مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة وبالتالي زيادة النفقات بالتناسب.[1]

يعتبر الاقتصاديين (1997) Gavin and Perotti أول من أثبت دورية السياسة المالية في دول أمريكا اللاتينية، حيث لاحظا أن عجز الميزانية في أمريكا اللاتينية خلال الفترة الممتدة بين 1970 إلى 1995 فشلت إلى حد كبير في الاستجابة للنمو الاقتصادي مما يدل على أن الميزانية التقديرية استخدمت على نحو مساير للاتجاهات الدورية وذلك بغرض التكافؤ مع عوامل الاستقرار التلقائية على سبيل المثال زيادة النفقات لموازنة الإيرادات غير المتوقعة في الأوقات الجيدة، وقد توصل الاقتصاديين إلى أن السياسة المالية في هذه الدول تتجه إلى أن تكون دورية مقارنة بالدول الصناعية، بحيث تكون توسعية في الأوقات الجيدة وانكماشية في الأوقات السيئة.[2]

[1] Jeffrey Franckel, Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaire et monétaire moins procycliques ?, Séminaire sur les ressources naturelles, les finances et le développement, Institut du FMI et banque centrale d'Algérie, Alger 4-5 novembre 2010, p 03.

[2] Micheal Gavin, Roberto Perotti, Fiscal Policy in Latin America, NBER Macroeconomics Annual 1997, Volume 12.

باستخدام مختلف مناهج الاقتصاد القياسي،[3] فلقد بين كل من Talvi and Vegh (2000) كيف أن صانعي القرار وجدوا أن الاستغلال الأمثل للفوائض المالية الأولية في حالة الرخاء يكون عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض معدلات الضرائب، كما توصل Braun (2001) إلى استنتاج أن دورية السياسة المالية هي القاعدة في معظم الدول النامية، وأنها غير دورية في دول OECD. كما أن Lane (2003) قدم عدة أدلة على طبيعة الاتجاهات الدورية للسياسة المالية في الدول النامية بالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي OECD.

لقد بين الاقتصاديون Kamnsky, Reinhart and Vegh (2004) باستعمال مقاربة قياسية بهدف إعادة النظر في الأدلة حول طبيعة مسايرة الاتجاهات الدورية للسياسة المالية، وذلك بالاعتماد على مجموعة واسعة من المؤشرات المالية، ضمن عينة شملت 104 بلدا جلها تنتمي ل OECD والبلدان النامية من بينها الجزائر في الفترة الممتدة بين 1960-2003 مقسمة حسب مستويات الدخل، حيث أن البلدان الغنية لديها الوصول المستمر إلى أسواق رأس المال الدولية، في حين أن البلدان المتوسطة الدخل لديها علاقة غير مستقرة ومتقلبة مع أسواق رأس المال الدولية أما في البلدان المنخفضة الدخل فهي مغلقة تقريبا في جميع الأوقات. وقد لخص الباحثين الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: الخصائص الدورية لتدفقات رأس المال

السياسة المالية	الإنفاق الحكومي g	معدل الضرائب T
غير دورية	−	+
دورية	+	−
حيادية	0	0

Source : G. L. Kaminsky et al , op. cit, p :14.

[3] G. L. Kaminsky, C. M. Reinhart and C. A. Vegh, When It Rains, It Pours : Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies, Goerge Washington University and NBER Macroeconomics Annual 2004, p :02.

- **السياسة المالية غير الدورية countercyclical fiscal policy**: تكون السياسة المالية في هذه الدول غير دورية عندما يكون الارتباط بين عناصر الدورة الاقتصادية من صافي تدفقات رأس المال والناتج المحلي الإجمالي GDP سالبا [الارتباط بين الدورة الاقتصادية والإنفاق الحكومي سالب]، وبعبارة أخرى فإن الاقتصاد يقترضٌ من الخارج في الأوقات الصعبة [تدفق رأس المال نحو الداخل] ويُقرض أو يسدد في حالة الرخاء [خروج رأس المال]. أي أنها تكون توسعية في الأوقات الصعبة فيرتفع فيها الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث عجز في الميزانية وانكماشية في حالة الرخاء والازدهار يتراجع فيها الإنفاق الحكومي وبالتالي انخفاض العجز في الميزانية، ويتجه هذا النوع من السياسات إلى تحقيق الاستقرار في الدورة الاقتصادية. ويمثل هذا النوع من السياسة المالية مقاربة الكلاسيكيين الجدد والكينزيين الذين يرون بضرورة أن السياسة المالية المثلى يجب أن غير دورية.
- **السياسة المالية الدورية Procyclical fiscal policy**: تكون السياسة المالية مواكبة للاتجاهات الدورية عندما يكون الارتباط بين الدورة الاقتصادية ومكونات الإنفاق الحكومي موجبا، وبالتالي ارتفاع الإنفاق الحكومي في أوقات الرخاء والازدهار [سياسة توسعية] وانخفاضه في الأوقات الصعبة [سياسة انكماشية]، وتسمى هذه السياسة بالدورية لأنها تؤدي إلى تقلبات مستمرة في الدورة الاقتصادية.
- **السياسة المالية المستقرة Acyclical fiscal policy**: يكون فيها الارتباط بين الدورة الاقتصادية والإنفاق الحكومي معدوما، وتتميز السياسة المالية المستقرة بالاستقرار في الإنفاق الحكومي.

أما الشكل التالي فيبين لكل دولة علاقة الارتباط بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، هذه الأخيرة تختلف بين مستوى -1 بالنسبة لفنلندا مشيرا إلى سياسة مالية غير دورية و+1 لسلطنة عمان مشيرا إلى سياسة مالية دورية.

إن الغالبية العظمى من البلدان المتقدمة الممثلة بالأشرطة السوداء في الشكل، يكون الإنفاق الحكومي فيها مستقرا أي تتميز بسياسة مالية مستقرة acyclical، في حين أن الغالبية المتبقية تعكس سياسة مالية دورية.

أما الجدول التالي يقدم بيانات مختارة حول مؤشر دورية السياسة المالية حيث يظهر مدى الارتباط بين عناصر الإنفاق الحكومي والعناصر الدورية للناتج الداخلي الخام، فيكون الارتباط موجبا في معظم الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل ويكون مؤشر دورية السياسة المالية مرتفعا مما يؤكد على دورية السياسة المالية في هذه البلدان، والعكس صحيح بالنسبة للدول الصناعية.

الجدول رقم 02: مؤشر دورية السياسة المالية في الدول المنخفضة، المتوسطة والمرتفعة الدخل

الدول	الارتباط بين مكونات GDP و		مسار دورة سياسة الإنفاق العام• و		مؤشر دورية السياسة المالية 0.4*(1)+0.4*(4)-0.2*(4)
	الإنفاق الحكومي الحقيقي [1]	التضخم [2]	المستوى [3]	النسب المئوية [4]	
الدول الضعيفة الدخل					
أنغولا	0.21	0.56-	8.46	0.27	0.30
التشاد	0.71	0.23-	14.12	0.44	0.51
الكونغو	0.40	0.23-	3.67	0.12	0.25
غانا	0.25	0.12-	16.11	0.50	0.33
الهند	0.43	0.29-	1.04	0.04	0.25
مالي	0.35	0.25	7.10	0.22	0.28
رواندا	0.84	0.46-	15.59	0.49	0.63
الدول متوسطة الدخل					

• مسار دورة سياسة الإنفاق العام the amplitude of the fiscal policy cycle يعبر عن الفرق بالنقط المئوية percentages points بين نمو الإنفاق الحكومي الحقيقي في أوقات الرخاء وأوقات الانكماش، ويتم تحويله إلى مؤشر تتراوح قيمته بين [+1، -1] بهدف المقارنة بين مستويات مؤشر الارتباط وباستخدام النسب المئوية لتوزيع مسار دورة سياسة الإنفاق العام الموجب والسالب.

الجزائر	0.35	0.08-	5.58	0.18	0.23
مصر	0.27	0.03	2.31	0.08	0.14
كولومبيا	0.71	0.06-	4.70	0.15	0.36
إيران	0.60	0.02-	10.35	0.32	0.37
الأردن	0.15	0.38-	2.17	0.07	0.16
المغرب	0.14	0.06	2.17	0.07	0.07
تونس	0.30	0.08-	5.47	0.17	0.21
بستوانا	0.82	0.12-	6.33	0.20	0.43
الشيلي	0.22	0.51-	3.69	0.12	0.24
ماليزيا	0.25	0.10	1.86	0.06	0.11
عمان	0.87	0.47-	15.22	0.47	0.63
السعودية	0.38	0.33	6.37	0.20	0.16
الدول المرتفعة الدخل					
أستراليا	0.26-	0.17	0.31-	0.04-	0.15-
كندا	0.12-	0.32	0.88-	0.11	0.16-
النرويج	0.22-	0.06-	2.61	0.09	0.04-
فرنسا	0.45-	0.11	0.62-	0.08	0.24-
المملكة المتحدة	0.67-	0.11	-1.61	0.21-	0.37-
الولايات الأمريكية المتحدة	0.37-	00	0.86-	0.11-	0.19-
اليابان	0.04	0.18	4.93	0.16	0.05

Source : G.L.Kaminsky, C.M.Reinhart and C.A.Vegh, op.cit, p:58.

وخلاصة فإنه في البلدان النامية وبالخصوص الأسواق الناشئة، ترتبط فترات تدفقات رؤوس الأموال مع السياسات الاقتصادية الكلية التوسعية وفترات تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج مع السياسات الاقتصادية الكلية الانكماشية، وبالتالي فإنه عندما تمطر في هذه الدول فإنه لا يصب في الواقع when it rain, it does indeed pour.

فأما Talvi and Vegh (2005)[4] فقد بينا في دراستهما بالاعتماد على عينة متكونة من 56 دولة من بينها 20 دولة صناعية من ضمنها مجموعة السبعة [فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا] و36 دولة نامية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1970-1994، وقدما تفسيرا آخر لظاهرة دورية السياسة المالية يرتبط بالسلوك الأمثل لمجابهة القيود السياسية، مما يؤدي إلى رفع تكلفة تشغيل الفوائض المالية في الأوقات الجيدة وبالتالي خلق عدة ضغوط لزيادة الإنفاق العام، ونظرا لهذا التشوه السياسي فإن الحكومة التي تواجه تقلبات كبيرة في القاعدة الضريبية سوف تختار تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي في الأوقات الجيدة، وزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي في أوقات الانكماش، وفي ظل هذا التشوه السياسي فإن السياسة المالية المثلى تكون دورية. وقد توصلا إلى إثبات وجود علاقة ارتباط طردية بين مكونات الإنفاق العام والناتج الداخلي الخام في الدول النامية بحيث قدر الارتباط في المتوسط ب 0.56 مما يثبت دورية السياسة المالية في هذه الدول. أما بالنسبة للدول الصناعية فقد وجدا أن معامل الارتباط في المتوسط كان معدوما مما يثبت عدم دورية السياسة المالية.[5]

أما Ilzetzki and Vegh (2008) فقد عملا في بحثهما على الإجابة على عدد من التساؤلات: هل السياسة المالية تكون دورية فعلا في الدول النامية؟ أم أن العلاقة السببية أخذت منحى آخر وبالتالي فإن الباحثين السابقين في الميدان قد أخطأ في التعرف على السياسة التوسعية[الكينزيين أو النيوكلاسيك] للسياسة المالية؟ وبغرض الإجابة على هذه التساؤلات قام الباحثين بالاستعانة ببيانات ربع سنوية بدلا من البيانات السنوية ل 49 دولة تنقسم إلى 27 دولة نامية و22 دولة صناعية في الفترة الزمنية الممتدة بين 1960-2006، وباستخدام مختلف الاختبارات القياسية توصل الباحثين إلى استخلاص العديد من الأدلة القياسية القاطعة التي تثبت دورية السياسة المالية في البلدان النامية هي حقيقة وتعرفها على أنها استجابة إيجابية للإنفاق الحكومي لصدمة توسعية خارجية في الدورة الاقتصادية، حيث أن نتائج

[4] Ernesto Talvi, Carlos.A.Vegh, Tax base variability and procyclical fiscal policy in developing countries, Journal of Development Economies, ELSEVIER, 2005.

[5] Alberto Alesina, Guido Tabellini, Why is fiscal policy often procyclical ?, NBER Working Paper Series, Working Paper 11600, September 2005.

التقدير باستخدام طريقتي GMM وOLS ، اختبار Engel-Granger للسببية ودوال الاستجابة الدفعية تؤكد حقيقة وجود دورية السياسة المالية في الدول النامية. أما بالنسبة للدول الصناعية ذات الدخل المرتفع فإن السياسة المالية فيها مستقرة.

الشكل رقم 02: العلاقة بين اختلاف الأفضليات والنمو الاقتصادي.

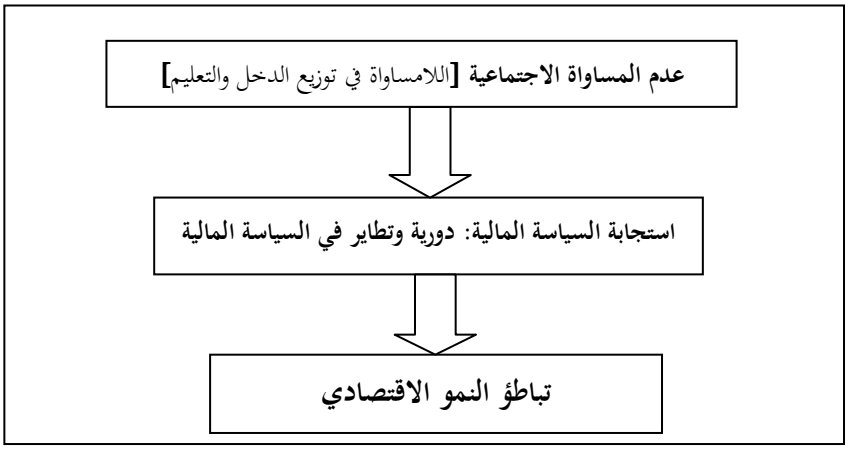

Source : Woo Jeajoon, Why do more polarized countries run more procyclical fiscal policy ?, The Review of Economics and Statistics, 2009, Vol.91, Issue 4, p :23.

وبالتالي نستخلص مما سبق ذكره أنه قد تم وضع العديد من الفرضيات لشرح وتفسير دورية السياسة المالية وبالخصوص في الدول النامية التي تكون أكثر عرضة لهذه الظاهرة، والشكل 03 يلخص لنا الفرضيات الثلاثة المتاحة لتفسير ظاهرة دورية السياسة المالية.

أما فيما يخص البلدان المصدرة للبترول وغيره من الموارد الطبيعية، فإن تذبذب الأسعار العالمية للبترول وصعوبة التوقع باتجاهاتها يؤدي إلى تذبذب الإيرادات العامة للدولة التي تشكل صادرات البترول الجزء الأكبر منها، وبالتالي تذبذب الإنفاق الحكومي حيث يزداد هذا الأخير في فترات ارتفاع الأسعار أما في فترات انخفاض الأسعار العالمية فتضع الحكومة أمام خيارات صعبة لمواجهة هذا الانخفاض: إما اقتطاع جزء كبير من الإنفاق الحكومي أو البحث عن مصدر بديل للإيرادات مثل فرض الضرائب أو الاستدانة

من الخارج، ولكل خيار من هذه الخيارات تكلفته، إلا أن الدول عادة ما ترجع إلى خيار الاستدانة مخافة أن يؤدي تخفيض الإنفاق الحكومي أو الزيادة في الضرائب إلى تيارات معارضة للدولة وهو الأمر الذي يوقع الدول البترولية في مشكلة المديونية.[6]

الشكل رقم 3: أسباب دورية السياسة المالية في الدول النامية.

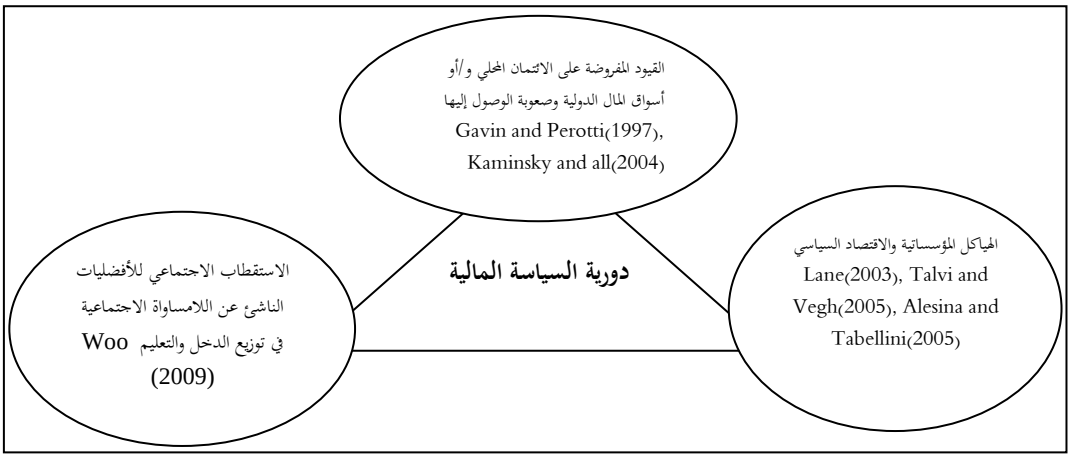

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الدراسات السابقة.

وفي هذا الصدد أشارت الاقتصادية أماني الأنشازي[7] في دراسة أجرتها على 15 دولة مصدرة للبترول باستخدام البيانات المدمجة في الفترة الممتدة 1970-2004 وذلك باستخدام طريقة الفروق العامة للعزوم GMM في التقدير [وذلك لما لهذه الطريقة من مزايا أهمها تدنية التحيز الناتج عن تقدير نموذج البانل الديناميكي، السيطرة على الآثار الخاصة وغير الملاحظة بكل بلد بالإضافة إلى تصحيح التحيز الناتج عن التأثير الداخلي الممكن للمتغيرات المفسرة]، إلى أنه في معظم الدول المصدرة للبترول يعتمد

[6] Randall Dodd, Protecting development economies from price shocks in Svetlana Tasalik and Anya Schiffrin, A Reporter's guide to Energy & Development, New York 2005, p :90.

[7] Amany A. El Anshazy, Oil Prices and Economic Growth In Oil-Exporting Countries, Working Paper, Collage Of Business and Economics, United Arab Emirates University, 2009.

التمويل الحكومي اعتمادا كبيرا على قطاع النفط وبالتالي فإن الإيرادات الحكومية تميل إلى أن تكون جد متذبذبة بسبب الصدمات البترولية المستمرة والتي لا يمكن التنبؤ بأسعارها، إن هذه الخصائص تجعل من عملية إدارة السياسة المالية جد صعبة في هذه البلدان ويترتب عليها انعكاسات هامة على أداء النمو الاقتصادي بها.

2. تطاير أسعار البترول وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري:

1.2. تطاير أسعار البترول:

يعتبر كل من Garey Ramey وValerie A.Ramey من الاقتصاديين الأوائل الذين قاموا بدراسة العلاقة التي تربط بين ظاهرة تطاير الأسعار والنمو الاقتصادي، وقد تعرضا في بحثهما إلى الانشطار المعياري في الاقتصاد الكلي والذي يفصل بين النمو الاقتصادي عن تقلبات الدورة الاقتصادية وذلك باستخدام بيانات مدمجة لعينة تتكون من 92 دولة تنتمي إلى OECD من بينها الجزائر. وتوصل الباحثين إلى أن البلدان التي تتسم بتطاير الأسعار يكون فيها مستوى النمو الاقتصادي أضعف، وقد نتج عن تقدير نموذج الآثار الثابتة أن التقلب في الإنفاق الحكومي وتطاير الأسعار يرتبطان بشكل كبير وبالتالي بينا أنه توجد علاقة عكسية قوية بين التطاير والنمو الاقتصادي، وقد تفاجآ كون أن الاستثمار ليس له أي تأثير في تفسير هذه العلاقة حيث أن إضافته كمتغير مفسر في المعادلة لم تغير العلاقة بين تطاير الأسعار والنمو الاقتصادي.[8]

لقد أظهرت نتائج دراسة كل من Frederic van der Ploeg وSteven Poelhekke [2008] باستخدام عينة ل 63 دولة في الفترة الممتدة بين 1970-2003 واستخدام نموذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تبات التباين ARCH لاختبار أهمية تطاير أسعار السلع الأساسية على وفرة الموارد الطبيعية، أن لعنة الموارد الطبيعية هي في المقام الأول مشكلة تعكس تطاير أسعار المواد الأولية. وقد توصلا في بحثهما إلى النتائج التالية:

[8] Garey Ramey, Valerie A. Ramey, Cross-country evidence on the link between volatility and growth, The American Economic Review, Vol 85 N°5, December 1995.

أولا: الدول التي تتسم بتطاير في أسعار السلع الأساسية المصدرة والتي تكون الانحرافات عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي جد عالية يكون فيها انخفاض في مستوى النمو الاقتصادي معبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي للفرد، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم 04: العلاقة بين تطاير الأسعار والنمو الاقتصادي.

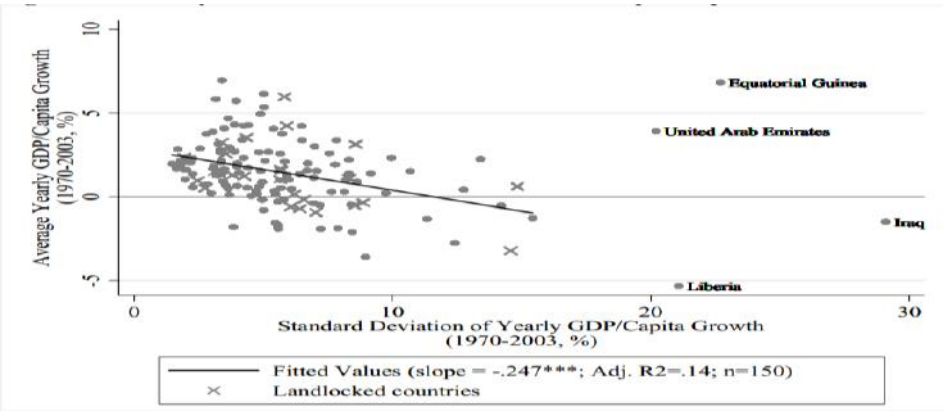

Source : Frederic van der Ploeg, Steven Poelhekke, Volatility and natural resource curse, OxCarre Research Paper, N° 2008-03, 2008, p :28.

ثانيا: تعاني الدول النامية من تطاير النمو الاقتصادي أكثر من الدول المتقدمة، حيث أن أوربا الغربية وأمريكا الشمالية لديهما انحراف معياري يقدر ب 2.33 % و1.90 % على التوالي من نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد السنوي capita GDP per، وتملك كل من الصحراء الجنوبية الإفريقية، الشرق الأوسط ودول شمال أفريقيا MENA أعلى معدلات التطاير إذ بلغ مستوى الانحراف المعياري عن متوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد 6.52% و8.12% على التوالي.

ثالثا: الدول ذات الأنظمة المالية غير المتطورة تكون أكثر عرضة للتطاير، حيث أن التطور المالي يقلل من تقلب نمو الناتج غير المتوقع ويساهم في التخفيف من الآثار السلبية لصدمات عائدات تصدير المواد الأولية، الإنفاق الحكومي ومعدلات التبادل التجاري.

- رابعا: الدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الطبيعية هي أكثر عرضة للتطاير، حيث أن الدول التي تفوق حصة صادراتها من الموارد الطبيعية 19 % من الناتج المحلي الإجمالي لديها مستوى انحراف معياري جد عالي عن نمو الناتج إذ يبلغ 7.37%، أما الدول التي تبلغ حصة صادراتها من الموارد الطبيعية أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي يكون مستوى الانحراف المعياري فيها مقاربا ل 2.83%، ويبين الشكل الموالي أن الأسعار العالمية للمواد الأولية هي جد متطايرة وهو السبب الرئيسي الذي يؤدي إلى تطاير عائدات صادرات الموارد الطبيعية، كما أن أسعار البترول الخام هي أشد تطايرا من أسعار المواد الزراعية وخامات المعادن.

وفي نفس السياق، نجد دراسة كل من Paul Coller وBenedikt Goderis عام 2008 الذين قاما بدراسة آثار ازدهار قطاع السلع الأساسية في المدى القصير والمدى الطويل باستخدام منهجية التكامل المتزامن للبيانات المدمجة للفترة الممتدة بين 1963-2003، وتوصلا إلى وجود أدلة قطعية على وجود ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية، وفي الواقع فقد قام الباحثان بتحليل آثار أسعار صادرات المواد الأولية على الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المدى القصير والمدى الطويل بالاعتماد على نموذج تصحيح الأخطاء الذي يتضمن على شعاع من المتغيرات الأخرى التي تؤثر على النمو الاقتصادي ومتجه من المتغيرات الصماء الإقليمية على المدى الزمني. وقد خلص الباحثان إلى:[9]

- ازدهار قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري [الموارد الطبيعية] يكون لها آثار إيجابية على المدى القصير ولكن آثار سلبية على المدى الطويل.
- تقوم الدول بتجنب ومواجهة معضلة نقمة الموارد الطبيعية بالاعتماد على مؤسسات قوية.

[9] Paul Coller, Benedikt Goderis, Cmmodity prices, Growth and the Natural Resource Curse : Reconcilling a Conundrum, Department of Economics, University of Oxford, 2008.

- إن الإفراط في تقييم قيمة سعر الصرف، ارتفاع كل من الاستهلاك العام والخاص، انخفاض معدل الاستثمار أو عدم فعاليته، تقلب أسعار السلع الأساسية بدرجة أقل بالإضافة إلى تباطؤ النمو قطاع الخدمات تفسر جزءا كبيرا من لعنة الموارد الطبيعية.

أما الاقتصاديين Micheal Bleany وHavard Halland فقد قدما في بحثهما عام 2009 مفهوم تطاير السياسة المالية باعتبارها قناة ناقلة للعنة الموارد الطبيعية، وذلك باستخدام عينة تضمن 75 دولة في الفترة الزمنية الممتدة بين 1980-2004، وقد خلصا إلى أن الدول التي تتميز بمعدل مرتفع لصادرات الموارد الطبيعية يكون معدل النمو الاقتصادي فيها بطيئا بالإضافة إلى تطاير الإنتاج والاستهلاك الحكومي. وقد استنتج الباحثان أن:[10]

- كل من تطاير الإنتاج والسياسة المالية ذو أثر سلبي على النمو الاقتصادي، إلا أن تطاير الإنتاج يتضاءل عندما يتم ضم كلا المتغيرين واستخدامهما في نفس معادلة الانحدار.
- عندما يتم ضم متغير تطاير السياسة المالية في معادلة انحدار النمو الاقتصادي بإضافة صادرات الموارد الطبيعية فإن تأثير هذه الأخيرة يكون بنسبة 25 % وهذا يعني أن ربع ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية سببها تطاير السياسة المالية.

أما الاقتصادين Rabah Arezki وThorvaldur Gylfason فقد قاما بدراسة أثر تطاير أسعار المواد الأولية على النمو الاقتصادي في بحثهما المنشور عام 2011 وذلك باستخدام عينة تضم 158 دولة خلال الفترة 1970-2007، وباستخدام طريقة المقدرات المعممة GMM توصلا إلى النتائج التالية :[11]

- زيادة تطاير أسعار الموارد الأولية تؤدي إلى زيادة كبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج الموارد الطبيعية في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية على غرار الدول ذات الأنظمة الأوتوقراطية أو الاستبدادية.

[10] Micheal Bleaney, Havard Halland, The resource curse and fiscal policy volatility, CREDIT Research Paper, N°09/09, 2009.

[11] Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason, Commodity price volatility, democracy and economic growth, CESifo Working Paper N°3619, 2011.

- استخدام متغيرات جودة المؤسسات الاقتصادية عوضا عن المؤسسات السياسية تساهم بشكل فعال في تشكيل تطاير الأسعار كقناة للعنة الموارد الطبيعية.

أما في الدراسة المنشورة عام 2012 بالمشاركة مع الاقتصادي مصطفى نابلي، فقد قاما بدراسة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA، حيث قاما بتقييم الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية للموارد الطبيعية في هذه المنطقة على مدى الأربعين سنة الفارطة، وتناولا علاقة النمو الاقتصادي الشامل بتطاير المتغيرات الاقتصادية الكلية. وتوصل البحث إلى النتائج التالية :[12]

- كان الأداء الاقتصادي للدول الغنية بالموارد الطبيعية ضعيفا عند تقييم التدابير المعيارية لمستوى الدخل على الرغم من أنها حافظت على مستويات عالية لدخل الفرد.
- تتميز الدول الغنية بالموارد الطبيعية بمستويات عالية من تطاير في الاقتصاد الكلي ومعدلات منخفضة من النمو الاقتصادي بالإضافة إلى عدم شموليته، كما أن وجود التطاير يعقد من قرارات الادخار/الاستثمار من قبل مختلف الفاعلين الاقتصاديين وهذا ما يؤثر على الأداء الاقتصادي في المدى الطويل.

2.2. انعكاسات تطاير أسعار البترول:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وأسعار البترول تشهد تطايرا شديدا، وازداد هذا التطاير بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فأسعار البترول هي الأكثر تطايرا من أي سلعة أخرى، فخلال الفترة الممتدة بين سنتي 1863 و1914 كانت أسعار البترول تحدد إداريا من قبل شركات التكرير التي سجلت أعلى مستوياتها سنة 1864 حيث وصل سعر البرميل إلى 8.06 $ وإذا عولج هذا السعر بمعامل التضخم بالنسبة لأسعار سنة 2006 كمستوى للقياس فإنه يصل إلى سعر 104.35 $ للبرميل وهو أعلى مستوى في تاريخ البترول، ويرجع ذلك إلى الاحتكار الشديد لشركة Standard Oil في ذلك الحين.

[12] Rabah Arezki, Mustapha K.Nabli, Natural resources, volatility and inclusive growth :Perspective from the Middle East and North Africa, IMF Working Paper, April 2012.

وبعد ذلك ظهرت شركات بترولية أخرى في الساحة العالمية تسببت في فك الاحتكار فأخذ سعر البترول في الانخفاض إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى حيث بلغ 2 $ للبرميل، واستمر هذا الحال إلى غاية الصدمة البترولية الأولى الموجبة لسنتي 1973 و1974 تاريخ أخذ منظمة OPEC لمبادرة تحديد سعر البترول ودخلت حينها السوق البترولية ما يعرف بمرحلة الصدمات النفطية من أهمها الثورة الإيرانية ما بين سنتي 1978-1979 والحرب الإيرانية العراقية التي امتدت من 1980 إلى غاية 1988 ودخولها حرب الأسعار التي سجلت أعلى مستوياتها خلال الصدمة النفطية الثانية سنة 1980 حيث بلغ سعر البرميل 36.83 $ وبتعرضها إلى صدمة نفطية عام 1986 انخفضت الأسعار إلى ما دون 14 $ للبرميل بعد العصر الذهبي الذي عاشته المنظمة خلال فترة نهاية السبعينات ومطلع الثمانينات بعد وقوعها في فخ انخفاض الأسعار لمستويات لم تكن تتوقعها فسميت بالأزمة البترولية العكسية لاختلافها بين الأولى والثانية اللتان نتجتا عن نقص العرض البترولي أما هذه فتميزت بفائض العرض، وقد شكلت هذه الأزمة أسوأ أزمة وقعت فيها منظمة الأوبك كادت تؤدي إلى تلاشيها بالرغم من استرجاعها التدريجي لحصتها في السوق العالمية حيث تمخض عنها تدهور اقتصاديات الدول الأعضاء والتي لجأت إلى المديونية الخارجية مثل الجزائر، تلتها حرب الخليج بين سنتي 1990-1991 واحتلال العراق للكويت. وهذا بعد الصدمة البترولية لعام 1986 بدأ النظام البترولي العالمي يشهد تكوينا لتحكيم آليات السوق بحيث أصبحت منظمة الأوبك ستجيب لحاجات النمو الاقتصادي العالمي بطريقة إيجابية سواء من حيث المستوى المعقول للأسعار وإمداده بالكميات الكافية، إلا أن منظمة الأوبك وقعت في عدة أخطاء منها القرار الخاطئ بزيادة حصصها في مواجهة الكساد الاقتصادي في آسيا نتج عنها انخفاض سعر البترول إلى ما دون 13 $ للبرميل سنة 1988.

ومع مطلع الألفية الجديدة بدأت الأوبك العمل بآلية لضبط أسعار البترول والتي تقتضي بأن تتدخل في السوق عن طريق زيادة حجم الإنتاج من البترول كلم تجاوز السعر مستوى السقف المحدد ب28$ للبرميل وتخفيض حجم الإنتاج كلما انخفض السعر دون الحد الأدنى المحدد ب 22$ للبرميل. وقد

عرف العالم أزمة بترولية أخرى بسبب احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003 ودخول نيجيريا في حالة عدم الاستقرار الاقتصادي، ثم ارتفع سعر البترول ليبلغ 65$ للبرميل سنة 2006 ليواصل الارتفاع إلى أن فاق 120$ للبرميل سنة 2008 وهي المرة الأولى التي بلغ فيها هذا السعر، لينخفض مرة ثانية إلى ما يقارب 33$ للبرميل في نهاية السنة بسبب الأزمة المالية ليرتفع مجددا إلى ما يقارب 100$ للبرميل سنة 2011 بسبب ما يعرف بربيع الثورة العربية. كما عرفت العشرية الحالية تحولا اقتصاديا غير مسبوق لدول انتقالية المتمثلة في الصين، الهند واليابان حيث أن النمو الاقتصادي المحقق لديهم اعتبر عاملا خارجيا تسبب في ارتفاع أسعار البترول.

لقد تعددت البحوث التي عمدت إلى دراسة تطاير أسعار البترول وعلاقته بالنمو الاقتصادي بحيث أخذت الأبحاث عدة أوجه من حيث المحددات التي تتأثر بذلك، ففي بحث قدمه الاقتصادي Nkomo عام 2006 تضمن قراءة لأثر ارتفاع أسعار البترول على اقتصاديات 12 دولة من دول جنوب أفريقيا ومدى تحرك هذه الأسعار نحو الرفع من عملية التنمية الاقتصادية، وباستخدام نختلق الطرق القياسية قام ببناء نموذج رياضي يفسر الظاهرة متبعا في ذلك منهج كل من Bacon and Mattar [2005]، ولقد بينت نتائج البحث أن لدى هذه البلدان [دول جنوب أفريقيا] المستورة للبترول تبعية كبيرة خارجية للتطاير الحاصل في الأسعار البترولية وبشكل خاص في حالة ارتفاع الأسعار، وقد أوصى في نهاية البحث بضرورة الابتعاد عن التبعية المفرطة لاستيراد البترول والعمل على ضمان النمو الاقتصادي وفق استراتيجيات حكيمة تنوط بقطاع الصناعة.[13]

أما بخصوص البلدان المصدرة للبترول فدارت حولها العديد من الدراسات تضمنت عدة محددات اقتصادية كما هو الحالي في الورقة البحثية التي قدمها كل من Mohsen Mehrara و Kamran Oskoui والمنشورة عام 2007، حيث تبين الدراسة أن التغيرات الحاصلة في اقتصاديات الدول المصدرة للبترول والتي تضم كل إيران، المملكة العربية السعودية، الكويت أندونيسيا وذلك باستخدام بيانات سنوية

[13] J. C. Nkomo, The impact of higher oil prices on Southern African Countries, Journal of Energy in Southern Africa, N°01, Vol 17, 2006.

في الفترة الممتدة بين 1970-2000 باستخدام نموذج VAR واستعان الاقتصاديين بالمتغيرات التفسيرية التالية: الطلب الاسمي، الطلب الحقيقي، العرض وصدمات أسعار البترول، معبر عنها باللوغاريتم النيبيري لسعر البترول الحقيقي، الإنتاج، سعر الصرف الحقيقي مقارنة بالدولار ومؤشر أسعار الاستهلاك، وبينت الدراسة أن الصدمات الخارجية تؤدي دورا مهما تفسير التغيرات الحاصلة في الإنتاج في كل من إيران والمملكة العربية السعودية مما أبدى التبعية لمورد البترول وخصوصا سياستيهما المالية المتأصلة في الصدمات البترولية التي تتحكم في تطاير الناتج، أما الكويت أندونيزيا فتبين أن التطاير لديهما هو نتيجة صدمات الطلب الكلي وأن الصدمات البترولية هي محدودة.[14]

أما الباحثان Mignon وLescaroux فقد قاما عام 2008 بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعار البترول ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية [الناتج المحلي الإجمالي، المتوسط العام للأسعار، الاستهلاك العائلي، معدل البطالة] لمجموعة من الدول قسمت إلى ثلاث فئات، مجموعة الأوبك، الدول المصدرة للبترول والدول المستوردة للبترول، وباستخدام عدة طرق قياسية تمثلت في اختبارات السببية والارتباط في المدى القصير التكامل واختبار التكامل المتزامن للسلاسل الزمنية للبيانات المدمجة في المدى الطويل، وقد اختلفت النتائج حسب خصوصية الهيكل البنيوي لاقتصاديات الدول المدروسة حيث أنه في المدى القصير يوجد عدة علاقات سببية بين سعر البترول ومختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية وارتباط قوي بين سعر البترول وأسهم البورصة، وقد خلص البحث إلى أن أثر تقلبات أسعار البترول على المتغيرات الاقتصادية يكون بشكل خاص لدى الدول المصدرة للبترول.[15]

وفي بحث آخر للاقتصاديين Shuddhasawtta Rafiq, Ruhul Salim, Harry Block المنشور سنة 2009 والذي اهتم بدراسة أثر تطاير أسعار البترول على المحددات المفتاحية

[14] Mohsen Mehrara, Kamran N. Oskoui, The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries : A comparative study, Economic Modelling Review, N°24, 2007.

[15] Valerie Mignon, Françoit Liscaroux, On the influence of ol prices on economic growth and other macroeconomics ad financial variables, CEPPI N° 2008-05, Avril 2008.

للاقتصاد الكلي لدولة تايلاند باستخدام بيانات ربع سنوية للفترة الممتدة بين الفصل الأول لسنة 1993 إلى غاية الفصل الرابع لسنة 2006، وباستخدام شعاع الانحدار الذاتي VAR، اختبار السببية ل Granger، دوال الاستجابة الدفعية وتقسيم التباين، أظهرت النتائج أن تطاير أسعار البترول يؤثر على محددات الاقتصاد الكلي مثل البطالة، الاستثمار، معدل الفائدة والميزان التجاري في اتجاه واحد، وأن أثر تطاير أسعار البترول ينتقل إلى العجز في الميزانية.[16]

حول الموضوع نفسه قامت الباحثة الأكاديمية أماني الأنشازي بدراسة أثار كل من الصدمات البترولية وتطاير أسعار البترول على النمو الاقتصادي من خلال قناة السياسة المالية على عينة تضم 15 دولة وباستخدام بيانات مدمجة سنوية في الفترة الممتدة بين 1970-2004، وباعتماد نموذج بانل ديناميكي وإتباع طريقة GMM في التقدير. خلص البحث إلى النتائج التالية :[17]

- الزيادة غير المتوقعة في أسعار البترول تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي إلا أن هذا التأثير يبقى ضئيلا إلى حد ما؛
- لا يبدو أنه لتطاير أسعار البترول أثر على النمو الاقتصادي؛
- السياسة المالية لا تؤدي دورا هاما في نقل الصدمات البترولية إلى باقي الاقتصاد، وأن ازدهار عائدات النفط تعمل على تأخير النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

لقد ترتب على ارتفاع أسعار البترول مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خاصة اقتصاديات الدول النامية الذي يعاني اقتصادها اختلالا على الرغم من ارتفاع أسعار النفط، إلا أن معظم دول العالم كانت قادرة على التكيف مع أسعار البترول المتصاعدة وذلك بفضل الانتعاش

[16] Shuddhasawtta Rafiq, Ruhul Salim, Harry Bolck, Impact of crude oil price volatility on economic activities :An empirical investigation in the Thai economy, Resource Policy Journal, N°34, 2009.

[17] Amany El Anshasy, Oil prices and economic growth in oil-exporting countries, Collage of Business and Economics, United Arab Emirates University, P.O.Box 17555, 2012.

الاقتصادي العالمي وتبني غالبية الدول النامية برامج إصلاحية ومالية مكنتها من امتصاص الزيادة في أسعار البترول، إلا أن الارتفاع في الأسعار سنتي 2010 و2011 حيث تجاوز سعر البرميل 100$.

والشكل التالي يوضح لنا انعكاسات ارتفاع أسعار البترول على الاقتصاد الكلي للدول المصدرة للبترول.

الشكل رقم 05:انعكاسات ارتفاع أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الدول المصدرة للبترول.

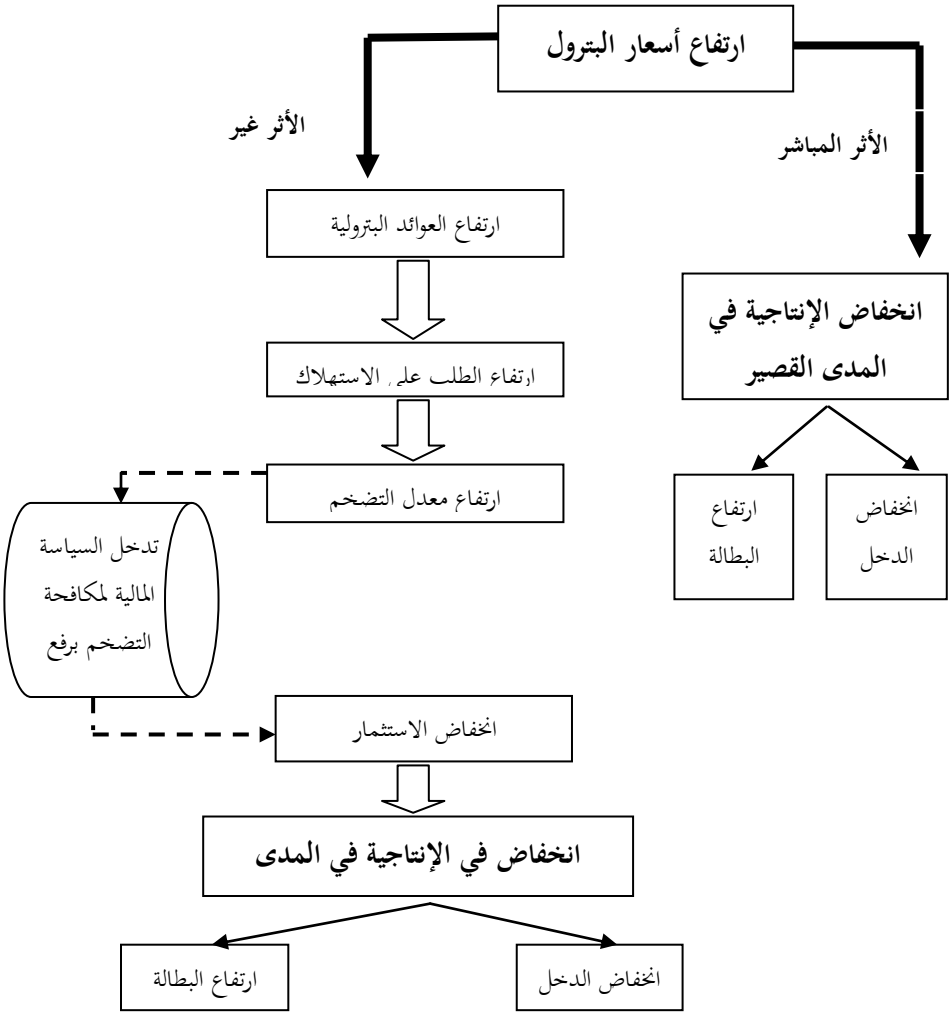

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على الدراسات السابقة.

3. أثر تقلبات أسعار البترول على السياسة المالية في الجزائر.

تزخر الجزائر بإمكانيات ضخمة من الموارد الطبيعية والتي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعمه، إلا أن تسيير هذه الموارد خارج قطاع المحروقات يبدو ضعيفا نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج القطاع المزدهر، وهذا ما كان له أثر واضح على السياسة المالية في الجزائر وبشكل خاص الهيكل الضريبي نظرا لكبح تنمية موارد دخل بديلة.

لقد كان لتدفق الإيرادات النفطية غير المتوقع على الخزينة العمومية واقتران ذلك بزيادة حجم الإنفاق العام تأثير بالغ على الدولة، حيث عمل الريع على توسيع نفوذها ومجالات تدخلها كما نتج عنه توسيع قاعدة القطاع العام. ويؤدي الإنفاق العام كما هو معروف دورا رئيسيا في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال إيجاد طلب جديد انطلاقا من آلية المضاعف وهذا ما تجسد في الجزائر على الرغم من الاستبعاد الإيديولوجي للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي، حيث أدى الإنفاق العام إلى إعادة توزيع الدخل والثروة لصالح فئات معينة كما أدى إلى ارتفاع الأجور بمعدلات فاقت معدلات نمو الإنتاج، كما حقق الإنفاق العام تحسنا في مستوى معيشة السكان من خلال التوسع في توفير السلع والخدمات الأساسية والسلع الاستهلاكية المدعمة، وبذلك سجل استهلاك العائلات نسبة نمو سنوية قدرت ب8.2% خلال الفترة 1967-1977.

الشكل رقم 06: تطور الإنفاق العام %من GDP وأسعار البترول خلال الفترة 1970-2014.

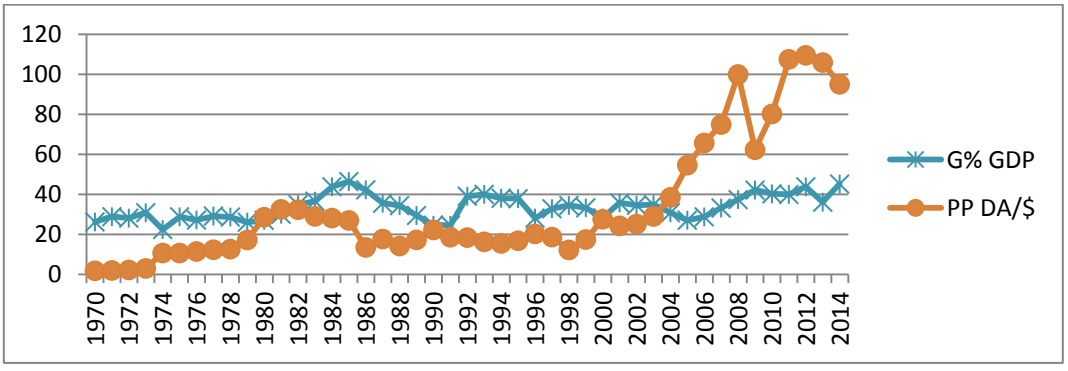

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي.

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن أهم ما ميز تطور الميزانية الوطنية تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار البترول حيث شهدت الفترة 1975-1996 عجزا موازنيا أساسيا قد ب 3% من *GDP* كمتوسط سنوي لهذه الفترة وهذا ما أعطى ديناميكية غير محتملة للدين العام إلى غاية بداية السبعينات أين أدت تعديلات الميزانية دورا مهما في تحويل هذا العجز الأساسي إلى فائض قدر ب 2.3% للفترة 1996-2000، وقد ساهم في ظهور هذا الفائض الارتفاع المستمر في أسعار البترول. وعليه فإن معظم مؤشرات التبعية توحي بأن عدم استقرار الإيرادات البترولية كان هو المصدر الأساسي للتقلبات التوازنية بالجزائر، حيث بلغ عجز الميزانية 3.9% خلال الفترة 1975-1980، 7% بين 1981-1985 و1989-1990، 4.7% بين 1991-1995 و6.4% بين 1996-2000، وبالتالي يتضح لنا جليا أن مدى تأثر عجز الموازنة الأساسي بالإيرادات البترولية مما جعل التوازنات الموازنية بالجزائر تتغير دوريا مع أسعار البترول. كذلك أدت الصدمة البترولية المعاكسة لعام 1986 إلى ارتفاع حجم الدين العمومي خاصة المديونية الخارجية بحيث انتقلت نسبة خدمة المديونية من *GDP* من 8.27% سنة 1986 إلى 21.07% عام 1991، مما انعكس سلبا على ملائمة الدولة ومدى القدرة على الاستمرار في تحمل السياسة المالية والعجز الموازني في ذلك الوقت.

كما نلاحظ خلال الفترة 1970-1990 أن السياسة المالية بالجزائر اعتمدت بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7% من إجمالي الإيرادات عام 1970 إلى حوالي 50% سنة 1985 مع تجاوزها لنسبة 60% أعوام 1974، 1980 و1981 نظرا لارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة حيث بلغت 35.93$، 36.83$ و46.04$ للبرميل على الترتيب، بالمقابل عرفت الجباية العادية انخفاضا إذ انتقلت من 75.3% من إجمالي الجباية سنة 1970 إلى حوالي 50% سنة 1985 مع تحقيق أدنى مستوى سنة 1981 بنسبة 33.6%، وهذا ما أدى إلى الاحتفاظ بنفس هيكل الجباية خارج المحروقات مع الرفع النسبي لنسب الضرائب، غير أن انخفاض أسعار البترول إثر أزمة 1986 من 27.56$ عام 1985 إلى 14.4$ للبرميل سنة 1986 أدى إلى انخفاض الإيرادات الجبائية للبترول بحوالي 20%

وانعكس هذا على إيرادات الدولة ككل بحيث انخفضت هي الأخرى من 38% من *GDP* بين 1981-1985 إلى 28% بين 1986-1990، ولاستحالة تخفيض الإنفاق العام الذي كان في معظمه مكونا من النفقات الرأسمالية فقد حول الرصيد الموازني من فائض بنسبة 3.5% خلال 1981-1985 إلى عجز ب -2.7% بين 1986-1990.

أما فيما يخص الإنفاق العام فنعلم بأن الجزائر قامت خلال الفترة 1970 بتبني النهج الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بهدف إحداث تنمية شاملة وهذا ما استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية عبر عنه ارتفاع حجم الإنفاق العام من 25.98% سنة 1967 إلى حوالي 43% سنة 1986، وقد تطلب هذا النموذج استمارات ضخمة حققت معدل نمو اقتصادي إيجابية إذ بلغ 9.21% سنة 1978 وامتصت عدد لا بأس به العمالة لتنخفض معدلات البطالة إلى حدود 13.28% سنة 1983، وهذا ما دفع الدولة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بالرفع من إنفاقها الرأسمالي معتمدة في ذلك على الجباية البترولية.

لقد عرفت الإيرادات العامة بداية التسعينات نوعا من التحسن نتيجة ارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج وكذا نتيجة خفض قيمة الدينار الجزائري سنة 1991، وقد انخفضت نسبة الإنفاق خلال الفترة 1988-1991 من 34.42% إلى 24.6% على الترتيب ويرجع ذلك إلى تخلي الدولة عن النهج الاشتراكي والانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال التخلي التدريجي عن التدخل في الاقتصاد خاصة فيما يتعلق بدعم الأسعار، وقد ارتفاع مجددا سنتي 1992-1993 ب40% ويرجع ذلك إلى رفع الأجور والرواتب وكذا نفقات الشبكة الاجتماعية ابتداء من فيفري 1992 بالإضافة إلى تكاليف التطهير المالي.

ونظرا للإصلاحات الجوهرية التي مست جميع قطاعات الاقتصاد الوطني على إثر توقيع اتفاقية ستاند باي وتطبيق مخطط التعديل الهيكلي بالجزائر، عرفت السياسة الإنفاقية انخفاضا ملحوظا بنسبة 6.1% من سنة 1993 إلى غاية 1998، ويفسر الانخفاض في نفقات التجهيز بانخفاض نسبة الإنفاق

الرأسمالي من مجموع الإنفاق الكلي من 42.2% سنة 1993 إلى 24% سنة 1998، أما ارتفاع نفقات التسيير فيمكن ترجمته بارتفاع نسب الأجور والرواتب وفوائد الديون.

ولقد أدت عودة أسعار البترول إلى الارتفاع إلى المساهمة بشكل مستمر منذ الثلاثي الأخير لعام 1999 إلى التأثير بشكل إيجابي على مدى قدرة الميزانية الوطنية على التحمل، ونلمس ذلك من خلال تحسن الرصيد الموازني الكلي الذي انتقل عجزه من 0.09% سنة 1998 إلى فائض قدر ب 14.4% سنة 2006، وقد تم استغلال هذا الفائض في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من 28.31% سنة 2000 إلى حوالي 34.87% عام 2003، فمبلغ 155 مليار $ الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، وقد ساهمت السياسة المالية في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهرا، لعل أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4.88 مليار $ سنة 2007، كما أدى إنشاء صندوق ضبط الإيرادات FRR إلى استغلال تلك البحبوحة المالية في تخفيض خدمة الدين العام التي انتقلت من 3.2% سنة 1995 [نسبة من GDP] إلى حدود 0.8% عام 2008.

ولمعرفة مدى دورية السياسة المالية سنستعين بالنموذج القياسي لكل من *Alesina et all (2008)* و*Woo(2009)* كالتالي:

$$\Delta G_t = \alpha + \theta G_{t-1} + \beta GDP_t + \delta \Delta GDP_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$$\beta = \beta_0 + \beta_1 FO + \beta_2 QI + \beta_3 INE \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وبتعويض المعادلة رقم [2] في المعادلة رقم [1] نحصل على:

$$\Delta G_t = \alpha + \theta G_{t-1} + \delta \Delta GDP_{t-1} + \beta_0 \Delta GDP_t + \beta_1 \Delta GDP_t FO_i + \beta_2 \Delta GDP_t QI_i + \beta_3 INE \Delta GDP_t + \varepsilon_t$$

تكون السياسة المالية غير دورية counter-cyclical إذا كان:

$$\frac{\varphi \Delta G_t}{\varphi \Delta GDP_t} = \beta_0 + \beta_1 FO_i + \beta_1 QI_i + \beta_3 INE < 0$$

حيث أن:

GS_t النفقات الحكومية الموجهة للاستهلاك *gouvernment consumption expenditure* ب% من GDP

GDP_t معدل النمو الاقتصادي الحقيقي

FO المؤشرات المالية:
- *Credit* إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ب%
- مؤشر *koapen* لتحرير الأسواق المالية
- *SMF* انسيابية النظام النقدي

QI مؤشرات تعبر عن نوعية المؤسسات:
- *Corrup* مؤشر الفساد
- *Demo* مؤشر الديموقراطية
- *LC* مؤشر الحرية المدنية
- *PR* مؤشر الحقوق السياسية

INE تعبر عن المساواة الاجتماعية ويعبر عنها بمعامل *GINI* لقياس التفاوت بين توزيع الدخل

وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية تبين أن كل السلاسل الزمنية المدروسة مستقرة من الدرجة الأولى، ننتقل إلى التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى لسلاسل زمنية سنوية خلال الفترة 1970-2014، وكانت النتائج كالتالي:

$$(0.031)$$

إن هذا النموذج مقبول إحصائيا حيث أن احتمال المعلمة المقدرة β يقدر ب0.031 وهو أقل من احتمال إحصائية t عند مستوى المعنوية المحدد ب5%، كما أن إحصائية DW تقدر ب1.57 وبالتالي فإن النموذج مقبول لغياب ارتباط الأخطاء.

نلاحظ أن قيمة β أصغر من الصفر $\beta=-3.83<0$ وبالتالي فإن الجزائر لا تعاني من دورية في السياسة المالية التي يعبر عنها بارتفاع الإنفاق العام في أوقات الرخاء وانخفاضه في أوقات الركود، وإنما هي غير دورية *counter-cyclical fiscal policy*، وهذا ما يؤكده الشكل البياني التالي:

الشكل رقم07: معدل نمو النفقات العامة في الجزائر ب% خلال الفترة 1970-2014

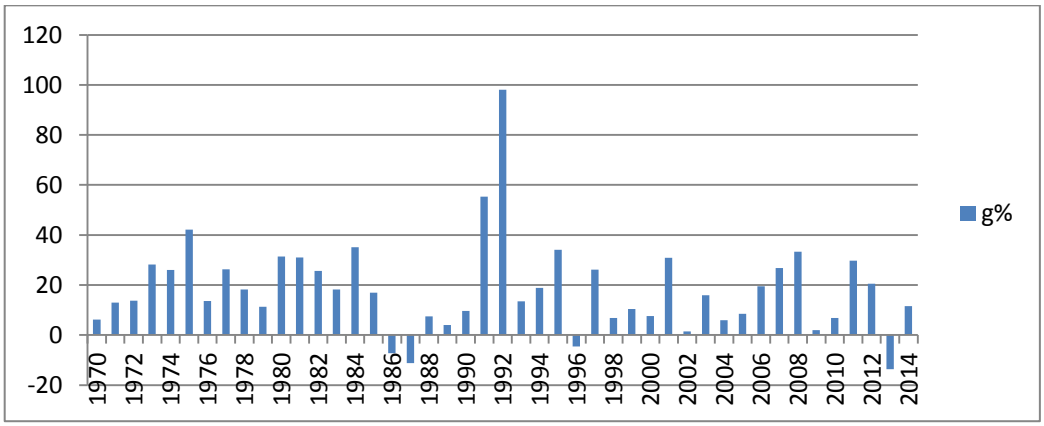

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات البنك الدولي.

باعتماد أن ارتفاع أسعار النفط في أغلب الأحيان تعبر عن حدوث زيادة في الدخل، فقد أدت إلى تحسن في الإنفاق العام خلال الفترة الممتدة بين 1970-1985 ويرجع هذا الارتفاع إلى ظاهرة التصنيع في الجزائر وما تتطلبه من ازدياد حجم الاستثمارات الصناعية، بالرغم من التراجع في حجم الإيرادات العامة سنة 1972 و1982 الناتج عن تراجع الجباية البترولية من 50954 مليون دج سنة 1981 إلى حوالي 41458 مليون دج سنة 1982. وبالرغم من انخفاض مستوى الإنفاق العام سنتي 1986-1987 بسبب الأزمة البترولية العكسية إلا أنه ارتفع في السنة الموالية بالرغم من تراجع الأسعار من 17.73$/للبرميل سنة 1987 إلى 14.24$/للبرميل سنة 1988.

لقد عرفت الإيرادات العمومية تحسنا في بداية الفترة 1990 إلا أنه مع انخفاض أسعار البترول سنة 1991، 1992 و1993 إلى 18.62$، 16.33$ و15.53$ للبرميل على التوالي شهد الإنفاق العام ارتفاعا كبيرا وبشكل خاص سنة 1992 حيث انتقل من 212100 مليون دج عام 1991 إلى

420131 مليون دج سنة 1992، أي ما نسبته 39.09% من الناتج المحلي الإجمالي لتواصل الارتفاع إلى حدود 476624 مليون دج مع حلول عام 1993 لتمثل بذلك 40.06% من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يبين أن الإنفاق العام ارتفع في الأوقات السيئة [انخفاض أسعار البترول] التي مرت بها الجزائر. ومع حلول عام 1996 انتقلت أسعار البترول إلى 20.29$/للبرميل مقارنة ب 16.6$/للبرميل سنة 1995 وقد انخفض الإنفاق العام في هذه الفترة إلى حدود 724607 مليون دج مقابل 759617 مليون دج سنة 1995.

ومع حلول سنة 2000 عرفت أسعار البترول قفزة إذ انتقلت من 17.48$/للبرميل عام 1999 إلى 27.60$/للبرميل سنة 2000 ومع هذا الانتعاش نسجل تراجع في معدل الإنفاق العام حيث مثل 28.31% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب33.31% سنة 1999، كذلك انخفض معدل نمو الإنفاق العام سنتي 2004 و2005 حيث قدرت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي ب27.12% سنة 2005 و30.87% سنة 2004 مقابل 35% سنة 2003 وهذا بالرغم من الانتعاش الذي عرفته الجزائر نتيجة لارتفاع أسعار البترول إلى 54.6$/للبرميل عام 2005. ومع التراجع في أسعار البترول الذي عرفته سنة 2009 حيث قدر ب 62.3$/للبرميل مقابل 100$/للبرميل سنة 2008، ارتفع معدل الإنفاق العام من حوالي 8917 مليار دج سنة 2008 إلى 10026 مليار دج سنة 2009. كما ارتفعت النفقات العامة من حوالي 4439 مليار دج سنة 2010 إلى 7058 مليار دج بحلول سنة 2012، لتنخفض إلى حوالي 6799 مليار دج سنة 2014، ويعود هذا إلى اتباع سياسة التقشف في ظل انخفاض أسعار البترول إلى ما دون 90$/للبرميل. وبالتالي نستنتج أن السياسة المالية في الجزائر عموما هي غير دورية لكن هذا لا يمنع كونها اتسمت بالدورية أين انخفض الإنفاق العام بانخفاض أسعار البترول سنتي 1986 و2009.

تفترض الدراسات التطبيقية التي تستعمل السلاسل الزمنية أن تكون هذه الأخيرة ساكنة أو مستقرة، ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة سنستعين باختبارات ADF، PP

وKPSS، وباستعمال برنامج Eviews 6 للسلاسل الزمنية للفترة 1970-2014، تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول:

الجدول رقم 03: اختبار الاستقرارية

القرار	$KPSS_{stat}$ P=5%		PP_{stat} P=5%		ADF_{stat} P=5%		النموذج
	1st dif	level	1st dif	level	1st dif	Level	
GDPC							
مستقرة من الدرجة الأولى	إحصائية LM		0.0084	1.000	0.0052	1.000	[4]
	0.15	0.82	0.0000	0.72	0.0000	0.71	[5]
	0.07	0.083	0.0002	0.74	0.0002	0.63	[6]
Oilpr							
مستقرة من الدرجة الأولى			0.000	0.07	0.000	0.31	[4]
	0.17	0.50	0.000	0.08	0.000	0.72	[5]
	0.11	0.16	0.000	0.14	0.000	0.72	[6]
gs							
مستقرة من الدرجة الأولى			0.000	0.83	0.000	0.73	[4]
	0.11	0.33	0.000	0.12	0.000	0.11	[5]
	0.07	0.07	0.000	0.15	0.000	0.15	[6]

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eview6

وبغرض معرفة أثر البيئة المؤسساتية والانفتاح التجاري على سيرورة السياسة المالية في الجزائر قدرنا المعادلة (أنظر الجدول 4)، حيث تحصلنا على الآتي:

$$\Delta GS_t = 15.46 - 0.67GS_{t-1} - 14.98\Delta GDP_t + 3.71GDP * FO_t + 25.48GDP * QI_t + 11.44GDP * INE_t$$

الجدول رقم 04: نتائج تقدير نموذج الانحدار لاختبار دورية السياسة المالية في الجزائر

Variable dépendent GS		T (prob)
GDP growth	-14.98	0.0403
GDP*FO	3.71	0.0311
GDP*QI	25.84	0.0202
GDP*INE	11.84	0.0102
FO	0.04	0.8975
QI	3.61	0.0132
GS_{t-1}	-0.67	0.0000
Constant	15.48	0.0002
R^2	0.80	
F(prob)	0.00038	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eview6.

نلاحظ من خلال النتائج الموضحة أعلاه أن نوعية المؤسسات والانفتاح التجاري تؤثر على سير السياسة المالية في الجزائر، حيث أن هذه الأخيرة تتميز بنوعية مؤسسات ضعيفة ومعدل فساد مرتفع بالإضافة إلى ضعف مؤشرات الانفتاح التجاري، فيؤدي ارتفاع الفساد ب 1% إلى ارتفاع الإنفاق العام ب3.21%، كذلك ارتفاع الانفتاح التجاري وزيادة الاقتراض ب1% يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق العام ب 3.71% كذلك الحال بالنسبة لمؤشر العدالة الاجتماعية فارتفاع مؤشر تفاوت توزيع الدخل ب1% يؤدي إلى ارتفاع قدره 11.44% في حجم الإنفاق العام الاستهلاكي.

وهذا يعني أن ارتفاع الفساد، الديمقراطية وضعف البيئة المؤسساتية يؤدي إلى دورية السياسة المالية في الجزائر $\beta=-14.98+3.71+25.48+11.44=25.04>0$ وبالتالي فإن سبب دورية السياسة المالية في الجزائر هو ارتفاع معدلات الفساد والرشوة بالدرجة الأولى وهذا ما يؤدي إلى تأصيل السلوك الريعي لدى الدولة.

$$\Delta GS=-5.14\Delta GDP+5.60\ \Delta Corrup$$

$$(0.0233) \qquad (0.0228)$$

$$DW=1.70 \qquad R^2=0.33$$

إن النموذج مقبول إحصائيا حيث أن احتمال المعلمتين المقدرتين أصغر من احتمال الإحصائية t عند مستوى معنوية 5%، كما أن النموذج يفسر 33% من الإنفاق الحكومي للاستهلاك، وبالتالي فإن ارتفاع الفساد ب 1% يؤدي إلى رفع النفقات العامة ب5.60%، ولحساب معامل الدورية $\beta=\beta_0+\beta_1=-5.11+5.69$ وبالتالي $\beta=0.58>0$ وبالتالي وجود دورية في السياسة المالية سببها الفساد.

أما في حالة إدخال متغير الديمقراطية إلى جانب متغير الفساد فنحصل على:

$$\Delta GS=-3.32\Delta GDP+5.34\ \Delta Corrup-1.19\Delta demo$$

$$(0.0427) \qquad (0.0297) \qquad (0.0365)$$

$$DW=1.75 \qquad R^2=0.37$$

إن النموذج مقبول إحصائيا حيث أن احتمال المعلمتين المقدرتين أصغر من احتمال الإحصائية t عند مستوى معنوية 5%، وبالتالي فإن ارتفاع الفساد ب 1% يؤدي إلى رفع النفقات العامة ب5.60%، ولحساب معامل الدورية $\beta=\beta_0+\beta_1+\beta_2=-3.32+5.34-1.19$ وبالتالي $\beta=0.84>0$. وبالتالي نستنتج وجود تقلبات دورية في السياسة المالية في الجزائر سببها ضعف البيئة المؤسساتية والبيروقراطية.

ومن خلال كل ما سبق تقديمه آنفا نستنتج أن مشكل الجزائر هو مشكل سياسي انعكس في صيغة ضعف البيئة المؤسساتية، ونتج عن ضعف وهشاشة هذه البيئة تداعيات اقتصادية تجلت في دورية السياسة المالية.

خـاتمة:

اعتمادا على ما سبق يمكننا استنتاج أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق توازنات كلية للاقتصاد، حيث عرفت الفترة ما بين سنة 2000 و2014 استقرارا اقتصاديا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وما يمكن التأكيد عليه هو أن هذا الاستقرار كان مرتبطا بالدرجة الأولى بارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية. وبالرغم من النتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكبرى والتي نالت في مجموعها استحسان الهيئات العالمية المراقبة والمتابعة لمسار الإصلاح في الجزائر، إلا أن هذا

التحسن شمل المؤشرات الاقتصادية الكمية فقط، في ظل غياب النوعية المؤسساتية ذات الجودة العالية وهذا بالرغم من الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات والموجهة نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر، حيث أنه لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأنها غير مؤهلة تأهيلا كافيا، وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن التوازنات الكلية السابقة الذكر عبارة عن توازنات هشة ستعمد للتلاشي بمجرد تراجع أسعار البترول إن لم تقم الدولة بتنويع الاقتصاد الوطني من خلال بناء قطاع خاص نشط وتحسين نوعية الإطار المؤسساتي لتوفير المناخ المناسب لبيئة الأعمال.

ولقد بينا بالعرض والتحليل تطور السياسة المالية في الجزائر وبينا أن سبب دورية السياسية المالية في الجزائر يرجع بالأساس إلى ضعف البيئة المؤسساتية، بيروقراطية الإدارة بالإضافة إلى اللامساواة الاجتماعية الممثلة في التفاوت في توزيع الدخل. بالإضافة إلى أن العلاقة بين تطاير أسعار البترول والإنفاق العام هي علاقة غير مباشرة حيث أن تدني المؤشرات المؤسساتية تسبب دورية السياسة المالية. ومما سبق ذكره نستنتج أن تطاير أسعار البترول وضعف الإطار المؤسساتي يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي في الجزائر وليس وفرة البترول في حد ذاتها.

قائمة المراجع:

1. Alberto Alesina, Guido Tabellini, Why is fiscal policy often procyclical ?,NBER Working Paper Series, Working Paper 11600, September 2005.
2. Amany A. El Anshazy, Oil Prices and Economic Growth In Oil-Exporting Countries, Working Paper, Collage Of Business and Economics, United Arab Emirates University, 2009.
3. Amany El Anshasy, Oil prices and economic growth in oil-exporting countries, Collage of Business and Economics, United Arab Emirates University, P.O.Box 17555, 2012.
4. Ernesto Talvi, Carlos. A. Vegh, Tax base variability and procyclical fiscal policy in developing countries, Journal of Development Economies, ELSEVIER, 2005.

5. Frederic van der Ploeg, Steven Poelhekke, Volatility and natural resource curse, OxCarre Research Paper, N° 2008-03, 2008.
6. G. L. Kaminsky, C. M. Reinhart and C. A. Vegh, When It Rains, It Pours :Procyclical Capital Flows and Macroeconomic Policies, Goerge Washington University and NBER Macroeconomics Annual 2004.
7. Garey Ramey, Valerie A. Ramey, Cross-country evidence on the link between volatility and growth, The American Economic Review, Vol 85 N°5, December 1995.
8. J. C. Nkomo, The impact of higher oil prices on Southern African Countries, Journal of Energy in Southern Africa, N°01, Vol 17, 2006.
9. Jeffrey Franckel, Comment les producteurs de produits de base peuvent-ils rendre les politiques budgétaires et monétaire moins procycliques ?, Siminaire sur les ressources naturelles, les finances et le développement, Institut du FMI et banque centrale d'Algérie, Alger 4-5 novembre 2010.
10. Micheal Bleaney, Havard Halland, The resource curse and fiscal policy volatility, CREDIT Research Paper, N°09/09, 2009.
11. Micheal Gavin, Roberto Perotti, Fiscal Policy in Latin America, NBER Macroeconomics Annual 1997, Volume 12.
12. Mohsen Mehrara, Kamran N.Oskoui, The sources of macroeconomic fluctuations in oil exporting countries: A comparative study, Economic Modelling Review, N°24, 2007.
13. Nese Erbil, Is fiscal policy procyclical in developing oil-producing countries ?, IMF Working Paper, July 2011.
14. Paul Coller, Benedikt Goderis, Cmmodity prices, Growth and the Natural Resource Curse: Reconcilling a Conundrum, Department of Economics, University of Oxford, 2008.
15. Rabah Arezki, Mustapha K. Nabli, Natural resources, volatility and inclusive growth :Perspective from the Middle East and North Africa, IMF Working Paper, April 2012.

16. Rabah Arezki, Thorvaldur Gylfason, Commodity price volatility, democracy and economic growth, CESifo Working Paper N°3619, 2011.
17. Randall Dodd, Protecting development economies from price shocks in Svetlana Tasalik and Anya Schiffrin, A Reporter's guide to Energy & Development, New York 2005.
18. Shuddhasawtta Rafiq, Ruhul Salim, Harry Bolck, Impact of crude oil price volatility on economic activities : An empirical investigation in the Thai economy, Resource Policy Journal, N°34, 2009.
19. Valerie Mignon, Françoit Liscaroux, On the influence of ol prices on economic growth and other macroeconomics ad financial variables, CEPPI N° 2008-05, Avril 2008.
20. Woo Jeajoon, Why do more polarized countries run more procyclical fiscal policy ?, The Review of Economics and Statistics, 2009, Vol.91, Issue 4.

أهمية تغيير الثقافة التنظيمية لتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بالجامعة، دراسة حالة : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة باتنة

أ.د. إلهام يحياوي

أستاذ التعليم العالي ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باتنة

أ.بركة مشنان

أستاذة مساعدة (أ) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باتنة

ملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تأثير أبعاد الثقافة التنظيمية في تحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بالكلية، من خلال استطلاع آراء عينة من الأساتذة وتمت هذه الدراسة من خلال وضع فرضية رئيسية وخمس فرضيات فرعية ومن ثم مناقشتها وتحليلها باستخدام برنامج (SPSS, V20).

خلصت الدراسة الميدانية إلى أن تطبيق أبعاد الثقافة التنظيمية يسمح بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة باتنة في بعدين هما الهياكل والنظم، وهذا راجع الى أنها في بداية تطبيق نظام ضمان الجودة.

الكلمات المفتاحية: الثقافة التنظيمية، ضمان الجودة، الجودة في التعليم العالي

Abstract

This study aimed to determine the effect of organizational culture dimensions in improving application quality faculty assurance requirements, through a survey sample of professors views and has this study through the development of a major premise and five hypotheses subset is then discussed and analyzed using software (SPSS, V20).

The field study concluded that the application of organizational culture dimensions allows for improved application quality faculty of economic and commercial sciences and management at the University of Batna guarantee in two dimensions: structures and systems requirements, and this is due to it in the beginning of the application of quality assurance system.

Keywords: Organizational culture, Quality assurance, Quality in Higher Education.

مقدمة

يشهد التعليم العالي تحولا جذريا في أساليب التدريس وأنماط التعليم ومجالاته وقد أتى هذا التطور استجابة لجملة من التحديات التي واجهت التعليم العالي والتي تمثلت في تطور تقنيات التعليم وزيادة الإقبال عليه، والانفجار المعرفي الهائل، هذا الأمر الذي جعل مختلف مؤسسات التعليم العالي تسعى الى زيادة قدراتها الابتكارية والابداعية، كي تحقق حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية والتغيير في الثقافة التنظيمية الداعمة للتوجه نحو تطبيق نظام الجودة، والتخلص من النظم التقليدية والبيروقراطية في إدارة الجامعة والتوجه نحو النظم الحديثة والمعاصرة حتى تتمكن من الدخول في طور المنافسة والتفوق وتحقيق متطلبات المجتمع والتنمية وسوق العمل.

حيث نجد أن نظام ضمان الجودة يمثل نظاماً وقائياً يركز على اكتشاف الخطأ ويمنعه قبل وقوعه، ويؤكد على ضرورة الوصول إلى آليات ونظم معتمدة لضمان جودة التعليم في الجامعات، وإلى إيجاد منظومة متكاملة من المعايير القياسية وقواعد المقارنات التطويرية ومقاييس الأداء الحقيقية وفقاً للمعايير الدولية، هذا الأمر يتطلب كذلك وجود قيادات تغيير ذات رؤية استشرافية نحو المستقبل لإحداث تطور شامل في المجال المعرفي والثقافي والمهني والبحثي والمجتمعي وتعزيز ثقافة الجودة والتميز والتركيز على وضع الاستراتيجيات وتحديث الهياكل التنظيمية وتغيير النظم التقليدية وتطوير المهارات والقيم المشتركة والأنماط القيادية الفاعلة.

أ- إشكالية الدراسة

إن ضمان الجودة في الجامعات أصبح يمثل مدخلاً مهماً لتحقيق الجودة وإحداث التطوير التنظيمي للجامعة ككل، فهو الوسيلة الفعالة لتحقيق المعايير المحددة وتدعيم وتعزيز مواصفات الجودة، كونه يعتمد على فكرة حتمية التغيير لصالح تحقيق الأهداف ودعم الإيجابيات وتجاوز السلبيات وتشجيع التميز ودعم عملية التحسين والتطوير المستمر لمختلف الوظائف والبرامج الأكاديمية والإدارية في الجامعة.

كما يسعى إلى تحقيق ضمان الحكم على الجامعات والبرامج التعليمية في ضوء معايير قياسية لقياس الأداء ومنح الاعتراف بها ثم المراجعة الدورية لرفع كفاءتها، وبذلك فإنه يمكن من خلال تطبيق هذا النظام مساعدة الجامعات على تحقيق ذاتها وتحسين أدائها، وضمان جودة مخرجاتها، وتوفير معلومات واضحة ودقيقة للجهات المعنية بأهدافها بما يعزز ثقة الدولة والمجتمع بالجامعة وبرامجها وخدماتها، مما تقدم تبرز مشكلة الدراسة في صيغة السؤال الرئيسي التالي:

ما أهمية تغيير الثقافة التنظيمية لتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بالجامعة؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية عدة أسئلة فرعية:

- ماذا يقصد بضمان جودة التعليم العالي ومتطلبات تطبيقها؟
- ما هو مفهوم الثقافة التنظيمية وأهميتها في التعليم العالي؟
- ما هي مختلف العوامل المؤثرة في تغيير ثقافة المنظمة وأهم وسائل تغيرها ؟
- ماهي الثقافة التنظيمية الملائمة لتحسين تطبيق ضمان جودة التعليم العالي؟

ب- أهمية الدراسة: تبرز أهمية هذه الدراسة في توضيح أهم الأبعاد ذات العلاقة بتغيير الثقافة التنظيمية لتطبيق متطلبات ضمان الجودة في المؤسسة التعليمية، كما أن فهم الثقافة التنظيمية والقدرة على تغييرها وفقا لمتطلبات ضمان الجودة يساعد الجامعات على تحقيق أهدافها وتحديد نقاط القوة وتعزيزها ونقاط الضعف والعمل على تجنبها.

ج- أهداف الدراسة: تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على متطلبات ضمان الجودة بجامعة الحاج لخضر-باتنة-
- مقارنة مدى ملائمة تغيير الثقافة التنظيمية لتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة وفقا لمتغيرات الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الرتبة، سنوات الخبرة.
- التعرف على الاستراتيجيات التي تتبعها جامعة الحاج لخضر في تغيير ثقافة الكلية لتحسين وتطوير مخرجات التعليم العالي.

د- منهج الدراسة: قصد الوصول الى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية ولفهم أفضل وأدق تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي.

هـ- فرضية الدراسة: لمعالجة إشكالية الدراسة ولأجل بلوغ الأهداف المسطرة تم اعتماد الفرضية التالية:

يسمح تطبيق أبعاد الثقافة التنظيمية بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أولا: الاطار النظري:

1: عموميات حول تطبيق متطلبات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي

1-1: مفهوم ضمان الجودة : لقد لقي مصطلح الجودة اهتمام العديد من الباحثين ووضعت له العديد من التعاريف حيث :

عرفه ROBINSON بأنه :« مجموعة الأنشطة التي تتخذها مؤسسة أو منظمة لضمان معايير محددة وضعت مسبق لمنتج ما أو خدمة ما يتم بالفعل الوصول إليها بانتظام، وهدف هذه الأنشطة هو تجنب وقوع عيوب في المنتجات أو الخدمات » [1]

[1] محمد جبر دريب، التطبيقات الإجرائية لضمان الجودة في التعليم الجامعي، جامعة الكوفة، (2013/06/11)، الموقع الالكتروني: http://www.uokufa.edu.iq/qac/qac_1_2/10/draib.doc

وعرفها Feigenbaum بأنها: «هو نظام فاعل لتحقيق التكامل بين الجهود التي تبذل لتطوير وإدامة وتحسين مستوى الجودة الذي يتحقق من تضافر جميع وحدات المنظمة بحيث تكون قادرة على الإنتاج وتقديم الخدمة بالمستوى الذي يحقق الرضا الكامل والتام للمستفيد[2]»

أما في ما يخص ضمان الجودة في قطاع التعليم العالي فتعرف على أنها:« القوة الموجهة والمرشدة وراء نجاح أي برنامج أو نظام أو مقرر دراسي، وهذا يتطلب أن تندمج آليتها مع جميع نشاطات المؤسسة التعليمية » [3]

1-2: مفهوم الجودة في التعليم: لقد تعددت التعاريف التي أعطيت لمفهوم الجودة في التعليم نذكر منها :

أن الجودة في التعليم هي "مجمل السمات والخصائص التي تتعلق بالخدمة التعليمية وهي التي تستطيع أن تفي باحتياجات الطلاب"[4]

كما تعرف الجودة بأنها جملة من المعايير والخصائص التي ينبغي أن تتوافر لجميع عناصر العملية التعليمية بالجامعة سواء منها ما يتعلق بالمدخلات أو المخرجات التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلباته

[2] يوسف أحمد أبو فارة،دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة التعليم في جامعة القدس، مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس،3-2004/7/5.

[3] ياسر محمد محجوب حمد السيد، برنامج مقترح لتطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي السودانية في ضوء التصنيف العالمي للجامعات، المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي IACQA'2013 ،2-4 أفريل 2013، جامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن، ص.80.

[4] دحماني يونس، استخدام إدارة الجودة الشاملة لتمكين الإبداع في التعليم العالي، (2009/06/3)، الموقع الالكتروني: http:// valrocha. Com/web/quality/13.htm.

ورغبات المتعلمين وحاجاتهم وتتحقق من خلال الاستخدام الفعال لجميع العناصر البشرية والمادية بالجامعة.[5]

وعليه فإن مفهوم الجودة في التعليم يتعلق بكافة السمات والخواص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر جودة للنتائج المراد تحقيقها، وهي ترجمة احتياجات توقعات الطلاب إلى خصائص محددة تكون أساسا في تعليمهم وتدريبهم لتعميم الخدمة التعليمية بما يوافق تطلعات الطلبة.[6]

1-3: أهمية تطبيق ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي: يمكن تحديد الأهمية من اعتماد الجودة في مؤسسات التعليم العالي في النقاط التالية:[7]

- ضمان الوضوح والشفافية للبرامج الدراسية المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي؛
- توفير معلومات واضحة ودقيقة للطلبة، وتحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الدراسية والتحقق من توفر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية وأنها ستستمر في المحافظة على هذا المستوى؛
- الارتقاء بنوعية الخدمات التي تقدمها الجامعة وضمان مستوى أداء مرتفع لجميع الإداريين والمشرفين والعاملين في المؤسسات التعليمية؛

---

[5] فتحي درويش عشيبة، الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري، دراسة تحليلية، المؤتمر العلمي السنوي السابع : تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة، 27/26 مايو 1999، كلية التربية، جامعة حلوان.ص.34.

[6] جميل نشوان،تطوير كفايات للمشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة، مؤتمر دولي: النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جويلية 2004، جامعة القدس المفتوحة. ص.62.

[7] عماد الدين شعبان على حسن، الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية فى ضوء المعايير الدولية، (2013/08/06)، الموقع الالكتروني: .http://faculty.ksu.edu.sa/alisaad/DocLib

- التمكن من توفير آليات يتم من خلالها مساءلة جميع المعنيين بالإعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الدراسية في الجامعات؛
- ضمان أن الأنشطة المعتمدة في مؤسسات التعليم العالي تلبي متطلبات الاعتماد الأكاديمي وتتفق مع المعايير العالمية؛
- هيكلة واضحة ومحددة وشاملة ومتكاملة وعلمية ومستقرة للمؤسسة التعليمية.

1-4: متطلبات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي: يستلزم تطبيق إدارة الجودة في المؤسسات التعليمية وخصوصا التعليم العالي العديد من المتطلبات التي يمكن إيجازها في النقاط التالية: [8]

- دعم وتأييد الإدارة العليا لنظام إدارة الجودة في المؤسسة التعليمية.
- ترسيخ ثقافة الجودة لدى مختلف العاملين في مؤسسات التعليم العالي مما يسهل عملية تطبيقها والالتزام بها؛
- توحيد العمليات وذلك من خلال توحيد أسلوب العمل مما يرفع من مستوى جودة الأداء ودرجة المهارة داخل مؤسسات التعليم العالي؛
- المتابعة والتي يجب أن تكون شاملة ومستمرة من أجل التقييم ومعالجة الانحرافات؛
- استخدام وتطوير أساليب ونماذج حل المشكلات وتدريب المديرين والعاملين؛
- تأسيس نظام معلومات دقيق لإدارة وضمان الجودة داخل المؤسسة التعليمية؛
- تحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد المطلوب من خلال تحديد المهام والمسؤوليات وتفعيله.

[8] رحمة بلهادف، عبد الحكيم فراحي، التعاون الأورو- عربي في قطاع التعليم العالي وانعكاساته على ضمان الجودة في الجامعات العربية، دراسة تقييمية لمشروع « ALTAIR »، ملتقى دولي: معايير ضمان الجودة وتطوير آليات بمؤسسات التعليم العالي، 29-30 أكتوبر 2013، جامعة عبد الحميد بن باديس، جامعة مستغانم الجزائر، ص.06.

2- تحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة من خلال تغيير الثقافة التنظيمية

2-1: تعريف الثقافة التنظيمية

انبثق مفهوم الثقافة التنظيمية من أدبيات الإدارة ومع ظهور المنظمات الحديثة وتزايد مشاكلها وتأثر هذا المفهوم بكل هذه التطورات ، وفيما يلي عرض لبعض التعاريف:

- يعرف كل من (**A.A.kennedy**. **T.E.deal**) ثقافة المنظمة:"بأنها مجموعة المعارف والمفاهيم والقيم والشعائر التي تمكن من يعمل في المنظمة من أن يكون عضوا فيها"؛[9]
- ويعرفها(**Shermerhorn**): "بأنها نظام من القيم والمعتقدات يشترك بها العاملون بالمنظمة، حيث ينموا هذا النظام ضمن المنظمة الواحدة"؛[10]
- أما تافنيت (**M.Thevenet**) يعرفها: "بأنها تراث مشترك من القيم والمعتقدات تسمح لأفراد المنظمة بالتماثل والترابط ، مما يؤدي إلى استقرار النظام ، بتوجيه وتعديل السلوكيات وقرارات التسيير الهامة"؛[11]
- يعرف(**Ouchi**) ثقافة المنظمة: بأنها تتألف من الرموز والطقوس والأساطير التي تنتقل من خلالها القيم والمعتقدات التنظيمية إلى العاملين في المنظمة أو يكون إيمان موظفيها بهذه المعتقدات إيمانا كاملا، كما تمثل ثقافة المنظمة نظاما؛
- يعطي (**E.Schein**) تعريفا، والذي يعد أكثر شمولا حيث عرفها "على أنها مجموعة المبادئ والقيم الأساسية التي اخترعتها الجماعة أو اكتشفتها أو طورتها أثناء حمل مشكلاتها المتعلقة بالتكيف

---

[9] نجم عبود نجم، المدخل الياباني في الإدارة، (عمان: دار الوراق، 2004)، ص.9.

[10] محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، (الأردن: دار وائل للنشر، 2008)، ص.311.

[11]Maurice Thevenet, la culture d'entreprise, puf, paris, 2003, p .5.

الخارجي والاندماج الداخلي والتي أثبتت فعاليتها، والتي يتم تعليما للأعضاء الجدد واعتبارها أفضل طريقة بمعالجة المشكلات وإدراكها وفهمها".[12]

وبذلك نخلص إلى تعريف الثقافة التنظيمية كما يلي: هي نظام من القيم والمعتقدات والعادات والتقاليد المشتركة بين الأعضاء والتي تحكم سلوك الفرد، وتنظم تفاعلاته داخل المؤسسة، وهي رابطة الوصل بين المؤسسة والبيئة الاجتماعية، بالإضافة الى جانبها الفكري والمعنوي.

2-2: أهمية الثقافة التنظيمية

يساعد وجود ثقافة تنظيمية مميزة على تحقيق العديد من المزايا أهمها:[13]

- تعمل ثقافة المنظمة على تحديد أبعاد الاختلافات بين المنظمة والمنظمات الأخرى بما يمنح أفراد المنظمة المعنية شعورا بالهوية التنظيمية وتحقيق الاستقرار التنظيمي؛
- تنمية الولاء والانتماء للمنظمة، وتسهل بناء الالتزام لدى الأفراد بشيء ما، أكثر من الاهتمامات الشخصية الأخرى للفرد؛
- التنبؤ بأنماط التصرفات الإدارية في المواقف الصعبة ، وتحديد الأولويات الإدارية، فالثقافة الواضحة والقوية تمد الموظفين برؤية واضحة ،للطريقة التي تتم بها الأشياء؛
- تؤدي إلى وجود نظام اجتماعي ثابت وتضيق الفجوة بين معتقدات الأفراد وأفعالهم ، فالثقافة تعمل كالمادة اللاصقة التي تساعد على ربط المنظمة ببعضها البعض؛[14]

[12] Pascal Laurnt, Economic d'entreprise , (tome2, édition d'organisation, Paris ,1997), p.240.

[13] جمال الدين المرسي، الثقافة التنظيمية والتغيير، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006)، ص. 18-19.

[14] سامي المدان، صباح محمد مرسي، شوقي ناجي الجواد، (قياس اثر عوامل الثقافة التنظيمية في تنفيذ إدارة المعرفة في مجموعة الاتصالات الأردنية (اورنج))، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 44، (2010)، عمان، ص.05.

- الثقافة التنظيمية قوة دافعة ومحركة توحد الطاقات والإمكانات نحو تحقيق الأهداف المشتركة وتوجه الجهود نحو التغيير والتجديد والابتكار؛
- تعتبر الثقافة التنظيمية قاعدة ثابتة وقوية تقف عليها المنظمات لمواجهة التغيرات المتسارعة عالميا ومحليا في ظل التطور التكنولوجي والتكتلات العالمية والتجمعات الإقليمية واندماج المنظمات.

2-3: العوامل المؤثرة في تغيير الثقافة التنظيمية

إن التغيير في الثقافة التنظيمية يتضمن تغييرات في القيم والاتجاهات التي تسود المنظمة ،ويتسم هذا التغيير بنوع من الصعوبة والتعقيد،ولا يتم ذلك بإحلال ثقافة محل أخرى، لأن ذلك يعتبر أمرا مستحيلا طالما أن الفرد أو الجماعة المعنيين يعيشون في نفس البيئة والمجتمع، وكل ما يمكن عمله هو إجراء تعديلات ثقافية عن طريق التغيير في بعض الاتجاهات أو القيم أو المهارات، أو مصادر المعرفة والخبرة المتصلة بالمؤثرات المختلفة في البيئة المحيطة، ولابد لإحداث التغيير الثقافي من حدوث تراكمات تغيرية في جميع عناصر الثقافة التنظيمية على أن تكون مقبولة من معظم أفراد المنظمة[15].

وتلجا المنظمات إلى تغيير ثقافتها التنظيمية عندما تشعر بأن ثقافتها القديمة لا تتماشى مع التطورات الجديدة التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية،ومن بين الأسباب التي تدعو إلى تغيير ثقافة المنظمة:[16]

- إيمان المنظمة العميق ببعض القيم والتي لا تتناسب مع بيئتها شديدة التغير.
- وجود منافسة شديدة في مجال نشاط المنظمة، إضافة إلى معدل التغير السريع في هذا النشاط.

---

[15] هيثم عبد الله أبو خديجة،المناخ التنظيمي وعلاقته بثقافة المنظمة دراسة ميدانية على شركات التامين المساهمة العامة في الأردن، أطروحة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا ،2007، ص. 113-114.

[16] حسن بلعجوز، ومحمد العربي عزي، ثقافة المؤسسة وأثرها على الأداء العام للمؤسسة ، الملتقى الدولي: التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2005/04/03، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة، ص.ص.07-08.

- تمتعا لمنظمة بموقع تنافسي أقل من الموقع التنافسي للمنافسين.
- وجود المنظمة على أعتاب الدخول إلى عالم المنظمات كبيرة الحجم.
- صغر حجم المنظمة مع نموها بشكل متسارع أوجب عليها التغيير.
- الاندماج وشراء المنظمات الأخرى.[17]

رغم وجود الأسباب التي تدعو إلى تغيير ثقافة المنظمة، إلا أن هناك مجموعة من العوامل الموقفية الواجب توفرها لتغيير ثقافة المنظمة بنجاح، ومن بين العوامل المؤثرة والواجب مراعاتها لتغيير الثقافة التنظيمية ما يلي:

- **التغيير في القيادة:** وتعتبر فرصة تغيير القيادة مناسبة لتغيير القيم السائدة وفرض قيم جديدة، وعليه فان القائد المطلوب لقيادة التغيير في الثقافة التنظيمية للمنظمة هو القائد التحويلي الذي يعمد إلى شحذ الهمم وتحفيز أفراد جماعته ،من اجل تحقيق التغيير الذي يضمن النجاح والفعالية للمنظمة.[18]
- **حجم المنظمة:** تغيير الثقافة في المنظمات صغيرة الحجم أكثر سهولة من تغيير الثقافة في المنظمات الكبيرة، حيث أن العدد القليل من أعضاء المنظمة أعلى قدرة على التكيف مع الثقافة الجديدة.
- **عمر المنظمة** : تغيير الثقافة في المنظمات حديثة التأسيس أقل صعوبة من المنظمات الأخرى، وذلك بسبب أن القيم والمعتقدات والأنماط السلوكية تكون أقل ترسخا في المنظمات حديثة التأسيس .
- **درجة قوة الثقافة السائدة:** كلما كانت الثقافة السائدة قوية ومنتشرة كلما كان من الصعب تغييرها، أما الثقافة الضعيفة وقليلة الانتشار فيكون من الأسهل تغييرها.

---

[17] إيمان عبد الرحيم داوود الخلايلة، الثقافة التنظيمية وعلاقتها بدرجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية الحكومية في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم المكتبات والمعلومات، جامعة عمان ،الأردن، 2010، ص.23.

[18] جاسم حفيان الدوسري ، مرجع سبق ذكره، ص.58.

- **الثقافات الفرعية:** إن انتشار الثقافات الفرعية غير المنسجمة والمتعارضة مع الثقافة السائدة يعيق من جهود تغيير الثقافة.[19]
- **حدوث أزمة قوية جدا:** هذه الأزمة التي تقوّض الحالة الراهنة، وتتطلب التساؤل حول مدى مناسبة الثقافة الحالية، ومن هذه الأمثلة على هذه الأزمات: التقليص المفاجئ للتنموي، أو خسارة عميل أساسي أو تغير تكنولوجي أساسي.[20]
- **مرحلة دورة حياة المنظمة:** مرحلة انتقال المنظمة إلى النمو/التوسع وكذلك دخول المنظمة مرحلة الانحدار، تعتبران مرحلتان تشجعان على تغيير الثقافة التنظيمية.[21]

3- أهمية ملاءمة الثقافة التنظيمية لتطبيق إدارة الجودة في مؤسسات التعليم العالي .

يتوقف نجاح تطبيق ضمان الجودة على التهيئة الشاملة والجيدة لثقافة المنظمة من جميع جوانبها لتكون متوافقة تماما مع متطلبات الجودة والجدير بالذكر أن خلق ثقافة تنظيمية تتفق مع هذه الإدارة يعد من أهم التحديات لتطبيقها، إذا تعد الثقافة التنظيمية السائدة بالمنظمات بمختلف أنواعها، معيارا للحكم على مدى قبول بيئة التنظيم لإدخال فكرة أو نموذج جديد، كما أنها تعكس قدرة المنظمة على التكيف مع أساليب وممارسات جديدة كممارسات إدارة الجودة الشاملة[22] .

---

[19] هيثم عبد الله أبو خديجة،مرجع سبق ذكره، ص.114.

[20] أحمد بن فرحان الشلوي، " الثقافة التنظيمية وعلاقتها بالانتماء التنظيمي، دراسة ميدانية على منسوبي كلية الملك خالد العسكرية المدنيين والعسكريين" مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية ،2005، ص.47.

[21] حسين حريم ،إدارة المنظمات منظور كلي، (**عمان**: دار حامد، ،2010)، ص.266.

[22] بن غرم الله بن محمد الحقيب الغامدي، ملائمة الثقافة التنظيمية السائدة في الكليات التقنية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة دراسة ميدانية على الكلية التقنية بالباحة، مذكرة ماجستير غير منشورة في الإدارة التربوية والتخطيط، جامعة أم القرى ،السعودية، 2008، ص.77.

وتعمل الثقافة التنظيمية الملائمة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة،على مساعدة جميع العاملين في المنظمة (قادة،مديرين،عاملين سواء كانوا إداريين أو أساتذة)، على التعامل والتكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية للمنظمة، وذلك في سبيل جعل المنظمة قائمة ومستمرة فالمنظمات التي ترغب في تطبيق منهجية إدارة الجودة الشاملة يتوجب عليها وضع ثقافة تنظيمية جديدة بشكل يوافق هذه المنهجية،[23]، والتعرف على النواحي الايجابية الدافعة والأخرى السلبية المعوقة، وبهذا يتوافر للمنظمة المعرفة الكاملة بالشكل الذي يتعين أن تكون عليه البيئة والثقافة التنظيمية التي تتلاءم مع متطلبات إدارة الجودة الشاملة ومسببات نجاحها، دون إغفال التحديات التي يمكن أن تقف في مواجهة هذا التطبيق.[24]

وبما أن إدارة الجودة الشاملة هي عملية تغيير ثقافي فان نجاحها ونشرها يتطلب نوعا من الترويج للثقافة التي يشعر فيها الأفراد بحرية المشاركة بأفكارهم والمشاركة في حل المشاكل واتخاذ القرار.

وبوجه عام تكمن أهمية ملائمة الثقافة التنظيمية لتطبيق إدارة الجودة الشاملة من خلال الفوائد التي تحققها الثقافة التنظيمية والتي تخدم إدارة الجودة الشاملة وهي على النحو التالي:[25]

- جعل لغة الحديث والعمل والسلوك داخل المنظمة واحدة؛
- ربط الجماعات والأفراد داخل المنظمة في نسق ورباط واحد لتحقيق غاية مشتركة لدى الجميع، وهي رسالة المنظمة؛

[23] عمر وصفي عقيلي، مدخل إلى المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة وجهة نظر، (الأردن: دار وائل للنشر والطباعة 2001)، ص.88.

[24] إيمان عبد الرحيم داوود الخلايلة ، الثقافة التنظيمية وعلاقتها بدرجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية الحكومية في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها ، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم المكتبات والمعلومات، جامعة عمان ،الأردن ،2010، ص.47.

[25] عمر وصفي عقيلي، مرجع سابق، ص.85.

- تنمية روابط المودة بين العاملين وذلك من خلال اعتناق الجميع لقيم ومعتقدات تنظيمية واحدة تشتمل عليها الثقافة التنظيمية؛
- تحقيق رسالة المنظمة الجديدة بفاعلية كبيرة.

4- أبعاد الثقافة التنظيمية الملائمة لمتطلبات ضمان جودة التعليم العالي

يمكن توضيح الأبعاد التي سيتم تناولها في هذه الدراسة الحالية والتي تتلاءم مع متطلبات ضمان جودة التعليم العالي والتي يمكن توضيحها فيما يلي:

- **بعد القيادة الإدارية:** ينبغي أن ينصب اهتمام القيادة والإدارة العليا على بناء وتكوين ثقافة الجودة، كما تهدف قيادة الجودة الى التأثير على سلوك الأفراد وتنسيق جهودهم، وتوضيح طرق الاتصال، الرؤيا الاستراتيجية والتخطيط بعيد المدى، كما يجب على مسؤولي الإدارة العليا التميز بقيم وسلوكيات، وأن تتمتع بالتواصل المستمر مع العاملين، والتأكيد على استخدام الموارد المتاحة لها بكفاءة وفعالية لضمان الجودة.
- **بعد الهياكل والنظم:** يحدد الهيكل التنظيمي خطوط السلطة والمسؤولية وعلاقات الإدارات والأقسام ببعضها، كما يوضح ثقافة خطوط الاتصالات وأنماطها وطريقة عمل الأفراد وقيامهم بأدوارهم بالمنظمة، والثقافة السائدة بين الأفراد حول طبيعة العلاقات فيما بينهم.
- **بعد التحسين المستمر:** والذي يعتبر حلقة من التغييرات الصغيرة والمتكررة والتي لا نهاية لها مع استمرارية التغيير والتطوير، وتتطلب مستوى وعي وإدراك كبيرين من طرف الأفراد بمفهوم الجودة والسلوكيات الايجابية في الأداء، لذلك نجد أن الثقافة التنظيمية عنصر مهم للتحسين المستمر فإذا قام كل فرد في المنظمة بالرقابة الذاتية ومواكبة كل التغيرات التكنولوجية.
- **بعد التوجه بالزبون:** أي التركيز على فهم رغباته وحاجاته وتوقعاته، ويشمل ذلك جمهور العملاء الخارجيين المتمثلين في الطلاب ومختلف المؤسسات التي تتعامل معها الجامعات والمعاهد العليا، إضافة

الى العملاء الداخليين الذين هم الأساتذة والباحثين والإداريين وكافة العاملين ضمن قطاع التعليم العالي[26].

- **بعد قياس جودة التعليم وجمع المعلومات:** لاستمرار نجاح تطبيق ضمان الجودة بالجامعة لا بد من بناء نظام للمعلومات يعتمد على قاعدة بيانات فعالة، وذلك بتطبيق أساليب حديثة في معالجة هذه البيانات مثل العصف الذهني، أسلوب استقصاء الاتجاهات، بحوث العمليات والأساليب الإحصائية المختلفة لاتخاذ قرارات إدارية سليمة مبنية على حقائق ودعم التحسين المستمر في العملية التعليمية.

ثانيا: الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

1- مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، ولقد تم توزيع استمارة الاستبيان على عينة مستهدفة تم اختيارها بصفة عشوائية تتكون من 40 أستاذ من كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كما يوضحه الجدول (1)

الجدول (01): توزيع أفراد العينة وفقا للمتغيرات الشخصية

المتغير	الخيارات	التكرار	النسب المئوية
الجنس	ذكر	13	43.3%
	أنثى	17	56.7%
	المجموع	**30**	**100%**
العمر	25-30 سنة	4	13.3%
	31-40 سنة	14	46.7%
	41-50 سنة	4	13.3%
	أكثر من 50 سنة	8	26.7%

[26] بن عيشاوي أحمد، **إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير أداء التعليم العالي في الجزائر**، ملتقى وطني : إدارة الجودة الشاملة وتنمية المؤسسة، 13-14 ديسمبر 2010، جامعة د الطاهر مولاي ، سعيدة، 2010، ص.17.

	المجموع	**30**	**100%**
المؤهل العلمي	**ماجستير**	20	66.7%
	دكتوراه	10	33.3%
	المجموع	**30**	**100%**
الرتبة العلمية	**أستاذ التعليم العالي**	3	10%
	أستاذ محاضر	12	40%
	أستاذ مساعد	15	50%
	المجموع	**30**	**100%**
سنوات الخبرة	1-5 سنوات	6	20%
	6-10 سنوات	15	50%
	أكثر من 10 سنوات	9	30%
	المجموع	**30**	**100**

المصدر: اعتمادا على نتائج الاستبانات

2- وصف متغيرات الدراسة وتشخيصها

1.2.أسلوب جمع البيانات

يعرض هذا المحور وصفا تشخيصيا لأبعاد الثقافة التنظيمية المساهمة في تحقيق متطلبات ضمان جودة التعليم العالي والتي تم الإشارة إليها في الإطار النظري.

- **استمارة الاستبانة:** بالاستفادة من بعض الدراسات والأدبيات المتعلقة بجودة التعليم العالي، وبما ينسجم وخصوصية جامعة باتنة بوصفها منظمة خدمية، فقد صممت الاستمارة لتغطي جزأين رئيسين:

- **القسم الأول:** ويتعلق بالبيانات الشخصية لعينة البحث.

- **القسم الثاني:** ضرورة تغيير الثقافة التنظيمية لتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

لقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي كم توضيح ذلك سابقا للإجابة على فقرات الاستبيان ثم تم احتساب المدى (5-1=4)، ومن ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/5=0.80)، بعد ذلك تم إضافة القيمة إلى أقل قيمة في المقياس(الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:

- من (1 إلى 1.80) يمثل **ضعيف جدًا**، ومن(1.81 إلى 2.60) يمثل **ضعيف**، من (2.61 إلى 3.40) يمثل **متوسط**، ومن (3.41 إلى 4.20) يمثل **مرتفع**، و**مرتفع جدا** من (4.21 إلى 5).
- **المقاييس الوصفية للمتغير المستقل:** يمثل الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير المستقل، وهي موضحة في الجدول 02.

الجدول (02): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المتغير المستقل

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
دور الإدارة في تحديد الأهداف الاستراتيجية وتبني ثقافة الجودة	3.73	1.552	8	مرتفع
إنشاء وحدة لتطبيق نظام الجودة بالكلية	3.77	1.406	6	مرتفع
إتباع نمط قيادة خاص بالتغيير	3.83	1.117	4	مرتفع
وجود اتصال بين أقسام الكلية وبين الإدارة والموظفين والطلبة	3.67	1.446	11	مرتفع
توفير مناخ يدعم العمل الجماعي بين أفراد الجامعة	3.66	1.370	13	مرتفع
يوجد تحديد واضح لمهام كل وظيفة	3.77	1.331	7	مرتفع
توفير فرص التعليم المستمر وبرامج التدريب للموظفين	3.67	1.124	12	مرتفع
تحقيق رضا جميع الزبائن	3.28	1.222	19	متوسط
حل المشاكل المشتركة الموجودة في الكلية	3.03	1.245	21	متوسط
اختيار الموردين القادرين على تلبية حاجات الزبائن	3.48	1.243	16	مرتفع
اعتماد أنظمة للقياس مثل نظام لدعم التغيير	3.80	1.064	5	مرتفع

تفهم العملية التعليمية من أجل تعظيم المخرجات	3.63	1.159	14	مرتفع
فحص دقيق للخطوات المتبعة في العملية التعليمية	3.67	1.184	10	مرتفع
تعديل نظام العمل السائر في الكلية ضمانا لتحقيق الأهداف المسطرة	3.83	1.367	3	مرتفع
استثمار رأس المال الفكري	5.03	5.423	1	مرتفع جدا
التخطيط لعملية التغيير في ثقافة الكلية	3.87	1.106	2	مرتفع
القيام بعملية المراجعة والتقييم لتحسين الأداء	3.70	1.422	9	مرتفع
الاجمالي	3.592	0.8	متوسط	

المصدر : اعتماد على مخرجات برنامج SPSS

حيث اتضح أن المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات المتغير المستقل (أبعاد الثقافة التنظيمية)، والذي يقع ضمن مجال التقييم متوسط يساوي (3.08)، وهي قيمة مقبولة تشير إلى قبول متوسط للمستجوبين لتطبيق أبعاد الثقافة التنظيمية. ونلاحظ أن الفقرة رقم 18 والمتمثلة في " **استثمار رأس المال الفكري**"، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 5.03 وانحراف معياري قدره 5.423، وهو مرتفع جدا ضمن الفئة الخامسة لمقياس ليكرت أي أن الأساتذة مستعدون لاستثمار رأس المال الفكري من أجل ضمان التحسين المستمر.

– المقاييس الوصفية للمتغير التابع: يمثل الجدول 03 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع. حيث يوضح أن المتوسط الحسابي العام لجميع فقرات المتغير التابع (متطلبات ضمان الجودة بالجامعة)، والذي يقع ضمن مجال التقييم مرتفع يساوي (3.55)، وهي قيمة مقبولة تشير إلى قبول مرتفع للمستجوبين لضرورة تحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بالجامعة. ونلاحظ أن الفقرة رقم 04 والمتمثلة في "**توفر الكلية جو عمل يسعى فيه الجميع إلى تحسين الأداء** "، في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي3.87 وانحراف معياري قدره 1.167، وهو مرتفع ضمن الفئة الرابعة لمقياس ليكرت أي أن الأساتذة مستعدون للعمل في جو يسعى فيه الجميع إلى تحسين الأداء.

الجدول (03):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات المحور التابع

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
استعداد الإدارة لتبني نظام الجودة بالكلية	**3.63**	**1.033**	**9**	**مرتفع**
تسعى الكلية إلى توفير نظم اتصالات مفتوحة لتبادل الآراء والأفكار	**3.57**	**1.073**	**11**	**مرتفع**
تخلق الإدارة ثقافة الجودة بالكلية وتعمل على نشرها	**3.30**	**1.317**	**13**	**متوسط**
توفر الكلية جو عمل يسعى فيه الجميع إلى تحسين الأداء	**3.87**	**1.167**	**1**	**مرتفع**
مشاركة الموظفين في اتخاذ القرارات	**3.83**	**1.117**	**2**	**مرتفع**
توفير الظروف المساعدة على تنفيذ برنامج الجودة بالكلية	**3.47**	**1.074**	**12**	**مرتفع**
عدم وضوح الزبون الذي يستهدف بالخدمات الجامعية	**3.60**	**1.037**	**10**	**مرتفع**
التركيز على الزبون من أجل تحقيق الميزة التنافسية المستدامة والتحسين المستمر	**3.67**	**1.213**	**5**	**مرتفع**
توفير نظام معلوماتي للجودة يسمح بمقارنة الأداء المنجز بالأداء المخطط	**3.67**	**1.446**	**4**	**مرتفع**
يتم تصميم العملية التعليمية في ضوء مضامين ضمان الجودة الكلية	**3.77**	**1.331**	**3**	**مرتفع**
تجرى عملية تصميم العملية التعليمية بمشاركة إدارة الكلية والأكاديميين والمستفيدين	**3.67**	**1.124**	**6**	**مرتفع**
توجد أنظمة لقياس وتطوير جودة التعليم بصورة مستمرة	**3.63**	**1.129**	**8**	**مرتفع**
اعتماد الكلية أساليب علمية للقياس من أجل التحسين المستمر	**3.03**	**1.245**	**16**	**متوسط**
الإجمالي	**3.545**	**0.781**	**مرتفع**	

المصدر : اعتمادا على نتائج برنامج SPSS

3- اختبار الفرضيات ونتائجها:

1.3.اختبار الفرضية الرئيسية: يسمح تطبيق أبعاد الثقافة التنظيمية بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية نحتاج إلى وضع فرضيتين هما: فرضية العدم والفرضية البديلة على اعتبار أن فرضية العدم خاضعة للاختبار أي أنها قد تكون غير صحيحة، مما يتطلب وضع الفرضية البديلة.

- **فرضية العدم H_0**:لا يسمح تطبيق أبعاد الثقافة التنظيمية بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- **الفرضية البديلة H_1**: يسمح تطبيق أبعاد الثقافة التنظيمية بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ومن أجل اختبار صحة هذه الفرضية الرئيسية قامت الطالبة باختبار صلاحية النموذج وقدرته التفسيرية من خلال معاملات الارتباط والتحديد والانحدار

يتم اختبار هذه الفرضية في مرحليتين:

2.3.اختبار الفرضيات الجزئية

من أجل اختبار الفرضيات الجزئية الأولى والثانية فقد تم اعتماد الانحدار المتعدد واختبار ($\mathbf{T}$) لاختبار معنوية كل معلمة من معلمات النموذج على حدى، وذلك عند مستوى معنوية **5%**، كم هو في الجدوا التالي:

الجدول(06): اختبار معنوية معاملات الانحدار وفقا لإحصائية (T) لتأثير تطبيق أبعاد الثقافة التنظيمية لتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة

المتغيرات	معامل الانحدار(B)	الخطأ المعياري	الانحدار المعياري	اختبار (T)	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	0.462	0.225	/	2.056	0.050	معنوية
القيادة الادارية	0.130	0.101	0.165	1.278	0.214	غير معنوية
الهياكل والنظم	0.497	0.124	0.623	4.010	0.001	معنوية
التوجه بالزبون	0.094	0.059	0.118	1.580	0.127	غير معنوية
العملية والقياس	0.163	0.090	0.157	1.518	0.142	غير معنوية
التحسين المستمر	-0.008	0.034	-0.019	-0.247	0.807	غير معنوية

المصدر: اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

أ- الفرضية الجزئية الأولى H_A

- **فرضية العدم H_{A0}**: لايسمح تطبيق بعد القيادة الادارية بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- **الفرضية البديلة H_{A1}**: يسمح تطبيق بعد القيادة الادارية بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

يتضح من الجدول(06) أن معامل الانحدار (**B**) بالنسبة بعد القيادة الإدارية يساوي (0.130) وذلك يعني أن العلاقة بين القيادة الادارية وتطبيق متطلبات ضمان الجودة طردية، وأن قيمة اختبار (**T**) تساوي (1.278) ومستوى المعنوية المقابلة لها (0.214)، وهي غير معنوية عند مستوى (5%) وهذا يدل على عدم وجود علاقة تأثير بين القيادة الادارية وتطبيق متطلبات ضمان الجودة ، وهذا يعني تقبل

الفرضية العدم ($\mathbf{H_{A0}}$) التي تنص على أنهلايسمح تطبيق بعد القيادة الادارية بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

ب– الفرضية الجزئية الثانية $\mathbf{H_B}$

- **فرضية العدم$\mathbf{H_{B0}}$**: لايسمح تطبيق بعد الهياكل والنظم بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- **الفرضية البديلة $\mathbf{H_{B1}}$**: يسمح تطبيق بعد الهياكل والنظم بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

يتضح من الجدول (06) أن معامل الانحدار (**B**) يساوي (0.497) وهذا يعني أن العلاقة بين بعد الهياكل والنظم وتطبيق متطلبات ضمان الجودة علاقة طردية. وأن قيمة اختبار (**T**) تساوي (4.010) ومستوى المعنوية المقابلة لها (0.001)، وهي معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدل على وجود علاقة تأثير بين الهياكل والنظم وتطبيق متطلبات ضمان الجودة ، وهذا يعني تقبل الفرضية البديلة ($\mathbf{H_{B1}}$) التي تنص على أنه يسمح تطبيق بعد الهياكل والنظم بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ج–الفرضية الجزئية الثالثة $\mathbf{H_C}$

- **فرضية العدم $\mathbf{H_{C0}}$**: لايسمح تطبيق بعد التوجه بالزبون بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
- **الفرضية البديلة $\mathbf{H_{C1}}$**: يسمح تطبيق بعد التوجه بالزبون بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

يتضح من الجدول (06) أن معامل الانحدار (**B**) بالنسبة بعد القيادة الإدارية يساوي (0.094) وذلك يعني أن العلاقة بين التوجه بالزبون وتطبيق متطلبات ضمان الجودة طردية، وأن قيمة اختبار (**T**)

تساوي (1.580) ومستوى المعنوية المقابلة لها (0.127)، وهي غير معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تأثير بين التوجه بالزبون وتطبيق متطلبات ضمان الجودة ، وهذا يعني تقبل الفرضية العدم ($\mathbf{H_{C0}}$) التي تنص على أنهلايسمح تطبيق بعد التوجه بالزبون بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

د–الفرضية الجزئية الرابعة $\mathbf{H_D}$

- **فرضية العدم $\mathbf{H_{D0}}$**: لايسمح تطبيق بعد العملية والقياس بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- **الفرضية البديلة $\mathbf{H_{D1}}$**: يسمح تطبيق بعد العملية والقياس بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

يتضح من الجدول (06) أن معامل الانحدار (**B**) بالنسبة بعد القيادة الإدارية يساوي (0.163) وذلك يعني أن العلاقة بين العملية والقياس وتطبيق متطلبات ضمان الجودة طردية، وأن قيمة اختبار (**T**) تساوي (1.518) ومستوى المعنوية المقابلة لها (0.142)، وهي غير معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تأثير بين العملية والقياس وتطبيق متطلبات ضمان الجودة ، وهذا يعني تقبل الفرضية العدم ($\mathbf{H_{D0}}$) التي تنص على أنه لايسمح تطبيق بعد العملية والقياس بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

هـ–الفرضية الجزئية الخامسة $\mathbf{H_E}$

- **فرضية العدم $\mathbf{H_{E0}}$**: لايسمح تطبيق بعد التحسين المستمر بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- **الفرضية البديلة $\mathbf{H_{E1}}$**: يسمح تطبيق بعد التحسين المستمر بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

يتضح من الجدول (06) أن معامل الانحدار (**B**) بالنسبة بعد التحسين المستمر يساوي (0.008-) وذلك يعني أن العلاقة بين التحسين المستمر وتطبيق متطلبات ضمان الجودة طردية، وأن قيمة اختبار (**T**) تساوي (0.247-) ومستوى المعنوية المقابلة لها (0.807)، وهي غير معنوية عند مستوى (5%)، وهذا يدل على عدم وجود علاقة تأثير بين التحسين المستمر وتطبيق متطلبات ضمان الجودة، وهذا يعني تقبل الفرضية العدم (**H_{E0}**) التي تنص على أنهلايسمح تطبيق بعد التحسين المستمر بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

من خلال ما سبق نستنتج أن الفرضيات(1، 3، 4، 5) غير صحيحة، إذ لا يسمح بعد القيادة الإدارية، التوجه بالزبون، العملية والقياس والتحسين المستمر بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة أما الفرضية الثانية فهي صحيحة أن بعد الهياكل والنظم يسمح بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة.

خاتمة:

إن تحدي بقاء الجامعات الجزائرية وأدائها لأدوارها بكفاءة في مجتمع المعرفة المعاصر أوجب عليها تبني مفهوم ضمان جودة التعليم العالي، والذي يتطلب من الجامعة تغييرا في ثقافتها التنظيمية من جميع جوانبها، إضافة الى اختيار القيادات التي تملك فكرة إدارة التغيير، ذلك أن تغير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسسة الواحدة وجعلهم ينتمون الى ثقافة تنظيمية جديدة تلعب دورا بارزا في خدمة التوجهات الجديدة في التطوير لدى مؤسسات التعليم العالي.

هذا؛ وقد بينت نتائج الدراسة ما يلي:

- يعد ضمان جودة التعليم العالي أسلوبا لوصف جميع الأنظمة والموارد والمعلومات المستخدمة من قبل الجامعات،كما يرتبط بتوفير المهارات والخبرات الأكاديمية والإدارية دون إغفال مسألة توفير مناخ ملائم يقوم على امتلاك الأسرة الجامعية قيم أخلاقية تنسجم مع أهداف المؤسسة الجامعية ورسالتها.

- تتمثل متطلبات ضمان جودة التعليم العالي فيدعم وتأييد الإدارة العليا والعمل على ترسيخ ثقافة الجودة بين جميع الأفراد وإشراكهم في الجهود المبذولة، الاهتمام بالعملية التعليمية والتعرف على احتياجات الزبائن لتحقيق التحسين المستمر في الخدمات المقدمة وبناء أنظمة تسمح بجمع المعلومات وقياس جودة التعليم.
- تتبنى الجامعة الثقافة التنظيمية الخاصة بها وتعمل على تغييرها وفقا للأهداف المسطرة.
- للثقافة التنظيمية عدة أبعاد تعمل بها الجامعات من أجل ضمان جودة مخرجاتها مثل بعد القيادة الإدارية، الهياكل والنظم والعملية والقياس.
- لا تسمح أبعاد القيادة الإدارية، التحسين المستمر، التوجه بالزبون والعملية والقياس بتحسين تطبيق متطلبات ضمان الجودة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الحاج لخضر – باتنة.

ومن خلال ذلك، نتوصل إلى أن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تسعى الى تطبيق نظام الجودة في كل أقسامها، ولكن تحسين تطبيقه يواجه صعوبة التغيير في الثقافة التنظيمية السائدة في الكلية.

قائمة المراجع:

مؤلفات:

1. جمال الدين المرسي، **الثقافة التنظيمية والتغيير**، (الاسكندرية: الدار الجامعية، 2006).
2. محمود سلمان العميان، **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، (الأردن: دار وائل للنشر، 2008.
3. نجم عبود نجم، **المدخل الياباني في الإدارة**، (عمان: دار الوراق، 2004).

أطروحات:

4. هيثم عبد الله أبو خديجة، **المناخ التنظيمي وعلاقته بثقافة المنظمة دراسة ميدانية على شركات التامين المساهمة العامة في الأردن**، أطروحة دكتوراه غير منشورة في إدارة الأعمال، جامعة دمشق، سوريا، 2007.

مقالات:

5. سامي المدان، صباح محمد مرسي، شوقي ناجي الجواد، (**قياس اثر عوامل الثقافة التنظيمية في تنفيذ إدارة المعرفة في مجموعة الاتصالات الأردنية (اورنج)**)، مجلة العلوم الإنسانية ،العدد 44، (2010)، عمان.

مداخلات:

6. بن عيشاوي أحمد، **إدارة الجودة الشاملة مدخل لتطوير أداء التعليم العالي في الجزائر**، ملتقى وطني : إدارة الجودة الشاملة وتنمية المؤسسة، 13-14 ديسمبر 2010، جامعة د الطاهر مولاي ، سعيدة، 2010.
7. جميل نشوان، **تطوير كفايات للمشرفين الأكاديميين في التعليم الجامعي في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة**، مؤتمر دولي: النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جويلية 2004، جامعة القدس المفتوحة.
8. حسن بلعجوز، ومحمد العربي عزي، **ثقافة المؤسسة وأثرها على الأداء العام للمؤسسة** ، الملتقى الدولي: التسيير الفعال في المؤسسات الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2005/04/03، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة.
9. رحمة بلهادف، عبد الحكيم فراحي، **التعاون الأورو– عربي في قطاع التعليم العالي وانعكاساته على ضمان الجودة في الجامعات العربية، دراسة تقييمية لمشروع** « ALTAIR »، ملتقى

دولي: معايير ضمان الجودة وتطوير آليات بمؤسسات التعليم العالي، 29-30 أكتوبر 2013، جامعة عبد الحميد بن باديس، جامعة مستغانم الجزائر.

10. فتحي درويش عشيبة، **الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها في التعليم الجامعي المصري، دراسة تحليلية،** المؤتمر العلمي السنوي السابع : تطوير نظم إعداد المعلم العربي وتدريبه مع مطلع الألفية الثالثة، 27/26 مايو 1999، كلية التربية، جامعة حلوان.

11. ياسر محمد محجوب حمد السيد، **برنامج مقترح لتطبيق معايير ضمان جودة التعليم العالي السودانية في ضوء التصنيف العالمي للجامعات،** المؤتمر العربي الدولي الثالث لضمان جودة التعليم العالي IACQA'2013 ،2-4 أفريل 2013، جامعة الزيتونة الأردنية ، الأردن.

12. يوسف أحمد أبو فارة، **دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة التعليم في جامعة القدس،** مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني، جامعة القدس، 3-2004/7/5.

مصادر أخرى:

13. إيمان عبد الرحيم داوود الخلايلة ، **الثقافة التنظيمية وعلاقتها بدرجة ممارسة إدارة الجودة الشاملة في المكتبات الجامعية الحكومية في الأردن من وجهة نظر العاملين فيها،** مذكرة ماجستير غير منشورة في علم المكتبات والمعلومات، جامعة عمان، الأردن، 2010،

14. دحماني يونس، **استخدام إدارة الجودة الشاملة لتمكين الإبداع في التعليم العالي،** (2009/06/3)، الموقع الالكتروني: http:// valrocha. Com/web/quality/13.htm.

15. عماد الدين شعبان على حسن، **الجودة الشاملة ونظم الاعتماد الأكاديمي في الجامعات العربية في ضوء المعايير الدولية،** (2013/08/06)، الموقع الالكتروني:

http://faculty.ksu.edu.sa/alisaad/DocLib.

16. محمد جبر دريب، **التطبيقات الإجرائية لضمان الجودة في التعليم الجامعي**، جامعة الكوفة، (2013/06/11)، الموقع الالكتروني:

http://www.uokufa.edu.iq/qac/qac_1_2/10/draib.doc

مراجع باللغة الفرنسية:

1. Maurice Thevenet, (2003), **la culture d'entreprise**, puf, Paris.
2. Pascal Laurnt , (1997), **Economie d'entreprise** , tome2, édition d'organisation, Paris.

محددات الفقر في الجزائر: دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1980-2014

أ. بن جلول خالد

أستاذ مساعد (أ) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار - عنابة

د. سالمي جمال

أستاذ محاضر (ب) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار - عنابة

الملخص:

هدف الدراسة هو تحديد أهم المتغيرات المفسرة لظاهرة الفقر في الجزائر لذلك ضمت الدراسة عدد من المتغيرات والمتمثلة في: البطالة، التضخم، النفقات الجارية، النمو الاقتصادي والنمو السكاني ممثلة في بيانات سنوية للفترة (1980-2014) وباعتماد على تقنية متجهات الإنحدار الذاتي (VAR)

وبينت الدارسة بأن متغيري التضخم والنمو السكاني هما أهم محدد للفقر في المدى القصير، بينما يعتبر التضخم والنمو السكاني احسن المحددات في المدى المتوسط والطويل فحين نجد أن النمو الاقتصادي والبطالة اقل تحديد لمعدلات الفقر.

الكلمات الدالة: الفقر، نماذج (VAR)، اقتصاد الجزائري، المتغيرات الاقتصادية.

Abstract:

The objective of the study is to identify the most important explanatory variables of the phenomenon of poverty in Algeria, the study included a number of variables and of unemployment, inflation, current expenditures, economic growth and population growth represented in the annual data for the period (1980-2014) and the adoption of the Vector Autoregression models (VAR).

Study and Oadan that variable inflation and population growth are the most important determinant of poverty in the short term while the inflation and population growth, the best determinants in the medium and long term. When we find that economic growth and lower unemployment rates to determine poverty.

Key words: poverty, models (VAR), the Algerian economy, economic variables

مقدمة:

تعتبر ظاهرة الفقر ظاهرة معقدة وهذا راجع لكثرة العوامل المسببة لها بالإضافة إلى اختلاف طبيعة هذه العوامل فقد نجد العوامل الاقتصادية والعوامل الاجتماعية والعوامل البيئية وحتى السياسة والعسكرية وتختلف هذه العوامل فيما بينها من حيث درجة ارتباطها وتأثيرها على ظاهرة الفقر لذلك فإن علاج مشكلة الفقر والتقليل منها تكون أولا بتحديد مسبباتها والمتغيرات الأساسية التي تؤدي إلى تفاقمها. إن تحديد هذه المتغيرات يكون بمثابة التحكم في ظاهرة الفقر من اصولها وذلك بمعالجة مسبباتها فالحل الأنجع لعلاج الفقر هو علاج الاسباب لا علاج النتائج.

اشكالية البحث:

ظلت مشكلة الفقر في الجزائر متربعة على المشاكل التي حاولت ولازالت تحاول كل الحكومات المتعاقبة علاجها أو التخفيف منها وذلك باتخاذ جملة من التدابير الهادفة إلى تحسين مستوى معيشة السكان إلا أنها بقيت تراوح مكانها مع انخفاض ضعيف مقارنة بمستوى المجهودات وهذا رغم بعض التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ولعلى سبب هذا الاخفاق يعود إلى عدم التركيز وبشكل جدي على المتغيرات الأساسية التي تؤثر في معدلات الفقر من هنا يمكن طرح السؤال التالي:

ماهي المتغيرات والمحددات المفسرة لمعدلات الفقر في الجزائر؟

هدف البحث:

- ✓ تحديد أهم العوامل الاقتصادية وغير اقتصادية المحددة لسلوك ظاهرة الفقر في الجزائر.
- ✓ تحديد طبيعة العلاقة واتجاه التأثير بين المتغيرات المدروسة وظاهرة الفقر في الجزائر.

أهمية الموضوع: تنبع أهمية الموضوع من اهمية محاربة ظاهرة الفقر وتحسين مستوى المعيشة للسكان وهذا الهدف لايمكن الوصول إليه إلا اذا تم تحديد المتغيرات القادرة على التأثير على الفقر والتي من خلالها يمكن وضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة قادرة على تحقيق هدف التقليل من حدة الفقر.

المحور الأول: الفقر وعلاقته ببعض المتغيرات:

أولا: ظاهرة الفقر:

1. مفهوم الفقر

تجمع معظم الأدبيات التي تتحدث عن الفقر على أنه عبارة عن حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان، وأهم هذه الاحتياجات: الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن أو المأوى، تملك السلع المعمرة وتوفر الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد. إن الفقر هو الوضع الذي يعمل جميع الناس على الهروب منه، الفقر هو الجوع، الفقر هو الافتقار إلى المأوى، الفقر هو أن تكون مريضا وغير قادر على زيارة الطبيب، الفقر هو عدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة ومعرفة القراءة، الفقر هو فقدان طفل بسبب تلوث مياه الشرب.[1]

بعض المصطلحات التي تتعلق بالفقر:[2]

- **الحاجات الأساسية للإنسان):** هي عبارة عن السلع الغذائية وغير الغذائية اللازمة للإنسان بحيث يبقى حيا وتحفظ كرامته الإنسانية وتحقق قدرته على مزاولة نشاطاته الاعتيادية بصورة مقبولة.

---

[1] محمد حسين باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1992، ص1.

[2] وزارة التنمية الاجتماعية، **تقرير دراسة الفقر – الواقع والخصائص–**، عمان، 1993، ص-ص 11-13.

- **الفقر المدقع**: هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد الأدنى من السعرات الحرارية لبقائه حيا يزاول نشاطاته الاعتيادية.
- **الفقر المطلق**: هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية الغذائية وغير الغذائية معا.
- **الفقر النسبي**: عرف البعض الفقر النسبي باعتبار أن من يقل دخله عن الوسيط يعتبر فقيرا فقرا نسبيا، في حين عرفه آخرون بأنه الدخل الذي يعادل 40% من مدى الدخل من الأسفل.

2. **قياس الفقر**:[3]

أ. **خط الفقر**: هو الحد الفاصل بين دخل أو استهلاك الفقراء عن غير الفقراء، ويعتبر الفرد فقيرا اذا كان استهلاكه أو دخله يقع تحت مستوى الحد الأدنى للحاجات الأساسية اللازمة للفرد، ويعرف الحد الأدنى لحاجات الفرد الأساسية على أنه خط الفقر. فالأفراد أو الأسر التي يكون إنفاقها أو دخلها تحت خط الفقر تصنف على أنها فقيرة والأسر أو الأفراد التي يكون إنفاقها أو دخلها فوق خط الفقر تصنف على أنها غير فقيرة. وهناك من خطوط الفقر[4]:

✓ **خط الفقر المدقع**:عرف خط الفقر المدقع على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية الأساسية التي تؤمن له السعرات الحرارية اللازمة لممارسة نشاطاته الاعتيادية اليومية.

[3] محمد حسين باقر، مرجع سابق، ص 3.

[4] عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، دار جرير، عمان،2010، ص 47- 48.

✓ **خط الفقر المطلق:** يعرف خط الفقر المطلق على أنه مستوى الدخل أو الإنفاق اللازم للأسرة أو الفرد لتأمين الحاجات الغذائية وغير الغذائية الأساسية، والحاجات غير الغذائية الأساسية هي التي تتعلق بالمسكن والملبس والتعليم والصحة والمواصلات.

✓ **خط الفقر النسبي:** الذي يعتمد على أن من يقل دخله عن قيمة محددة في سلم الدخل يعتبر فقيرا، واختلف على قيمة هذه القيمة حيث اعتبرها البعض الوسيط والبعض الآخر اعتبرها العشير الرابع، وتعتبر هذه القيمة المحددة هي خط الفقر النسبي. ويختلف خط الفقر النسبي عن خط الفقر المطلق بأن خط الفقر النسبي يختلف أو يتغير مع التغيرات في مستوى المعيشة بينما يعتبر خط الفقر المطلق بأنه قيمة حقيقية ثابتة في زمان ومكان معينين.

ب. أساليب قياس خط الفقر: تختلف أساليب تقدير خط الفقر باختلاف نوع خط الفقر المراد تقديره، وتنقسم طرق تقدير خط الفقر من حيث نوع البيانات المستخدمة في التقدير الى نوعين:

- الأول: الطرق المباشرة لتقدير خط الفقر؛
- الثاني: الطرق غير المباشرة لتقدير خط الفقر.

وما يميز النوع الأول عن الثاني هو استخدام بيانات الانفاق الاستهلاكي لتقدير خط الفقر في النوع الاول، أما النوع الثاني من أساليب تقدير خط الفقر فيميزه استخدام بيانات الدخل كمتغير بديل لبيانات الإنفاق الاستهلاكي. وتمتاز الطرق المباشرة بدقتها عن الطرق غير المباشرة وذلك لأن بيانات الإنفاق والاستهلاك أكثر مصداقية من بيانات الدخل، ونعرض بعض أساليب التقدير لأهم خطوط الفقر:[5]

I. خط الفقر المطلق: هناك أسلوبان رئيسيان لتقدير خط الفقر المطلق

الأول: أسلوب النمط الغذائي المقترح: يعتمد هذا الاسلوب على سلة غذائية متوازنة وملائمة لحاجة الجسم وتكون عادة مقترحة من قبل أخصائيين في التغذية، ثم تحسب قيمة تكلفة تلك السلة بأقل

[5] عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، مرجع سابق، ص 49-50.

الأسعار الدارجة. ولحساب خط الفقر المطلق نضرب تكلفة السلة الغذائية المقترحة بمقلوب نسبة الإنفاق على السلع الغذائية الى اجمالي الإنفاق الاستهلاكي (معامل إنجل، حيث يعرف معامل إنجل على أنه مقلوب نسبة الإنفاق على المواد الغذائية الى اجمالي الانفاق العام). أما نسبة الإنفاق على السلع الغذائية فتأخذ بالاعتماد على بيانات إنفاق الاسر كافة أو بالاعتماد على بيانات إنفاق الفئة التي يكون إنفاقها على السلع الغذائية هو الاقرب لتكلفة السلة الغذائية المقترحة.

الثاني: أسلوب النمط الغذائي الفعلي: يعتمد هذا الاسلوب على متوسط حصة الفرد الفعلية من السعرات الحرارية المحسوبة من خلال بيانات الاستهلاك الفعلي للفرد ويتم تقدير خط الفقر المطلق بهذا الاسلوب من خلال حساب متوسط حصة الفرد الاجمالية من السعرات الحرارية لفئات دخل يتم تحديدها مسبقا، ومن ثم تعتمد فئة الدخل المقابلة أو الاقرب لما يحتاجه الفرد من السعرات الحرارية وأخيرا يحدد متوسط الإنفاق الاجمالي المقابل لفئة الدخل ليكون تقديرا لخط الفقر المطلق.

II. **خط الفقر النسبي:** يعتبر من الطرق غير المباشرة ويتم تقدير خط الفقر النسبي من خلال بيانات الدخل وحسب التعريف الذي يتفق عليه للفقر النسبي، فمن الممكن أن يكون خط الفقر النسبي الوسيط أو أي مئين يعتقد بأنه القيمة الفاصلة بين دخل الفقراء ودخل غير الفقراء.

III. **خط الفقر الاجتهادي:** ويسمى بخط فقر ليدين ، ويعتمد تقدير هذا الخط على اجابات المستجوبين أنفسهم حيث يطلب منهم تصنيف مستوى دخلهم أو استهلاكهم أن كان أعلى أو أقل أو مطابقا لمستوى الدخل أو الإنفاق الذي يرونه مناسبا ومقبولا اجتماعيا. ويقدر خط الفقر من خلال اجابات الاسر أو الافراد الذين يعتقدون بأن دخلهم أو إنفاقهم مساويا لمستوى الدخل او الإنفاق المناسب والمقبول اجتماعيا. وهناك طرق أخرى لتحديد خط الفقر الاجتهادي كالاعتماد على الحد الادنى للرواتب والاجور أو على الحد الاعلى لمستوى الدخل المعفي من الضريبة.

3. **مؤشرات الفقر:** هناك عدة مؤشرات للفقر وأهمها مؤشر خط الفقر الذي تم الحديث عنه سابقا، وتكمن أهمية مؤشر خط الفقر لكون العديد من مؤشرات الفقر تعتمد عليه عند تقديرها ومن هذه المؤشرات:[6]

I. **مؤشر نسبة الفقر:** ويسمى بمؤشر تعداد الرؤوس ويعرف بأنه النسبة الناتجة عن قسمة عدد السكان الفقراء على عدد السكان الكلي، ويمكن حسابه من خلال قسمة عدد الاسر الفقيرة على أعداد جميع الاسر (الفقيرة وغير الفقيرة في المجتمع). وهو من أكثر مؤشرات الفقر شيوعا.

II. **مؤشر فجوة الفقر:** حيث يعكس هذا المؤشر حجم الفجوة النقدية الاجمالية اللازمة لدخول الفقراء لوضعهم على خط الفقر أي ليصبحوا غير فقراء، ولأغراض المقارنة يتم حساب هذه الفجوة كنسبة مئوية من القيمة الاجمالية لاستهلاك كافة السكان عندما يكون مستوى استهلاكهم مساو لخط الفقر.

III. **مؤشر شدة الفقر:** يقيس هذا المؤشر مدى التفاوت في درجات الفقر بين الفقراء أنفسهم وبنفس الوقت يقيس فجوة الفقر، ويتم حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية.

هناك مقاييس أخرى من الممكن استخدامها كمؤشرات للفقر تعنى بعدالة توزيع الدخول بين الافراد أو الاسر، ومن هذه المقاييس:[7]

IV. **منحنى لورنز** : من المقاييس التي تعنى بقياس عدالة التوزيع بين الافراد أو الاسر من خلال رسم منحنى بياني المحور السيني فيه يمثل المجموع التراكمي لنسب الاسر أو الافراد والمحور الصادي يمثل المجموع التراكمي لنسب الدخل للأفراد أو الاسر. وتأخذ هذه النسب بعد ترتيب بيانات الاسرة (عدد أفرادها، دخلها ومتوسط دخل الفرد بها) تصاعديا نسبة الى دخل الاسرة أو دخل الفرد. وكلما زاد انحناء منحنى لورنز

---

[6] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008، ص 50-51.

[7] عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام –دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1997، ص 30.

كلما قلت عدالة التوزيع، ويعتبر توزيع الدخل متساو بين جميع أفراد المجتمع اذا شكل منحنى لورنز خطا مستقيما بين نقطة الاصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني للمنحنى.

V. معامل جيني: يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة والاكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الاصل والنقطة (1،1) في الرسم البياني وقسمة هذه المساحة على 0.5، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والاحداثيين الافقي والعمودي تساوي 0.5، لذا فأن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الامثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الافقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي 0.5 وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. اذن كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

ثانيا: علاقة الفقر بالمتغيرات:

1. **علاقة الفقر بالنمو الاقتصادي:** تشير الدراسات إلى قدرة النمو الاقتصادي على الحد من الفقر حيث تراجع الفقر بمعدلات واضحة في ظل النمو الاقتصادي السريع لعدة بلدان ومنها امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وشرق أسيا حيث تم إعادة توزيع الدخل وتوفير الخدمات الاجتماعية للسكان[8].

[8] توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء العراق –دراسة تطبيقية–**، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 26 ، المجلد 7، نيسان 2010 ، ص 35.

إن وضوح الاثر الايجابي للنمو الاقتصادي على الفقر يبقى محور خلاف بين الباحثين حيث يؤكد البعض منهم على أن النمو الاقتصادي لا يقضى على الفقر بل على العكس تماما حيث أنه يمكن أن يزيد من مشاكل الفقراء حيث أشار كل من **دزيز وسين** أن النمو الاقتصادي لاينتج عنه مردود يحسن الرفاه في العديد من الإجراءات غير المالية، حيث تكن نقطة الخلاف في فعالية النمو الاقتصادي في التقليل من الفقر هو الدعوة إلى زيادة الإنفاق الحكومي أو إعادة توزيع الثروة.[9]

حتى القول بوجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والفقر لايمكن أن يكون قولا مطلاقا وبصورة دائمة حيث أن النمو الاقتصادي السريع لايؤدي دائما إلى اثار سريعة للحد من تفاقم الفقر كما أن النمو الاقتصادي البطيء لايؤدي في جميع الاحوال إلى تباطؤ الحد من الفقر لدى فإن تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر لابد أن تشمل الحد من الفقر مقارنة باي معدل محدد للنمو الاقتصادي او مايسمى (**بمرونة نمو الفقر**) وعلى السياسة العامة أن تعمل على تعزيز الاسراع بمعدل النمو والحد من الفقر على حد سواء فالنمو الاقتصادي قد لايؤثر على الفقر بشكل فعال إلا إذا أتيحت فرص العمل التي ينشأها هذا النمو الاقتصادي مما يؤدي إلى زيادة دخول الفقراء والذي بدوره يتوقف على مدى تركز النمو في القطاعات التي تستوعب العمالة غير ماهرة واعتماد التقنيات اللازمة.

هذا بالإضافة إلى إمكانية عدم قدرة الفقراء من الاستفادة من فرص العمل التي أتيحت لدى فلابد من توجيه الزيادة في النمو الاقتصادي نحو القطاعات التي ينتشر فيها الفقر مثل الاقتصاد غير رسمي والصناعات الصغيرة والأحياء الفقيرة ومع ذلك يبقى النمو الاقتصادي من أساسيات تخفيض الفقر رغم أنه غير كافي بحد ذاته.[10]

---

[9] سيث ديليو نورتن، **النمو الاقتصادي والفقر، بحث عن انسياب الفوائد إلى الأسفل**، مجلة كيتو، المجلد 22، العدد2، خريف 2002، ص1، www.misbahalhuria.org

[10] توفيق عباس عبد عون المسعودي، مرجع سبق ذكره، ص36

2. **علاقة الفقر بالتضخم:** إن تأثير التضخم على معدلات الفقر لا يكون تأثيرا مباشرا إنما يكن عن طريق التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى إلا أنه يعد التضخم أحد أهم المتغيرات المفسرة للفقر في معظم الاقتصاديات العالمية وخاصة تلك التي شهدت ارتفاعا شديدا في معدلات التضخم فهو يشكلا عاملا رئيسيا مهما يمكن أن يسهم في رفع معدلات الفقر وتشير معظم الأدبيات الاقتصادية في تفسير للعلاقة بين التضخم والفقر إلى أنه تتم عن طريق ثلاثة قنوات الأولى من خلال تأثير التضخم في معدلات النمو الاقتصادي والبطالة، والثانية منة خلال تأثير التضخم في مستويات التفاوت في توزيع الدخل أما القناة الثالثة لتأثير فهي من خلال تأثير التضخم في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة بصورة خاصة:

أ. **القناة الأولى: معدل النمو الاقتصادي والبطالة:** كما أكدت العديد من الدراسات التجريبية الارتباط الدقيق بين معدلات التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي حيث أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي على 127 دولة للفترة (1960-1992) إن ارتفاع التضخم بما يتراوح بين 20% إلى 25% سنويا قد سبب انخفاضا خفيفا في متوسط النمو الاقتصادي إلا أن ارتفاع معدلات التضخم مابين25% إلى30% قد كان له انعكاسا واضح في إنحدار معدلات النم و وأصبحت سالبة عند مستويات التضخم التي تزيد عن تلك النسبة.

كما أثبت (شاري) أن هناك ترابطا سلبيا واضحا بين التضخم والنمو الاقتصادي كما أشار (فيشر) إلى أن لمعدل التضخم أثار سلبية في معدل الناتج المحلي الإجمالي كما قدر (**بانو**) بأن هناك انخفاض في معدل النمو الاقتصادي ما بين 0.2%-0.3% لكل 10% نقطة زيادة في التضخم.[11]

ب. **القناة الثانية: التفاوت في توزيع الدخل:** ويلعب التضخم دورا أساسيا في تعميق التفاوت في توزيع الدخول وارتفاع درجة اللامساواة فيه حيث يعمل على إعادة توزيع الدخل بين الفئات والشرائح

[11] أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، **التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر**، مجلة بحوث اقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد42، 2008، ص 73-74.

الاجتماعية وغالبا ما يكون التوزيع في غير صالح الطبقات الضعيفة اقتصاديا في المجتمع حيث يكونون أقل قدرة على حماية دخولهم الحقيقية من التآكل من جراء الصدمات التضخمية كما يشير (شيلر) أن التضخم سيعمل على خفض مستويات المعيشة للأفراد خصوصا ذوى الدخول المحدودة التي غالبا ما تأتي الارتفاعات التي تصيب دخولهم نتيجة ارتفاع مستوى العام للأسعار بمعدلات أقل من معدلات التضخم.[12]

ج. القناة الثالثة: التأثير على الدخول الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة: أن تأثير الأول والمباشر للتضخم يكون على حساب الدخول الحقيقية وذلك انطلاقا من معدلة الدخل الحقيقي[13].

الدخل الحقيقي = الدخل الاسمي (النقدي)/ مستوى العام للأسعار

يعني أن أي ارتفاع في مستوى العام للأسعار والذي يعبر عنه بالتضخم مع بقاء الدخل الإسمي ثابت سيؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي.

وانطلاقا من هذه المعادلة فإن التأثير السلبي الكبير سوف يكون على دوى الدخل الثابت والذي ليس لديهم القدرة على زيادة دخولهم النقدية وهم في الغالب موظفون حكوميون أو آخرون ذوى الدخل الثابت وعليه سيكون التضخم القدرة غلى إحداث تباينات هائلة في الدخول الحقيقية والتي ستنعكس في ارتفاع معدلات الفقر[14].

---

[12] حمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، المرجع السابق ، ص 77.

[13] عمر الصخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008، ص 25.

[14] قصي الجابري، **تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الإفقار بعد عام 2003**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة، العدد 21، 2009، ص25.

3. **علاقة الفقر بمعدلات البطالة:** هناك علاقة وطيدة بين الفقر والبطالة حيث تعتبر البطالة المكون الرئيسي للفقر،[15] إن الكثير من الاقتصاديين يشرون إلى ان ازالة البطالة سوف تزيل الفقر حيث تؤدي البطالة بكل انواعها إلى انخفاض الدخل او انعدامه مما يؤدي إلى زيادة حدة الفقر لدى نجد معظم الدول تحاول التأكيد في برامجها على الحد من الفقر والبطالة معا نظرا لترابط الوثيق بينهما وتؤكد على اطلاق برامج تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة وبرامج دعم التدريب والتشغيل لكي يتم الحد من البطالة والتقليل من مستوياتها ومن ثم يؤدي هذا إلى دعم برامج الحد من الفقر.

غير ان هناك تقارير للبنك الدولي حول تقييم الفقر تؤكد ان شكلة الفقر ليست دائما مشكلة البطالة وإنما في اغلب الأحيان هي مشكلة انخفاض الأجور بالدرجة الأولى حيث انه يمكن الفصل بسهولة بين البطالة وانخفاض الاجور حيث يؤكد البنك الدولي ان 6% فقط من مجموع الفقراء في الأردن هم عاطلين عن العمل ويصل إلى استنتاج بان تدني الجور هو السبب رئيسي للفقر وليس البطالة.

ويعود كل هذا إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة الماهرة وهذا نظرا لما تفرزه العولمة والتكنولوجيا، مما قلل التركيز على اليد العاملة غير ماهرة وغير مرنة فالبطالة هي إلى الان في اعلى معدلات لها في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في كثير من البلدان وهي اخدة في الازدياد كذلك.[16]

4. **علاقة الفقر بالنمو السكاني:** يعتبر النمو السكاني محددا أساسيا للقفر بالإضافة إلى العوامل السكانية الأخرى وسرعته تؤدي إلى زيادة الفقر بزيادة مضطردة إذ ان الزيادة السكانية تعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع بصورة أساسية مما يسبب تزامنا لكلا الحالتين فزيادة النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الفقر ومن اجل التوسع والاصلاح الاقتصادي ظل النمو الاقتصادي متباطئا تجاه النمو السكاني مما

---

[15] قورين حاج قويدر، **ظاهرة الفقر في الجزائر واثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية –البطالة والتضخم–**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 12، 2014، ص 20.

[16] صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الأول، 2009، ص 256-257.

يساعد في زيادة عوامل الفقر وبالتالي تفوق معدلات النمو السكاني التي تعيق النمو الاقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعة في مجال تحسين مستوى معيشة السكان ودعم برامج تخفيف الفقر مما يتسبب في توسيع وتعميق الفقر والبطالة.[17]

إن النمو السكاني المتسارع في الدول النامية يؤدي إلى اعاقة التنمية الاقتصادية الجارية مما يحافظ على تدني الدخول فيها كما يعتبر مانعا أساسيا لتخفيض جموع الفقراء مع المحافظة على البيئة الطبيعية بل لا تقتصر النتائج السلبية للنمو السكاني على الدول النامية فقط بل تطال حتى الدول المتقدمة إذ نجد الفيض السكاني بسبب حركات الهجرة غير شرعية.[18]

5. **علاقة الفقر بتوزيع الدخل:** يقصد بتوزيع الدخل، توزيع الدخل الوطني على افراد المجتمع من خلال تحديد نصيب كل فئة من فئات المجتمع من الدخل الوطني حيث يعتبر الكسب من العمل النسبة الاكبر من العوامل المكونة للدخل وحتى وإن تم التوزيع بالتساوي بين الأفراد فإنه سيكون هناك قدرا من حالة عدم المساواة وهذا راجع إلى عدة عوامل تتسبب في التفاوت في توزيع الدخل ويستخدم عدة مقاييس لقياسه اهمها منحنى لورنز، معامل جيني.[19]

إن ارتفاع درجة التفاوت في توزيع الدخول في المجتمعات الفقيرة نظرا لمحدودية الموارد يؤدي إلى ميل قلة الموسورة على تعزيز استثارها بالنصيب الاكبر من الثروة والدخل القومي مما يرفع من درجة عدم العدالة

---

[17] عدنان داود العذاري، هدى زوير مخلف الدعيمي، **قياس اثر المؤثرات السكانية على الفقر في الوطن العربي، دراسة تحليلية للمدة 1970-1998**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 3، العدد 11، آب 2005، ص274.

[18] مطانيوس مخول، **الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2011، ص225.

[19] راجي محيل الخفاجي، قصي الجابري ، الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي – محاولة للقياس والتحليل-، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 28، 2011، ص4.

في توزيع الدخل، حيث تدل الدراسات ان درجة عدم العدالة ترتفع كلما انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي إي كلما انخفض مستوى الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بحجم السكان.[20]

لقد ارتبط توزيع الدخل والفقر ببعض نماذج النمو الاقتصادي امثال نماذج كل من **ريكاردو** (1817)، **ماركس** (1884)، ونموذج **لويس** (1954)، وكذلك نموذج **كوزنت** الذي يعتبر من اكثر النماذج شيوعا في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل وفقا لهذه النماذج تبين ان للنمو الاقتصادي اثر في هيكل توزيع الدخل فبعض مراحل النمو يصحبه عدم عدالة في التوزيع والبعض الاخر يصحبه عدالة في التوزيع وهذا بدوره يؤثر في معدلات الفقر فالتفاوت في توزيع الدخل المصاحب للنمو الاقتصادي يؤدي إلى تركز النمو في يد الطبقة الغنية في حين يعيش افراد الطبقة الفقيرة عند حد الكفاف أما اقتراب التوزيع من العدالة فيؤدي إلى توزيع ثمار النمو على كل فئات المجتمع وهذا من شانه ان يخفض من معدلات الفقر.[21]

6. **علاقة الفقر بالإنفاق:** إن تزايد دور الدولة وتعاظم مجالات تدخلها في الاقتصاد جعلها تتحمل نفقات اضافية أدت إلى تزايد النفقات العامة للدولة حيث تنوعت نفقات الدولة غير ان اكثرها ارتباطا بحالة الفقراء واكثرها تأثيرا على مظاهر الفقر هي التحويلات الاجتماعية وهي تلك النفقات التي لاترجوا منها الدول تحقيق عائد مادي او مردود اقتصادي مباشر او الحصول على سلعة او خدمة وإنما يكون هدفها ذو بعد اجتماعي تسعى الحكومة من خلالها للتخفيف ولو جزئيا على الفئات ذوى الدخل المحدود والمتدني او الذين يعانون من حالة البطالة، حيث تعمل هذه التحويلات على:

– الرفع من القدرة الاستهلاكية للأسر مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الطلب الكلي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة.

---

[20] محمد عبد الشفيع عيسى، **نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد46، ربيع2009، ص35.

[21] عزة محمد حجازي، **اثر الركود الاقتصادي في الفقر مع اشارة خاصة إلى مصر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد51، صيف2010، ص85.

– حماية الفئات المحرومة في المجتمع من خلال رفع القدرة الشرائية لصالح الفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود.

– تساهم التحويلات في القضاء على الفقر من خلال التحسن الواضح لمستوى معيشة الفئات المحرومة وبتالي تحسين مستوى التنمية البشرية.

إلا ان هناك من يعيب على توسع الدولة في الزيادة من نسبة التحويلات الاجتماعية لما تخلفه من ارتفاع معدلات التضخم وهذا راجع إلى ارتفاع القدرة الشرائية مما يعمل على زيادة الطلبة الكلي على نختلف المنتجات مما يؤدي في ظل عدم تجاوب الجهاز الانتاجي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.[22]

تعتبر هذه المتغيرات وحسب النظرية الاقتصادية من اكثر المتغيرات التي لها تأثيرا مباشرا على معدلات الفقر نظرا لارتباطها الوثيق بالفقراء وشدة تأثيرها على حياتهم اليومية غير ان هناك متغيرات أخرى لها تأثير على معدلات الفقر ولكن يكون تأثيرها غير مباشر مثلا ان تؤثر على احد المتغيرات التي لها تأثير مباشر على الفقر ومن بين هذه المتغيرات: الاستثمار نظرا لتأثيره على البطالة، سعر الصرف وتثير على الاسعار وخاصة السلع المستوردة، نجد كذلك سعر الفائدة....الخ.[23]

المحور الثاني: تطور معدلات الفقر ومؤشراته في الجزائر:

تطور معدلات الفقر في الجزائر: بناء على تقرير السنوي حول التنمية البشرية في الجزائر لسنة 2005 الذي أصدره المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالتعاون مع خبراء برنامج الأمم المتحدة للتنمية وقد تم التوصل إلى أن مؤشر الفقر في الجزائر قد تراجع من 23.25% سنة 1995 إلى 21.9% سنة2001 ثم

---

[22] بن موسى كمال، عية عبد الرحمن، **التحويلات الاجتماعية في الانفاق الحكومي الجزائري وآثارها على ذوى الدخول المحدودة**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 9/8 ديسمبر 2014، ص787.

[23] للمزيد من التفاصيل انظر: سالم توفيق النجفي، احدم فتحي عبد المجيد، **السياسة الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص–ص 180-186.

إلى 16.6% سنة 2005 ليواصل الانخفاض سنة 2006 حيث بلغ 5.6% ويستقر عند 5% سنة 2008، وأن 3.6% من عدد السكان الذين كانوا يعشون تحت خط الفقر الغذائي سنة 1988 تراجع إلى 1.6% سنة 2004.

ومن خلال هذا التطور لمعدلات الفقر يلاحظ أنها كانت مرتفعة خلال أوائل التسعينات وهذا راجع إلى أثار الأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر والتي خلفها انخفاض أسعار البترول لتعرف بعد ذلك تراجع خلال السنوات الموالية وهذا بسبب تحسين الوضعية الاقتصادية والمالية للجزائر من جهة بالإضافة إلى برامج الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلي لدعم النمو والذي كانا متضمنين لسياسات مكافحة الفقر.[24]

جدول رقم (1): تطور معدل الفقر وعدد الفقراء في الجزائر خلال الفترة 1995-2008

	نوع الخط	1988	1995	2000	2004	2005	2006	2008
معدل الفقر%	الخط الغذائي(SA)	3.6	5.7	3.1	1.6			
	خط الفقر العام(SPG)	8.1	14.1	12.1	6.8	5.7	5.6	5
عدد الفقراء بالآلاف	الخط الغذائي(SA)	210	1611	951	518			
	خط الفقر العام(SPG)	532	3986	2200	1875			

source : gouvernement algérien , Algérie 2°rapport national sur les millénaire pour développement, septembre 2010, p 41

1. **التوزيع الجغرافي للفقر:** يلاحظ من خلال الجدول أن ظاهرة الفقر أخذت طابعا ريفيا أكثر من حضريا حيث يلاحظ أن نسبة الفقر في الريف تساوي ثلاثة أضعاف نسبتها في الحضر غير أنها تناقصت في السنة 2000 وهذا ناتج عن برامج الموجهة لدعم المناطق الريفية.

[24] وداد برصاص، أمال بن ناصر، **مشكلة الفقر في الجزائر آليات محاربته**، الملتقى الوطني حول ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع –رؤية اقتصادية إسلامية–، 18/17 سبتمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ص 10.

جدول رقم (2): التوزيع الجغرافي للفقر في الجزائر خلال الفترة 1988-2000

		1988			1995			2000		
	نوع الخط	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
توزيع الفقر%	الخط الغذائي(SA)	24.8	75.2	100	31.3	68.7	100	54.9	45.1	100
	خط الفقر العام(SPG)	28.2	71.8	100	31.3	68.7	100	49.5	50.5	100

Source : commissariat la planification et la prospective , la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p 13

2. تطور فجوة (عمق) الفقر: ويأخذ الرمز (P_1) ويعبر عن مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد.[25]

سجل معدل انحراف نفقات الفقراء عن عتبة الفقر النسبي المحسوبة على أساس معامل الميزانية الغذائية لسنة 2005 معدل يساوي 22.5% أما باستخدام خط الفقر لمطلق فنلاحظ أن فجوة الفقر اتسعت في الفترة الأولى (1988-1995) حيث بلغت على التوالي 0.4%، 0.7% لتنكمش في السنوات الموالية لتسجل حوالي 0.5% سنة 2000 وهذا إذا ما أخدنا بعين الإعتبار خط الفقر الغذائي ***(SA)*** أما بحساب خط الفقر العام ***(SPG)*** فإن فجوة الفقر قد عرفت ارتفاعا خلال السنوات 1988-1995-2000 حيث بلغت على التوالي (0.7%، 1.7%، 2.5%)، كما يلاحظ أن عمق الفقر أكثر حدة في المناطق الريفية.[26]

[25] الطيب لحيلح، محمد جحاص، **الفقر التعريف ومحاولة القياس**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 7، جوان 2010، ص 171.

[26] عمر بوزيد محمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر – حالة خميس مليانة–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012، ص 242.

الجدول رقم (3): تطور مؤشر فجوة(عمق) الفقر خلال الفترة 1988-2000

		1988			1995			2000		
	نوع الخط	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
مؤشر فجوة الفقر%	الخط الغذائي(SA)	0.2	0.6	0.4	0.4	1	0.7	0.44	0.54	0.5
	خط الفقر العام(SPG)	10.5	11.5	11.1	11.1	12.85	12.3	15.2	15.9	15.5

Source : commissariat la planification et la prospective , la pauvreté en Algérie , Alger 2004 ,p 13

3. مؤشر شدة الفقر (*P2*): يقيس هذا المؤشر عدم المساواة في توزيع الدخل الفقراء ويساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر.[27]

الجدول رقم (4): تطور مؤشر شدة الفقر خلال الفترة 1988-2000

		1988			1995			2000		
	نوع الخط	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع	الحضر	الريف	المجموع
مؤشر شدة الفقر%	الخط الغذائي(SA)	0.1	0.3	0.1	0.1	0.4	0.2	0.12	0.14	0.13
	خط الفقر العام (SPG)	0.1	0.5	0.3	0.4	1	0.7	0.69	0.86	0.76

Source: commissariat la planification et la prospective, la pauvreté en Algérie , Alger 2004, p 13

تشير قيمة مؤشر شدة الفقر لعام 2005 باستخدام خط الفقر النسبي إلى وجود تفاوت كبير بين مداخيل العائلات الجزائرية حيث بلغت 9.3% وهو نفسه تقريبا في الوسط الحضري والريفي غير أنه عند استخدام خط الفقر الغذائي **(*SA*)** نلاحظ أن شدة الفقر عرفت ارتفاعا بين السنتين 1995-1988

[27] سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، **مرجع سبق ذكره**، ص52.

لتبلغ حوالي 0.1% ، 0.2% على التوالي لتنخفض سنة 2000 إلى1.3% باستخدام خط الفقر العام **(*SPG*)** فإن شدة الفقر عرفت ارتفاعا متواصلا خلال السنوات 1995،1988، 2000 بـ 0.3%، 07%، 0.76%، على التوالي مما يعني زيادة التفاوت بين العائلات الجزائرية الفقيرة من سنة لأخرى كما يزداد التفاوت أكثر في المناطق الريفية.[28]

4. تطور مؤشرات الفقر البشري في الجزائر : يركز دليل الفقر البشري لدول النامية على الحرمان من ثلاثة أبعاد للحياة البشرية وهي العمر، معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين وتأمين مستوى معيشي لائق (ويقاس كنسبة مئوية من السكان المحرومين من الحصول المستدام على مصدر محسن للحياة ومن الأطفال دون الوزن السوي لأعمارهم[29].

لقد عرف دليل الفقر البشري ومكوناته مابين 1998 و 2006 انخفاضا متفاوتا حيث تراجعت نسبة السكان المحرومين من الحصول على مصر حسن للمياه بنسبة 11.93% كما تراجعت نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص الوزن بنسبة 9.30% وتراجع معدل الأمية بنسبة 7.3% أما احتمال عند الولادة عدم العيش حتى سن الأربعين فتراجع بنسبة 2.55% وبشكل عام تراجع دليل الفقر البشري بـ 5.72% أي انتقلت قيمته من24.67% سنة 1998 إلى 18.95% سنة 2006 وهو دليل على تحسن مستوى المعيشة في الجزائر.

فحسب تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 صنف برنامج الأمم المتحدة للتنمية الجزائر في المرتبة 84 فيما يخص مؤشر التنمية البشرية في قائمة تضم 169 دولة ، والتي تصنف إلى 43 من هذه الدول لها تنمية بشرية عالية و 42 دولة جد عالية و 42 دولة متوسطة و 42 دولة ضعيفة، وعلى هذا الأساس تم تقيم مؤشر التنمية البشرية بالجزائر بـ 0.6777 **من** واحد سنة 2010، أعلى من مؤشر التنمية البشرية

---

[28] عمر بوزيد محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 246.

[29] زوين إيمان ، **دور الجيل الثالث من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 149.

المتوسطة لمجموع الدول العربية والذي يقدر بـ 0.590 وأكبر من مؤشر التنمية البشرية العالمي والمقدر بـ 0.642.

الجدول رقم (5): تطور مؤشر فجوة(عمق) الفقر خلال الفترة 1998-2006

السنة	1989	2006	الفرق
IPH	24.67	18.95	5.72-
الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين%	8.58	6.03	2.55-
معدل الأمية لدى البالغين%	34.5	27.20	7.30-
نسبة السكان المحرومين من الحصول على مصدر حسن للمياه%	16.93	5.00	11.93-
نسبة الأطفال دون الخامسة الذين يغانون من نقص الوزن %	13.00	3.70	9.30-

Source : CNES , PNUD, rapport national le développement humain, Algérie 2007, p22

المحور الثالث: الدراسة القياسية لمحددات الفقر في الجزائر

أولا: الأسس المنهجية للدراسة:

من أجل تحديد علاقة ولأثر بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الفقر تم الاستعانة بمعطيات سنوية لخمسة متغيرات مستقلة والتي نصت النظيرة الاقتصادية على اثرها المباشر على الفقر وذلك باستخدام تقنية اشعة الانحدار الذاتي (VAR)[30] ولقد شمل النموذج على المتغيرات التالية:[31]

[30] تعطى نماذج الأشعة الانحدارية VAR بالصياغة النظرية للوظيفة الاقتصادية على شكل معادلات، كل منها تعطي تفسيرات سببية لظواهر اقتصادية، حيث يمثل النموذج في مجمله أداة قابلة للاختبار للنظرية الاقتصادية، و يعتبر سيمس أول من جاء بفكرة شعاع الإنحدار الذاتي VAR، التي هي عبارة عن نظام معادلات لمجموعة متغيرات، كل متغيرة هي عبارة عن دالة خطية للقيم الماضية الخاصة بها و قيم المتغيرات الأخرى، بالإضافة إلى قيم عشوائية.)

[31] حاولنا خلال هذه الدراسة ادراج متغير سابع وهو معامل الجيني الذي يقيس مدى التفاوت في توزيع الدخل والذي نصت معظم النماذج على أهميته في مثل هذه الدراسات، لكن الشح الكبير في المعطيات الخاص به ادى إلى استبعاده من الدراسة)

- **معدل الفقر *(POV)***: وهو نسبة الفقراء من إجمالي عدد السكان.
- **النمو الاقتصادي *(Pib)*:** وهو يمثل زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- **التضخم *(Inf)***: والذي يمكننا من قياس أثر زيادة مستوى العام للأسعار على الفقر.
- **البطالة *(Chom)***: ممثلة في نسبة البطاليين سنويا.
- **النمو السكاني *(Pop)***: هو الزيادة السكانية السنوية كنسبة من عدد الكلي للسكان.
- **النفقات *(G)***: احصائيات النفقات التي تم اعتمادها في الدراسة هي نمو النفقات التسيير (الجارية) سنويا، ولقد تم الاعتماد عليها نظرا لعد الحصول على سلسلة كاملة من بيانات النفقات التحويلات الاجتماعية، ونظرا لكون التحويلات الاجتماعية جزء من نفقات التسيير فلقد تم استبدالها بمعطيات نفقات التسيير.

ومنه يمكن صياغة النموذج كالتالي:

$$Pov = (Pib, Inf, Chom, Pop, G)$$

ولقد تم اختيار طريقة اشعة الانحدار الذاتي نظرا لبساطة استعمالها مقارنة بالنماذج التجميعية القياسية الأخرى حيث تستخدم القليل من القيود وفقا لما تمليه النظرية الاقتصادية بالإضافة إلى ما تقدمه هذه التقنية من معلومات حول اثر الصدمات الهيكلية، حيث يقصد بالصدمات الهيكلية تقلبات النظام الديناميكي المدروس والتي تظهرها حدود الخطأ العشوائي (البواقي)، الناتجة عن المتجهات ذات الانحدار الذاتي (*VAR*) لايمكن تشبيه البواقي القانونية المتحصل عليها بالصدمات الهيكلية لأنها تمثل الجزء غير متوقع الذي يأخذ بعين الاعتبار المعلومات المتأتية من الحقائق الماضية لمتغيرات النموذج الداخلية لذلك لابد من الانتقال من البواقي القانونية لنموذج *VAR* إلى صدمات هيكلية يمكن تفسيرها اقتصاديا هذا مع ضرورة استقلالية البواقي القانونية لنتمكن من استخدام تفكيك التباين البواقي القانونية.[32]

[32] شيبي عبد الرحيم واخرون، **الاثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر**، دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536، مصر، اوت 2010 ص 13-14.

1.**اختبار استقرارية متغيرات النموذج:** إنه من ضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات الداخلة في الدراسة ومن أجل هذا فأول خطوة في الدراسة القياسية هي اختبار استقرارية السلاسل الزمنية وذلك باستخدام اختباري ديكي فولر المطور *(ADF)* واختبار فيليبس بيرون*(PP)* .

وبعد تحديد درجة التأخير بالنسبة لكل سلسلة بناءً على أقل قيمة لمعياري *Akcaik* و*Chwarz* تبين لنا أن السلاسل الزمنية جمعيها غير مستقرة عند مستوياتها وذلك عند مستوى معنوية 5% وهذا ماقادنا إلى اجراء نفس الاختبارات على الفروق من الدرجة الأولى وأوضحت النتائج الخاصة بمقارنة القيم الاحصائية للاختبارات والتي فاقت القيمة الحرجة أن السلاسل الزمنية لكل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول كما يوضح الجدول الموالي.

جدول رقم(6): اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية باستخدام اختبار *ADF* واختبار *PP*

(القيمة الحرجة عند مستوى معنوية 5% تساوي -3.55)

المتغيرات	درجة التأخير		اختبار *ADF*		اختبار *PP*		القرار
	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	المستوى	الفروق الأولى	
Pov	1	2	-2.06	-4.5	-1.60	-4.09	مستقرة عند الفرق الأول
Chom	1	0	-1.40	-3.77	-0.84	-3.70	مستقرة عند الفرق الأول
G	0	0	-1.22	-7.96	-1.22	-7.96	مستقرة عند الفرق الأول
Inf	0	1	-1.91	-4.19	-1.01	-5.00	مستقرة عند الفرق الأول
Pop	0	0	-2.72	-9.17	-2.72	-8.93	مستقرة عند الفرق الأول
Pib	0	1	-2.72	-5.74	-2.72	-7.80	مستقرة عند الفرق الأول

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews .8*

ومنه كل السلاسل الزمنية مستقرة وهي متكاملة من الدرجة $I(1)$ وهذا يؤكد احتمال وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وقبل اجراء اختبار التكامل المشترك لجوهانسن لابد من تحديد درجة تأخير مسار *(VAR)*.

2. تحديد درجة تأخير المسار *(VAR)*: ومن أجل اختيار العدد المثل لفترات التباطؤ نستخدم اختبار VAR LAG ORDER SELECTIR GRITERIO والذي بدوره يعتمد على مجموعة من المعايير وما يوضح الجدول (7) نجد أن معظم المعايير اختارت درجة التأخير القصوى لنموذج*(VAR)* هي درجة واحدة (سنة واحدة)[33].

جدول رقم (7): نتائج اختبار اختيار درجة تأخير المسار*(VAR)*

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-506.2273	NA	9063762.	33.04692	33.32447	33.13740
1	-403.4159	159.1919	2559.144*	21.15056*	28.08920*	23.41238*
2	-372.5677	54.35932*	236161.2	29.06888	32.67698	30.24503
3	-302.3536	35.82368	62449.72	26.86152	32.13489	28.58051
4	-177.8336	48.20127	127613.5	28.73651	30.67933	29.36982
* indicates lag order selected by the criterion						

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على برنامج الاحصائي *Eviews.8*

3. اختبار جوهانسون لتكامل المشترك: بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة وأنها متكاملة من نفس الدرجة وهي الدرجة *I(1)* يمكننا اختبار امكانية وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبار التكامل المشترك *(johansen 1988)* والذي يعتبر اختبار لرتبة المصفوفة *(r)*.

من خلال النتائج الموضحة بالجدول الموالي يمكننا اتخاذ القرارات التالية:

- نرفض الفرضية الصفرية وبتالي نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود أكثر من علاقتي تكامل متزامن بين المتغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5% حيث أن القيمة الاحصائية للأثر أكبر من القيمة الحرجة (Tr(2) =65.26903> 47.85613)

[33] تم الاكتفاء باختبار أربع دراجات تأخير لتفادى فقدان الكثير من المعلومات الناتجة عن عملية المبالغة في تضخيم عدد المعلمات المطروحة للتقدير بالإضافة إلى أن معظم الدراسات التطبيقية تراوحت فيها درجة التأخير اربع فترات على اقصى تقدير.

– نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على وجود ثلاثة علاقات تكامل متزامن (r=3) وذلك عند مستوى معنوية 5% نظرا لأن (Tr(3) =26.9964< 29.79707)

ومنه يمكننا القول بوجود ثلاثة علاقات تكامل توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات النموذج ، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا مشابها.

جدول رقم (8) : نتائج اختبار جوهانسن لتكامل المشترك

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.955697	199.7235	95.75366	0.0000
At most 1 *	0.744650	106.2226	69.81889	0.0000
At most 2 *	0.720782	65.26903	47.85613	0.0005
At most 3	0.547760	26.99614	29.79707	0.1017
At most 4	0.099587	3.189852	15.49471	0.9577
At most 5	0.001426	0.042801	3.841466	0.8361
Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على برنامج *Eviews.8*

4. **تقدير النموذج:** يمكن التمييز بين طريقتين للتقدير النموذج وهي نموذج *(VAR)* غير مقيد للمتغيرات في شكل مستويات، ونموذج *(VECM)* شعاعي التصحيح الذاتي، غير أن هناك بعض الانتقادات لنموذج *(VECM)* والذي يعتمد على الفروقات التي قد تؤدي إلى مشاكل قياسية حقيقية بالإضافة إلى أن طريقة الفروقات تفرض إلى المتغيرات غير مستقر التخلص من جزء مهم من المعلومات الضرورية، فحين نجد أن الاقتصاديين يؤيدون فكرة استخدام *(VAR)* غير مقيد في شكل مستويات ويعتقدون بأنه ملائم لدراسات نظرا لكون الهدف الاساسي هو ابراز وتحديد شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات النموذج وليس تحديد قيمة المعلمات.

وعليه سوف نعتمد في دراستنا هذه على تقنية *(VAR)* في تحديد النموذج ونظرا لتحديد درجة التأخير في ما سبق جدول رقم (7) والتي كانت درجة واحدة وبالتالي سيتم تقدير النموذج *VAR (1)*:

Pov=0.4774 +0.1709 Chom(-1) –0.0078 G(-1) +0.0829pib(-1) +0.1239 Inf(-1)
(0.173) (1.605) (-0.245) (7.623) (-4.011)
+0.4884 pop(-1) + 0.6764 Pov(-1)

أ. التقييم الاحصائي للنموذج: من خلال المعادلة نلاحظ:

- بلغت قيمة معامل التحديد R^2= 0.837 وهي قيمة كبيرة جدا مما يدل على القوة التفسيرية الجيدة للمتغيرات المستقلة وبأن المتغير التابع (الفقر) مفسر بدرجة كبيرة من قبل المتغيرات المدرجة في النموذج إلا أنه تبقي نسبة 16.3% راجعة إلى متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.
- عدم معنوية بعض المتغيرات وذلك حسب اختبار ستودنت.
- معنوية النموذج ككل وذلك حسب اختبار فيشر حيث أن (Fc>Ft) أي (21.51 >3.81).
- موافقة إشارة المعلمات لما تنص عليه النظرية الاقتصادية ماعدا اشارة النمو الاقتصادي على العلاقة العكسية بين الفقر والنمو الاقتصادي فحين النموذج قد اظهر علاقة طردية .
- عدم معنوية الثابت حسب اختبار ستودنت.

ب. التفسير الاقتصادي للنموذج:

- إشارة الحد الثابت موجبة وقيمته تساوي 0.477 وهي منطقية حيث من المفترض أن يكون لمعدل الفقر قيمة موجبة حتى ولو انعدمت قيم باقي المتغيرات في النموذج.
- العلاقة بين معدل الفقر في السنة الحالية والسنة السابقة علاقة طردية وهو مقبول من الناحية الاقتصادية فعدد الفقراء الحاليين يحسب بمخزون السنوات السابقة من الفقراء إضافة إلى فقراء السنة الحالية.

- العلاقة بين معدلات الفقر ومعدلات البطالة علاقة طردية وهي توافق النظرية الاقتصادية حيث أن كل من لم يجد عمل او يفقد عمله فمصيره إلى الفقر حيث تعد البطالة من اهم خصائص الفقراء ولقد بلغ قيمة مساهمة البطالة في معدلات الفقر 0.1709.
- العلاقة بين معدلات الفقر والانفاق الجاري (التسيير) هي غلاقة عكسية حيث أن زيادة الانفاق الجاري وبالأخص التحويلات الاجتماعية سوف يؤدي إلى تخفيض اعداد الفقراء وكانت قيمة مساهمة الانفاق في تخفيض الفقر 0.0078 وهي قيمة صغيرة جدا نظرا لاستخدامنا تطور الانفاق الجاري بأكمله وهي لا توجه كلها للفقراء والطبقة المحتاجة وهذا نظرا لقلة معطيات التحويلات الاجتماعية.
- العلاقة بين الفقر والناتج الداخلي الخام علاقة طردية وهي مرفوضة حسب النظرية الاقتصادية حيث تنص النظرية الاقتصادية على أن الزيادة في الناتج الداخلي الخام سوف تؤدي إلى زيادة الدخل وزيادة الاستثمار والقضاء على البطالة وتحسين ظروف الفقراء وكذلك زيادة النفقات الموجهة للفقراء إلا أنه يمكن تفسير هذه العلاقة الطردية بأن مجرد الزيادة في الناتج الداخلي الخام لا تؤدي مباشرة إلى انخفاض اعداد الفقراء فلابد من اتباع سياسة رشيدة ووسائل واساليب تعمل على استفادة الفقراء من هذه الزيادة أما أن زيادة الناتج الداخلي الخام واستفادة منه الأغنياء فقط فستعمل هذه الزيادة على ارتفاع اعداد الفقراء وليس تقليلهم.
- علاقة التضخم بالفقر علاقة طردية وهي منطقية حسب النظرية الاقتصادية إذ أن ارتفاع الأسعار سواف يؤدي مباشرة إلى تدني المستو المعيشي للسكان .
- علاقة النمو السكاني بالفقر علاقة طردية وهي موافقة للنظرية الاقتصادية فالزيادة السكانية وخاصة التي تكون غير متوافقة مع الزيادة في الناتج الداخلي الخام سوف تعمل على تدهور المستوى المعيشي وزيادة الطلب وارتفاع الاسعار وقلة مناصب الشغل وكل هذه الظروف تعمل على ارتفاع اعداد الفقراء.

5. اختبار استقرارية النموذج: إن عدم استقرارية النموذج يؤدي إلى الحصول على نتائج خاطئة وغير صحيحة لذلك لابد من إجراء اختبار الاستقرارية وذلك باستخدام اختبار *l'inverse des racines associés* والذي يوضح لنا كما هو مبين في الشكل رقم (1) ان مقلوب الجذور الحادية لكثير الحدود داخل الدائرة الأحادية وأن جميع المعاملات اقل من الواحد وهذا يعنى أن النموذج لايعاني من مشكلة في الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين ومنه فالنموذج var(1) مستقر.

الشكل رقم(1) : نتائج اختبار استقرارية نموذج *VAR(1)* المقدر

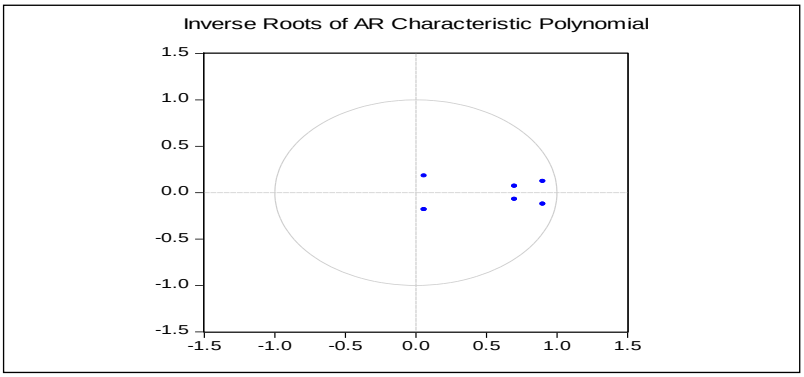

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews*.8

6. **اختبار السببية:** أظهرت نتائج اختبار السببية لgranger أن هناك علاقة سببية في الاتجاهين بين معدلات الفقر وكل متغيرات النموذج عند مستوى معنوية 5% مما يعنى ان هناك احتمال قدره 95% لكون تغيرات هذه المتغيرات تسبق التغيرات التي تحدث في معدلات الفقر ويمكن تفسيرها كذلك على أن هذه المتغيرات المدروسة تساهم مساهمة معنوية في تحسين القدرة التنبؤية بمعدلات الفقر وذلك عند مستوى ثقة قدره (95%).

الجدول رقم (9): اختبار السببية حسب مفهوم *Granger*

Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
POV does not Granger Cause CHOM	4.142	0.012
CHOM does not Granger Cause POV	3.957	0.023
POV does not Granger Cause G	3.646	0.021
G does not Granger Cause POV	3.674	0.020
POV does not Granger Cause INF	4.207	0.005
INF does not Granger Cause POV	4.510	0.004
POV does not Granger Cause PIB	4.430	0.009
PIB does not Granger Cause POV	3.389	0.011
POV does not Granger Cause POB	7.320	0.000
POB does not Granger Cause POV	6.260	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج *EVIEWS*

7. تحليل دوال الاستجابة: تفيد تحليل دوال الاستجابة في الكشف عنة مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات التي تحدث بين المتغيرات المعنية بالدراسة، سوف نحاول في هذه الدراسة تحليل نتائج صدمات كل متغيرة من متغيرات النموذج على معدلات الفقر في الجزائر ومدى استجابتها لهذه الصدمات خلال فترة تنبؤية لعشر سنوات مقبلة والتي يوضحها الملحق رقم(1).

أ . أثار صدمة في معدلات البطالة *(Chom)*: إن حدوث صدمة هيكلية ايجابية في معدلات البطالة سوف يكون لها اثار معنوية سلبية ابتداء من السنة الأولى التي تلي الصدمة بقيمة (-0.2%)، لكن يلاحظ تسجيل استجابات ايجابية خلال طول الفترة التنبئية وذلك ابتداء من السنة الثانية والتي سجلت فيه استجابة بقية (0.1%) وتستمر في الارتفاع خلال المدى المتوسط ويكون اعلى قيمة لها (0.4%) خلال السنة السادسة لتعرف بعد ذلك انخفاض متتالي خلال المدى الطويل إلى ان تسجل اقل قيمة (0.1%) خلال السنة العاشرة.

ب. اثار صدمة في معدلات النفقات *(G)*: استجابة معدلات الفقر لصدمات النفقات تكون فورية وايجابية ومعنوية ابتداء من السنة الأولى حيث نلاحظ تسجيها اكبر قيمة استجابة قدرت بـ (1.1%)

لتعرف بعدها انخفاض متتالي بقيم متناقصة على المدى المتوسط والطويل وتسجل اقل قيمة في السنة العاشرة (0.5%).

ج. اثار صدمة في معدلات التضخم *(Inf)* : إن حدوث صدمة هيكلية في معدلات الضخم سوف تقابلها استجابة فورية معنوية وايجابية في معدلات الفقر هذه الاستجابة والتي سوف تكون متزايدة خلال المدي القصير والمتوسط وحتى الطويل لكن يلاحظ انخفاض طفيف في خلال المدى الطويل كما تسجل أعلى قيمة لها في السنة السابعة بقيمة (1.3%) لتتناقص بعدها حتى السنة العاشرة وتسجل قيمة (1.1%).

د. اثار صدمة في معدلات النمو الاقتصادي *(Pib)*: استجابة معدلات الفقر لصدمة في النمو الاقتصادي سيكون لها اثار ايجابية في المدى القصير وتنعكس لتكون استجابة سلبية في المدى المتوسط والطويل حيث سجلت اعلى استجابة في السنة الثانية بقيمة (0.5%) كما سجلت اعلى استجابة سلبية في السنة الخامسة بقيمة (-0.2%) هذه القيمة التي تبقى شبه ثابتة خلال طول مدة الباقية.

هـ. اثار صدمة في معدلات النمو السكاني *(Pop)* : ان صدمة النمو السكاني قابلتها استجابة ايجابية وفورية ومعنوية من جانب معدلات الفقر خلال طول مدة التنبؤ، حيث سجلت أعلى قيمة استجابة في المدى القصير بـ (0.6%) وفي المدى المتوسط بقيمة (0.7%) وفي المدى الطويل قيمة (0.8%)، هذه القيم التي تبقى ثابتة خلال كل مدى.

8. **تحليل التباين:** يلاحظ من خلال الجدول رقم (10) والذي يبين نتائج تحليل تباين خطأ التنبؤ لمعدلات الفقر لفترة عشر سنوات مقبلة ان معظم التقبات الظرفية التي تشهدها معدلات الفقر في المدى القصير تكون ناتجة عن الصدمات الذاتية للمتغير نفسها إذا أن هذه الصدمات تسمح بتفسير ما قيمته (67.04%) من تغيرات معدلات الفقر خلال السنة الأولى التي تلي حدوث الصدمة إلا أن هذه النسبة تعرف تراجعا مستمرا مع مرور السنوات إلى أن تحصل إلى حدود (22.24%) عند السنة العاشرة وبالموازاة مع تناقص الأهمية النسبة للصدمات الذاتية لمعدلات الفقر في تفسير تقلباتها نجد أن الصدمات الناتجة عن باقي المتغيرات تكتسب اهمية اكبر مع الزمن وخاصة بالنسبة للتضخم والنمو السكاني حيث نجد أن نسبة

مساهمة صدمة التضخم ترتفع من (3.06%) عند السنة الأولى لتصل إلى (37.84%) عند السنة العاشرة وكذلك بالنسبة للنمو السكاني والذي ترتفع نسبة مساهمته في تفسير تقلبات معدلات الفقر من (5.76%) في السنة الأولى إلى (16.41%) في السنة العاشرة فحين نجد العكس بالنسبة لصدمة النفقات والتي نلاحظ تناقص نسبتها خلال الفترة التنبؤية اين سجلت أعلى نسبة مساهمة لها خلال السنة الأولى التي تلت الصدمة بنسبة (20.03%) لتستمر في الانخفاض بقيم متناقصة حتى تصل إلى قيمة (15.37%) خلال السنة العاشرة.

أما فيما يتعلق بمتغيري النمو الاقتصادي ومعدلات الفقر فكانت مساهمة ضعيفة لكن متزايدة حيث نجد أم مساهمة النمو الاقتصادي في تفسير تقلبات معدلات الفقر ارتفعت من (3.26%) في السنة الأولى لتصل إلى نسبة (5.63%) في السنة العاشرة، اما البطالة فكانت مساهمتها في السنة الأولى (0.83%) لتصل إلى غاية (2.59%) في السنة العاشرة وهذا ما يمكن أن يؤكد نتيجة البنك الدولي بأن مشكلة الفقراء ليست مشكلة بطالة يقدر ماهي مشكلة اجور.

جدول رقم (10): نتائج تحليل خطأ التنبؤ بمتغير الفقر

Perio...	S.E.	CHOM	G	INF	PIB	POB	POV
1	1.517001	0.835133	20.03445	3.066035	3.262900	5.760429	67.04105
2	2.248330	0.581051	17.73504	10.66901	4.757881	6.849509	59.40751
3	2.939004	1.186528	18.36405	17.23336	3.749042	8.590652	50.87637
4	3.620055	1.959826	18.37133	22.81757	3.199069	10.22806	43.42415
5	4.279067	2.536685	17.84397	27.31552	3.396045	11.66130	37.24647
6	4.899450	2.843350	17.17040	30.76811	3.938965	12.90655	32.37261
7	5.468751	2.928640	16.54469	33.36119	4.530672	13.98363	28.65117
8	5.979289	2.871547	16.03462	35.29735	5.030729	14.90790	25.85786
9	6.427461	2.741878	15.64953	36.74075	5.396914	15.69170	23.77923
10	6.812916	2.590055	15.37536	37.81249	5.634687	16.34596	22.24144

المصدر: مخرجات برنامج Eviews .8

خـاتمة:

إن ظاهرة الفقر ظاهرة متعددة البعاد ومتنوعة المصادر حيث تلعب مجموعة من المتغيرات الاقتصادية وغير اقتصادية على تغذيتها ونموها وزيادة اعدادها هذه المتغيرات والتي حاولت هذه الدراسة تحديدها ودراسة مدى علاقتها بمعدلات الفقر وذلك من اجل تحديد كيفية مساهمتها في زيادة أو تقليل من معدلات الفقر واستخدمنا في هذه الدراسة منهجية شعاع الانحدار الذاتي معتمدين على عدد من المتغيرات والمتمثلة في البطالة، التضخم، النفقات الجارية، النمو الاقتصادي والنمو السكاني ممثلة في بيانات سنوية خلال الفقرة (1980-2014) للاقتصاد الجزائري ومن خلال الدراسة تم الوصول إلى النتائج التالية:

- تعتبر كل من البطالة والنمو الاقتصادي والتضخم والنفقات والنمو السكاني اهم المحددات المسؤولة عن تفسير سلوك معدلات الفقر في الجزائر لكن نسبة مساهمتها مختلفة من متغيرة إلى أخرى وحسب المدى المدروس.
- يعتبر متغير النمو السكاني اهم المتغيرات التفسيرية من بين المتغيرات السابقة حيث بلغت قيمة معلتمه 0.84 كأكبر قيم المعلمات المتحصل عليها في النموذج.
- النفقات العمومية لها اهمية كبيرة في تفسير سلوك الفقر في المدى القصير لكن تتناقص اهميتها في المدى المتوسط والطويل وهذا راجع إلى النتائج السلبية التي تفرزها زيادة النفقات من ارتفاع مستويات الاسعار الناتجة عن زيادة الطلب على السلع والخدمات.
- يعتبر التضخم والنمو السكاني اكثر المتغيرات اهمية في تفسير سلوك الفقر في المدى المتوسط والطويل.
- البطالة والنمو الاقتصادي مساهمتها بسيطة نوعا ما في تفسير سلوك الفقر وهذا ما يجعلنا ينجزم بأن مشكلة الفقر في الجزائر هي مشكلة اجور وليس مشكلة بطالة كما أنها مشكلة العدالة في توزيع الدخل.

قائمة المراجع:

مؤلفات:

1. سالم توفيق النجفي، أحمد فتحي عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008.
2. عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام –دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
3. عدنان داود العذاري، هدى زوير الدعمي، **قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي**، دار جرير، عمان،2010.
4. عمر الصخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة السادسة، 2008.
5. للمزيد من التفاصيل انظر: سالم توفيق النجفي، احدم فتحي عبد المجيد، **السياسة الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة إلى الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
6. محمد حسين باقر، **قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (3)، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الأسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1992.

مقالات:

7. أحمد فتحي عبد المجيد، بشار أحمد العراقي، **التضخم وآليات تأثيره في معدلات الفقر**، مجلة بحوث اقتصادية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد42، 2008.
8. توفيق عباس عبد عون المسعودي، **دراسة في معدلات النمو اللازمة لصالح الفقراء العراق – دراسة تطبيقية–**، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 26 ، المجلد 7، نيسان 2010 .

9. سيث ديليو نورتن، **النمو الاقتصادي والفقر، بحث عن انسياب الفوائد إلى الأسفل**، مجلة كيتو، المجلد 22، العدد2، خريف 2002، www.misbahalhuria.org

10. صابر بلول، **السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد25، العدد الأول،2009.

11. الطيب لحيلح، محمد جحاص، **الفقر التعريف ومحاولة القياس**، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 7، جوان 2010.

12. عدنان داود العذاري، هدى زوير مخلف الدعيمي، **قياس اثر المؤثرات السكانية على الفقر في الوطن العربي، دراسة تحليلية للمدة 1970-1998**، مجلة جامعة كربلاء، المجلد 3، العدد 11، آب 2005.

13. عزة محمد حجازي، **اثر الركود الاقتصادي في الفقر مع اشارة خاصة إلى مصر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد51، صيف2010.

14. قصي الجابري، **تحليل الفقر في العراق مع التركيز على دور التفاوت والتضخم في زيادة الإفقار بعد عام 2003**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، السنة السابعة، العدد 21، 2009.

15. قورين حاج قويدر، **ظاهرة الفقر في الجزائر واثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية –البطالة والتضخم–**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة الشلف، العدد 12، 2014.

16. راجي محيل الخفاجي، قصي الجابري، **الفقر والتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي – محاولة للقياس والتحليل–**، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة التاسعة، العدد 28، 2011.

17. محمد عبد الشفيع عيسى، **نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل في المجتمع العربي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد46، ربيع2009.

18. مطانيوس مخول، **الفقر ودوره في تفسير النمو السكاني المتسارع**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 17، العدد الأول، 2011.

مداخلات:

19. بن موسى كمال، عية عبد الرحمن، **التحويلات الاجتماعية في الانفاق الحكومي الجزائري واثارها على ذوى الدخول المحدودة**، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 9/8 ديسمبر 2014.

20. وداد برصاص، أمال بن ناصر، **مشكلة الفقر في الجزائر آليات محاربته**، الملتقى الوطني حول ظاهرة الفقر بين إشكالية التنظير وتحديات الواقع –رؤية اقتصادية إسلامية–، 18/17 سبتمبر 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة.

أطروحات:

21. عمر بوزيد محمد، **نمذجة ظاهرة الفقر في الجزائر – حالة خميس مليانة–**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقائد تلمسان، 2012.

مصادر أخرى:

22. زوين إيمان، **دور الجيل الثالث من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية – دراسة حالة الجزائر–** ، مذكرة ماجستير، تخصص التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري ، قسنطينة، 2011.

23. وزارة التنمية الاجتماعية، **تقرير دراسة الفقر – الواقع والخصائص–**، عمان، 1993.

24. شيبي عبد الرحيم واخرون، **الاثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية بالجزائر**، دراسة تطبيقية، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم 536، مصر، اوت 2010.

الملحق رقم (1):

شكل استجابة معدلات الفقر لصدمات تنبؤية لمتغيرات النموذج خلال عشرة سنوات مقبلة

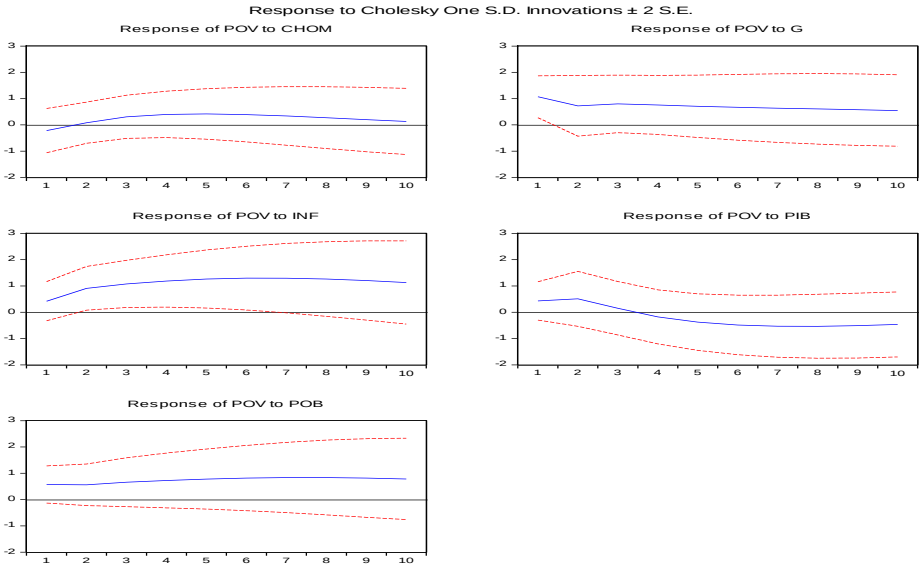

المصدر: مخرجات برنامج Eviews.8

أخلاقيات المهنة عامل أساسي لنجاح مهمة مدقق الحسابات في تدقيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية

أ. قادري عبد القادر

أستاذ مساعد (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة مستغانم / الجزائر

ملخص:

الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو التعرف على أهم أخلاقيات المهنة الواجب الإلتزام بها من قبل مدققي الحسابات والتي لها أثر إيجابي على تدقيق النظام المحاسبي المالي، واستجابة للهدف المنشود من هذه الدراسة تضمنت هذه الأخيرة مجموعة من أخلاقيات المهنة لمدققي الحسابات المتعارف عليها في مهنة التدقيق مرتبة حسب أهميتها وتأثيرها على تدقيق النظام المحاسبي المالي، وهي النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السرية وأخيرا السلوك المهني.

إن الدراسة المعمقة للمسؤوليات السابقة جعلت الباحث يتوصل إلى نتيجة هامة تنص على ضرورة إعداد ميثاق للمسؤوليات الأخلاقية لمدققي الحسابات في الجزائر للمساهمة بشكل فعال في تدقيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، هذا الميثاق يتضمن، مجموعة أخلاقيات المهنة الواجب توافرها في مدقق الحسابات الخارجي، التهديدات المؤثرة على نهج الإلتزام بأخلاقيات مهنة التدقيق، آلية تحديد تلك التهديدات وتقييم أهميتها، وأدوات الحماية لمواجهة تلك التهديدات وأساليب تطبيقها.

الكلمات الدالة: أخلاقيات مهنة التدقيق، مدقق حسابات، محافظ حسابات، نظام محاسبي مالي، أدوات حماية، الموضوعية، الكفاءة المهنية، التدقيق المحاسبي.

Abstract:

The main objective of this study is to identify the most important Professional ethics should commitment by the auditors which have a positive effect on the audit of accounting system of financial, and in response to the objective target of this study, this latter included set of Professional ethics of auditors which generally accepted in the audit

profession arranged by relevance and impact on the audit of financial accounting system, the Integrity, objectivity, Professional Competence and Due Care, Confidentiality and Professional Behavior.

The in-depth study of the previous ethics made the researcher come to an important result states need to prepare a charter of Professional ethics of auditors in Algeria to contribute effectively in the audit of accounting system of financial Algerian economic enterprises, this Charter contains a set of Professional ethics should be available in the external auditor, the threats affecting commitment approach to the Professional ethics, a mechanism to identify the threats and assess their relevance, and security tools to meet those threats and methods of their application.

Key words: Ethics audit profession, the auditor, governor of accounts, financial accounting system, protection tools, objectivity, professional competence, auditing.

مقدمة :

لقدت عرفت الجزائر في العقود الأخيرة إصلاحات هامة بغرض تحقيق أهداف اقتصادية تخدم مصالحها ونموها الإقتصادي، ويعتبر إصلاح النظام المحاسبي من أهم الإصلاحات التي خاضت فيها الجزائر لما له من دور هام في المنظومة الإقتصادية لأي دولة تسعى إلى النمو والتنمية، كون أن هذا الأخير يعتبر الممون الرئيسي بالمعلومات المالية والإقتصادية التي يرتكز عليها أي قرار اقتصادي، ووعيا منها بأن أي قرار مناسب يمس الإقتصاد الوطني يجب أن يرتكز على معلومات مالية وإقتصادية نوعية، قامت الجزائر بإصدار نظام محاسبي مالي يتواكب والتطورات الحالية والمستقبلية من حيث نوعية المعلومات التي يجب أن يستند عليها أي قرار اقتصادي.

ونظرا لأن المنافع الإقتصادية تشترك فيها عدة أطراف أو متعاملين إقتصاديين (مؤسسات، بنوك، مستثمرين، موردين.....إلخ)، تلك الأطراف تتعامل مع بعضها البعض مما ينتج عنه تعارض مصالح، فإذا افترضنا مثلا أن إدارة إحدى الشركات تجري مفاوضات مع أحد البنوك للحصول على قرض تحتاجه الشركة للإستمرار في عملياتها، يرغب مدير الائتمان بالبنك دراسة أحدث قوائم مالية قامت الشركة

بإصدارها قبل اتخاذ قرار بمنح القرض كما أنه مهتما بصفة خاصة بنسبة التداول وغيرها من مقاييس السيولة (هذه المعلومات ستستخدم لاتخاذ قرار بمنح القرض من عدمه)، ولاشك أن مدير الشركة يفهم أن ارتفاع نسبة التداول في الميزانية يعتبر أمرا ضروريا للحصول على القرض وللاحتفاظ بوظيفته كمدير (هذا تعارضا بين مصالح مدير الشركة ومدير منح الائتمان والذي قد ينتج عنه قوائم مالية متحيزة)، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى خدمات مدقق حسابات خارجي يتمتع بجميع مسؤولياته الأخلاقية من استقلالية وكفاءة مهنية...إلخ، للقيام بدور فعال في مراقبة تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي أهم أخلاقيات المهنة الواجب الإلتزام بها من قبل مدقق الحسابات الخارجي والتي تكفل له القيام بدوره في تدقيق النظام المحاسبي المالي على النحو المناسب؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة تم تناول البحث في المحاور التالية:

المحور الأول : أخلاقيات مهنة التدقيق

المحور الثاني : التهديدات المؤثرة على نهج إلتزام المدقق الخارجي بأخلاقيات المهنة

المحور الثالث: أدوات حماية أخلاقيات مهنة التدقيق

المحور الرابع: قياس مدى تبني الإلتزام بأخلاقيات مهنة التدقيق في الجزائر

أهمية البحث:

بشكل عام يستمد البحث أهميته مما يلي:

- زيادة حجم الأزمات المالية العالمية بسبب ضعف الرقابة على النظم المحاسبية؛
- تعرض العديد من المؤسسات والشركات الكبرى للإفلاس بسبب عدم إلتزام مدققي الحسابات بمسؤولياتهم الأخلاقية؛

- الإهتمام الدولي المتزايد وعلى رأسه الإتحاد الدولي للمحاسبين بأخلاقيات المهنة للمدققين، وهذا يدل على الوعي المتزايد بالأثر الإيجابي للإلتزام المدقق بتلك المسؤوليات في ازدهار مهنة التدقيق.

وبشكل خاص يستمد البحث أهميته من التغيرات التي حدثت في البيئة المحاسبية الجزائرية بصدور نظام محاسبي مالي يعوض المخطط المحاسبي الوطني والذي يحتاج إلى تغيير في المتطلبات الأخلاقية للمدقق المحاسبي نفسه باعتباره أحد الفاعلين الرئيسيين في تفعيل تطبيق هذا النظام المحاسبي الجديد في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.

أهداف البحث:

- التعرف على أهم أخلاقيات المهنة الواجب الإلتزام بها من قبل مدققي الحسابات والتي لها أثر إيجابي على تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛
- التعرف على أهم العوامل التي تعزز من إلتزام مدققي الحسابات بمسؤولياتهم الأخلاقية التي تتطلبها مهنة التدقيق؛
- التعرف على القوانين المنظمة لمهنة التدقيق والتي تلزم مدققي الحسابات بالإلتزام بأخلاقيات المهنة التي تتطلبها مهنة التدقيق.

أولا: أخلاقيات مهنة التدقيق

من أجل تحقيق أهداف مهنة تدقيق الحسابات، يجب على أعضائها أن يلتزموا بعدد من المسؤوليات الأساسية، هذه المسؤوليات الأساسية هي: النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السرية والسلوك المهني.

1. النزاهة:

يفرض مبدأ النزاهة إلتزاما على كافة المدققين بأن يتصفوا بالإستقامة والأمانة في كافة علاقاتهم العملية والمهنية، وتعني النزاهة ضمنا التعامل العادل والصدق،[1] وتطبيقا لهذا المبدأ، يتعين على المدقق عدم الاشتراك في أي تقارير أو إقرارات أو مكاتبات أو غيرها من المعلومات إذا كانت هذه المعلومات:[2]

(1) تتضمن بيانات كاذبة أو مضللة بصورة جوهرية.

أو (2) تتضمن بيانات تم تقديمها بصورة تتسم بالإهمال واللامبالاة.

أو (3) محذوف منها معلومات يتعين إدراجها إذا كان هذا الحذف يؤدى إلى التضليل.

2. الموضوعية:

يفرض مبدأ الموضوعية إلتزاماً على جميع المدققين بعدم التخلي عن الحكم المهني السليم بسبب أي تحيز أو تعارض مصالح أو تأثير من الغير لا مبرر له.[3]

وبالتالي يشترط على المدقق الذي يقدم خدمة التدقيق أن يتمتع بالاستقلالية عن عميل التدقيق، حيث أن استقلالية المدقق عن العميل تحمي قدرته على تكوين رأي دون أن يتأثر بتأثيرات قد تضعف ذلك الرأي.[4]

---

[1] International Ethics Standards Board of Accountants(IESBA), **Code de Déontologie des Professionnels Comptables** (en ligne), New York : the International Federation of Accountants (IFAC), 2009, disponible sur:
<http://www.cncc.fr/download/traduction_francaise_code_of_ethics_ifac_revised_july2009_v01072010.ok.ka.2608.pdf >, date de consultation 08/10/2013, p12.

[2] الميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة(على الخط)، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، متاح على: http://www.esaaegypt.com/esaa/page.asp?page_type=the_ge_ covenant ، تاريخ الإطلاع2013/10/09، ص5.4.

[3] سلوى حلمى، "معايير المراجعة والسلوك المهني" (على الخط)، مجلة المحاسب،جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، متاح على: http://www.esaaegypt.com، تاريخ الإطلاع2013/10/09، ص3.

[4] الإتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**(على الخط)، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نيويورك: الإتحاد الدولي

وتنقسم الإستقلالية إلى استقلالية من حيث الجوهر واستقلالية من حيث الشكل، حيث يقصد بالاستقلالية من حيث الجوهر بأنها: حالة من صفاء الذهن تسمح بإبداء رأى بدون أية ضغوط قد تؤثر على الحكم الشخصي المهني للفرد وتسمح له بالعمل بنزاهة وموضوعية وممارسة الشك المهني، أما الاستقلالية من حيث الشكل : فيقصد بها الابتعاد عن الوقائع والظروف الجوهرية التي قد يستخلص منها طرف خارجي – موضوعي وعلى دراية بكل المعلومات ذات العلاقة بما فيها أدوات الحماية المطبقة – أنه قد تم التأثير على نزاهة وموضوعية والشك المهني للمدقق أو مؤسسة التدقيق أو لعضو من أعضاء فريق تنفيذ خدمة التدقيق.[5]

قد يفهم من مصطلح الإستقلالية في حد ذاته أن يتنزه المدقق للحكم الشخصي عن كل المنافع الإقتصادية والمالية وأية علاقات أخرى، وبالطبع فإن هذا غير واقعي حيث أن كل فرد في المجتمع له علاقات ترتبط بالأطراف الأخرى، ولذلك يجب تقييم مدى جوهرية هذه المنافع الإقتصادية أو المالية أو العلاقات الأخرى وذلك في ضوء ما قد يعتقد طرف خارجي–موضوعي وعلى دراية بكل المعلومات ذات العلاقة–بأنه غير مقبول.[6]

3. الكفاءة المهنية والعناية الواجبة

يتعين على المدقق أن يقوم بالخدمات المهنية بالعناية الواجبة والكفاءة والدقة والمثابرة، كما يتعين عليه أن يلتزم بالاستمرار في اكتساب المعلومات والمهارات المهنية والمحافظة عليها على المستوى المطلوب

للمحاسبين،2010، متاح على:

http://www.ascajordan.org/UploadFiles/Audit/Audit%20Part%20I.pdf تاريخ

الإطلاع:2013/10/09، الجزء الأول، ص84.

[5] محمد يحي، "الإستقلالية كأحد أركان آداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة" (على الخط)، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، متاح على: http://www.esaaegypt.com، تاريخ الإطلاع 2013/10/15، ص5.

[6] محمد يحي، مرجع نفسه، ص1.

للتأكد من أن العميل يتلقى خدمات مهنية بكفاءة متميزة تواكب أحدث التطورات والتشريعات وأساليب الممارسة المهنية، ويتعين على المدقق التصرف بالعناية الواجبة وفقاً للمعايير المهنية والفنية المعمول بها عند تقديم الخدمات المهنية.[7]

3-1-الكفاءة المهنية:

تتطلب الخدمات المهنية التي تتسم بالكفاءة إصدار أحكام سليمة عند تطبيق المعرفة والمهارات المهنية أثناء أداء هذه الخدمات، ويمكن تقسيم الكفاءة المهنية إلى مرحلتين مستقلتين:[8]

(أ) الحصول على الكفاءة المهنية:

يمكن الحصول على الكفاءة بطرق متنوعة من بينها:[9]

- التعليم المهني.
- التطور المهني المستمر، بما في ذلك التدريب.
- الخبرة العملية.
- التدرب على أيدي كادر عمل أكثر خبرة، مثل الأعضاء الآخرين في فريق العملية.
- التعليم في مجال الإستقلالية للموظفين الذين يتعين عليهم أن يكونوا مستقلين.

---

[7] محمد يحي، مرجع سابق، ص1.

[8] مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين، **دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين** (على الخط)، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نيويورك: الإتحاد الدولي للمحاسبين،2010، متاح على: Code%20of%20Ethics_.pdfhttp://www.ascajordan.org/UploadFiles/Audit/، تاريخ الإطلاع 2013/10/20، ص17.

[9] International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), **Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, other Assurance, and related services Pronouncements**(on line), New York : the International Federation of Accountants (IFAC),2010, available on: http://www.ifac.org/sites/default/files/ publications/files/2010-handbook-of-internatio-3.pdf, date de consultation 08/10/2013,part 1, p58.

(ب) المحافظة على الكفاءة المهنية:

تتطلب المحافظة على الكفاءة المهنية وعيا وفهما مستمر للتطورات المهنية والعملية الفنية ذات العلاقة، حيث أن التطوير المهني المستمر يساعد على تنمية والمحافظة على قابلية الأداء بشكل كفؤ ضمن البيئة المهنية.

3-2-العناية الواجبة:

تتطلب العناية المهنية الواجبة إلتزاما بأداء الخدمات المهنية على أكمل وجه يستطيع المدقق تقديمه مع الإهتمام بمصالح العملاء أفضل اهتمام وبما يتفق مع مسؤولية المهنة تجاه المجتمع بصفة عامة، ويجب أن يتفانى المدققين في الوفاء بمسؤولياتهم تجاه العملاء، وأصحاب العمل، والمجتمع، والتفاني في العمل يفرض مسئولية أداء الخدمات في وقتها وبطريقة متقنة والإلتزام بالمعايير الفنية والأخلاقية الواجبة التطبيق.

والعناية الواجبة تتطلب من العضو التخطيط والإشراف بطريقة كافية على أي نشاط مهني هو مسؤول عنه.[10]

4. السرية

يجب على المدقق أن يحافظ علي سرية المعلومات التي يحصل عليها من خلال أدائه لعمله المهني، كما يجب عليه ألا يستخدم أو يكشف عن أي من هذه المعلومات دون ترخيص صريح ومحدد أو عندما يكون هناك حق قانوني أو مهني أو واجب يعطيه الحق بالكشف عنها، ويجب عدم استخدام المعلومات السرية التي تم الحصول عليها نتيجة لعلاقات مهنية أو علاقات عمل لتحقيق مزايا شخصية للمدقق أو الغير.[11]

وحتى يفي المدقق بقدر كاف من السرية علية مراعاة ما يلي:[12]

---

[10] الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "قواعد سلوك وآداب المهنة" (على الخط)، لا يوجد تاريخ النشر، متاح على www.socpa.org.sa ، تاريخ الاطلاع 05/10/2013.ص15.

[11] محمد يحي، مرجع سابق، ص1.

[12] الميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة، مرجع سابق، ص6.5.

- يتعين على المدقق الحفاظ على السرية حتى في أي بيئة اجتماعية وعليه الانتباه إلى إمكانية الإفصاح غير المتعمد وخاصة في الأحوال التي تنطوي على ارتباط لمدة طويلة مع زميل عمل أو أحد الأقارب أو أحد أفراد الأسرة؛
- يتعين على المدقق أيضاً الحفاظ على سرية المعلومات التي أفصح عنها عميل مرتقب؛
- يتعين على المدقق أيضاً دراسة الحاجة إلى الحفاظ على سرية المعلومات داخل المؤسسة؛
- يتعين على المدقق اتخاذ كافة الخطوات المعقولة لضمان أن فريق العمل التابع له والأشخاص الذين يحصل منهم على المشورة والمساعدة يحترمون الواجب المنوط بالمدقق بشأن الحفاظ على السرية؛
- يجب على المدقق أن يراعى باستمرار المحافظة على مبدأ السرية حتى بعد انتهاء علاقته بالعميل، وعندما يحصل على عميل جديد فله الحق في استخدام الخبرة السابقة إلا أنه لا يجب استخدام أو الإفصاح عن المعلومات السرية التي تم الحصول عليها نتيجة لعلاقة مهنية سابقة.

واستثناء لما سبق، قد يسمح للمدقق الإفصاح عن معلومات سرية في الأحوال التالية:[13]

(أ) أن يسمح القانون بالإفصاح مع تفويض العميل بذلك.

(ب) أن يكون الإفصاح مطلباً قانونياً، على سبيل المثال:

- لإنتاج مستندات أو احتياطات أخرى للأدلة في سياق دعاوى قانونية .
- الإفصاح للسلطات العامة المختصة عن تعديات القانون التي تظهر.

(ت) وجود واجب أو حق مهني للإفصاح مع عدم حظر القانون لذلك في الأحوال التالية:

(1) الالتزام بمراجعة الجودة لهيئة عضو أو هيئة مهنية.

أو (2) الاستجابة إلى استفسار أو تحقيق تجريه هيئة عضو أو جهة تنظيمية.

[13] International Ethics Standards Board for Accountants(IESBA), **Handbook of The Code of Ethics for Professional Accountants**(on line), New York : the International Federation of Accountants (IFAC),2013, available on: http://www.ifac.org/sites/default/files/publications/files/2013-IESBA-Handbook.pdf, date de consultation 08/10/2013, p2-.21.

أو (3) لحماية المصالح المهنية للمدقق في الدعاوى القانونية.

أو (4) أو بغرض الالتزام بالمعايير الفنية والمتطلبات الأخلاقية.

5. السلوك المهني:

يفرض مبدأ السلوك المهني التزاما على المدققين للتقيد بالقوانين والأنظمة ذات الصلة وتجنب أي عمل يعرف المدقق أو ينبغي أن يعرف أنه قد يسيء إلى سمعة المهنة، وهذا يتضمن الأعمال التي يعتبرها طرف ثالث عاقل ومطلع بعد تقييم كافة الحقائق والظروف المحددة المتوفرة للمدقق في ذلك الوقت، أنه تؤثر بشكل سلبي على السمعة الجيدة للمهنة.[14]

وعليه عند قيام المدقق بالتسويق والترويج لنفسه ولأعماله عليه ألا يسئ لسمعة المهنة، وعليه أن يتحلى بالأمانة والصدق، مع تجنب ما يلي:[15]

(أ) القيام بادعاءات مبالغ فيها عن الخدمات القادرين على تقديمها أو المؤهلات التي يمتلكونها والخبرات التي يكتسبونها.

(ب) القيام بإلماح استنقاصي أو عمل مقارنات لا أساس لها من الصحة مع أعمال الغير.

ثانيا: التهديدات المؤثرة على نهج إلتزام المدقق الخارجي بمسؤولياته الأخلاقية

هناك نهج عام للإلتزام بأخلاقيات مهنة التدقيق، هذا النهج قد يواجه تهديدات في ظروف متعددة ويمكن تصنيف هذه التهديدات على النحو التالي :

(أ) وجود مصلحة شخصية للمدقق؛

---

[14] مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين، مرجع سابق، ص20.

15 International Ethics Standards Board of Accountants(IESBA), handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants(on line), New York : the International Federation of Accountants (IFAC) the International Federation of Accountants (IFAC),2010, available on: http://www.ifac.org/sites/default/files/ publications/ files/2010-handbook-of-the-code-o.pdf, date de consultation 08/10/2013, p20.

(ب)القيام بتدقيق ما تم إعداده بمعرفة نفس المدقق ؛

(ج) الدفاع عن مصالح العميل أمام الغير؛

(د) التآلف غير المهني مع العميل؛

(ه) الضغوط التي يفرضها العميل.

وقد يجد المدقق أن هناك حالات تنشأ عنها تهديدات فريدة من نوعها بشأن الإلتزام بواحد أو أكثر من أخلاقيات مهنة التدقيق، وهذه التهديدات لا يمكن تصنيفها إلى أنه يتعين على المدقق توخي الحذر بشأن هذه الحالات والتهديدات في علاقاته المهنية والعملية .

(أ) وجود مصلحة شخصية للمدقق :

نتيجة لتأثير مصالح مالية أو غيرها من المصالح على حكم أو سلوك المدقق على نحو غير ملائم.[16]من أمثلة الحالات التي قد تنشأ عنها تهديدات بسبب المصلحة الشخصية للمدقق ما يلي على سبيل

المثال وليس الحصر:[17]

- وجود مصلحة مالية مباشرة لدى العميل أو الإشتراك مع العميل في مصلحة.
- الإعتماد بصورة غير مناسبة على إجمالي الأتعاب من عميل واحد.
- وجود علاقة عمل وثيقة مع العميل.
- القلق الناتج عن إمكانية فقدان العميل.
- احتمال وجود فرصة عمل مستقبلية لدى العميل.
- ربط الأتعاب بتحقيق شروط معينة.

[16] International Ethics Standards Board of Accountants (IESBA), **handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants**(on line), op.cit, p12.

[17] محمد يحي، مرجع سابق، ص2.

– وجود قرض أو ضمان مقدم من أو ممنوح إلى العميل أو أي مدير أو مسئول عنه.

(ب) القيام بتدقيق ما تم إعداده بمعرفة نفس المدقق :

يتمثل هذا التهديد في إمكانية عدم قيام المدقق بشكل ملائم بتقييم نتائج حكم سابق اتخذه أو خدمة منجزة من قبله أو زميله في مؤسسة التدقيق، حيث يعتمد المدقق على تقييمه لذلك الحكم أو تلك الخدمة السابقة عند تكوين رأيه كجزء من توفير الخدمة الحالية[18].

ومن أمثلة الحالات التي تنشأ فيها تهديدات ناتجة عن تدقيق ما تم إعداده بمعرفة نفس المدقق على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي :[19]

- اكتشاف خطأ هام أثناء إعادة تقييم أعمال المدقق.
- إعداد تقارير عن تشغيل النظم المالية بعد المشاركة في تصميمها أو تنفيذها.
- إعداد البيانات الأساسية التي تستخدم في إعداد القوائم المالية أو إعداد سجلات أخرى تكون هي نفسها موضوع عملية الخدمة المهنية المؤداة .
- أن يكون أحد أعضاء فريق خدمة التدقيق قد إلتحق حالياً كمدير أو مسئول لدى عميل خدمة التدقيق أو إنه كان كذلك خلال فترة وجيزة سابقة .
- أن يكون أحد أعضاء فريق خدمة التدقيق قد إلتحق حالياً كموظف لدى عميل خدمة التدقيق في موقع يسمح له بممارسة نفوذ مباشر وجوهري على موضوع عملية خدمة التدقيق، أو إنه كان كذلك خلال فترة وجيزة سابقة .
- القيام بخدمات أخرى للعميل تؤثر بشكل مباشر على موضوع عملية خدمة التأكد.

[18] International Ethics Standards Board of Accountants(IESBA), **handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants**(on line), op.cit, p12.

[19] الميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة، مرجع سابق، ص8.

(ج) الدفاع عن مصالح العميل أمام الغير:

أي مساندة العميل في موقفه إلى الدرجة التي تؤثر قد على موضوعيته[20]، ومن أمثلة الحالات التي تنشأ فيها التهديدات الناتجة عن الدفاع عن مصالح العميل أمام الغير ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر : [21]

- الترويج للأسهم أو الأوراق المالية الخاصة بشركة مقيدة عندما تكون هذه الشركة عميل تدقيق للقوائم المالية.
- القيام بدور المحامى نيابة عن عميل التدقيق في القضايا وحل المنازعات مع الغير.

(د) التآلف غير المهني مع العميل :

ويحدث هذا في حالة وجود علاقة طويلة الأمد أو علاقة وثيقة مع العميل بحيث يتعاطف المدقق مع مصالح العميل أو يوافق على أعماله.[22]

ومن أمثلة الحالات التي تنشأ فيها تهديدات ناتجة عن التآلف غير المهني مع العميل ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر :[23]

- عندما يكون لأحد أعضاء فريق التدقيق واحداً من أفراد عائلته المقربين يعمل كمديرا أو مسؤولا لدى العميل.
- عندما يكون لأحد أعضاء فريق العمل قريباً من أفراد أسرته أو أحد أفراد عائلته المقربين يعمل كموظفاً لدى العميل في موقع يسمح له بممارسة نفوذ مباشر جوهري بشأن موضوع المهمة.
- وجود شريك سابق بالمؤسسة يعمل مديراً أو مسئولاً لدى العميل أو يعمل موظفاً لديه في موقع يسمح له بممارسة نفوذ مباشر وجوهري على موضوع المهمة .

---

[20] سلوى حلمى، مرجع سابق، ص3.

[21] أمين السيد لطفي، **فلسفة المراجعة**، الإسكندرية: الدار الجامعية،2009، ص223.

[22] International Ethics Standards Board of Accountants(IESBA), **handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants**(on line), op.cit, p12.

[23] محمد يحي، مرجع سابق، ص2.

- قبول هدايا أو محاباة من عميل ما لم تكن قيمة الهدية ضئيلة للغاية .
- ارتباط المسئولين عن فريق العمل لفترة طويلة بالعميل .
- عندما يكون للمدقق أو لأحد أعضاء فريق العمل قريباً من أفراد أسرته أو أحد أفراد عائلته المقربين يعمل كموظف لدى العميل في موقع يسمح له بممارسة نفوذ مباشر جوهري بشأن موضوع المهمة.
- قبول هدايا من عميل ما لم تكن قيمة الهدية ضئيلة للغاية.

(هـ) الضغوط التي يفرضها العميل :

أي يُمنع المدقق من التصرف بموضوعية عن طريق التهديدات الفعلية أو المتوقعة من العميل،[24] ومن الأمثلة عن الحالات التي تنشأ فيها التهديدات الناتجة عن الضغوط التي يفرضها العميل على المحاسب المدقق ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:[25]

- التهديد باستبداله أو الاستغناء عنه؛
- التهديد بمقاضاته؛
- ممارسة ضغوط عليه لتقليل نطاق العمل بغرض خفض الأتعاب.

ثالثا: أدوات حماية أخلاقيات مهنة التدقيق

من شأن أدوات الحماية التخلص من التهديدات السابقة(بخلاف غير المؤثرة)، أو تُخفضها إلى مستوى معقول، وتصنف أدوات الحماية على النحو التالي:

- أدوات حماية تنشأ عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح ؛
- أدوات حماية موجودة في بيئة العمل .
-

[24] سلوى حلمى، مرجع سابق، ص3.

[25] أمين السيد لطفي، مرجع سابق، ص224.

(أ) أدوات حماية تنشأ عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح:

أ-1- أدوات حماية تنشأ عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح:

تتضمن أدوات الحماية الناشئة عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر: [26]

- التكوين النظري والتطبيقي والخبرة المشترطة لدخول المهنة.
- متطلبات التكوين المهني المستمر.
- لوائح حوكمة الشركات.
- المعايير المهنية.
- الإجراءات الرقابية والتأديبية من قبل المهنة أو الأجهزة التنظيمية.
- المراجعة الخارجية من قبل طرف ثالث مؤهل قانونيا للتقارير، البيانات، البلاغات أو المعلومات المعدة من قبل المدقق.

إضافة إلى ما سبق هناك بعض أدوات الحماية التي قد تزيد من إجراءات تحديد و/أو ردع السلوكيات غير الأخلاقية، وتتضمن أدوات الحماية المشار إليها الناشئة عن المهنة أو التشريعات أو اللوائح ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر :[27]

- وجود نظام فعال ومعروف للكافة بشأن رفع الشكاوى صادر من المنظمات المهنية أو الجهات الرقابية مما يمكن الزملاء والعملاء والجمهور من الانتباه للسلوكيات غير المهنية أو غير الأخلاقية.
- وجود نص صريح يلزم بالإبلاغ عن أي مخالفات للمتطلبات الأخلاقية.

[26] International Ethics Standards Board of Accountants(IESBA), **Code de Déontologie des Professionnels Comptables**(en ligne),op. cit. p 10.

[27] الميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة، مرجع سابق، ص4.

أ-2- تجربة الجزائر في وضع أدوات الحماية الناشئة عن التشريعات :

تعتبر أدوات الحماية الناشئة عن التشريعات من أهم الأدوات المستخدمة في الجزائر قصد إلزام المدققين الخارجيين بالإلتزام بمسؤولياتهم الأخلاقية التي تفرضها عليهم مهنة التدقيق المحاسبي، حيث نجد أن مواد القانون المتعلق بمهن الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد تتضمن عدة أدوات حماية يمكن حصرها في المواد التالية:[28]

المادة08: لممارسة مهنة محافظ الحسابات يشترط:

- حيازة الشهادة الجزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.
- أن يتمتع الشخص بجميع الحقوق المدنية والسياسية.
- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة.

المادة37: لا يمكن محافظ الحسابات أن يتلقى أي أجرة أو امتياز مهما يكن شكله، باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة في إطار مهمته.

ولا يمكن احتساب الأتعاب، في أي حال من الأحوال، على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية.

المادة64: يمنع محافظ الحسابات من ممارسة ما يلي:

- كل نشاط تجاري، لا سيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية والمهنية.
- كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني.
- كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري، غير تلك المنصوص عليها في المادة 46 من هذا القانون.

[28] الجزائر. "قانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد"(على الخط).الجريدة الرسمية عدد 42 ،2010/07/11. متاح على: www.joradp.dz، تاريخ الإطلاع 2013/10/09. المواد:08،37 ،64، 65، 66، 67، 68.

- الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة أو الهيئة.

المادة65: يمنع محافظ الحسابات من:

- القيام مهنيا بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين.
- قبول ولو بصفة مؤقتة، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير.
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها.
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها.
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث(3) سنوات من انتهاء عهدته.

المادة66: لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين اللذين تحصلوا على أجور أو أتعاب أو امتيازات أخرى، لا سيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال الثلاث(3) سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة.

المادة67: يمنع محافظ الحسابات القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون له فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.

المادة68: يمنع محافظ الحسابات السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية.

كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى وكذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور.

(ب) أدوات حماية موجودة في بيئة العمل:

وتنقسم إلى:

ب-1- أدوات الحماية العامة في بيئة العمل:

هي مجموعة من الأدوات التي تتعلق بمؤسسات التدقيق التي تتضمن مجموعة من فرق العمل والموظفين، وتتضمن ما يلي ليس على سبيل الحصر:[29]

1. تركيز قادة المؤسسة على أهمية الاستقلالية وأنه من المنتظر أن يقوم أعضاء فريق خدمات التدقيق بالعمل بما يحقق الصالح العام .
2. قيام قادة المؤسسة بغرز روح التصرف وفقاً للصالح العام في فريق العمل.
3. وجود سياسات وإجراءات لتنفيذ رقابة الجودة على المهمة والإشراف عليها.
4. وجود سياسات موثقة خاصة بتحديد التهديدات وتقييم جوهرية الآثار المترتبة على هذه التهديدات، وتطبيق أدوات الحماية لإزالة أو لتخفيض أثر التهديدات-بخلاف غير المؤثرة- إلى مستوى مقبول.
5. بالنسبة للمؤسسات التي تؤدي خدمات تدقيق وجود سياسات موثقة خاصة بالاستقلالية وذلك فيما يتعلق بتحديد طبيعة التهديدات التي تواجهها، وتقييم مدى جوهرية الآثار المترتبة على هذه التهديدات، وتطبيق أدوات الحماية لإزالة أو تخفيض أثر التهديدات— بخلاف غير المؤثرة — إلى مستوى مقبول .
6. وجود سياسات وإجراءات داخلية موثقة للتحقق من الالتزام بسياسات وإجراءات المؤسسة.
7. وجود سياسات وإجراءات فعالة تمكن من تحديد المصالح أو العلاقات بين المؤسسة أو أعضاء فريق العمل والعملاء .
8. وجود سياسات وإجراءات لرقابة مدى اعتماد المؤسسة في إيراداتها على عميل واحد وكيفية مواجهة ذلك.
9. استخدام شركاء• مختلفين وفرق عمل مختلفة لتقديم الخدمات الأخرى بخلاف خدمات التدقيق لعميل خدمة التدقيق.

[29] محمد يحي، مرجع سابق، ص3.

10. وجود سياسات وإجراءات لمنع الأفراد بخلاف أعضاء فريق العمل من التأثير على نتيجة المهمة .
11. إخطار جميع الشركاء والموظفين المهنيين بالمؤسسة بأية تغييرات تطرأ على سياسات وإجراءات المؤسسة أولاً بأول، بما في ذلك تقديم التدريب اللازم والتعليم المناسب.
12. تحديد عضواً من الإدارة العليا بالمؤسسة ليكون مسئولاً عن مراقبة فعالية وكفاءة أدوات الحماية .
13. وجود وسائل فعالة لإخطار الشركاء والعاملين•• المهنيين بأسماء عملاء خدمات التدقيق والمنشآت ذات العلاقة بها والتي ينبغي أن يكونوا مستقلين عنها .
14. وجود آليات لفرض العقوبات بما يضمن الالتزام بالسياسات والإجراءات .
15. وجود سياسات وإجراءات من شأنها منح العاملين صلاحية الاتصال بالرؤساء والمستويات العليا داخل المؤسسة بشأن أي موضوع يثير اهتمامهم فيما يتعلق بالاستقلالية والموضوعية، بما في ذلك إحاطة العاملين علماً بالإجراءات المتاحة لهم.

ب-2- أدوات الحماية الخاصة في بيئة العمل:

من أمثلة أدوات الحماية في بيئة العمل الخاصة بمهمة معينة ما يلي :[30]

- إشراك مدقق محاسبي آخر لفحص الأعمال التي تمت أو تقديم المشورة عند الضرورة.
- التشاور مع الغير، مثل، لجنة من المديرين المستقلين أو جهة تنظيمية مهنية أو مدقق آخر.
- مناقشة القضايا الأخلاقية مع المسئولين عن الحوكمة لدى العميل.
- الإفصاح للمسئولين عن الحوكمة لدى العميل عن طبيعة الخدمات المقدمة ونطاق الأتعاب المطلوبة.

• الشريك هو أي شخص لديه الصلاحية وحق تمثيل المؤسسة بشأن الإرتباطات المتعلقة بأداء مهام الخدمات المهنية.

•• كل المهنيين، بخلاف الشركاء، ويشمل ذلك أية خبراء تعينهم المؤسسة.

[30] أمين السيد لطفي، مرجع سابق،ص ص229-230

- إشراك مؤسسة أخرى لأداء أو إعادة أداء جزء من المهمة .
- تغيير وتدوير الشركاء وكبار المسئولين عن فريق التدقيق.

ب-3-أدوات الحماية لدى العميل:

هي أدوات مساعدة ولكن من غير الممكن الإعتماد عليها فقط لتقليل التهديدات إلى حد مقبول، وكمثال على ذلك:[31]

- عندما يطلب العميل من أشخاص لا ينتمون إلى الإدارة الإقرار أو الموافقة على تعيين مؤسسة تدقيق لأداء مهمة التدقيق.
- عندما يكون للعميل موظفين أكفاء وذوي خبرة لإتخاذ القرارات الإدارية.
- يتوفر لدى العميل هيكل لحوكمة الشركات يضمن الإشراف والإتصال المناسب بشأن الخدمات التي تقدمها مؤسسة التدقيق.

رابعا: قياس مدى تبني الإلتزام بأخلاقيات مهنة التدقيق في الجزائر

سوف تهتم دراستنا بقياس مدى إلزام مدققي الحسابات في الجزائر بالمعايير الأخلاقية حتى تفي هذه المهنة بأهدافها التي من أهمها المساهمة بقسط كبير في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في مختلف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، ومن أجل ذلك تم حصر متغيرات الدراسة من خلال ثلاثة محاور التالية:

المحور الأول:(تبني الإلتزام بالمعايير الأخلاقية) ويتضمن (النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السرية، السلوك المهني).

المحور الثاني: (الإهتمام بالتهديدات على نهج الإلتزام بالمعايير الأخلاقية) ويتضمن (وجود مصلحة شخصية للمدقق، تدقيق ما تم إعداده بمعرفة نفس المدقق، الدفاع عن مصالح العميل أمام الغير، التآلف الغير المهني مع عميل التدقيق، الضغوط التي يفرضها العميل).

[31] International Ethics Standards Board of Accountants(IESBA), **handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants**(on line), op.cit, p28.

المحور الثالث: (وجود أدوات لحماية المعايير الأخلاقية) ويتضمن (أدوات تستهدف حماية النزاهة، أدوات تستهدف حماية الموضوعية، أدوات تستهدف حماية الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، أدوات تستهدف حماية السرية، أدوات تستهدف حماية السلوك المهني).

متغيرات الدراسة ستكون متغيرات كمية وتعطى الأوزان التالية لدرجة التقييم(غير موجود = 1، قليل = 2، موجود = 3، موجود بشدة = 4). ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): ملخص الدراسة القياسية

م	المحور	العبارة	موجود بشدة	موجود	قليل	غير موجود
1	تبني الإلتزام بالمعايير الأخلاقية	النزاهة				
2		الموضوعية				
3		الكفاءة المهنية والعناية الواجبة				
4		السرية				
5		السلوك المهني				
6	الإهتمام بالتهديدات على نهج الإلتزام بالمعايير الأخلاقية	وجود مصلحة شخصية للمدقق				
7		تدقيق ما تم إعداده بمعرفة نفس المدقق				
8		الدفاع عن مصالح العميل أمام الغير				
9		التآلف الغير المهني مع عميل التدقيق				
10		الضغوط التي يفرضها العميل				
11	وجود أدوات لحماية المعايير الأخلاقية	أدوات تستهدف حماية النزاهة				
12		أدوات تستهدف حماية الموضوعية				
13		أدوات تستهدف حماية الكفاءة المهنية والعناية الواجبة				
14		أدوات تستهدف حماية السرية				
15		أدوات تستهدف حماية السلوك المهني				

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى الدراسة النظرية

توضيح مقياس ليكارت الرباعي: بما أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات(موجود بشدة، موجود، قليل، غير موجود) مقياس ترتيبي، والأرقام التي تقابلها تعبر عن الأوزان وهي(موجود بشدة = 4، موجود = 3، قليل =2، غير موجود =1)، ثم نحسب بعد ذلك المتوسط الحسابي ويتم ذلك بحساب طول الفترة أولا وهي في دراستنا عبارة عن حاصل قسمة 3 على 4، حيث 3 تمثل عدد المسافات(من1 إلى 2 مسافة أولى، من 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة)، 4 تمثل عدد الإختيارات، وعند قسمة 3 على 4 ينتج طول الفترة ويساوي 0.75 ويصبح التوزيع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(2): جدول ليكارت الرباعي

المتوسط الحسابي	المستوى
من 1 إلى 1.74	غير موجود
من 1.75 إلى 2.49	قليل
من 2.50 إلى 3.24	موجود
من 3.25 إلى 4	موجود بشدة

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مقياس ليكارت

ومن خلال الدراسة المعمقة للقوانين التي تنظم مهنة التدقيق في (على رأسها قانون رقم 10-01 مؤرخ في 16 رجب عام 1431 الموافق 29 يونيو سنة 2010، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، وكذا القانون التجاري في قسمه السابع: مراقبة شركات المساهمة)، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم(3): نتيجة المحور الأول

عبارات المحور **الأول**(تبني الإلتزام بالمعايير الأخلاقية)	المقياس	موجود بشدة	موجود	قليل	غير موجود	الوزن	النتيجة
النزاهة	–	–	–	×	–	2	قليل
الموضوعية	–	–	×	–	–	3	موجود
الكفاءة المهنية والعناية الواجبة	–	–	×	–	–	3	موجود
السرية	–	–	–	×	–	2	قليل
السلوك المهني	–	–	–	×	–	2	قليل
نتيجة المحور الأول		0	2	3	0	**2.4**	**قليل**

المصدر: من إعداد الباحث

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الأول(تبني الإلتزام بالمعايير الأخلاقية) نجد أنه حصل على 2.4 أي قليل حسب مقياس ليكارت الرباعي.

الجدول رقم(4): نتيجة المحور الثاني

عبارات المحور الثاني(الإهتمام بالتهديدات على نهج الإلتزام بالمعايير الأخلاقية)	**المقياس**	**موجود بشدة**	**موجود**	**قليل**	**غير موجود**	**الوزن**	**النتيجة**
وجود مصلحة شخصية للمدقق	–	–	×	–	–	3	موجود
تدقيق ما تم إعداده بمعرفة نفس المدقق	–	–	–	×	–	2	قليل
الدفاع عن مصالح العميل أمام الغير	–	–	–	×	–	2	قليل
التآلف الغير المهني مع عميل التدقيق	–	–	×	–	–	3	موجود
الضغوط التي يفرضها العميل	–	–	–	×	–	2	قليل
نتيجة المحور الثاني		0	2	3	0	**2.4**	**قليل**

المصدر: من إعداد الباحث

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الثاني (الإهتمام بالتهديدات على نهج الإلتزام بالمعايير الأخلاقية) نجد أنه حصل على 2.4 أي قليل حسب مقياس ليكارت الرباعي.

الجدول رقم(5): نتيجة المحور الثالث

عبارات المحور الثالث(وجود أدوات لحماية المعايير الأخلاقية)	**المقياس**	**موجود بشدة**	**موجود**	**قليل**	**غير موجود**	**الوزن**	**النتيجة**
أدوات تستهدف حماية النزاهة		–	–	×	–	2	قليل
أدوات تستهدف حماية الموضوعية		–	–	×	–	2	قليل
أدوات تستهدف حماية الكفاءة المهنية والعناية الواجبة		–	×	–	–	3	موجود
أدوات تستهدف حماية السرية		–	–	×	–	2	قليل
أدوات تستهدف حماية السلوك المهني		–	–	×	–	2	قليل
نتيجة المحور الثالث		0	1	4	0	**2.2**	**قليل**

المصدر: من إعداد الباحث

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج المحور الثالث (وجود أدوات لحماية المعايير الأخلاقية) نجد أنه حصل على 2.2 أي قليل حسب مقياس ليكارت الرباعي.

خاتمة:

من أجل قيام مهنة التدقيق المحاسبي بدور هام في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية، يجب على مدققي الحسابات أن يلتزموا بعدد من المسؤوليات الأخلاقية المتعارف عليها والتي تشمل كل من النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السرية والسلوك المهني.

إلا أنه قد ينتج عن العلاقات أو الظروف التي يعمل في ظلها مدقق الحسابات تهديدات محددة يمكن أن تقابله في طريقه نحو إلتزامه بمسؤولياته الأخلاقية أو بأي من تلك المسؤوليات، وبناء على ذلك

فإن على المدقق تحديد وتقييم ومواجهة التهديدات التي تؤثر على نهج إلتزامه بمسؤولياته الأخلاقية، وعندما تكون هذه التهديدات على درجة واضحة من الأهمية والجوهرية عندئذ يتعين على المدقق تطبيق أدوات حماية للتخلص من هذه التهديدات أو تقليلها إلى مستوى مقبول عندما يكون هذا الأمر مناسب، كما يتعين على المدقق أن يدرس العوامل النوعية والكمية عند تقدير مدى أهمية أي تهديد، وفي حالة عدم استطاعة المدقق تطبيق أدوات الحماية المناسبة، عندئذ عليه عدم الإستمرار والإعتذار عن تقديم الخدمة.

التوصيات:

بعد التحليل للمحاور الثلاثة وجدنا بأن نهج الإلتزام بالمعايير الأخلاقية في الجزائر غير كافي، وبالتالي يمكن التوصية بتدعيم نهج الإلتزام بالمعايير الأخلاقية وذلك من خلال إعداد ميثاق للمسؤوليات الأخلاقية لمدققي الحسابات في الجزائر يتضمن:

- مجموعة أخلاقيات المهنة الواجب توافرها في مدقق الحسابات الخارجي؛
- التهديدات المؤثرة على نهج الإلتزام بأخلاقيات مهنة التدقيق؛
- آلية تحديد تلك التهديدات وتقييم أهميتها؛
- أدوات الحماية لمواجهة تلك التهديدات وأساليب تطبيقها.

قائمة المراجع :

المراجع باللغة العربية :

1. أمين السيد لطفي، **فلسفة المراجعة**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2009.
2. الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، **قواعد سلوك وآداب المهنة** (على الخط)، لا يوجد تاريخ النشر، متاح على: http://www.socpa.org.sa .
3. الميثاق العام المصري لآداب وسلوكيات مهنة المحاسبة والمراجعة(على الخط)، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، متاح على:

.http://www.esaaegypt.com/esaa/page.asp?page _type=the_ge_covenant

4. الإتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**(على الخط)، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نيويورك: الإتحاد الدولي للمحاسبين،2010، متاح على: http://www.ascajordan.org/UploadFiles/Audit/Audit%20Part%20I.pdf، الجـــــزء الأول.
5. مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين، **دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين** (على الخط)، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، نيويورك: الإتحاد الدولي للمحاسبين، 2010، متاح على: Code%20of%20Ethics_.pdfhttp://www.ascajordan.org/UploadFiles/Audit/
6. محمد يحي، "الإستقلالية كأحد أركان آداب وسلوكيات مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة" (على الخط)، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، متاح على: http://www.esaaegypt.com
7. سلوى حلمى، **معايير المراجعة والسلوك المهني**(على الخط)، مجلة المحاسب، جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، متاح على: http://www.esaaegypt.com.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. International Ethics Standards Board for Accountants (IESBA), **Handbook of The Code of Ethics for Professional Accountants** (on line), New York : the International Federation of Accountants (IFAC),2013, available on: http://www.ifac.org/sites/default/files/ publications/files/2013-IESBA-Handbook.pdf .
2. International Ethics Standards Board of Accountants (IESBA), **handbook of the Code of Ethics for Professional Accountants** (on line), New York : the International Federation of Accountants (IFAC) the International Federation of Accountants (IFAC),2010, available

on:http://www.ifac.org/sites/default/files/publications/ files/2010-handbook-of-the-code-o.pdf.

3. International Ethics Standards Board of Accountants(IESBA**), Code de Déontologie des Professionnels Comptables**(en ligne), New York : the International Federation of Accountants (IFAC),2009, disponible sur: http://www.cncc.fr/download/traduction_francaise_ code_of_ethics_ifac_revised_july2009_v01072010.ok.ka.2608.pdf
4. International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB), **Handbook of International Quality Control, Auditing, Review, other Assurance, and related services Pronouncements** (on line), New York : the International Federation of Accountants (IFAC),2010, available on: http://www.ifac.org/sites/default/files/ publications/ files/2010-handbook-of-internatio-3.pdf,part 1.

الرقابة على الجودة وأثرها على تحفيز الإبداع في المؤسسة
(دراسة حالة عينة من مؤسسات اقتصادية جزائرية)

أ. لاكسي فوزية
طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة مستغانم
أ. قارة مصطفى فاطمة الزهرة
طالبة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة مستغانم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور عملية الرقابة على جودة المنتوج في تحفيز الإبداع من خلال تحسين المنتوج وتصحيح الأخطاء الناتجة عن عملية الإنتاج باستخدام مختلف الأدوات والأساليب الإحصائية، حيث تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى عينة من مؤسسات اقتصادية جزائرية.

وتحاول الدراسة إثبات إمكانية وجود علاقة ارتباط بين الرقابة على الجودة والإبداع، إضافة الى دراسة أهمية تطبيق عملية مراقبة الجودة لتحفيز الإبداع ,و دلك باستخدام النتائج الإحصائية كدلالة على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين هذين العنصرين (الرقابة على الجودة، الإبداع)، إذ تمكن عملية الرقابة على جودة المنتوج من اكتشاف العيوب وبالتالي تصحيحها من خلال إبداعات جديدة أو محسنة.

الكلمات المفتاحية: الجودة، الإبداع، مراقبة الجودة، تحسين المنتوج، الأساليب الإحصائية.

Résumé :

Cette étude a pour finalité de clarifier le rôle du processus de contrôle de qualité des produits dans la stimulation de la créativité à travers l'amélioration du produit et de la correction des défauts résultants du processus de production en utilisant divers outils et méthodes statistiques, dans la mesure où il a été réalisé une étude empirique sur un échantillon d'entreprises économiques algériennes.

Cette étude vise également par les résultats de son analyse de mesurer la corrélation entre le contrôle de la qualité et la créativité, et l'importance de l'application du processus contrôle qualitatif pour motiver la créativité. Ainsi que la possibilité que le processus du contrôle qualitatif du produit permette la découverte de défauts et donc la proposition des correctifs nécessaires à travers des innovations nouvelles ou améliorées.
Mots clés : Qualité, créativité, contrôle de la qualité, amélioration du produit, les méthodes statistiques.

المقدمة:

تواجه المؤسسات خلال تقديمها لمنتجاتها من سلع أو خدمات حاجات، رغبات وتوقعات متغيرة ومتنامية باستمرار للعميل تماشيا مع متغيرات البيئة الخارجية التي تشهد تسارعا في التغير والنمو، فأصبحت هذه الأخيرة تدرك أهمية وقيمة الاهتمام بجودة المنتج التي تساهم في تعزيز سمعتها ومكانتها السوقية، فأصبحت الجودة من أهم متطلبات المنافسة في العصر الحالي، بالرغم من أن تحقيق مستوى عال من الجودة ليس بالأمر الهين، إذ ينبغي على المؤسسة تحمل تكاليف خاصة لضمان توفير منتجات بالمواصفات المطلوبة، وهذا ما يستدعي عملية الرقابة على الجودة عن طريق مختلف أساليب ضبط الجودة على مستوى جميع مراحل ووحدات الإنتاج لتحسين المنتج وتفادي العيوب.

فلقد أصبح العالم اليوم عصرا تختلف ملامحه وآلياته ومعاييره عن كل العصور السابقة، ومن أهم ملامح هذا العصر الجديد شدة التنافسية على المستوى المحلي والدولي كحقيقة أساسية تحدد نجاح أو فشل المؤسسات الاقتصادية بدرجة غير مسبوقة، وبتزايد حدة المنافسة أصبح اللجوء إلى الإبداع أمرا حتميا حيث يعتبر من العوامل الأساسية لكسب التفوق التنافسي وعامل استراتيجي لنجاح المؤسسة، فأصبحت هذه الأخيرة في موقف يحتم عليها العمل الجاد والمستمر لاكتساب الميزات التنافسية من أجل تحسين موقفها النسبي في الأسواق المحلية والدولية، وأصبحت عملية الإسراع في تبني الإبداع وتحسين جودة المنتج من السمات البارزة والمميزة لهذا العصر، فلا بد من عملية مراقبة جودة المنتج لتحفيز الإبداع، وهذا ما يدعو إلى طرح الإشكالية التالية:

ما أثر عملية تطبيق مراقبة الجودة على تحفيز الإبداع في المؤسسة الاقتصادية؟

سيتم معالجة الإشكالية المطروحة من خلال ثلاثة محاور:

- المحور الأول: مفهوم الرقابة على الجودة، أدواتها وأهميتها؛
- المحور الثاني: تعريف الإبداع في المؤسسة، محفزاته وأهم معوقاته؛
- المحور الثالث: محاولة دراسة العلاقة التي تجمع بين الرقابة على الجودة والإبداع.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى إبراز أهمية عملية مراقبة جودة المنتج في تحفيز الإبداع على مستوى المؤسسات الاقتصادية، والإشارة إلى أنه إذا تم تسويق وبيع منتجات ذات جودة رديئة بدون أي قانون أو قيد يمنع ذلك، فهذا لن يحفز المنتج على الإبداع.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لمحاولة معرفة العلاقة بين عملية مراقبة الجودة والإبداع في المؤسسات الاقتصادية من خلال تحليل مختلف المتغيرات والبيانات الإحصائية المتعلقة بالمتغيرين.

المحور الأول: مفهوم الرقابة الجودة، أدواتها وأهميتها.

1- تعريف عملية الرقابة على الجودة

لقد تباينت الأفكار والمفاهيم بين المفكرين والباحثين لتحديد مفهوم شامل ودقيق للرقابة على الجودة (Quality control) إلا أنه من حيث المضمون لا يرى اختلافا واسعا فقد عرف جوران الرقابة النوعية بأنها عملية تنظيمية يمكن من خلالها قياس الأداء الفعلي للنوعية بالمقارنة مع المعايير أو المواصفات المحددة واتخاذ الإجراءات التصحيحية على هذا التباين والانحراف، وعرفها كابلن على أنها مجموعة من الوظائف والأعمال التي تقوم بها المؤسسة لفرض انجاز الأهداف النوعية.

ويلاحظ أن مفهوم الرقابة على الجودة يستند إلى تحقيق ثلاث مرتكزات أساسية تتمثل في:

1-1- جودة التصميم:

يجب على إدارة المؤسسة تحديد مواصفات منتجاتها المستقبلية، فالتصاميم العامة على المدى الاستراتيجي يتم إقرارها عادة من قبل الإدارة العليا في المؤسسة الاقتصادية أما الجوانب التفصيلية تقنيا وفنيا فإن الإدارة الفنية(الهندسية) تقوم بإعدادها في إطار السياسة العامة للمؤسسة.

1-2- دقة المطابقة:

توفير منتجات بجودة عالية يعتمد على دقة المطابقة للمواصفات والالتزام بها في مختلف المراحل التحضيرية والتشغيلية(الإنتاجية) من قبل المؤسسة الاقتصادية، فدقة المطابقة للمواصفات الفنية والهندسية ضرورة تستلزمها الحاجة لتوفير منتجات بنوعية جيدة وملائمة، نظرا لأن المنتجات المعيبة ترجع أسبابها إلى عاملين هامين هما:

- عدم الدقة في التصميم؛
- عدم الدقة في تنفيذ التصميم (المطابقة).

1-3- دقة الأداء:

تعتبر هذه الفعالية الممارسة أثناء النشاط الإنتاجي من النشاطات الحيوية والهامة، والتي لا بد من توافر الإرشادات الكفيلة بتقويمها وتدعيمها وفقا للتوجهات والإرشادات الفنية والإدارية من الأجهزة المعنية وتتضمن هذه الإرشادات ما يلي:

- تحديد حجم العينة التي يتم سحبها من الخط الإنتاجي؛
- تحديد عدد مرات سحب العينات؛
- تحديد الفترات الدورية المنتظمة التي يتم سحب العينات خلالها؛
- تفسير النتائج التي يمكن الرجوع إليها في حالة حصول التباين أو الانحراف عن المواصفات والمعايير القياسية.

ومنه تعتبر الإرشادات من الضرورات الأساسية التي يتطلبها الالتزام بالأداء المتحقق وفق المتطلبات المراد انجازها[1].

وتعرف أيضا مراقبة الجودة بأنها عملية استخدام الأساليب والأنشطة في تحقيق تحسين جودة المنتوج أو الخدمة، وتشمل تكامل الأساليب والأنشطة المرتبطة بها منها: المواصفات، تصميم المنتوج لمقابلة المواصفات، الفحص لتحديد مطابقة المواصفات[2].

وتعرف كذلك بأنها مدى التزام المنتوج بالمواصفات والرسومات والتصميمات، فكلما كان تطابق بين التصميمات وخصائص الإنتاج الفعلي كلما كانت درجة الجودة عالية وكلما انحرفت خصائص المنتجات عن المواصفات المعيارية كلما انخفض مستوى الجودة[3].

فبالرغم من تعدد التعاريف إلا انه يمكن القول بصفة عامة أن مراقبة الجودة أو عملية الرقابة على الجودة هي مجموعة من الخطوات المحددة مسبقا والتي تقوم بتخطيطها إدارة المؤسسة الاقتصادية بهدف التأكد من أن المنتوج مطابق للمواصفات والخصائص الموضوعة للمنتوج مسبقا.

[1] خضير كاظم حمود، "**إدارة الجودة وخدمة العملاء**"، "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002، ص102.

[2] دال بستر فيلد، "**الرقابة على الجودة: ترجمة سرور علي إبراهيم مسرور**"، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1995، ص26.

[3] فريد راغب النجار، "**إدارة الإنتاج والعمليات التكنولوجية(مدخل تكاملي تجريبي)**"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص375.

الشكل رقم (01): مخطط توضيحي لمفهوم الرقابة على الجودة

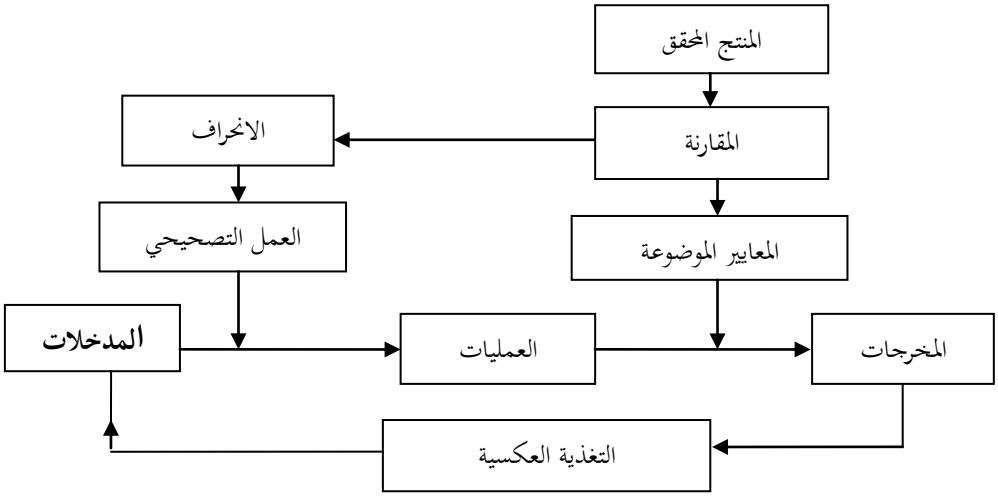

المصدر: خضير كاظم حمود، "**إدارة الجودة وخدمة العملاء**"، مرجع سابق، ص 155.

2- الأساليب الإحصائية المستخدمة في عملية الرقابة على الجودة

تهدف عملية مراقبة الجودة من خلال إجراء اختبارات للمنتج ومقارنة نتائج الاختبارات مع متطلبات ومواصفات العملاء إلى اكتشاف الانحرافات والاختلافات، ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة، وهناك عدة أدوات تستخدم للضبط الإحصائي للجودة ونذكر منها:

2-1- تحليل باريتو:

يعتبر من أهم وأكثر الأدوات الإحصائية المستعملة حديثا في معالجة المشاكل المتعلقة بجودة المنتجات والخدمات، حيث يستخدم تحليل باريتو لتحديد أولوية المشكلات، إذ أنه يساعد الإدارة على التركيز على المشكلات التي تتميز بأهمية نسبية أكبر وحلها، ويرتكز هذا التحليل على قاعدة أساسية 80% من المشكلات ترجع إلى 20% من الأسباب، وبالتالي 20% من المشكلات ترجع إلى 80% من الأسباب، وتكمن أهمية تحليل باريتو في إظهار الأسباب الأكثر تكرارا من أجل لفت نظر وانتباه الإدارة إليها ثم الأسباب الأقل فالأقل تكرارا.

2-2- قائمة الراجعة:

يتمكن المسؤولين بواسطة قائمة المراجعة من ترتيب وتنظيم المعلومات الخاصة بالأخطاء والعيوب الموجودة في المنتج أو في العمليات وأسباب هذه الأخطاء، وهذا ما يساعد المسؤولين في دراسة المعلومات وتحليلها، وتستخدم هذه القائمة لترتيب المشكلات حسب الأهمية النسبية لها، فهي أداة تستخدم لجمع المعلومات وتساعد في تحليلها مما يساهم بدرجة كبيرة في تنفيذ مشاريع التحسين المستمر في المؤسسة، ويوجد عدة أنواع من قوائم المراجعة أهمها:

- **قوائم المراجعة المتعلقة بالتوزيع:** خاصة بجمع البيانات بهدف معرفة كيفية توزيع التكرارات على متغير معين كأن يكون هذا المتغير متغير الزمن؛
- **قوائم المراجعة المتعلقة بمواقع العمل:** أين يتم التركيز على الأخطاء والمشكلات حسب مواقع العمل بهدف العمل على تحسين أداء المواقع التي تكثر فيها الأخطاء أو المشكلات؛
- **قوائم المراجعة المتعلقة بالأسباب:** تستعمل لمتابعة مدى تكرار كل سبب من أسباب المشكلة بهدف التركيز على حل المشاكل ذات التكرار الأعلى.

2-3- شكل الانتشار:

يستعمل بهدف عرض العلاقة بين متغيرين من أجل تكوين فكرة أولية عن هذه العلاقة مثل(العلاقة بين سعر الآلة وعمرها)، ويرسم خط الملائمة الأفضل والذي يمثل خط الانحدار أو أقل مربع انحرافات عن الوسط الحسابي بغرض إجراء المقارنة المنظورة بينه وبين النقاط حوله والتي تمثل التقاء قيم المتغيرين موضوع الدراسة، فكلما كانت مجموعة النقاط قريبة من خط الملائمة الأفضل كلما كانت العلاقة بين المتغيرين أقوى والعكس صحيح كلما كانت النقاط منتشرة أكثر حول الخط كلما كانت العلاقة بين المتغيرين ضعيفة.

2-4- خريطة تدفق العمليات:

تستعمل لتحديد طريقة أداء العمليات وتحليل خطواتها، كما تمثل خريطة التدفق أو مخطط العمليات توصيف خطوات الأداء التشغيلي للعمليات، كما تسعى إلى تحديد عدة أهداف أهمها توضيح الصورة أمام العاملين لتوحيد طرق العمل وتحديد المواقع التي يمكن أن تستفيد من مشاريع التحسينات المستمرة، ويتم استخدام المخططات البيانية بأشكالها المختلفة كالدوائر والخطوط والأعمدة كوسائل تمكن من التوصل والتعرف على طبيعة العمليات التشغيلية في المؤسسة، كما يمكن استخدام خرائط التدفق لتوثيق العمليات في نظم إدارة الجودة عوضا عن طرق أخرى تحتاج إلى مدة أطول كوضع الإجراءات لكل نشاط وعملية في المؤسسة، وينبغي على معدو الخريطة والمطلعون عليها أن يكون لديهم إلمام بالرموز المستخدمة في الخريطة.

2-5- خريطة السبب والأثر:

تحدد هذه الخريطة أسباب المشكلة وعلاقة هذه الأسباب بالمشكلة نفسها، حيث يتم تحديد الأثر أو المشكلة أولا وكأنه رأس السمكة، وتليها عملية رسم خط الوسط والفروع الرئيسية لهذا الخط، إذ يوضع عليها الأسباب الرئيسية للمشكلة، بعدها يتم رسم الفروع الثانوية المتفرعة من الفروع الرئيسية لخط الوسط ووضع الأسباب الثانوية عليها، وبناء على ذلك تظهر خريطة السبب والأثر حيث تمكن المطلع عليها من تحليل الأسباب الرئيسية والثانوية واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

2-6- خريطة المتابعة:

تستعمل خريطة المتابعة عند عرض بيانات ظاهرة يتم تتبعها من طرف مسؤول الجودة لفترة معينة ومحددة ويستطيع بواسطتها التأكد من استمرارية ثبات القراءات لظاهرة أو مشكلة معينة أو اختلاف هذه القراءات بين فترة وأخرى.[4]

[4] محفوظ أحمد جودة، "**إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات**"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2008، ص262.

كما يمكن تقسيم الخرائط الإحصائية إلى نوعين رئيسيين:

1- خرائط قياس المتغيرات:

يرتكز هذا النوع من الخرائط على القياسات الفعلية لخصائص المنتجات الرئيسية الطول، الوزن،..إلخ، وتنقسم إلى:

- خرائط المتوسطات الحسابية: يرمز لها بـ $\overline{X}$ حيث يتم حساب المتوسطات الحسابية للعينات المسحوبة من المنتج.
- خرائط المدى: قياس درجة التشتت بين قيم مشاهدات كل عينة ويرمز للمدى بالرمز R وعليه تكون العلاقة الرياضية لاحتساب المدى لكل عينة كالتالي:

$$R_i = X_{im} - X_{it}$$

حيث: X_{im} تعني أكبر قيمة مشاهدة في العينة i؛

X_{it} تعني أصغر قيمة مشاهدة في العينة i.

2- خرائط قياس الخصائص:

تقوم على قياسات عامة لمدى المطابقة للوحدات المنتجة للمواصفات من عدمه دون اللجوء للعمليات الحسابية كحساب المتوسطات أو المدى، ويتم تسجيل البيانات على أساس مطابق أو غير مطابق، وتؤخذ المعلومة بشكل دقيق وقراءات صحيحة وتعامل على أساس حساب النسب المئوية وتتمثل في:

- خريطة النسب المعيبة P: تهتم بقياس النسبة المئوية للوحدات المعيبة في العينة؛
- خريطة عدم المعيب C: تهتم بعدد الوحدات الغير المطابقة للمواصفات في العينة.[5]

[5] مأمون الدرادكة وطارق الشبلي، "**الجودة في المنظمات الحديثة**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص133.

كما تعتبر العينات من أكثر الأساليب والوسائل الإحصائية استخداما في مجال البحوث التطبيقية والعمليات التشغيلية نظرا لانخفاض تكلفتها والأوقات اللازمة في استخدامها مقارنة بأسلوب الفحص الشامل، ويتم استخدام أسلوب العينات في المجالات التالية:

- فحص المواد الأولية النصف مصنعة عند الاستلام أو في حالة التجهيز الداخلي للتأكد من مطابقة المواصفات لتلك المواد؛
- لإجراء الفحص والاختبار أثناء العمليات التشغيلية الجارية في المؤسسة؛
- لإجراء الفحص للمنتجات النهائية قبل أن يتم شحن تلك المنتجات للمستهلك النهائي.

والشكل الموالي يوضح أسلوب الفحص بالعينات (طريقة استخدام العينات للتأكد من جودة المنتج):

شكل رقم (02): أسلوب الفحص بالعينات

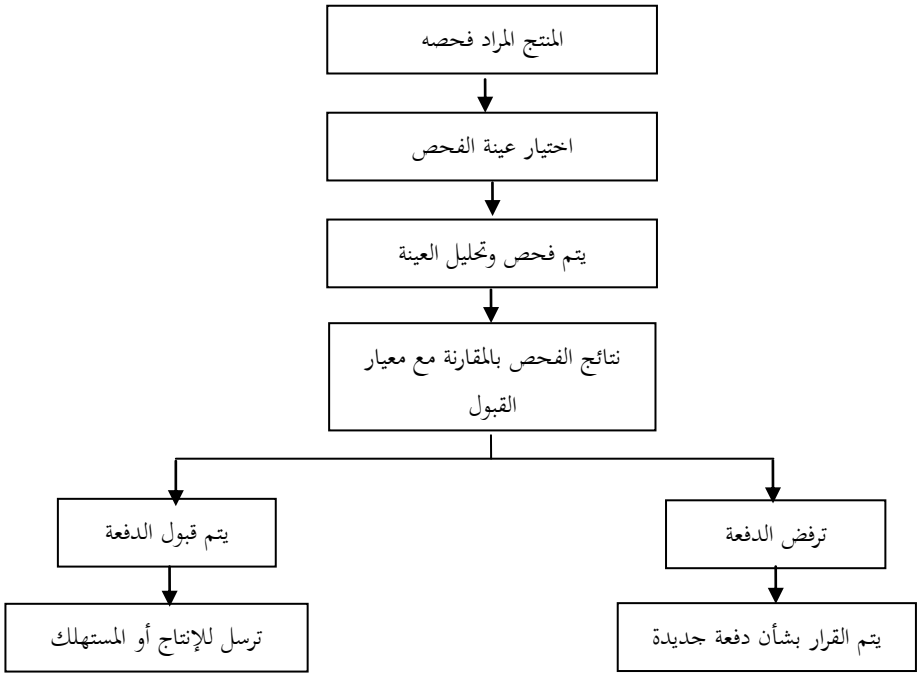

المصدر: خضير كاظم محمود، "**إدارة الجودة وخدمة العملاء**"، مرجع سابق، ص116.

ويمكن تقسيم أسلوب العينات إلى نوعين:

1- أسلوب العينة الواحدة:

وهي قيام المحلل بسحب عينة واحدة من الدفعة المراد فحصها، ويتم على ضوئها اتخاذ القرار بالقبول أو الرفض ولذا فإن خطة العينة الواحدة تكون فعالة عادة باستخدام الأسس التالية:

- تحديد (ت)عدد القطع أو الوحدات في الكمية (الدفعة) التي سيتم أخذ العينة منها؛
- تحديد(ع) عدد الوحدات في العينة العشوائية؛
- تحديد (ق) عدد القبول؛
- تحديد (ر) عدد الرفض.

2- أسلوب العينتين المتتابعتين:

يقوم على أساس القيام بفحص عينتين بدلا من عينة واحدة (مفردة) من أجل اتخاذ القرار الملائم بصدد رفض الدفعة أو قبولها، وتعتمد على الأسس التالية:

- تحديد (ن) عدد القطع الكمية (الدفعة) التي سيتم أخذ العينة منها؛
- تحديد (ع1) عدد الوحدات في العينة العشوائية الأولى؛
- تحديد (ع2) عدد الوحدات في العينة العشوائية الثانية؛
- تحديد (ق1) عدد الوحدات المعابة في العينة الأولى وهي عدد القبول؛
- تحديد(ق2) عدد الوحدات المعابة في العينة الثانية وهي عدد القبول؛
- تحديد (ر1) عدد الوحدات المعابة في العينة الأولى وهي عدد الرفض؛
- تحديد(ر2) عدد الوحدات المعابة في العينة الثانية وهي عدد الرفض.[6]

[6] خضير كاظم حمود،"**إدارة الجودة وخدمة العملاء**"، مرجع سابق، ص116.

3- أهمية الرقابة على الجودة: لعملية الرقابة على الجودة فوائد عديدة منها داخلية ومنها خارجية تكمن فيما يلي:

3-1- فوائد خارجية تعود على المؤسسة:

- تساعد عملية مراقبة الجودة على نشر الاطمئنان وتحسين العلاقة بين المورد وعملائه ومنحهم الثقة بأن المنتجات الواردة منه ستكون بدرجة الجودة المطلوبة؛
- تمكين المورد من تخفيض كمية المواد الهالكة والتالفة من خلال مراقبة الجودة، مما يحقق له وفرات يترتب عليها تخفيض في الأسعار التي يبيع بها إلى العملاء؛
- توفر عملية المراقبة ووجود نظام دقيق للمراقبة بالمؤسسة على العميل القيام بالتفتيش الكامل على المنتجات الواردة إليه، وزيادة رضا العميل وولاءه لمنتجات المؤسسة.

3-2- فوائد داخلية تعود على المؤسسة:

- تساعد عملية مراقبة الجودة على تحسين جودة المنتجات وتؤدي إلى زيادة إنتاجية المؤسسة؛
- كما تساعد الرقابة على الجودة من تقليل التكاليف والذي يؤدي إلى الانخفاض في أسعار المنتجات وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة والذي يحقق زيادة في الأرباح وفي الحصة السوقية؛
- وجود نظام واضح للرقابة على الجودة يمكن للمؤسسة من توفر المعلومات الضرورية لإدارة العمليات لدى القائمين عليها، بحيث يقوم هذا النظام على افتراض أساسي "أنه لكي تكون قادرا على حل مشكلة ما فإنه يجب أن تكون قادرا على رؤيتها أولا"؛
- يمكن نظام المراقبة من التعرف على أي انحراف أو عدم التطابق في الوقت المناسب، وهذا ما يزيد في القدرة على التغلب عليه بسرعة وفعالية، وبالتالي تصبح أكثر تحكما وقدرة على منع حدوث مشكلات مماثلة في المستقبل.

كما يرتكز الهدف الأساسي لمراقبة جودة المنتج في حصول هذا الأخير على رضا المستهلك وإشباع حاجاته المتنامية من خلال مطابقة المنتج المتحقق مع المواصفات والمعايير القياسية المقررة من طرف المؤسسة بواسطة التصميم لتلك المنتجات بما ينسجم مع المتطلبات الفعلية للمستهلكين.[7]

المحور الثاني: الإبداع في المؤسسة الإقتصادية، محفزاته وأهم معوقاته.

1- تعريف الإبداع:

لقد شغل مفهوم الإبداع العديد من الباحثين على مر العصور، وصار استخدام كلمة إبداع شائعا كثيرا من قبل كافة المختصين والغير المختصين، مع أن أكثرهم لا يملك تفسيرا واضحا لمعنى الإبداع، إلا أنه يمكن حصر عدة تعاريف ومفاهيم.

ويمكن إبراز أهم التعاريف المشهورة للإبداع، وذلك **حسب تعريف العالم (جوان) gowan**: «الإبداع مزيج من القدرات والاستعدادات والخصائص الشخصية التي إذا وجدت بيئة مناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي إلى نتائج أصلية ومفيدة للفرد أو الشركة أو المجتمع أو العامل».

كما أن العالم تورانس Torrance قد عرف الإبداع بأنه: «عملية وعي بمواطن الضعف وعدم الانسجام والنقص بالمعلومات والتنبؤ بالمشكلات والبحث عن حلول، وإضافة فرضيات واختبارها، وصياغتها وتعديلها باستخدام المعطيات الجديدة للوصول إلى نتائج جيدة لتقدم للآخرين».[8]

أما اصطلاحا فقد شغل مفهوم الإبداع العديد من الباحثين على مر العصور، وأول من اهتم بمفهوم الإبداع سنة 1912 وما يتعلق به هو الاقتصادي النمساوي josephe schumpter من خلال كتابه The theory of development والذي عرف فيه الإبداع على أنه: «استخدام

[7] فريد كورتل وأمال كحيلة، "**الجودة وأنظمة الإيزو**"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 92.

[8] جمال خير الدين، "**الإبداع الإداري**"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص 6.

الموارد المتاحة بطريقة جديدة تهدف إلى خلق سلع وخدمات جديدة»،[9] وقال بأن هذا الأخير عبارة عن نتيجة ناجمة عن إنشاء طريقة أو أسلوب جديد في الإنتاج، وكذا التغيير في جميع مكونات المنتج أو في كيفية تصميمه.[10]

كما قام Aynes بتعريف الإبداع على أنه «عملية جلب الابتكارات نحو الاستخدام الفعلي» مقابل أن الابتكار هو «عملية جلب التكنولوجيا جديدة أو الإشارة إلى تكنولوجيا جديدة تنتج عن هذه العملية» في حين أن الإختراع هو «استخدام البراعة والخيال لتوليد مدخل أو طريقة جديدة تتصف بالأصالة».[11]

وعرف الإبداع أيضا بأنه البراعة الفردية أو الجماعية والقدرة على إنشاء أفكار ومفاهيم جديدة، أو اكتشاف سبل جديدة بهدف تطوير أفكار جاهزة ومفيدة[12]، كما عرف على أنه عملية ليس لها نهاية، فنطاق الإبداع يمكن أن يكون إضافيا يتضمن التغيرات الخفيفة أو يكون جذريا وذلك من خلال تقديم منتج جديد.[13]

وجاء في القران الكريم: قال الله تعالى: « بديع السموات والأرض وإذا قضي أمرا فإنما يقول له كن فيكون»، صدق الله العظيم،[14] أي خالقهما على مثال غير سابق.

---

[9] Rodolphe Durant, **" guide du management stratégique "**, édition Dunod, paris,2003, p73.

[10] Yan Kerorguen, Anis Bouayad, **" La face cachée du management"**, Dunod, Paris, 2004, p197.

[11] C.Carrier, DJ Garand,**" Le concept d'innovation de débats et ambiguïtés"**, 5ème conférence internationale de management stratégique, Lille du 13 au 15 mai 1996, p03.

[12] حسن إبراهيم بلوط، **"المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات"**، دار النهضة العربية، بيروت، 2005، ص358.

[13] أحمد المغربي، **"الإبداع الإداري في القرن الحادي والعشرين"**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص200.

[14] القرآن الكريم، **"سورة البقرة"**، الآية 117.

ويعرف الإبداع بأنه التفكير في ما لم يفكر فيه الآخرين أو رؤية ما لم يراه أحد من قبل القيام بعمل لم يقم به آخرين من قبل، وهو عبارة عن أفكار تتصف بالتجديد وتكون مفيدة ومتصلة بحل أمثل للمشكلات أو تطوير أساليب وتعميق رؤية أوسع وإعادة تركيب الأنماط المعروفة في السلوكيات الإدارية في أشكال مميزة ومتطورة تدفع بأصحابها إلى الأمام.[15]

بصفة عامة يمكن تعريف الإبداع بأنه أفكار جديدة، مفيدة ومتصلة بحل مشكلات معينة أو تجميع وإعادة تركيب للأنماط المعروفة من المعرفة في أشكال فريدة، فالإبداع ليس إلا رؤية الفرد لظاهرة ما بطريقة جديدة فهو يتطلب القدرة على الإحساس بوجود مشكلة تتطلب المعالجة، ومن ثم القدرة على التفكير بشكل مختلف ومن ثم إيجاد الحل المناسب لها. [16]

2- فوائد الإبداع: تتمثل في النقاط التالية:

- يعتبر الإبداع عمل أساسي في زيادة الإنتاج والمبيعات بنسبة مرتفعة، وبالتالي جذب المزيد من الاستثمارات خاصة من الخارج وتوفير فرص عمل جديدة، وفتح أسواق جديدة عكس المؤسسات التي تكون ضعيفة في مجال الإبداع؛
- يتمثل الإبداع الحافز الأساسي لخلق فرص عمل جديدة ودعم القدرة التنافسية ومن ثم تحقيق الريادة في المؤسسات المبدعة؛
- تحقق المؤسسات المبدعة عائد للأسهم والذي يعادل 12% خلال 10 سنوات وهذا عكس ما تحققه المؤسسات الأقل إبداعا؛
- يمثل الإبداع العامل المشترك الأكثر أهمية في تحقيق التنمية الإقصادية ودم التنافسية؛[17]

---

[15] علاء محمد سيد قنديل، "**القيادة الإدارية وإدارة الإبتكار**"، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص125.

[16] محمود حسن حسني ترجمة لنيجل نيل أندرسون، "**إدارة أنشطة الابتكار و التغيير**"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004، ص 40-41 .

[17] أحمد المغربي، "**الإبداع الإداري في القرن الحادي والعشرين**"، مرجع سابق، 2008، ص109.

- يعمل الإبداع على دعم التنمية الاقتصادية من خلال إيجاد الأساليب والتقنيات والتكنولوجيا الملائمة التي تدعم التنمية وتنهض بها؛
- الإبداع يقود إلى التجديد والتطوير المستمر مما يساعد المؤسسات على مواكبة التطورات والتغيرات وقيادتها؛
- يساهم الإبداع في تنمية وتطوير مهارات العاملين والتأثير على اتجاهاتهم وسلوكياتهم.[18]

3- محفزات الإبداع:

يرتبط الإبداع في المؤسسة بعدة عوامل نلخصها فيما يلي:

3-1- القيادة: تعتبر طبيعة القيادة من أهم العوامل التي تؤثر في القدرة الإبداعية للمؤسسة بحيث أن المؤسسات التي تعمل على تحفيز المشاركة ولها قادة يتمتعون بالصفات القيادية الكفأة تكون فيها القدرة على الإبداع عالية، فالنمط القيادي التعاوني الديمقراطي يشجع المجموعات على الإبداع، وقد أثبتت الدراسات في هذا المجال بأن الفرق ذات الأداء الإبداعي العالي كان لها درجة عالية من الدعم القيادي والتركيز على الأهداف و بناء الفريق وتسهيلات العمل.[19]

3-2- الهيكل التنظيمي: له أثر مباشر على مستوى القدرة على الإبداع في المؤسسة، وذلك من خلال الطريقة التي يتم بموجبها تنظيم المؤسسة.

3-3- ثقافة المؤسسة: تؤثر ثقافة المؤسسة على القدرة الإبداعية، وأصبح شيء مؤكد عند المختصين أن التغيير التنظيمي يشمل التغيير الثقافي،[20] وتشمل ثقافة المؤسسة على المعتقدات والعادات والقيم الراسخة في المؤسسة.

---

[18] حسين حريم، "**إدارة المنظمات – منظور كلي**"، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2003، ص 306 – 305.

[19] عجيلة محمد، مذكرة ماجستير «**الإبداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة لصفات ومعوقات ومحفزات الإبداع** »، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005، ص 89.

[20] مرجع نفسه، ص 40.

3-4- المحيط: يشمل المحيط مختلف المتغيرات الخارجية التي تؤثر على قدرة المؤسسة على الإبداع مثل شدة المنافسة في السوق، و مستوى التطور التكنولوجي.

وهناك عدة عوامل تحفز الإبداع وتساعد على التفكير الخلاق المشجع للإبداع وتزيد من قدرته تتلخص فيما يلي:

- تدعيم و تشجيع الأفراد على طرح أفكارهم وآرائهم؛
- وضع هيكل تنظيمي يشجع حرية التفكير وتنمية روح المبادرة والمشاركة واحترام أفكار العمال؛
- مكافأة الأفراد لأفكارهم الإبداعية، وذلك من خلال حوافز مادية و معنوية؛
- تطور تكنولوجيا المعلومات والذي ينعكس إيجابا على أنشطة الإبداع والتطوير حيث تساهم الإنترنت مثلا في تقديم خدمات في مجال التصاميم والتحسين وغيرها؛[21]
- تخصيص وقت مناسب للتفكير: يجب أن تشجع المؤسسات أفرادها للاستفادة من أوقات الفراغ، لأنه عامل أساسي في الحث على إبداع أفكار جديدة؛
- فهم الحاضر وعدم الانشغال بالماضي: إن الفرصة الخاصة بالإبداع لا يمكن أن تتواجد إلا في الوقت الحاضر وذلك أفضل بقبول الموقف الذي نعيشه، وبذلك فإن الشرط الأول لتحقيق الإبداع هو أن ترى بوضوح أين تتواجد الآن بحيث لا تخفي نفسك بعيدا عن الحقيقة الراهنة، فإذا وجدت بعض المظاهر السيئة يمكن التخلص منها، وبالتالي نجد أن إمكانية تغيير المستقبل لا يمكن أن تتواجد إلا في الظرف الحالي.[22]

---

[21] بورنان إبراهيم، بورنان مصطفى ، «**نشاطات الإبداع في منظمات الأعمال مع إشارة لحالة المنظمات اليابانية**»، مجلة دراسات، العدد 12، جامعة عمار ثليجي بالاغواط ، 2009 ، ص 80.

[22] سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، "**إدارة المعرفة الإبداع والابتكار**"، دار كنوز المعرفة، عمان، 2006، ص 102-103.

4- معوقات الإبداع:

رغم الحوافز السابقة إلا أنه يوجد عدة معوقات تحد من التفكير الإبداعي والتي يمكن تصنيفها إلى معوقات فردية وأخرى تنظيمية كما يلي:

4-1- المعوقات الفردية : والتي تتمثل في ما يلي:

- عدم توفر الاستقرار الوظيفي والإحساس بعدم الأمان والخوف من الرؤساء.
- عدم القدرة على المغامرة وتحمل المخاطرة. [23]
- الخوف من الخطأ والفشل، والميل إلى الاعتماد على الغير.

4-2- المعوقات التنظيمية : والتي تتمثل في ما يلي:

- عدم وضوح الأهداف التنظيمية وما يترتب عليها من تدني الروح المعنوية وروح الإبداع، ويعتبر ذلك عائقا يمنع الأفراد من ممارسة الإبداع في النشاطات الإدارية؛[24]
- الروتين المستمر و إلزام الأفراد بأساليب عمل موحدة المركزية الشديدة؛
- عدم الترحيب بالتجديد والتمسك بالأنماط الثابتة في التنظيم وعلاقات العمل؛
- نقص الموارد المالية والبشرية والتقنية الذي يؤدي إلى تأخر المؤسسة في مجال الإبداع؛
- مقاومة التغيير بحيث هناك اتجاه في العديد من المؤسسات لمقاومة التغيير حيث أنه إذا كان الإبداع يعني طرقا جديدة و تغييرا في المراكز فقد يؤدي ذلك إلى وجود مقاومة من طرف العمال.[25]

كما ركز العديد من الباحثين في مجال الإبداع على بحث معوقات الإبداع وتحديد العوامل التي تعيق أو تساعد على العملية الإبداعية لدى الأفراد والعاملين في المؤسسات، واختلفوا في دراستهم وتوصلوا إلى

---

[23] علي السلمي، «**إدارة السلوك الإنساني**»، دار غريب، مصر، بدون سنة، ص 262.

[24] عجيلة محمد ، مذكرة ماجستير «**الإبداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة لصفات ومعوقات و محفزات الإبداع** » مرجع سابق، ص 94.

[25] علي الشريف و محمد سلطان، "**مبادئ الإدارة**"، الدار الجامعية، مصر، 2001، ص 342.

نتائج متباينة حول معوقات الإبداع، ولقد حدد كامبل عددا من المعوقات التي من الممكن أن تعيق الإبداع في النقاط التالية:

4-3- المعوقات المالية: وتتعلق بإمكانيات المؤسسة المادية والبشرية.

وبالرجوع إلى الأدبيات العربية نجد أن الباحثين العرب حاولوا حصر هذه المعوقات ودراستها في مختلف المؤسسات تم تقسيمها إلى:

4-4- المعوقات الاجتماعية والثقافية:

والمتمثلة في التعليم والأسرة والمجتمع ككل الذي يحارب التغيير، فتعود الطفل على التبعية وعدم الاستقلالية سواء في البيت أو المدرسة، ومحاربة كل رغبة في التطوير والتغيير فيصبح الطفل مقلدا لآبائه ومعلميه في جميع تصرفاته في مراحل نموه المختلفة.[26]

إضافة إلى هذه العوائق هناك صعوبة إقناع الأفراد بأن الطريقة التي يعملون بها ليست الأفضل وكذلك الخوف من توظيف الأذكياء والذي يرى البعض أنه يمكن أن يشكل خطرا في حالة توظيفهم.

المحور الثالث: محاولة دراسة العلاقة بين الرقابة على الجودة والإبداع في المؤسسة.

نحاول من خلال هذا المحور إيجاد العلاقات واختبارها بين متغيرات الدراسة للتأكد من صحة أو عدم صحة الفرضيات وذلك عن طريق استخدام معامل ارتباط الرتب (Spearman) الذي استعمل في عدة دراسات سابقة، وتم تطبيقه على مستوى مؤسسات اقتصادية جزائرية لتحقيق هدف الدراسة أي إيجاد العلاقة بين عملية الرقابة على الجودة والإبداع في المؤسسة .

مجتمع البحث والعينة:

حدد مجتمع الدراسة في عينة من مؤسسات اقتصادية جزائرية حوالي 20 مؤسسة منها (مؤسسة نفطال لإنتاج زيوت السيارات بمستغانم، ترافل للمشتقات الحليب بالبليدة، مؤسسة حمود بوعلام

[26] سمية بروبي، مذكرة ماجستير،« **دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة**»، مرجع سابق، ص 87- 88.

للمشروبات الغازية بالجزائر العاصمة، مؤسسة الدهن لسوق هراس، منتوجات سيفيتال، شركة صناعة الأجر الأحمرBRIDJ، مؤسسة إنتاج البوليستران،...)، كما تم توزيع الاستبيانات على مفردات عينة البحث المقدرة بـ25 استمارة وكانت نسبة الاستجابة 90% .

الأدوات الإحصائية المستخدمة:

تم الاعتماد على مجموعة من الأساليب والأدوات الإحصائية في تحليل ومعالجة البيانات بغرض تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته ومن هذه الأدوات:

– معامل ارتباط الرتب سبيرمان (Spearman):

أداة إحصاء تستخدم لقياس درجة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهو من ضمن الإحصاءات غير المعلمية ذات التوزيع الحر وقيمته موجبة أقل أو تساوي الواحد الصحيح.

– معامل التحديد:

يعرف بأنه مربع معامل الارتباط وهو أداة تستخدم لمعرفة مدى جدوى التوفيق لخط الانحدار المقدر للمتغير التابع على المتغير المستقل، ويقيس كذلك نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة تغير المتغير المستقل ويكون موجب محصور بين الصفر والواحد وكلما اقترب من قيمة الواحد كلما كان التقدير جيد.

– الانحدار البسيط:

هو عبارة عن أسلوب إحصائي يستخدم في قياس العلاقة بين متغيرين على هيئة علاقة دالة بحيث يسمى أحد المتغيرات (متغير تابع) والأخر (متغير مستقل) الذي يتسبب في تغير المتغير التابع.

– الميل الحدي:

هو قيمة مساهمة وحدة واحدة من المتغير المستقل بتأثير على المتغير التابع، ويعرف كذلك بأنه قيمة المعلمة التي من خلالها يتبين اتجاه متغيرات وعلاقات النموذج (طردي أو عكسي).

– اختبار F:

يستعمل لقياس أثر العلاقة بين متغيرات الدراسة المختلفة، فكلما كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية كلما كانت المتغيرات المستقلة ذات أثر معنوي على المتغيرات المعتمدة، والعكس صحيح كلما كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمة (F) الجدولية فهذا يعني أن المتغيرات المستقلة ليس لها أثر معنوي على المتغيرات المعتمدة.

متغيرات البحث: يحتوي هذا البحث على نوعين من المتغيرات:

- المتغير المستقل: وهو مراقبة الجودة؛
- المتغيرات التابعة: وهي الإبداع المؤسسي، الإبداع التكنولوجي، الإبداع الإداري، الإبداع التقني.

1- اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

1-1 الفرضية الرئيسية الأولى: اختبار علاقة الارتباط ما بين مراقبة جودة المنتج والإبداع المؤسسي:

حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم(1) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة عند مستوى معنوية (0.01) بين مراقبة جودة المنتج والإبداع المؤسسي وبلغت قيمتها (0.63) للمؤسسة عينة الدراسة، وهي قيمة عالية تؤشر قوة العلاقة بين المتغيرين، وهذا ما يثبت صحة الفرضية التي تنص على أنه توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مراقبة جودة المنتج والإبداع المؤسسي، كما تؤكد على أن عملية مراقبة الجودة تعمل على تحفيز الإبداع داخل المؤسسة.

جدول(1) يوضح نتائج الارتباط بين أنواع الإبداع وتحسين الجودة

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	الارتباط
مراقبة جودة المنتج	الإبداع المؤسسي	**0.63** **
	الابداع التكنولوجي	**0.55** **
	الابداع الإداري	**0.60** **
	الإبداع التقني	**0.56** **

** الارتباط ذو دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.01)، ودرجة حرية (34).

المصدر: من إعداد الباحثتين

1-1-1 الفرضية الفرعية الأولى: اختبار علاقة الارتباط ما بين عملية مراقبة الجودة والإبداع التكنولوجي، ويلاحظ من خلال الجدول رقم (1) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة عند مستوى معنوية (0.01) بين مراقبة الجودة والإبداع التكنولوجي وبلغت (0.55)، وهي قيمة عالية تؤشر على قوة العلاقة بين المتغيرين، كذلك تثبت تحقق الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين مراقبة جودة المنتج والإبداع التكنولوجي، وهذا ما يشير إلى أن عملية مراقبة الجودة تعمل على تحفيز الإبداع داخل المؤسسة.

2-1-1 الفرضية الفرعية الثانية: اختبار علاقة الارتباط ما بين عملية مراقبة الجودة والإبداع الإداري حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة عند مستوى معنوية (0.01) بين عملية مراقبة الجودة والإبداع الإداري وبلغت قيمتها (0.60)، وهي قيمة عالية تؤشر قوة العلاقة بين المتغيرين، وهذا ما يثبت تحقق الفرضية (توجد علاقة ذات دلالة معنوية ما بين عملية مراقبة الجودة والإبداع الإداري)، وتدل على أن عملية مراقبة الجودة تعمل على تحفيز الإبداع داخل المؤسسة.

3-1-1 الفرضية الفرعية الثالثة: اختبار علاقة الارتباط ما بين عملية مراقبة الجودة والإبداع التقني حيث يلاحظ من خلال الجدول رقم (1) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية موجبة عند مستوى معنوية (0.01) بين عملية مراقبة الجودة والإبداع التقني وبلغت قيمتها (0.56)، وهي قيمة عالية تؤشر قوة العلاقة بين المتغيرين، وهذا ما يثبت تحقق الفرضية (توجد علاقة ذات دلالة معنوية ما بين عملية مراقبة الجودة والإبداع التقني داخل المؤسسة)، وتشير كذلك على أن عملية مراقبة الجودة تعمل على تحفيز الإبداع داخل المؤسسة.

2- تحليل العلاقة التأثيرية للمتغير المستقل في المتغير المتعمد باستخدام الانحدار البسيط:

تم استخدام الانحدار البسيط بغرض تحديد تأثير المتغير المستقل (x) في المتغير المعتمد(y) وقياس مستوى معنوية التأثير.

2-1 الفرضية الرئيسية الثانية: اختبار العلاقة التأثيرية ما بين مراقبة الجودة والإبداع داخل المؤسسة (الإبداع المؤسسي):

يلاحظ من خلال الجدول رقم(2) الخاص بتوضيح العلاقة التأثيرية بين عملية مراقبة الجودة والإبداع داخل المؤسسة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد هي علاقة ذات تأثير معنوي لأن قيمة (f) المحسوبة (22.37) أكبر من قيمة (f) الجدولية (8.6)، ويتضح كذلك من معامل التحديد (R^2) أن عملية مراقبة جودة المنتج تساهم بنسبة (41.7%) في تحفيز الإبداع داخل المؤسسة، وكان نموذج الانحدار البسيط كالآتي: $Y=0.58+0.63$

جدول رقم (2): يوضح نتائج الانحدار البسيط للعلاقة التأثيرية بين مراقبة جودة المنتج والإبداع في المؤسسة

المتغير المستقل	المتغير المعتمد	الحد الثابت	الميل الحدي	قيمة (f) المحسوبة	معامل التحديد(R^2)	الدلالة
مراقبة جودة المنتج	الإبداع المؤسسي	0.58	0.63	22.37	%39.7	وجود تأثيرا ذا دلالة معنوية
	الإبداع التكنولوجي	0.58	0.55	14.66	%30.9	
	الإبداع الإداري	0.56	0.60	19.79	%37.1	
	الإبداع التقني	1.22	0.67	64.98	%48.1	

قيمة (f) الجدولية تحت مستوى معنوية (0.01)، ودرجة حرية (34)=(8.6).

المصدر: من إعداد الباحثتين

أي أن زيادة وحدة واحدة في قيمة مراقبة جودة المنتج (x) يؤدي إلى زيادة مقدار (63%) في تحفيز عملية الإبداع المؤسسي (y)، بالعلم من أن هذا النموذج مقبول إحصائيا بدرجة ثقة (99%)، وهذا ما يثبت تحقق صحة الفرضية التي تنص على أن هناك تأثير ذو دلالة معنوية بين مراقبة جودة المنتج والإبداع المؤسسي)، ويؤكد كذلك على دور عملية مراقبة جودة المنتج في تحفيز الإبداع المؤسسي.

2-1-1 الفرضية الفرعية الأولى: اختبار العلاقة التأثيرية ما بين مراقبة جودة المنتج والإبداع التكنولوجي:

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح العلاقة التأثيرية بين مراقبة جودة المنتج والإبداع التكنولوجي للمؤسسة قيد الدراسة أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد هي علاقة ذات تأثير معنوية، لأن قيمة (f) المحسوبة (14.66) أكبر من قيمة (f) الجدولية (8.6)، وكذلك يتضح من معامل التحديد (R^2) أن مراقبة جودة المنتج يساهم ويساعد في تحفيز الإبداع التكنولوجي بنسبة (30.9%)، وكان نموذج الانحدار البسيط كالأتي: $Y=0.58+0.55$

أي أن زيادة وحدة واحدة في قيمة مراقبة جودة المنتج (x) يؤدي إلى زيادة مقدار (55%) في تحفيز عملية الإبداع التكنولوجي (y) ، علما أن هذا النموذج مقبول إحصائيا بدرجة ثقة (99%)، وهذا ما يدل على تحقق الفرضية التي تنص على أن هناك تأثير ذو دلالة معنوية بين عملية مراقبة جودة المنتج والإبداع التكنولوجي في المؤسسة، كما تؤكد على دور عملية الرقابة على الجودة في تحفيز الإبداع التكنولوجي داخل المؤسسة.

2-1-2 الفرضية الفرعية الثانية: اختبار العلاقة التأثيرية ما بين مراقبة الجودة والإبداع الإداري:

يتضح من خلال الجدول رقم (2) العلاقة التأثيرية بين مراقبة جودة المنتج والإبداع الإداري للمؤسسة عينة البحث أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد هي علاقة ذات تأثير معنوية، لأن قيمة (f) المحسوبة (19.79) أكبر من قيمة (f) الجدولية (8.6)، كما يلاحظ من خلال معامل التحديد

(R^2) أن مراقبة جودة المنتج تساهم بنسبة (37.1%) في الإبداع الإداري وقد كان النموذج الانحدار البسيط كالآتي: $Y=0.56+0.60\ X$

أي أن زيادة وحدة واحدة في عملية مراقبة جودة المنتج (X) تؤدي إلى زيادة مقدارها (60%) في تحفيز الإبداع الإداري(y)، علما أن هذا النموذج مقبول إحصائيا بدرجة ثقة (99%)، وهذا ما يثبت تحقق الفرضية والتي تنص على وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين مراقبة جودة المنتج والإبداع الإداري وتأكد دور عملية مراقبة جودة المنتج في تحفيز الإبداع الإداري داخل المؤسسة.

2-1-3 الفرضية الفرعية الثالثة: اختبار العلاقة التأثيرية ما بين مراقبة الجودة والإبداع التقني:

يتضح من خلال الجدول رقم (2) العلاقة التأثيرية بين مراقبة جودة المنتج والإبداع التقني للمؤسسة عينة البحث حيث أن العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير المعتمد هي علاقة ذات تأثير معنوية، لأن قيمة (f) المحسوبة (64.98) أكبر من قيمة (f) الجدولية (8.6)، كما يلاحظ من خلال معامل التحديد (R^2) أن مراقبة جودة المنتج تساهم بنسبة (48.1%) في تحفيز الإبداع التقني وقد كان النموذج الانحدار البسيط كالآتي: $Y=1.22+0.69X$

أي أن زيادة وحدة واحدة في عملية مراقبة جودة المنتج (X) تؤدي إلى زيادة مقدارها (69%) في تحفيز الإبداع التقني(y)، علما أن هذا النموذج مقبول إحصائيا بدرجة ثقة (99%)، وهذا ما يثبت تحقق الفرضية والتي تنص على وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين مراقبة جودة المنتج والإبداع التقني وتأكد دور عملية مراقبة جودة المنتج في تحفيز الإبداع التقني داخل المؤسسة.

نتائج الدراسة:

- تبين من خلال النتائج الإحصائية وجود علاقة تأثيرية ذات دلالة معنوية بين مراقبة الجودة (الرقابة على الجودة) وتحفيز الإبداع في المؤسسة، وهذا ما يؤكد على أن عملية مراقبة الجودة تعتبر عامل مهم وملازم لتحفيز الإبداع وتشجيعه؛

- وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين مراقبة الجودة والإبداع المؤسسي وذلك من خلال ما أظهرته نتائج التحليلات الإحصائية، وهذا ما يعني أهمية وجود مراقبة الجودة في تحفيز الإبداع لدى العاملين في المؤسسة؛
- إدراك المسؤولين في المؤسسة عينة البحث أهمية مراقبة الجودة لانعكاسها المباشر على مستوى أداء عملهم وأهمية تحفيز الإبداع في ضوء هذا الإطار، وبالتالي يمكن القول أن سعي أي مؤسسة لتحفيز روح الإبداع بمختلف أنواعه لا بد أن ترافقه عملية مراقبة جودة المنتوج؛
- تمثل عملية الرقابة على الجودة إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسة قيد الدراسة ومعظم المؤسسات المنتجة، خاصة في ظل التهديدات والمخاطر التي تواجه مختلف المؤسسات من قبل المنافسين بسبب تقادمها التقني وضعف مواكبتها للتجديد مما يؤثر على موقعها التنافسي في الأسواق؛
- تبني مبدأ مراقبة الجودة والإبداع يعتبر سلوكا حضاريا، كما يعد من سمات الإدارة الحديثة لكونه وسيلة تؤدي إلى تفوق وتميز المؤسسة عن منافسيها الآخرين فضلا على قدرتها على تنويع منتجاتها وتحسين جودتها وبالتالي تحقيق حاجات ورغبات العملاء المتنامية؛
- أهمية وجود قسم خاص لمراقبة الجودة داخل المؤسسة وتجهيزه بكافة الوسائل التكنولوجية والتقنيات المتطورة وتدعيمه بموارد بشرية ذات إمكانيات وكفاءات تمكنها من السيطرة على جودة المنتج واكتشاف العيوب وتصحيحها من خلال إبداعات جديدة أو محسنة؛
- ضرورة قيام الدولة بعملية مراقبة الجودة بصفة صارمة وإخضاعها إلى قوانين ووضع معايير خاصة وإلزام المنتجين بتطبيقها حتى لا يباع كل ما ينتج، وبالتالي يصبح المنتج ليس بحاجة إلى الإبداع لأنه حر في بيع أي منتوج حتى ولو كان ذو جودة رديئة.

الخاتمة:

تبين من خلال هذا البحث أهمية كل من عملية الرقابة على الجودة والإبداع في المؤسسة حيث يعتبران من أهم متطلبات هذا العصر وضرورة حتمية تفرضها التحولات والظروف الاقتصادية الراهنة، فلا

بد على المؤسسة أن تقوم بمراقبة مستوى الجودة قبل وأثناء، وبعد العمليات الإنتاجية أي على مستوى جميع المراحل المرافقة لعملية الإنتاج، وذلك من خلال استخدام أدوات ضبط الجودة ومختلف الأساليب الإحصائية المستعملة في عملية الرقابة على الجودة بما فيها مراقبة التكاليف الخاصة بهذه العمليات.

كما أضحى الإبداع خيارا استراتيجيا لا غنى عنه وأداة هامة تسمح للمؤسسة بمواكبة المستجدات العالمية ومواجهة المخاطر التي تشهدها، كما تتأكد لنا أهميته بحيث يؤدي تفعيل الإبداع إلى زيادة تنافسية المؤسسة من خلال تقديم منتجات جديدة والعمل على تحسين جودتها وتقليص أسعارها، مما يجعل المؤسسة متميزة في طرح منتجاتها، و بالتالي تحقيق مزايا تنافسية تمكنها من البقاء والنمو رغم المنافسة الشديدة التي يتميز بها السوق، وعلى هذا الأساس يجب على المؤسسة الاهتمام بالإبداع وتوفير مختلف المقومات والشروط الضرورية لتفعيله التي من بينها الاهتمام بعملية مراقبة الجودة حتى يتم اكتشاف العيوب وبالتالي محاولة تصحيحها وهذا ما يحفز على الإبداع.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. أحمد المغربي، "الإبداع الإداري في القرن الحادي والعشرين"، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008؛
2. جمال خير الدين، "الإبداع الإداري"، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009؛
3. حسن إبراهيم بلوط، "المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسات"، دار النهضة العربية، بيروت، 2005؛
4. حسين حريم، "إدارة المنظمات – منظور كلي"، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2003؛
5. خضير كاظم حمود، "إدارة الجودة وخدمة العملاء"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن، 2002؛

6. دال بستر فيلد، "الرقابة على الجودة: ترجمة سرور علي إبراهيم مسرور"، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1995؛

7. سليم بطرس جلدة، زيد منير عبوي، "إدارة الإبداع والابتكار". إدارة الإبداع والابتكار، دار كنوز المعرفة، عمان، 2006؛

8. علاء محمد سيد قنديل، "القيادة الإدارية وإدارة الابتكار"، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، عمان، 2010؛

9. علي الشريف و محمد سلطان، "مبادئ الإدارة"، الدار الجامعية، مصر، 2001؛

10. –علي السلمي، «إدارة السلوك الإنساني»، دار غريب، مصر، بدون سنة؛

11. فريد كورتل وأمال كحيلة، "الجودة وأنظمة الإيزو"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012؛

12. فريد راغب النجار، "إدارة الإنتاج والعمليات التكنولوجية(مدخل تكاملي تحريبي)"، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997؛

13. محفوظ أحمد جودة، "إدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتطبيقات"، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2008؛

14. مأمون الدرادكة وطارق الشبلي، الجودة في المنظمات الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2002؛

15. محمود حسن حسني ترجمة لنيجل نيل أندرسون، "إدارة أنشطة الابتكار و التغيير"، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2004 .

مقالات:

1- بورنان إبراهيم، بورنان مصطفى، "**نشاطات الإبداع في منظمات الأعمال مع إشارة لحالة المنظمات اليابانية**"، مجلة دراسات، العدد 12، 2009.

مذكرات:

1- سمية بروبي، مذكرة ماجستير، « **دور الإبداع والابتكار في إبراز الميزة التنافسية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة**»، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2011؛

2- عجيلة محمد، مذكرة ماجستير، «**الإبداع في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، دراسة لصفات ومعوقات ومحفزات الإبداع**»، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2005.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Rodolphe Durant, **" guide du management stratégique "**, édition Dunod, paris, 2003.
2. Yan Kerorguen, Anis Bouayad, **" La face cachée du management"**, Dunod, Paris, 2004.
3. C. Carrier, DJ Garand,**" Le concept d'innovation de débats et ambiguïtés"**, 5ème conférence internationale de management stratégique, Lille du 13 au 15 mai 1996.

العوامل المحددة للصادرات الصناعية الجزائرية

أ. برواين شهرزاد

أستاذة مساعدة (أ) ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة مستغانم

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس العوامل المحددة والمؤثرة في حجم نمو الصادرات الصناعية خلال الفترة الممتدة مابين 1990-2012 عن طريق وضع نموذج قياسي يفسر تغير حجم الصادرات الصناعية خلال فترة الدراسة، وذلك باعتبار أن قضية تنمية الصادرات الصناعية أصبحت من أهم القضايا التي تواجه الاقتصاد الجزائري نظرا لاعتماده بشكل كلي على الصادرات النفطية

وقد أظهرت النتائج أن ما نسبته81 **%**من التغير الحاصل في الصادرات الصناعية تفسره التغيرات الحاصلة في كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف والناتج المحلي الخام، وهذه النسبة تتماشى مع ما جاء في النظرية الاقتصادية .

الكلمات المفتاحية: الصادرات الصناعية، إستراتيجية التصدير، الصادرات الجزائرية، الصادرات من المحروقات.

Résumé :

Notre étude, a pour objectif d'analyser et de déterminer les facteurs qui ont influencé le développement du volume des exportations industrielles nationales, durant la période allant de 1990 à 2012, le prototype d'évaluation utilisé dans notre étude nous a permis d'éclaircir les causes de variation du volume des exportations industrielles.

L'économie algérienne est dans l'obligation de substituer l'exportation des hydrocarbures, par le développement des exportations industrielles (hors hydrocarbure).

Notre présente étude, a révélé que 81% des variations des exportations industrielles sont dues aux indicateurs suivants: investissement direct étranger, taux de change, et produit intérieur brut, Ce taux est conforme à la théorie économique.

Mots clés: Exportations industrielles, Stratégie d'exportation, Exportations algérienne , Exportations d'hydrocarbures.

مقدمة:

شهدت الساحة العالمية العديد من التطورات الاقتصادية في العقود الثلاثة الأخيرة، ومن بينها اتجاه العديد من الدول النامية إلى التصنيع للخروج من المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، والتي مرجعها بصفة أساسية للمشاكل المترتبة على إنتاج وتصدير المواد الأولية والتي انحصرت في الكثير من الأحيان في سلعة تصديرية واحدة أثرت بشكل كبير على الهياكل الاقتصادية لهذه الدول، وفي سبيل التنمية الاقتصادية اتجهت العديد من الدول النامية إلى الأخذ بإستراتيجية الإحلال محل الواردات منهاجا للتنمية الاقتصادية بها ، إلا أن عجز هذه الإستراتيجية في تحقيق المعدلات المستهدفة للنمو الاقتصادي أدى بالكثير من هذه الدول إلى الاتجاه إلى إستراتيجية تنمية الصادرات ورسم سياستها التصنيعية على أساس وضع قاعدة صناعية قادرة على إنتاج سلع منافسة في الأسواق الخارجية، وقد حققت العديد من الدول التي اتجهت إلى إستراتيجية التوجه الخارجي بتنمية الصادرات وخاصة الصادرات الصناعية معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي ولعل أهمها مجموعة دول شمال وجنوب شرق آسيا.

الإشكالية: بالنسبة للجزائر فان تنمية الصادرات الصناعية وزيادة حجمها تأتي كنتيجة حتمية للاختلالات التي عان منها الاقتصاد الجزائري، حيث تتوقف عملية تنمية الصادرات الصناعية على عدة عوامل تؤثر على حجمها، وعلى هذا الأساس تم بلورة إشكالية الدراسة فيما يلي:

ما هي أهم المحددات الاقتصادية للصادرات الصناعية الجزائرية ؟

أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذا الدراسة إلى:

- تحليل بنية الصادرات الجزائرية وتحديد مساهمة الصادرات الصناعية فيها؛
- معرفة جهود الدولة لترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات؛
- محاولة بناء نموذج قياسي يضم أهم المتغيرات الاقتصادية التي تعتبر من أهم المحددات الرئيسية للصادرات الصناعية الجزائرية.

حدود الدراسة: من أجل تقدير نموذج القياسي المعتمد في الدراسة، تم استخدام البيانات الإحصائية لمتغيرات النموذج للفترة الممتدة ما بين 1990-2012 وتحليلها.

منهج الدراسة: بالنظر إلى طبيعة موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، من اجل الإلمام بالجوانب النظرية للبحث وذلك من خلال دراسة واقع الصادرات الصناعية الجزائرية وتحليل تطورها ، وإبراز أهم الإجراءات المتبعة في ترقيتها، وتم الاعتماد أيضا على المنهج التحليلي الكمي المشتمل على الأساليب القياسية الحديثة لتحديد مدى تأثير متغيرات نموذج الدراسة على هيكل الصادرات الصناعية الجزائرية.

أولا: دور الصادرات الصناعية في التنمية الصناعية

1-الدور الإنمائي للصادرات:[1]

يشتمل الفكر الاقتصادي على العديد من الآراء التي أولت نشاط التصدير أهمية خاصة من بين مقومات النمو ومحدداته، فلا تقتصر العلاقة بين الصادرات والعملية الإنمائية على العصر الحديث الذي شهد تجارب العديد من الدول التي نجحت في دفع التنمية بها من خلال تشجيع قطاع التصدير، بل نجد أن التاريخ القديم يحفل بالعديد من أراء المفكرين الاقتصاديين التي أعطت الصادرات مكانة مرموقة في دفع التنمية.

فبالنسبة للمذهب التجاري قد شجع كل جهد يؤدي إلى زيادة الصادرات مع تقييد التجارة الخارجية، حيث اتبع أصحاب هذا المذهب عدة سياسات من شانها تشجيع الصادرات ومن أهمها:

- دعم الصناعات التصديرية بالدعم المالي كالإعانات المباشرة؛
- تشجيع صادرات السلع النهائية مع حظر تصديرها كمواد خام؛
- تطبيق نظام الاسترداد الضريبي على المدخلات المستوردة في الإنتاج التصديري مع إعفاء أي رسوم على الصادرات.

[1] محمد إبراهيم أبو شادي (2004)، الصادرات المصرية والسياسات المتعلقة بتطويرها، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، ص ص3-5، بتصرف

أما في الفكر الكلاسيكي فقد احتل نشاط التصدير مكانة ملموسة عند رواده، من خلال إبراز دوره كقوة محركة للنمو الاقتصادي، حيث أن نشاط التصدير لدى الكلاسيك لم يكن مجرد أداة لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها، بل هي عندهم قوة محركة للنمو. واستمر تأكيد مفكري المدرسة النيوكلاسيكية على العلاقة الايجابية بين التجارة والنمو لما يترتب على نشاط التجارة –تصديرا واستيرادا–من ارتفاع مستوى الإنتاج والدخل لكافة أطراف التبادل.

وبمجيء كينز وأتباعه كان الاهتمام بتحليل دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي ، حيث تقوم الصادرات من خلال المضاعف بزيادة الدخل بصورة اكبر من قيمتها المباشرة. لذلك توصل الفكر الاقتصادي كما توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصاد.

2–استراتيجيات التصنيع في الدول النامية:

إن التنمية الصناعية قد لا يتاح لها فرص النجاح ما لم تستند على مقومات أساسية في مقدمتها إستراتيجية واضحة ومحددة للتصنيع، ترسم الإطار العام والأهداف الرئيسية لعملية التصنيع وذلك في ضوء إستراتيجية عامة للتنمية، ويعد مجال الاختيار فيما بين استراتيجيات التصنيع في الدول النامية مجالا واسعا نظرا لاختلاف الظروف والمشاكل التي تواجه تلك الدول وطبيعة الموارد المتاحة في كل منها، ويمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات إلى نوعين رئيسيين هما إستراتيجية الإحلال محل الواردات وإستراتيجية التصنيع للتصدير.

–إستراتيجية الإحلال محل الواردات:

تعتبر إستراتيجية الإحلال محل الواردات من أولى الاستراتيجيات التي اتبعتها معظم الدول النامية ، لارتباط تلك الإستراتيجية تاريخيا بتوافر العديد من العوامل التي هيأت المناخ الملائم لتطبيقها في الدول النامية خلال فترتي الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير، ومضمون هذه الإستراتيجية يتلخص في الوفاء باحتياجات السوق المحلية مما يتطلب حماية السوق المحلية ليتحول الطلب إلى المنتجات المنتجة محليا عن

طريق الرقابة التجارية، وتسمى الدول التي تتبع إستراتيجية الإحلال محل الواردات باقتصاديات التوجه الداخلي.[2]

وقد اتضح في العديد من الدول التي اتخذت من الإحلال محل الواردات منهاجا للتصنيع الإنمائي بها ارتفاع درجة الحماية للإنتاج المحلي في المرحلة الأولى من تطبيق هذه الإستراتيجية وان اختلفت درجة وشكل هذه الحماية، كما اقترن تطبيق إستراتيجية الإحلال محل الواردات دعم الصناعات الوليدة في دول نامية تفتقر إلى العوامل الفنية والمادية في المراحل الأولى للتنمية مما نتج عنها منتج مرتفع التكلفة ومن ثم الأسعار مما يدفع الدولة إلى التدخل بدعم التكاليف الإنتاجية المرتفعة لمشروعات تعاني من الاختلال عن الحجم الأمثل للمشروع.

ومن أهم العقبات التي واجهت تطبيق هذه الإستراتيجية ضيق السوق المحلي عن استيعاب السلع المنتجة مع عدم الاحتكاك ما بين المنتج المحلي والأجنبي في السوق المحلي، مما أدى إلى انخفاض جودة المنتج المحلي لعدم منافسة المنتجات الأجنبية التي تم حظر استيرادها وانخفاض وارداتها نتيجة فرض الرسوم الجمركية المرتفعة، وقد نتج عن ذلك منتج منخفض الجودة إضافة إلى ارتفاع التكاليف وعدم القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هذه الإستراتيجية لم تحقق النجاح التي استهدفته والمتمثل في تحقيق الوفرة في حصيلة النقد الأجنبي.

-إستراتيجية التصنيع للتصدير:

لقد تم الأخذ بإستراتيجية التصنيع للتصدير بسبب النتائج السلبية التي ترتبت على الأخذ بإستراتيجية الإحلال محل الواردات ، فضلا عن كون الصادرات هي مصدر إضافة إلى الدخل المحلي في كل بلد يأتي إليه النقد الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الاستثمارية والاستهلاكية، والاهتمام بالصادرات يفتح المجال أمام توسيع الأسواق والأخذ بالإنتاج الكبير، وما يتولد عن هذا الإنتاج من انخفاض تكلفة

[2] نادية علي شعيب (1989)، إستراتيجية التجارة والتنمية الصناعية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 417، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، القاهرة، ص146

الوحدة المنتجة وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الدولي، كما تقوم الصادرات أيضا بدور هام في تحسين وتطوير أساليب الإنتاج في الصناعة المحلية.

أما بالنسبة لمضمون إستراتيجية التصنيع للتصدير فهي تهدف إلى التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوافر فيها فرصة تصدير ناتجها أو جزء منه إلى السوق الخارجي،[3] ويعني هذا أن تلك الإستراتيجية تقوم أساسا على تنمية الصادرات الصناعية للدول النامية التي تشق طريقها إلى السوق الخارجي، وبالتالي فان هذه الإستراتيجية تعطي أهمية كبيرة للتصدير حيث تعتبره المسؤول الأول عن تمويل خطط التنمية في الدول النامية، وهذا يكون لصالح الدول النامية عن طريق التقليل بقدر المستطاع من تصدير السلع الأولية بشكلها الخام والاتجاه نحو تصنيعها بهدف الإسراع بخطى التنمية، وتسمى الدول التي تتبع إستراتيجية التصنيع للتصدير باقتصاديات التوجه الخارجي.

من خلال ما سبق يتضح لنا أن إستراتيجية التصنيع للتصدير هي الأكثر ملائمة للدول النامية بهدف النهوض بتنميتها الاقتصادية، و نتيجة ذلك نجد أن غالبية الدول النامية اتبعت هذه الإستراتيجية، بل حتى أن مركز التجارة الدولي يقوم بمساعدة الدول النامية لتدعم هذه الإستراتيجية عن طريق تنمية صادراتها الصناعية.[4]

3-محددات الصادرات

تتأثر الصادرات بالعديد من المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي يستلزم التأثير على الصادرات العمل على تحقيق تغيرات في تلك المتغيرات لضمان تحقيق الأهداف التصديرية المرغوبة، حيث أن تحسن شروط

[3] صندوق النقد الدولي، (ماي 1993)، آفاق الاقتصاد العالمي، دراسة أعدها خبراء صندوق النقد الدولي، ص76

[4] قام البنك الدولي بتصنيف الدول النامية وفقا لسياسة التوجه التجاري إلى دول ذات توجه للخارج ودول ذات توجه للداخل،وعلى الرغم من أن مركز التجارة الدولي يساعد الدول الأخيرة في عملية التصنيع إلا أن مساعدته تظهر بوضوح للدول ذات التوجه للخارج، وذلك بمساعدتها في تنمية صادراتها الصناعية (راجع في ذلك البنك الدولي،تقرير عن التنمية في العالم، 1987، ص :97-98)

نفاذ الصادرات إلى الأسواق العالمية وزيادة المنافسة في الأسواق العالمية يتطلب في الأساس توافر عوامل محددة في جانب عرض الصادرات تساعد في تعزيز وضع الصادرات في السوق العالمي.

هناك العديد من الدراسات التي حاولت تحديد العوامل المؤثرة على عرض الصادرات، ومن أهم هذه الدراسات نجد دراسة Baum[5] وآخرون لتحديد آثار معدلات الصرف على حجم تدفقات التجارة الخارجية، وقد حصرت أهم العوامل المؤثرة في قرار العرض من جانب المصدرين في أسعار الصادرات بالنسبة لأسعار المنتجات المحلية معبرا عنها بالتغيرات في سعر الصرف، وتغيرات الطلب الخارجي معبرا عنها بالتغيرات في الدخل في الدول المستوردة، كما حاولت دراسة Sharma[6] تحديد دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الصادرات الهندية خلال الفترة (1970-1998) من خلال تقدير نموذج المعادلات الآنية لكل من عرض وطلب الصادرات، وقد حصرت الدراسة محددات عرض الصادرات في كل من أسعار الصادرات بالمقارنة بأسعار المنتجات المحلية، الطلب المحلي، الاستثمار الأجنبي المباشر، البنية الأساسية .

وعلى أساس هذه الدراسات التجريبية وغيرها سنحاول التركيز على أهم محددات أداء الصادرات التي تؤثر على جانب العرض، والتي يمكن إجمالها في : سعر الصرف الأجنبي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي.

أ-سعر الصرف: فيما يتعلق بسعر الصرف فانه يعد محدد هام لعرض الصادرات، حيث أن سعر الصرف الحقيقي يعكس تحركات الأسعار في الدولة بالنسبة لشركائها في التجارة، وسعر الصرف بين عملة الدولة وشركائها في التجارة، وبالتالي فهو يعكس تنافسية صادرات الدولة في السوق العالمي.[7]

ويعتمد تأثير تغيرات سعر الصرف على عرض الصادرات على عدة عوامل أهمها:

[5] C. Baum and Others(2001), **Exchange rate effects on the volume of trade flows: an empirical analysis employing high frequency data**, comuting in economics and finance papers, No85,society for computational economics, p84

[6] K. Sharma(2000), **Export growth in india: has FDI played a role** ,economic growth center, center discussion paper,No816,yale university, p60

[7] N.lardy (1993), **Foreign trade and economic reform in china**, camridge university press, p92

- **مرونة العرض المحلي بالنسبة للطلب على الصادرات:** حيث توجد علاقة غير مباشرة تربط سعر الصرف الاسمي والعرض من الصادرات من خلال الطلب على الصادرات، فزيادة سعر الصرف تعني خفض قيمة العملة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى خفض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي إذا كانت المرونة السعرية للطلب على الصادرات مرتفعة يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، الأمر الذي يحفز زيادة الإنتاج المحلي لسلع التصدير بنسبة تعتمد على مرونة العرض المحلي بالنسبة للطلب على الصادرات؛
- **هيكل الصادرات:** يلعب تنوع التركيب السلعي لصادرات الدولة دورا كبيرا في هذا الخصوص، حيث انه كلما زاد تنوع التركيب السلعي للصادرات زاد تأثير زيادة سعر الصرف الاسمي(تخفيض قيمة العملة المحلية)على عرض الصادرات.

ب–الاستثمار:هناك علاقة غير مباشرة تربط الاستثمار والصادرات عن طريق الإنتاج المحلي الذي يمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها عرض الصادرات، ووفقا لمبادئ النظرية الاقتصادية يعتبر زيادة معدل تراكم رأس المال شرط أساسي لزيادة الإنتاج المحلي، ونشير هنا إلى أن الاستثمار كأحد محددات عرض الصادرات لا يقصد به فقط حجم الاستثمار وإنما الأهم من ذلك هو جودة الاستثمار ونوعيته، ونجد في هذا الخصوص أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورا جوهريا في نمو صادرات عدة دول.[8]

ج–الناتج المحلي الإجمالي: فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي للدولة المصدرة كأحد محددات عرض الصادرات، يمكن القول أن العلاقة بين الناتج الوطني الإجمالي والصادرات تعد احد أهم الأسس التي يرتكز عليها اختيار سياسة التنمية في الدولة، وقد قامت العديد من الدراسات ببحث العلاقة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج أو نصيب الفرد من هذا الناتج، وذلك بهدف التعرف على دور الصادرات في أداء الاقتصاد، حيث ينظر للصادرات على أنها محرك للنمو، ونشير هنا إلى أن تأثير الناتج على نمو الصادرات يختلف من دولة إلى أخرى حيث يعتبر عنصر ضروري ولكن غير كافي لنمو الصادرات، كما انه يرتبط بدرجة استغلال الطاقة الإنتاجية الذي يعتمد بدوره على عاملين أساسيين هما: الطلب المحلي ومرونة

[8] N. lardy , op. cit, p95

العرض المحلي للسلع القابلة للتجارة، ويمكن القول انه كلما زادت درجة استغلال الطاقة الإنتاجية مع زيادة مرونة العرض المحلي تزيد كمية السلع القابلة للتجارة والمتاحة للتصدير.[9]

ثانيا: تحليل أداء الصادرات الصناعية الجزائرية

1-تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة(1990-2012)

الجدول رقم (01):تطور الصادرات الجزائرية الوحدة :مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الصادرات من المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
1990	10865	96,11	439	3,88	11304	100
1991	11726	96,90	375	3,10	12101	100
1992	10388	95,85	449	4,14	10837	100
1993	9612	95,25	479	4,74	10091	100
1994	8053	96,55	287	3,44	8340	100
1995	9731	95,02	509	4,97	10240	100
1996	12494	93,41	881	6,58	13375	100
1997	13378	96 ,32	511	3,67	13889	100
1998	9855	96,49	358	3,50	10213	100
1999	12084	96,50	438	3,49	12522	100
2000	21419	97,22	612	2,72	22031	100
2001	18484	96,60	648	3,38	19132	100
2002	18091	96,10	734	3,90	18825	100
2003	23939	97,26	673	2,73	24612	100
2004	31302	97,56	781	2,43	32083	100
2005	45094	98,02	907	1,97	46001	100
2006	53456	97,87	1158	2,12	54614	100
2007	58831	97,78	1332	2,21	60163	100
2008	77391	97,59	1907	2,40	79289	100
2009	44128	97,64	1066	2,35	45194	100
2010	55046	96,48	1619	2,85	57053	100
2011	71427	97,19	2062	2,80	73489	100
2012	69804	97,13	2062	2,86	71866	100

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)

[9] N. lardy , op. cit, p97

من خلال الجدول رقم (**01**) يتبين لنا أن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة بنسب تراوحت ما بين 95**%** و97**%**، كما نلاحظ أنها سجلت أدنى حصيلة لها سنة 1994 بقيمة 8053 مليون دولار أمريكي، بينما سجلت أعلى حصيلة لها سنة 2008 بقيمة 77391 مليون دولار أمريكي بنسبة **97,59 %**من إجمالي الصادرات.

أما بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فنجد أن نسبة مساهمتها في الصادرات الجزائرية لا تتعدى 7**%**، وهذا ما يؤكد عجز السلطات في بلوغ الهدف المرسوم مع منتصف التسعينات والمتمثل في الوصول إلى تصدير ما قيمته 2 مليار دولار أمريكي خارج المحروقات آفاق سنة 2000، وذلك رغم سلسلة الإجراءات والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة ، حيث نلاحظ أنها سجلت تذبذبات مستمرة في حصيلة الصادرات خارج المحروقات وتراوحت نسب مساهمتها في الصادرات الإجمالية ما بين 2,12 **%**و6,58 **%**خلال فترة الدراسة.

2- مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية

من الجدول رقم (**02**)يتضح لنا أن مساهمة الصادرات الصناعية خرج المحروقات في الصادرات الإجمالية جد ضئيلة، نظرا لما يتميز به هذا القطاع بعدم تكوين نسيج صناعي يتماشى مع متطلبات السوق الوطنية من جهة والسوق الخارجية من جهة أخرى وذلك في إطار نشاط التصدير، رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات للرفع من فعالية هذا القطاع في المؤسسات الإنتاجية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، كما نجد أن التصدير خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعي منه يبقى بحاجة أكثر للدفع والتحفيز لمواكبة الانفتاح الاقتصادي إذ تنحصر نسب المساهمة ما بين 1,38 **%**كأقل قيمة و 4,04% كأكبر نسبة محققة خلال فترة الدراسة.

كما نلاحظ من الجدول أن الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات عرفت عدم استقرار في حصيلتها خلال الفترة المدروسة، إذ تراوحت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى وذلك بنسب متفاوتة، فقد حققت أكبر قيمة مصدرة في هذا القطاع سنة 2011 بقيمة تقدر ب1495,46 مليون

دولار أمريكي أي زيادة بثلاثة أضعاف للقيمة المحققة سنة 2000 مما يترجم تكاثف الجهود الساعية إلى ترقية صادرات هذا القطاع من طرف الدولة.

الجدول رقم (02):مساهمة الصادرات الصناعية في الصادرات الإجمالية

الوحدة :مليون دولار أمريكي

البيان / السنوات	الصادرات الإجمالية (1)	الصادرات الصناعية خارج المحروقات (2)	نسبة الصادرات الصناعية من الصادرات الإجمالية(%) (3)
1990	11304	376,15	3,32
1991	12101	293,6	2,42
1992	10837	280,48	2,58
1993	10091	378,25	3,74
1994	8340	223,82	2,68
1995	10240	413 ;8	4,04
1996	13375	756,66	5,65
1997	13889	407,23	2,93
1998	10213	277, 48	2,71
1999	12522	287,54	2,29
2000	22031	481,21	2,18
2001	19132	522,65	2,73
2002	18825	689.34	3,66
2003	24612	518,20	2,10
2004	32083	622,14	1,93
2005	46001	745.55	1,62
2006	54614	1079.12	1,97
2007	60163	979,58	1,62
2008	79298	1483,92	1,87
2009	45194	893,46	1,85
2010	57053	790,35	1,38
2011	73489	1495,46	1,74
2012	71866	1464,45	2,03

المصدر: (1):إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)

(2):إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)بتحقيق مؤسسة (ALGEX)

(3)من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات (1) و(2)

أما بالنسبة لمساهمة فروع هذا القطاع في الصادرات نجد في الصدارة فرع الصناعات الكيماوية والبلاستيكية الذي حقق اكبر نسب مساهمة على مدار الفترة الممتدة ما بين 1990و2012، إذ وصلت اكبر نسبة إلى 56,76% سنة 2003 بقيمة تقدر ب290,14مليون دولار أمريكي، لكن هذه النسبة تراجعت في الفترة اللاحقة لتصل إلى 49,10 % سنة 2010 بقيمة 388,06 مليون دولار أمريكي، أما الصناعات المعدنية والالكترونية إضافة إلى الصناعات الكهربائية والميكانيكية فقد احتلت بدورها مكانة هامة في الصادرات الصناعية بتحقيق نسبة 34,61 % سنة 2004 بقيمة تقدر215,37 مليون دولار أمريكي، وقد شهدت بدورها تراجع محسوس إذ سجلت نسبة مساهمة ضئيلة مقارنة مع الإمكانيات التي يتوفر عليها هذا الفرع لتصل إلى 15,54 % سنة 2010 بقيمة صادرات تقدر ب122,83مليون دولار أمريكي، وهذا التراجع ناتج عن تزايد المنافسة في الأسواق الدولية، في حين نجد أن فرع المناجم والمحاجر عرف نوع من التحسن في حصيلة صادراته التي مثلت نسبة24,10 % سنة 2010 بقيمة 190,27مليون دولار أمريكي، أما باقي الفروع فنجد أن النسبة المحققة ضئيلة جدا تترجم أوجه القصور في القطاع الصناعي خارج الصناعات الثقيلة بالرغم من محاولات الترقية التي توجه إلى الفروع الأخرى في مجال التصدير.[10]

3-الإطار التحفيزي للصادرات الصناعية خارج المحروقات

نظرا لما يتميز به الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات، ونتيجة الأزمات التي يشهدها هذا القطاع أصبح لزاما على الجزائر الاهتمام بترقية قطاع الصادرات خارج المحروقات وخاصة صادرات القطاع الصناعي، وفي هذا الجانب نجد أن الجزائر قامت بالعديد من الإجراءات والتحفيزات التي من شانها النهوض بهذا القطاع، ومن بين هذه التحفيزات نجد التسهيلات الجبائية والتسهيلات المالية، إضافة إلى التسهيلات ذات الطابع المعلوماتي والتسهيلات التسويقية.

فالبنسبة للتسهيلات الجبائية نجد الإصلاحات الجمركية ، حيث عرفت التعريفة الجمركية إدخال تعديلات تدريجية تتلاءم مع الوضعية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري من جهة والتوجهات الجديدة

[10] من إعداد الباحثة بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) بتحقيق مؤسسة (ALGEX)

للاقتصاد العالمي من جهة أخرى، وذلك رغبة من الدولة في تدعيم تنافسية المؤسسات الوطنية وترقية وتشجيع صادراتها خارج المحروقات، فقد استحدثت تقنيات جمركية تمثلت في بذل مجهود في وضع معايير لمدونة التعريفة لتسهيل الدخول إلى المبادلات الدولية، وذلك من خلال انضمام الجزائر إلى الاتفاقية الدولية للنظام المنسق لتصنيف البضائع وترميزها سنة 1991، حيث بموجبها تم تقليص معدلات الرسوم الجمركية من 120 الى 60 سنة 1992 وانخفض بعد ذلك المعدل من 60 إلى 50 سنة 1996 وقلص أيضا سنة 1997 ليصل إلى 45 ليصبح المعدل 40 سنة 2001 وأخيرا المعدل 30 سنة 2002، وبهذا نجد أن التعريفة الجمركية عرفت إصلاحات وتعديلات جوهرية هدفها ترقية الإنتاج الوطني وتشجيع الاستثمارات بما يكفل تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات خاصة الصناعية منها، أما الإصلاحات الضريبية نجد أن الدولة الجزائرية كانت تسعى من خلالها إلى تحقيق مجموعة الأهداف والتي من بينها تحقيق هدف تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، فلقد عرف قانون المالية لسنة1991 الصياغة الكاملة لهيكل النظام الضريبي الجديد ولم يبدأ العمل به إلا بداية سنة 1992، والذي جاء بتغيرات جوهرية تعلقت ببنية النظام الجبائي برمته، وفي هذا الإطار تم إلغاء الضرائب القديمة وتم إنشاء ضرائب جديدة تمثلت في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة[11].

فيما يتعلق بالتسهيلات المالية فقد عملت الجزائر على توفير الجانب التمويلي من خلال خلق مجموعة من الهيئات التي مهمتها تمويل المتعامل الاقتصادي، ومن أهم الإجراءات المتخذة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات وخاصة الصناعية منها نجد: إنشاء الصندوق الخاص بتمويل الصادرات

[11] انظر في هذا الخصوص:

- سعيد بن عيسى (2003)، الجباية شبه الجباية، الجمارك، أملاك الدولة، الوعاء والتعريفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص19

- عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية، دراسة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر(2002-2003)، ص450

والانخراط في برنامج التمويل بين الدول العربية بالإضافة إلى المشاركة في نظام تمويل الصادرات بين أعضاء منظمة المؤتمر الإسلامي.[12]

بخصوص التسهيلات ذات الطابع المعلوماتي والتأميني نجد في هذا المجال العديد من المؤسسات المتخصصة لضمان إيصال المعلومات اللازمة لفائدة المصدرين لضمان إنجاح عملية التصدير، ومن أهم هذه المؤسسات نجد الشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات والتي تهدف إلى تغطية المخاطر الناجمة عن التصدير وضمان الدفع في حالة التمويل، ونجد أيضا الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة وتعتبر هذه الأخيرة مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تقديم الآراء للسلطات العمومية بخصوص وسائل تنمية النشاط الاقتصادي وترقيته إضافة إلى اقتراح تدابير رامية إلى تسهيل عمليات التصدير للمنتجات والخدمات الوطنية، وهناك أيضا الجمعية الوطنية لترقية الصادرات التي أنشأت في سبتمبر 1999 بالعاصمة من طرف صناعيين ومسيرين ومتعاملين اقتصاديين وإطارات وخبراء في المؤسسات الجزائرية وهي مكلفة بالتطوير وتشجيع الصادرات خارج المحروقات من السلع والخدمات، كما نجد نادي المصدرين الجزائري الذي أنشأ في سبتمبر 1989 من طرف السلطات العامة ، حيث يهدف هذا النادي إلى تطوير وترقية الصادرات في القطاع العام والخاص، ونجد أيضا الجمعية الوطنية للمصدريين الجزائريين التي تأسست سنة 2001 قصد دفع المتعاملين الاقتصاديين عن طريق إيجاد إدارة تشكل قوة اقتراح واستشارة ووضع إطار واضح ومنظم يسمح بالتشاور لمعالجة مختلف المشاكل الميدانية التي يتلقاها المصدرين على مستوى عملية التصدير، كما تعمل على تحسين المؤسسة الجزائرية من حيث السعي للحصول على شهادات الايزو التي تمثل درجة ضرورية وجوهرية لتطوير الصادرات خارج المحروقات خاصة الصناعية، بالإضافة إلى جمع اكبر عدد ممكن من المصدرين لإيجاد أحسن أداء في مجال التصدير، وهناك

---

[12] انظر في هذا الخصوص:

- وزارة التجارة على الموقع: (www.mincommerce.gov.dz)، تاريخ الاطلاع: ماي 2014
- جاسم مناعي (2007)، برنامج تمويل التجارة العربية، التقرير السنوي الصادر عن الشركة الوطنية للتامين وضمان الصادرات، دليل التصدير بكل أمان، ص4

أيضا تصميم برنامج جزائري –فرنسي لدعم الصادرات خارج المحروقات وهو برنامج جزائري فرنسي انطلق بتاريخ 29 جوان 2008 بهدف دعم الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعزيز قدرات التصدير لدى عامة المجموعات التجارية الجزائرية مع التركيز الخاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويندرج هذا البرنامج الذي تبلغ تكلفته 2,1 مليون دولار في إطار برنامج عمل الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، وتم تمويل البرنامج من قبل وزارة التجارة الجزائرية والوكالة الفرنسية للتنمية وهو موجه إلى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في مجال التصدير من خلال ضمان تكوينات في المهن المتعلقة بالتصدير والإعلام التجاري واستكشاف الأسواق الخارجية.[13]

أما فيما يتعلق بالتسهيلات التسويقية نجد انه في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات عامة والصادرات الصناعية خاصة قامت الدولة الجزائرية بإصدار مراسيم لإنشاء إطار مؤسساتي خاص بالمجال التسويقي لتحفيز المتعاملين الاقتصاديين المصدريين ودفعهم إلى بذل جهود اكبر لاختراق الأسواق الأجنبية، ومن بين هذه الامتيازات الممنوحة نجد إنشاء كل من المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية، ومن المهام التي يضطلع عليها هذا المركز هي :رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية، إضافة إلى توفير المعلومات التي من شانها مساعدة المتعامل الاقتصادي على تقييم عمليات الاستيراد والتصدير ، كما نجد أيضا الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير والتي تغير اسمها من الديوان الوطني للمعارض والتسويق الذي أنشأ سنة 1987 إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير سنة 1990، حيث تعمل هذه الشركة على ترقية الصادرات خارج

---

[13] انظر في هذا الخصوص:

– جاسم مناعي، (2005) تقرير صادر عن الشركة الوطنية للتامين وضمان الصادرات، دليل التصدير بكل أمان، ص12

– ا لمرسوم التنفيذي رقم93/96، المؤرخ في 1996/03/03، الجريدة الرسمية، العدد 16

- le M.O.C.I, (2010), **Le moniteur du commerce international**, Algérie, les nouvelles règles du business, No1867, 27 mai 2010, p30-37
- Ait Yala Slimane, **Mission et rôle de L'APEX dans le processus global des exportations hors hydrocarbures**, séminaire sur la promotion des exportations hors hydrocarbures, 5 et 6 juin 2001, université d'Oran, p02

المحروقات من خلال تنظيم سلسلة من المعارض الوطنية ومساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير بعرض منتجاتها في المعارض الدولية والجهوية خارج الوطن، ولتحقيق ذلك نجد أن الشركة قد وقعت سلسلة من الاتفاقيات مع الهيئات النظيرة بأوروبا والدول العربية ودول المغرب العربي وإفريقيا واسيا وكذلك الهيئات الدولية، وهناك أيضا الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية، وهو مؤسسة عامة ذات طابع إداري أنشأت سنة 1996 تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية وتعمل تحت وصاية وزارة التجارة، لكن تم تغيير اسم الديوان إلى الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية سنة 2004، وتعمل هذه الوكالة إلى ترقية المبادلات الخارجية والمساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات من خلال تنشيط برامج تنمية المبادلات التجارية وترقيتها خاصة الصادرات الصناعية بالإضافة إلى تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية.[14]

ثالثا: نمذجة الصادرات الصناعية الجزائرية

1-توصيف المتغيرات الاقتصادية المحددة لنموذج دالة الصادرات الصناعية

إن أهم العوامل التي تأثر في الصادرات الصناعية هي: سعر الصرف، الناتج المحلي الخام، الاستثمار الأجنبي المباشر.

-سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه نسبة مبادلة عملة بلد ما بعملة بلد آخر، وبعبارة أخرى هو عدد وحدات عملة بلد ما والتي تتبادل بوحدة واحدة من عملة بلد آخر، ومن تأثير سعر الصرف، أن تخفيض القيمة الخارجية لإحدى العملات سيؤدي إلى تدهور متغيرات التجارة الخارجية، لأن الواردات

[14] انظر في هذا الخصوص:

- سعيدي وصاف، نظام تامين القرض عند التصدير: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية، مع الاشارة لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر (1996-1997)، ص184.
- المرسوم التنفيذي رقم327/96، المؤرخ في 1996/01/01، الجريدة الرسمية، العدد58.
- المرسوم التنفيذي رقم 135/90، المؤرخ في 1990/05/15، الجريدة الرسمية، العدد20.

ستنخفض والصادرات سترتفع، ومن هنا نرى أن لسعر الصرف علاقة طردية مع الصادرات فإذا ما انخفض انخفضت وإذا ما ارتفع ارتفعت.

– الناتج المحلي الخام: إن النمو الاقتصادي يعرف ببساطة على أنه تلك الزيادة في الناتج المحلي الخام، سواء نتجت عن زيادة عرض العمل أو تراكم رأس المال أو عن التقدم التكنولوجي، أو عن زيادة الإنفاق الحكومي(إلى غير ذلك من الأسباب)، ولهذا العامل تأثير كبير على قيمة الصادرات فبزيادته تزيد وبانخفاضه تنخفض، لهذا نعتبره كمتغير مفسر لدالتها.

– الاستثمار الأجنبي المباشر: حسب التجارب الخاصة ببعض الدول النامية حديثة التصنيع والتصدير والتي عرضت في الجانب النظري من هذا البحث، فإن للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم وفعال في دفع وترقية الصادرات الصناعية، وهذا ما جعلنا نعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر من بين العوامل المؤثرة على الصادرات الصناعية.

2–عينة الدراسة:

من أجل نمذجة الصادرات الصناعية على أساس المتغيرات التي تم تحديدها، تعتمد عينة الدراسة على الاحصائيات الخاصة بكل من الصادرات الصناعية وسعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الخام وذلك خلال الفترة الممتدة ما بين 1990-2012.

3–عرض الإحصائيات الخاصة بمتغيرات النموذج المقترح:

يحمل الجدول رقم 03 الموالي قيم الصادرات الصناعية وسعر الصرف والناتج المحلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة :1990-2012.

الجدول رقم(03):قيم الصادرات الصناعية وسعر الصرف والناتج المحلي الخام والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة :1990-2012

السنوات	الصادرات الصناعية بمليون دولار أمريكي[1]	سعر صرف الدينار مقابل الدولار[2]	الناتج المحلي الخام. بمليون دولار أمريكي[3]	الاستثمار الأجنبي المباشر بمليون دولار أمريكي[4]
1990	376,15	8,96	61840,5	12
1991	293,6	18,46	46684.5	12
1992	280,48	21,87	49136.4	10
1993	378,25	23,35	50951.2	13
1994	223,82	35,05	42430.3	15
1995	413 ;8	47,64	42078.5	05
1996	756,66	54,74	46943.5	270
1997	407,23	57,67	48203.5	260
1998	277, 48	58,73	48190.8	501
1999	287,54	66,57	48641.9	507
2000	481,21	75,25	54792.5	438
2001	522,65	77,26	54712.8	1196
2002	689.34	79,68	56759.6	1065
2003	518,20	77,39	67864.1	634
2004	622,14	72,06	85333.0	900
2005	745.55	73,35	103081.1	1100
2006	1079.12	72,64	117109.1	1795
2007	979,58	69,37	135012.2	2038
2008	1483,92	64,58	171717.9	2590
2009	893,46	72,63	138146.5	2291
2010	790,35	74,39	161975.5	2331
2011	1285,24	72,94	199070,86	2720
2012	1464,45	77,54	205788,79	1701

المصدر:

(1):إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS)بتحقيق مؤسسة (ALGEX)

(2)، (3): الديوان الوطني للإحصائيات، (www.ons.dz)

(4): من سنة 1990-1999 الديوان الوطني للإحصائيات، (www.ons.dz)، 2000-2012 بناء على تقرير الاستثمار لعدة سنوات، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت

4-دراسة النموذج المقترح للصادرات الصناعية:

إن دراسة أي نموذج اقتصادي قياسي تمر بمرحلتين ، الأولى هي الدراسة الاقتصادية التي تعني ضرورة توافق النتائج الأولية لهذا النموذج مع شروط النظرية الاقتصادية، مثل نوع العلاقات السببية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، حيث قبل المرور إلى الدراسة القياسية يجب تحقق شروط ومعايير النظرية الاقتصادية، وإلا لا داعي للمرور إليها لأن النموذج أصلا مرفوض من الناحية الاقتصادية، أما الثانية فهي الدراسة الاحصائية التي نمر إليها عند تحقق شروط النظرية الاقتصادية، وتعتمد هذه الدراسة على أدوات ومعايير القياس الاقتصادي، فحسب النظرية القياسية فإنه من أجل اختبار وقبول النموذج فإننا نتبع المعايير التالية:

- معامل تحديد R^2 ؛
- الاحتمالات بالنسبة للمتغيرات المفسَّرة أقل من 5%؛
- اختبار المعنوية الكلية لمعالم النموذج(اختبار فيشر)؛
- اختبار معنوية كل معلمة على حدى(اختبار ستودنت)؛
- اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء (دوربين واتسون)؛
- اختبار ثبات تباين حد الخطأ (White)؛
- اختبار ثبات التباين الشرطي للأخطاء (ARCH-LM)؛
- اختبار بواقي النموذج المقدر تتبع التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera).

أ-النموذج المقترح:

بالنسبة لصيغة نموذج الانحدار الخاص بالصادرات الصناعية والعوامل المؤثر فيها، فإننا افترضناه نموذج انحدار خطي، كما أن النموذج الذي سوف يتم تقديره يضم كل المتغيرات التي تم افتراضها أنها من بين أهم محددات الصادرات الصناعية الوطنية (سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الخام) ويمكن التعبير عنه رياضيا كما يلي: $Y= f(X_1, X_2, X_3)$

حيث أن:

Y : الصادرات الصناعية؛

X_1 :سعر الصرف؛

X_2 : الاستثمار الاجنبي المباشر؛

X_3 : الناتج المحلي الخام.

ونتائج التقدير موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (04): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 06/28/14 Time: 10:10
Sample: 1990 2012
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
X1	2.202740	2.209072	2.997134	0.0412
X2	0.026910	0.104961	3.056382	0.0356
X3	0.005580	0.001563	3.570312	0.0020
C	13.28063	138.7826	2.105694	0.9248
R-squared	0.842069	Mean dependent var		663.0530
Adjusted R-squared	0.817132	S.D. dependent var		381.0227
S.E. of regression	162.9370	Akaike info criterion		13.18138
Sum squared resid	504420.8	Schwarz criterion		13.37885
Log likelihood	-147.5858	Hannan-Quinn criter.		13.23104
F-statistic	33.76846	Durbin-Watson stat		1.778537
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

ويمكن تلخيص اهم الاحصاءات المستخرجة من نتائج تقدير النموذج كمايلي:

$$Y = 13.26 + 2.20 X_1 + 0.026 X_2 + 0.005 X_3$$

t : (2.10) (2.99) (3.05) (3.57)

n =23 F =33.76 DW =1.77 R^2=84 .20 $\overline{R}^2$=81 .71

ب–تقييم النموذج:

1) التحليل الاقتصادي:

نلاحظ من خلال صيغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد أن اشارة المعلمات لكل من سعر الصرف والاستثمار الاجنبي المباشر والناتج المحلي الخام هي موجبة، وهو ما يدل على أن علاقة الصادرات الصناعية بكل هذه المتغيرات هي علاقة طردية وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، اما مقدرة المعلمة الثابتة والتي تمثل مقدار الصادرات الصناعية المستقلة عن سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الخام في النموذج (قيمة الصادرات الصناعية في حالة تساوي وسعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الخام مع الصفر) هي ذات قيمة موجبة تقدر بـ (13.26) وهذا ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية.

2) التحليل الاحصائي:

انطلاقا من نتائج التقدير الموضحة في الجدول **رقم (04)** نجد ان معامل الارتباط يقدر بـ 91.76% ($\sqrt{0.8171}$)ويدل هذا الاخير على وجود علاقة ارتباط قوية ومتعددة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، كما نجد ان معامل التحديد المصحح يقدر بـ 81.71% اي ان النموذج الممثل للصادرات الصناعية مفسر بنسبة 81.71% بواسطة كل من سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الخام.

وبالنسبة لدراسة المعنوية فإننا نعتمد على قيمة الاحتمال بالنسبة لمقدرات معلمات النموذج المتمثلة في: سعر الصرف(0.0412) والاستثمار الأجنبي المباشر (0.0356) والناتج المحلي الخام (0.0020)، وهذه القيم تجعلنا نقبل هذه المقدرات وذلك لكون احتمالها أقل من 5% كما هو مبين في الجدول رقم(04).

أما فيما يخص المعنوية الكلية للنموذج فاننا نقيسها باحصائية فيشر، حيث تقدر قيمة فيشر الجدولية بـ (3.07)[15] وذلك عند مستوى معنوية5% = α و23=n ونقارنها بقيمة فيشر الحسابية والتي تبلغ (33.76)، حيث نلاحظ ان هذه الاخيرة هي أكبر من القيمة الجدولية، ويدل ذلك على المعنوية الكلية لمعالم النموذج ، وننتقل بذلك الى دراسة المعنوية الإحصائية لمقدرات معالم النموذج و نعتمد هنا على احصائية ستودنت المحسوبة لكل معلمة ونقارنها بالجدولية، حيث تقدر هذه الاخيرة بـ(2.080) وذلك عند 23=n ومستوى معنوية α= 5% ، أما قيمة ستودنت الحسابية حسب الجدول رقم(04) فتبلغ (2.10) بالنسبة للمعلمة الثابتة و (2.99) لمعلمة سعر الصرف و(3.05) لمعلمة الاستثمار الأجنبي المباشر و(3.57) لمعلمة الناتج المحلي الخام ، والملاحظ هنا ان هذه القيم هي اكبر من القيمة الجدولية لستودنت (2.080)، وهذا يعني ان مقدرة معلمات النموذج مقبولة احصائيا(ذات دلالة احصائية) اي ان هذه المتغيرات تساهم في تفسير الصادرات الصناعية بشكل جيد

اما فيما يتعلق بالكشف عن وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء من عدمه يتم عن طريق مقارنة إحصائية "دوربين واتسون" الحسابية (DW) بالقيم الجدولية لدوربين واتسون (dL, du) ، وفي هذا النموذج لدينا قيمة دوربين واتسون الحسابية تبلغ (1.77) كما هو مبين في الجدول رقم (04) ، في حين عند مستوى معنوية 5%= α و n = 23 وثلاثة متغيرات مفسرة في النموذج نجد أن du=1.660 وdl= 1.078 أي أن القيمة الحسابية لدوربين واتسون تقع بين du و 4-du (1.66 و2.34)، ومنه لا دليل على وجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء في هذا النموذج(غياب الارتباط الذاتي بين الاخطاء).

-اختبار وايت (White):

بالاستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا على نتائج اختبار "وايت" الخاصة بهذا النموذج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

[15] $F_{n-2,\,K-1} = F_{23-2,\,4-1} = 3.07$

الجدول رقم (05): نتائج اختبار وايت الخاص بالنموذج

Heteroskedasticity Test: White				
F-statistic	0.433051	Prob. F(9,13)		0.8939
Obs*R-squared	5.305036	Prob. Chi-Square(9)		0.8069
Scaled explained SS	5.255339	Prob. Chi-Square(9)		0.8115
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 06/28/14 Time: 10:13				
Sample: 1990 2012				
Included observations: 23				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-48677.37	416690.0	-0.116819	0.9088
X1^2	-30.20562	70.15302	-0.430568	0.6738
X1*X2	-0.001901	5.656740	-0.000336	0.9997
X1*X3	-0.012570	0.090675	-0.138627	0.8919
X1	3068.401	10222.09	0.300174	0.7688
X2^2	-0.037908	0.115896	-0.327089	0.7488
X2*X3	0.000810	0.002315	0.350055	0.7319
X2	34.81711	390.7037	0.089114	0.9303
X3^2	-3.36E-06	1.28E-05	-0.262220	0.7973
X3	0.509225	6.548005	0.077768	0.9392
R-squared	0.230654	Mean dependent var		21931.34
Adjusted R-squared	-0.301971	S.D. dependent var		38208.78
S.E. of regression	43597.72	Akaike info criterion		24.50242
Sum squared resid	2.47E+10	Schwarz criterion		24.99611
Log likelihood	-271.7778	Hannan-Quinn criter.		24.62658
F-statistic	0.433051	Durbin-Watson stat		2.915046
Prob(F-statistic)	0.893858			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

نعلم أن اختبار "وايت" يستعمل من أجل اكتشاف عدم ثبات تباين حد الخطأ، وذلك بمقارنة القيمة LM[16] مع χ^2 عند مستوى معنوية معين 5% أو 1% ودرجات حرية (K)تساوي عدد معلمات الانحدارية في صيغة الانحدار المساعد.

من الجدول رقم (05) لدينا:

$nR^2=(0.23)(23)=5.29$ وهي أقل من إحصائية كاي مربع $\chi^2_{0.05}(9)=16.92$ ، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم أي أن تباين حد الخطأ متجانس.

-اختبار ARCH-LM:

إن الهدف من اختبار "ARCH-LM" هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي من عدمه، وهو يعتمد على مضاعف لاغرانج (إحصائية χ^2)، عند مستوى معنوية معين 5% أو 1%

[16] $LM= nR^2$

ودرجات حرية (K) تساوي عدد معلمات الانحدارية في صيغة الانحدار الخاصة بهذا الانحدار، وذلك بمقارنتها بالقيمة $nR^2=LM$.

وبالاستعانة ببرنامج Eviews فإننا تحصلنا على نتائج اختبار "ARCH-LM" الخاصة بهذا النموذج والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم(06): نتائج اختبار ARCH–LM الخاص بالنموذج

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.948048	Prob. F(1,20)		0.3418
Obs*R-squared	0.995657	Prob. Chi-Square(1)		0.3184
Test Equation: Dependent Variable: RESID^2 Method: Least Squares Date: 06/28/14 Time: 10:14 Sample (adjusted): 1991 2012 Included observations: 22 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27712.28	9630.426	2.877575	0.0093
RESID^2(-1)	-0.211791	0.217516	-0.973678	0.3418
R-square	0.045257	Mean dependent var		22927.99
Adjusted R-squared	-0.002480	S.D. dependent var		38800.73
S.E. of regression	38848.81	Akaike info criterion		24.05925
Sum squared resid	3.02E+10	Schwarz criterion		24.15844
Log likelihood	-262.6518	Hannan-Quinn criter.		24.08262
F-statistic	0.948048	Durbin-Watson stat		1.905650
Prob(F-statistic)	0.341847			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

لدينا: $nR^2=(0.045)(22)=0.99$ وهي أقل من إحصائية كاي مربع ($\chi^2_{0.05}(1)=3.84$)، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم أي أن التباين الشرطي للأخطاء متجانس.

– اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر (Jarque-Bera):

بالإستعانة ببرنامج Eviews تم الحصول على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر الموضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم(01): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج

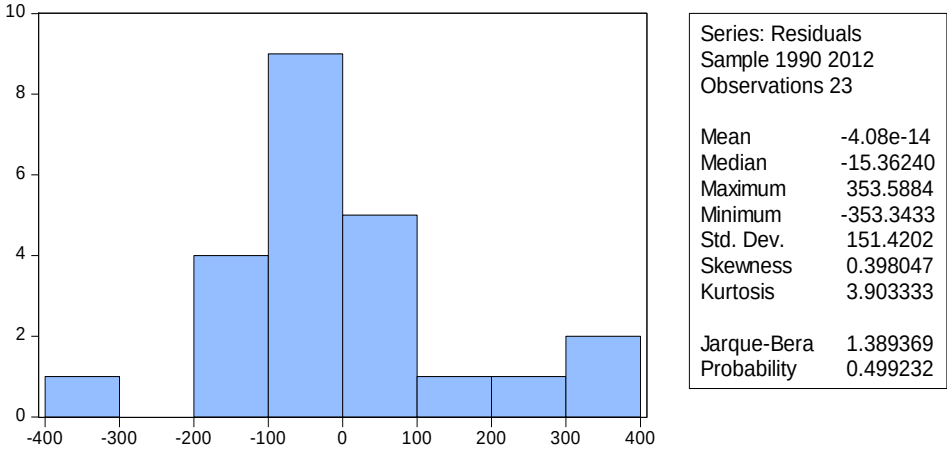

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

ومن أجل اختبار فرضية العدم نقوم بمقارنة إحصائية جاك–بيرا بقيمة إحصائية كاي مربع، حيث لدينا قيمة كاي مربع تساوي ($\chi^2_{0.05}(2) = 5.99$) وهي أكبر من إحصائية جاك . بيرا المقدرة ب(1.38)كما هو موضح في الشكل رقم(01)، لذلك فإننا نقبل فرضية العدم والتي مفادها سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. بمعنوية 5%، وعليه فان هذا النموذج مقبول إحصائيا .

ج–قدرة النموذج على التنبؤ: من أجل اختبار قدرة النموذج على التنبؤ نتبع الخطوات التالية:

ج–1–قياس مدى استقرارية تقديرات النموذج خلال فترة الدراسة: لاختبار استقرارية النموذج نعتمد على دالة الارتباط الذاتي والجزئي، حيث نلاحظ بالنظر إلى الشكل رقم(02) الممثل لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقي النموذج المقدر للصادرات الصناعية، أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة والاحصائية Q-Stat لها احتمالات اكبر من المعنوية 5% ومنه نقول أن النموذج مستقر .

الشكل رقم (02): دالة الارتباط الذاتي للنموذج

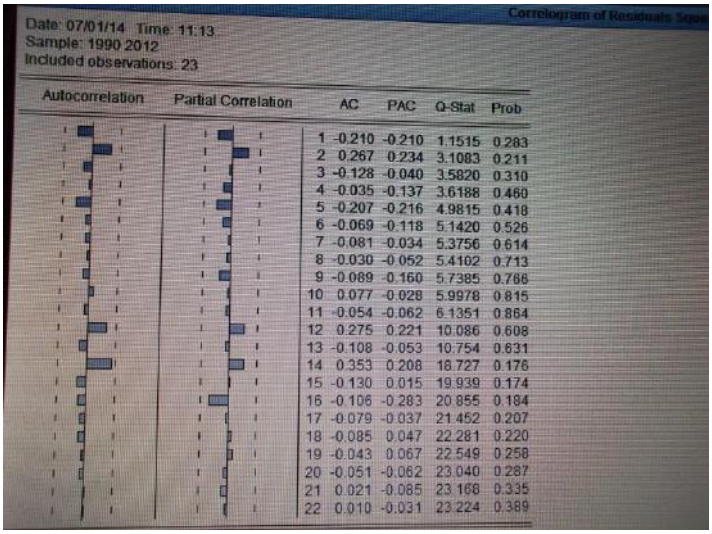

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

ج-2-على الرغم من ان معلمات النموذج لها معنوية إحصائية كبيرة إلا أن مقدرة النموذج على التنبؤ قد تكون محدودة، ولمعرفة مقدرة النموذج على التنبؤ نستعين بمعيار عدم التساوي لثايل، وهذا ما يوضحه الشكل رقم(03)

الشكل رقم(03): نتائج اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ

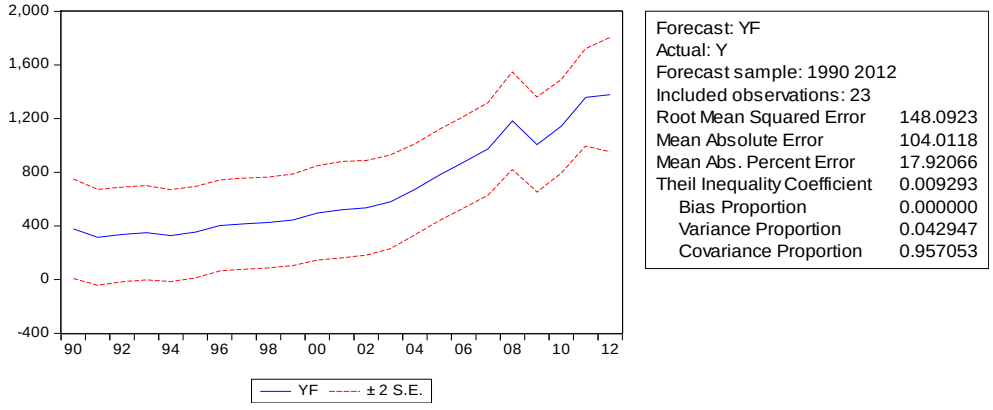

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

من الواضح أن معامل عدم التساوي لثايل قريب من الصفر(0.009) وهو ما يشير إلى تمتع النموذج بمقدرة عالية على التنبؤ.

الشكل رقم(04): مقارنة القيم القعلية مع القيم المقدرة

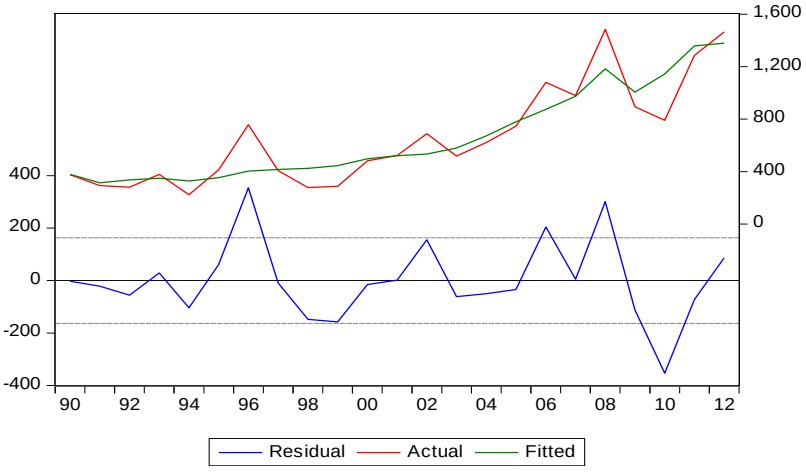

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews

نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) أن القيم المقدرة باستعمال النموذج الذي تحصلنا عليه قريبة من القيم الفعلية، حيث يتضح لنا أن منحنى القيم المقدرة متطابق تقريبا مع منحنى القيم الفعلية، وعلى هذا الأساس يمكننا القول انه النموذج قابل للتنبؤ.

خاتمة:

تمثل سياسة تشجيع الصادرات الصناعية ركنا أساسيا في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتبعته الحكومة الجزائرية، إلا انه بالرغم من هذه الإصلاحات ظلت الإحصائيات المتعلقة بصادرات القطاع الصناعي ضعيفة جدا من حيث كمية المنتجات المصدرة ونوعيتها، بالإضافة إلى تهميش الأسواق العربية كأهداف هامة لتصريف المنتجات الصناعية الوطنية ، كما أن دالة الصادرات الصناعية تتأثر بمجموعة من العوامل أهمها الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الخام وسعر الصرف.

ويمكن حصر أهم النتائج التي تم التوصل إليها فيما يلي:

- يغلب على الصادرات الجزائرية تصدير المحروقات مع غياب شبه تام للمنتجات الصناعية من حيث الكم والنوعية، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية المتزايدة في الأسواق الدولية؛
- تنمية الصادرات الصناعية تعتمد على عوامل خارجية تتوقف على الطلب الخارجي على الصادرات الصناعية، وعوامل داخلية وهي التي تشمل كافة السياسات الوطنية التي تنعكس أثارها على أداء الصادرات الصناعية؛
- من خلال تقدير نموذج الصادرات الصناعية الجزائرية فإننا توصلنا إلى أن معامل التحديد (R^2) في هذا النموذج والذي تقدر قيمته ب **84.20%** ، والتي تعني أن العوامل الخارجية المفسَّرة (الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الخام وسعر الصرف) تفسَّر وتحدد هذا النموذج بحوالي (**84%**) وتعتبر هذه الأخيرة نسبة جد مقبولة، أما النسبة المتبقية والتي تقدر بـ 15.80**%** فترجع لعوامل ومتغيرات أخرى غير مدرجة في هذا النموذج والتي من أهمها المتغيرات التسويقية، وعلى هذا الأساس يمكن القول انه هناك علاقة سببية بين الصادرات الصناعية الوطنية من جهة وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الخام وسعر الصرف من جهة أخرى.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. سعيد بن عيسى (2003)، الجباية شبه الجباية، الجمارك، أملاك الدولة، الوعاء والتعريفة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر؛
2. محمد إبراهيم أبو شادي (2004)، الصادرات المصرية والسياسات المتعلقة بتطويرها، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة؛
3. نادية علي شعيب (1989)، إستراتيجية التجارة والتنمية الصناعية، مجلة مصر المعاصرة، العدد 417، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، القاهرة.

أطروحات:

4. عبد الرشيد بن ديب (2002-2003)، تنظيم وتطوير التجارة الخارجية، دراسة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

مذكرات:

5. سعيدي وصاف (1996-1997)، نظام تامين القرض عند التصدير: دراسة تحليلية لبعض التجارب الدولية، مع الإشارة لحالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.

تقارير:

6. صندوق النقد الدولي، (ماي 1993)، أفاق الاقتصاد العالمي، دراسة أعدها خبراء صندوق النقد الدولي؛

7. جاسم مناعي، برنامج تمويل التجارة العربية، التقرير السنوي، منشور عن الشركة الوطنية للتامين وضمان الصادرات، دليل التصدير بكل أمان، 2005، 2007؛

8. تقرير صادر عن الشركة الوطنية للتامين وضمان الصادرات، دليل التصدير بكل أمان، 2007

9. تقرير الاستثمار لعدة سنوات، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت؛

10. إحصائيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات (CNIS) بتحقيق مؤسسة (ALGEX).

نصوص تنظيمية:

11. المرسوم التنفيذي رقم96/93، المؤرخ في 1996/03/03، الجريدة الرسمية، العدد16؛

12. المرسوم التنفيذي رقم96/327 ، المؤرخ في1996/01/01، الجريدة الرسمية ، العدد؛58

13. المرسوم التنفيذي رقم 135/90، المؤرخ في 1990/05/15، الجريدة الرسمية، العدد20.

المواقع الالكترونية:

14. وزارة التجارة على الموقع: (www.mincommerce.gov.dz)

15. الديوان الوطني للإحصائيات، (www.ons.dz)

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Ait Yala Slimane, Mission et rôle de L'APEX dans le processus global des exportations hors hydrocarbures, séminaire sur la promotion des exportations hors hydrocarbures, 5 et 6 juin 2001.
2. C. Baum and Others (2001), Exchange rate effects on the volume of trade flows: an empirical analysis employing high frequency dat, comuting in economics and finance papers, N°85, society for computational economics.
3. K. Sharma(2000), Export growth in india : has FDI played a role, economic growth center, center discussion paper,No816,yale university
4. le M.O.C.I,(2010),le moniteur du commerce international, Algérie, les nouvelles règles du business, No1867, 27 mai 2010.
5. N. lardy (1993), Foreign trade and economic reform in china, camridge university press.

إستراتجية التنويع لإدارة مخاطر المشاريع (دراسة ميدانية)

أ. صرصار فاطمة

أستاذة مساعدة (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سعيدة

د. بن حميدة محمد

أستاذ محاضر (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة سعيدة

الملخص:

ستخصص هذه الورقة البحثية لدراسة إستراتجية التنويع كإستراتجية لخفض مخاطر المشاريع الاستثمارية. هذه الدراسة هي محاولة لتحليل وقياس مخاطر محفظة استثمارية منوعة، مع تحديد العلاقة بين التنويع والمخاطر تطبيقا على معادلة خطية للانحدار البسيط.

وقد بينت النتائج الايجابية التي توصلنا إليها أن العلاقة بين التنويع والمخاطر علاقة عكسية، أي بزيادة درجة التنويع بمزج مجموعة من الأصول المالية يترتب عليه تخفيض المخاطر إلى مستوى أدنى من المستوى السابق. وبالتالي بناء محفظة ذات كفاءة تحقق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطرة محسوبة.

الكلمات المفتاحية: الإستراتجية – التنويع– المخاطر– المحفظة

Résumé :

Ce travail de recherche sera consacré à l'étude de la stratégie de la diversification comme une stratégie de diminution de risque des projets d'investissement. Cette étude vise à analyser et mesurer le risque d'un portefeuille diversifié, avec la détermination de la relation entre la diversification et de risque appliquée à l'équation de régression simple.

Il à été démontré selon les résultats positifs atteints que la relation entre la diversification et les risques; constitue une relation antagoniste, lorsque le degré de diversification augmente avec la mise en œuvre de toutes les actions en induisant une diminution de risque à un niveau plus bas que précédemment. Par conséquent, la constitution de portefeuilles de

compétence qui permet le maximum de rendement possible avec le minimum de risques encourus.

Mots clés : La diversification- le risque- la stratégie- le portefeuille

مقدمة:

يعد قرار التنويع من القرارات الإستراتجية الهامة التي تتخذها الحقيبة الاستثمارية بهدف الحصول على أكبر عائد بأقل درجة مخاطرة. ولغرض تخفيض المخاطر عند حدها الأدنى نقوم بتنويع المحفظة من خلال زيادة الأوراق المالية من الأسهم والسندات أو عبر التنويع بمختلف القطاعات سواء كانت صناعية أو خدمية أو زراعية وكذلك من خلال التنويع داخل القطاع الواحد بأسهم للصناعات التحويلية أو الإستخراجية...الخ.

عليه فإن التنويع هو المفتاح لإدارة الخطر فعالة ومن خلال التنويع الملائم فإن التعرض للخطر قد ينخفض دون أن يتأثر عائد المحفظة المتوقع. ويمكن قيام التنويع بطريقتين الأولى وتسمى بالتنويع الساذج والثانية وتسمى بالتنويع الكفء. والنوع الأول من التنويع يكون ملائما فقط في حالة عدم التميز بين العوائد المتوقعة ومخاطر الأوراق المالية المختلفة. وقد يكون ذلك غير صحيح من الناحية العملية ومع ذلك فإن القدر الذي يمكن تخفيض المخاطر بهده القاعدة البسيطة تعتمد على قدرة التنويع.[1]

ويعتمد التنويع على تحديد خط المزج بين الأدوات المختارة من خلال تحديد العائد المتوقع والمخاطر لكل أداة استثمارية يتم اختيارها, بالإضافة إلى إيجاد العلاقة التي تربط بين عوائد هذه الأوراق المالية ومخاطرها التي تقاس بمقدار التغير في هذه العوائد, ويمكن حساب عوائد المحفظة ككل من خلال قياس العائد المرجح بالأوزان النسبية حسب نسبة مساهمة كل ورقة مالية في راس مال المحفظة , ويعد الانحراف المعياري لعوائد المحفظة المقياس المناسب لخطر المحفظة.

تتحدد العلاقة التي تربط بين عوائد الأوراق المالية بمعامل الارتباط ويلاحظ انه في حالة ما يكون الارتباط طرديا وتاما بين معدلات العائد للأصلين أي يساوي الواحد فان درجة المخاطرة تكون عند

[1] خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان،2011، ص 91.

حدها الأقصى. وكلما انخفض معامل الارتباط بين عائد الأصل الأول وعائد الأصل الثاني عن الواحد كلما انخفض التباين وقلت درجة المخاطرة نتيجة التنويع. وتصل درجة المخاطرة لحدها الأدنى عندما يكون الارتباط عكسيا وتاما أي سالب بين معدلي العائد.

وبصفة عامة تقوم نظرية التنويع على أساس تعدد الأدوات الاستثمارية للمحفظة فكلما زادت درجة التنويع كلما أدى ذلك إلى تخفيض المخاطر للمحفظة الاستثمارية وهدا ما سنتطرق إليه من خلال دراستنا.

1. الإطار المنهجي للدراسة:

إشكالية :

من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: هل يمكن اعتماد إستراتجية التنويع كإستراتجية لخفض مخاطر المشاريع؟

1-1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مدخل يمكن منظمات الأعمال من:

- التعرف على مضامين إستراتجية التنويع؛
- التحديد بالقياس لمخاطر عوائد المحفظة الاستثمارية؛
- التعرض بالقياس للعلاقة بين التنويع والمخاطر، لتبيان كيفية خفض المخاطر تطبيقا على معادلة غير خطية للانحدار البسيط؛
- تحقيق ميزة خفض المخاطر وتجنب الأزمات.

1-2. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة بتقديم الإطار النظري لمدخل معاصر لتحقيق ميزة خفض المخاطر، والمتمثل بمدخل إستراتجية التنويع لإدارة المخاطر والجانب الميداني يتعلق بتوضيح العلاقة بين التنويع و المخاطر من خلال الدراسة الميدانية لمجموعة من الشركات.

2. الإطار النظري للدراسة:

لقد تطرقنا في الإطار النظري إلى مضامين إستراتجية التنويع , بالإضافة إلى عرض مفصل لأهم المقاييس المستخدمة لقياس مخاطر أصل مالي ومحفظة مالية منوعة.

2-1. إستراتجية التنويع لإدارة المخاطر:

التنويع عبارة عن مزج مجموعة واسعة من الأدوات الاستثمارية داخل حقيبة واحدة برأسمال واحد. ويعد قرار التنويع من القرارات الإستراتجية الهامة التي تتخذها الحقيبة الاستثمارية بهدف الحصول على اكبر عائد بأقل درجة مخاطر. وعليه فإن التنويع هو المفتاح لإدارة الخطر فعالة ومن خلال التنويع الملائم فإن التعرض للخطر قد ينخفض دون آن يتأثر عائد المحفظة المتوقع. ويمكن قيام التنويع بطريقتين الأولى وتسمى بالتنويع الساذج والثانية وتسمى بالتنويع الكفء.

التنويع الساذج أو البسيط هو تنويع عشوائي وبمعنى أخر شراء عدد كبير من الأوراق المالية (الأسهم)، ويقوم التنويع الساذج على فكرة أن المحفظة التي تشمل على ثلاثة أوراق مالية تصدرها ثلاث شركات مختلفة هي أكثر تنويعا من محفظة تشمل على أصلين ماليين والمحفظة التي تشمل على أربع أوراق مالية لأربع شركات هي أكثر تنويعا من محفظة تحتوي على ثلاثة أصول مالية, وبتزايد عدد الأسهم المحتفظ بها عشوائيا تنخفض مخاطر المحفظة الاستثمارية بصورة جوهرية حيث إضافة سهم جديد أخر سيستمر في تقليل المخاطر وإن ذلك أفضل للمستثمرين. وإن سبب هذا التنويع يعود إلى أن المخاطر غير المنتظمة تشكل نسبة 50% من المخاطر الكلية والتي يمكن تجنبها بالتنويع لأن المخاطر غير المنتظمة يمكن التخلص منها من خلال زيادة تشكيل مكونات المحفظة من عدد اكبر من الأدوات الاستثمارية[2]. إلا أن الزيادة لحد عدد معين من الأوراق المالية يؤثر على مخاطر المحفظة الكلية وهو كافي للتخلص من المخاطر غير المنتظمة وعليه فان التنويع يجب أن يكون محدودا إذ أن المغالاة في عملية التنويع له عيوب.

[2] دريد كامل الشبيب، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع-عمان، 2010، ص51.

يتمثل التنويع الكفء أو تنويع (ماركوتز) في اختيار أوراق مالية ذات معامل ارتباط سالب بين عوائده حتى يتحقق الهدف الأساسي من عملية التنويع وهو تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن للمحفظة وقد بين (ماركوتز) أن مخاطر المحفظة لا تعتمد فقط على مخاطر الأوراق المالية التي تتكون منها بل تتأثر أيضا بالعلاقة التي تربط بين عوائد هذه المحفظة مما يتطلب الدقة في اختيار الأوراق المالية التي تتكون منها المحفظة بعد مراعاة طبيعة الارتباط بين العوائد المتولدة عن مكونات المحفظة, وقد بين أن العلاقة العكسية بين عوائد الأوراق المالية المكونة للمحفظة تؤدي إلى تخفيض مخاطرها إلى أدنى حد، وبالتالي فان التنويع الكفء للمحفظة يكون من خلال اختيار أوراق مالية يكون معامل الارتباط بينها سالب وليس موجب.[3]

وكثيرا ما يلجا المستثمرون لتنويع استثماراتهم لتقليل درجة المخاطرة الناجمة. وتسمى مجموع الأصول المالية التي يحتفظ بها مستثمرا ما بالمحفظة المالية. وعندئذ بدلا من أن يفاضل المستثمر بين أصل مالي وأخر فانه يقوم بالمفاضلة بين محفظة مالية وأخرى. ويحتاج الأمر عندئذ للكلام عن متوسط معدل العائد ودرجة المخاطرة بالنسبة للمحفظة المالية. وقبل التطرق إلى مقاييس المحفظة المالية يجب الإشارة إلى أهم مقاييس أصل مالي منفرد.

2-2. قياس العائد والمخاطر لأصل مالي معين:

حتى نستطيع إجراء قياس دقيق لحجم المخاطر التي ينطوي عليها كل مشروع استثماري فمن المقترح استخدام الأسلوب الكمي، الذي يقيس المخاطر الكلية للاستثمار (المخاطر النظامية والمخاطر غير نظامية)، وقبل احتساب المخاطر على متخذي القرار وضع تقديرات بشان التدفقات النقدية المتوقعة في المستقبل، وذلك بضرب التدفق النقدي في احتمال حدوثه وفق العلاقة التالية[4]:

$$\mathbf{r = \sum_{i=1}^{n} P_i r_i}$$

حيث أن:

---

[3] دريد كامل الشبيب ، مرجع سابق، ص 53

[4] شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان، 2011، ص 223

- $\mathbf{r_i}$:التدفق النقدي (العائد النقدي (العائد).
- $\mathbf{P_i}$: احتمال حدوث هذا العائد.

أما في حالة المعلومات التاريخية التي تحققت فعلا فإن: $\mathbf{r = \frac{i}{n}}$

حيث تمثل $\mathbf{n}$: عدد التدفقات النقدية خلال الفترة الزمنية.

تعتبر مقاييس التشتت مقاييس ملائمة لقياس المخاطر الكلية, وفيما يلي عرض مختصر لكل منها:[5]

✓ الانحراف المعياري في حالة المعلومات التاريخية :

$$\boldsymbol{\delta_i = \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \frac{(r_i - r)^2}{n}}}$$

حيث أن:

- $\boldsymbol{r_i}$:التدفق النقدي (العائد)؛
- $\mathbf{r}$: القيمة المتوقعة للعوائد؛
- $\mathbf{n}$: عدد التدفقات النقدية خلال الفترة الزمنية.

✓ الانحراف المعياري في حالة المعلومات المستقبلية:

$$\boldsymbol{\delta = \sqrt{\sum_{i=1}^{n} (r_i - r).^2 p_i}}$$

حيث أن:

- $\mathbf{r_i}$:التدفق النقدي (العائد)؛
- $\mathbf{r}$: القيمة المتوقعة للعوائد؛
- $\mathbf{P_i}$:احتمال حدوث هذا العائد.

✓ التباين في حالة المعلومات التاريخية:

$$\boldsymbol{\delta_i^{\,2} = \sum_{i=1}^{n} \frac{(r_i - r)^2}{n}}$$

✓ التباين في حالة المعلومات المستقبلية:

[5] شقيري نوري موسى، وآخرون، مرجع سابق، ص224

$$\delta_i^2 = \sum_{i=1}^{n} (r_i - r)^2 . P_i$$

ويلاحظ انه كلما زاد الانحراف المعياري لمعدلات العائد كلما دل على زيادة درجة المخاطرة، وكلما قل الانحراف المعياري كلما دل ذلك على انخفاض درجة المخاطرة. وعندما يكون الانحراف المعياري لمعدلات عائد أصل ما مساويا للصفر فان هدا يشير إلى أن الاستثمار في هذا الأصل يكون خاليا من المخاطر. ويلاحظ عموما إذا تساوي معدل العائد بالنسبة لأصلين ماليين، فان المستثمر يختار اقلهما مخاطرة، مما يشير إلى أن درجة المخاطرة تؤثر في قرار الاستثمار.

التباين والانحراف المعياري هي مقاييس مطلقة للمخاطر، أما معامل الاختلاف فهو مقياس نسبي للمخاطر حيث يزودنا بحجم المخاطر لكل دينار من القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية وفي حال عدم تساوي التدفقات النقدية المتوقعة لمشروعين استثماريين يراد المفاضلة بينهما فإن المقياس المناسب لذلك هو معامل الاختلاف ويحسب وفق المعادلة التالية:[6]

$$c.v = \frac{\delta}{r}$$

حيث :

- $c.v$: معامل الاختلاف؛
- δ :الانحراف المعياري؛
- r :القيمة المتوقعة للعوائد.

فالمشروع ذو معامل اختلاف الأقل يعد أقل خطورة.

[6] شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع-عمان، 2012، ص65

2-3. قياس العائد والمخاطر لمحفظة مالية منوعة:

إن العائد المتوقع لمجموع المحفظة الاستثمارية المكونة من أصلين ماليين مساو إلى المتوسط الموزون للعوائد المتوقعة للأوراق المالية المحتفظ بها بالمحفظة الاستثمارية. أما الوزن المستخدم لكل ورقة مالية هو وببساطة نسبة المحفظة الاستثمارية المستثمرة بالورقة المالية[7]. ومنه المتوسط الموزون للعوائد المتوقعة للأوراق المالية في المحفظة الاستثمارية يساوي عائد المحفظة المتوقع.

$$\mathbf{r_p = r_1 w_1 + r_2 w_2}$$

حيث:

- $\mathbf{r_p}$: متوسط معدل العائد المرجح للمحفظة المالية؛
- $\mathbf{r_1, r_2}$: معدل العائد للأصل الأول والأصل الثاني على التوالي؛
- $\mathbf{w_1, w_2}$: الوزن النسبي للأصل الأول والأصل الثاني على التوالي.

و يمكن تعميم الصيغة السابقة على النحو التالي:[8]

$$\mathbf{r_p = \sum_{j=1}^{n} r_j w_j}$$

أما عن درجة المخاطرة للمحفظة ككل فهي تحسب من خلال المتوسط المرجح لتباينات الأصول المختلفة للمحفظة مع الأخذ في الاعتبار درجة الارتباط بين عوائدها، بحيث يختلف قياس الخطر من الأصول الفردية عنه في قياس المحفظة ذات الأصلين حيث تتخذ المعادلة التالية[9]:

$$\mathbf{\delta_p^2 = w_1^2\ \delta_1^2\ + w_2^2\ \delta_2^2 + 2w_1 w_2 \delta_1 \delta_2 P_{12}}$$

حيث:

- $\mathbf{\delta_p^2}$: تباين معدلات العائد لأصول المحفظة ككل؛

[7] خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص195

[8] نظير رياض محمد الشحات، إدارة محافظ الاوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، كلية التجارة –جامعة المنصورة، 2007، ص 252

[9] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية–مصر، 2000، ص607.

- $\boldsymbol{\delta_1^2, \delta_2^2}$: تباين معدلات العائد الأصل الأول والثاني؛
- $\boldsymbol{w_1, w_2}$:الوزن النسبي للأصل الأول والثاني على التوالي؛
- $\boldsymbol{P_{12}}$:معامل الارتباط بين معدلات عائد الأصل الأول والثاني.

ويتم الحصول على درجة المخاطرة من خلال حساب الانحراف المعياري (δ_p) الذي يمثل $\sqrt{\boldsymbol{\delta_p^2}}$.

ويمكن إعادة كتابة المعادلة أعلاه باستبدال معامل الارتباط بالتباين المشترك على الشكل التالي:[10]

حيث تمثل $\boldsymbol{co(r_1 . r_2)}$: التباين المشرك بين عوائد الأصلين.

ويلاحظ وفق للمعادلة أعلاه انه في حالة ما يكون الارتباط طرديا وتاما (P_{12}=1) بين معدلات العائد للأصلين فان درجة المخاطرة تكون عند حدها الأقصى حيث تصبح قيمة:

$$\boldsymbol{\delta_p^2 = w_1^2 \delta_1^2 + w_2^2 \delta_2^2 + 2w_1 w_2 \delta_1 \delta_2}$$

ويعني هذا انه عندما يزداد عائد الأصل الأول بمقدار معين يزداد عائد الأصل الثاني بمقدار ثابت، وعندما ينخفض عائد الأصل الأول بمقدار معين ينخفض عائد الأصل الثاني بمقدار ثابت مما يزيد من عمق التقلبات في متوسط معدل العائد. ويمكن القول بوجه عام انه متى كان معامل الارتباط أقل من 1 فإن الانحراف المعياري للمحفظة الاستثمارية سيكون اقل من المعدل الموزون للانحرافات المعيارية للورقة المالية.[11]

تصل درجة المخاطرة لحدها الأدنى عندما يكون الارتباط عكسيا وتاما (P_{12}=-1) بين معدلي العائد حيث تصبح $\boldsymbol{\delta_p^2}$:

$$\boldsymbol{\delta_p^2 = w_1^2 \delta_1^2 + w_2^2 \delta_2^2 - 2w_1 w_2 \delta_1 \delta_2}$$

وهذا يعني أن كل انخفاض في معدل عائد الأصل الأول بمقدار معين يكون مصحوبا بزيادة في معدل عائد الأصل الثاني بمقدار ثابت وهو ما يقلل من عمق الخسارة الذي يتحمله صاحب المحفظة.

[10] عيسى مهند نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية- عمان، 2010، ص177

[11] خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص 196

ويعني مما سبق أن درجة المخاطرة للمحفظة بوجه عام لا تعتمد فقط على درجة المخاطرة لكل أصل مالي على حده وإنما أيضا على درجة الارتباط بين العوائد الخاصة بالأصول المختلفة داخل المحفظة.[12]

وعندما يؤخذ بنظر الاعتبار اثنين من الأوراق المالية فانه يمكن استخدام المعادلة التالية لإيجاد نسبة الاستثمار في الورقة المالية الأولى $\mathbf{w}$ و الثانية $\boldsymbol{w}_{\mathbf{j}}$ والتي ينتج عن ذلك أقل خطر[13]:

$$\mathbf{w}_{\mathbf{i}} = \frac{\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{j}}^{\mathbf{2}} - \boldsymbol{\delta}_{\mathbf{i}}\,\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{j}}\,\mathbf{P}_{\mathbf{ij}}}{\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{i}}^{\mathbf{2}} + \boldsymbol{\delta}_{\mathbf{j}}^{\mathbf{2}} - \mathbf{2}(\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{i}}\,\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{j}}\,\mathbf{P}_{\mathbf{ij}})}$$

$$\mathbf{w}_{\mathbf{j}} = \mathbf{1} - \mathbf{w}_{\mathbf{i}}$$

ولمعرفة اثر التنويع على عوائد المحفظة ومخاطرها لابد من العمل على زيادة الأوراق المالية المكونة للمحفظة من ورقتين إلى ثلاث أوراق مالية. وعندما يتم المزج بين هذه الأصول وأية أصول أخرى فإن المخاطر المرجحة لمحفظة ذات ثلاثة أصول كما يلي: [14]

$$\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{p}}^{\mathbf{2}} = \mathbf{w}_{\mathbf{1}}^{\mathbf{2}}\,\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{1}}^{\mathbf{2}} + \mathbf{w}_{\mathbf{2}}^{\mathbf{2}}\,\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{2}}^{\mathbf{2}} + \mathbf{w}_{\mathbf{3}}^{\mathbf{2}}\,\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{3}}^{\mathbf{2}} + \mathbf{2}\mathbf{w}_{\mathbf{1}}\mathbf{w}_{\mathbf{2}}\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{1}}\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{2}}\mathbf{P}_{\mathbf{12}} + \mathbf{2}\mathbf{w}_{\mathbf{1}}\mathbf{w}_{\mathbf{3}}\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{1}}\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{3}}\mathbf{P}_{\mathbf{13}} + \mathbf{2}\mathbf{w}_{\mathbf{2}}\mathbf{w}_{\mathbf{3}}\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{2}}\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{3}}\mathbf{P}_{\mathbf{23}}$$

ويتم قياس خطر محفظة مكونة من $\mathbf{n}$ الأصول المالية عن طريق العلاقة التالية للتباين:[15]

$$\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{p}}^{\mathbf{2}} = \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{w}_{\mathbf{i}}^{\mathbf{2}}\,\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{i}}^{\mathbf{2}} + \mathbf{2}\sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}}\sum_{\mathbf{j=i+1}} \mathbf{2}\mathbf{w}_{\mathbf{i}}\mathbf{w}_{\mathbf{j}}\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{i}}\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{j}}\mathbf{P}_{\mathbf{ij}}$$

$$\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{p}}^{\mathbf{2}} = \sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}} \mathbf{w}_{\mathbf{i}}^{\mathbf{2}}\,\boldsymbol{\delta}_{\mathbf{i}}^{\mathbf{2}} + \mathbf{2}\sum_{\mathbf{i=1}}^{\mathbf{n}}\sum_{\mathbf{j=i+1}} \mathbf{2}\mathbf{w}_{\mathbf{i}}\mathbf{w}_{\mathbf{j}}\mathbf{cov}(\mathbf{r}_{\mathbf{i}}\,.\,\mathbf{r}_{\mathbf{j}})$$

[12] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص608

[13] خالد وهيب الراوي، مرجع سابق، ص202

[14] دريد كامل الشبيب، مرجع سابق، ص151-154

[15] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع نفسه، ص609

3. الإطار الميداني للدراسة:

3-1. عينة الدراسة: لدراسة العلاقة بين التنويع والمخاطرة أخدنا عينة مكونة من15شركة ومن بينها: شركة الاسمنت، شركة الزجاج، الصناعات الالكترونية، الصناعات الكهربائية، شركة الألبسة، الصناعة النسيجية.....الخ، والتي كانت عوائدها على الترتيب موضحة في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1): عوائد الشركات

شركة1	شركة2	شركة3	الشركة4	شركة5	شركة6	شركة7	شركة8
95000	90000	15000	19000	13000	17000	27500	50000
80000	85000	15000	18500	13000	17500	30000	52000
75000	90000	13000	17500	12500	17000	28000	52500
70000	90000	12000	16500	11000	16500	28000	52000
75000	85000	12000	16500	11000	16000	27500	52000
شركة9	شركة10	شركة11	شركة12	شركة13	شركة14	شركة15	
40000	14000	34300	31000	22500	70600	24000	
43000	13500	34400	31400	22700	70900	24300	
44000	13500	34500	31200	23000	80000	24500	
43000	14000	35000	31500	23700	70900	25000	
43500	14500	35000	32000	23600	70800	25300	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الشركات

العمل المطلوب: على أساس المعطيات السابقة نقوم بتكوين 15 محفظة مالية واحتساب درجة المخاطرة لكل محفظة مالية بالاعتماد على مصفوفة الارتباط والتباين المشترك وإيجاد العلاقة بين التنويع والمخاطرة.

3-2. تحديد مصفوفة الارتباط والتباين المشترك لعوائد الشركات: قبل احتساب مخاطر المحافظ المالية نقوم بتحديد مصفوفة الارتباط والتباين المشترك بين عوائد الشركات الست باستخدام برنامج SPSS v22 وفق الجدول رقم (2) والجدول رقم (3) :

جدول رقم (2) : مصفوفة الارتباط بين عوائد الشركات

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
1	1														
2	0,14	1													
3	0,81	-,06	1												
4	,8	,0	,88	1											
5	,71	,09	,93	,85	1										
6	,41	,08	,84	,81	,80	1									
7	-,1	-,46	,49	,35	,46	,72	1								
8	-,91	-,28	-,58	-,64	-,40	-,14	,11	1							
9	-,9	-,32	-,52	-,65	-,44	-,22	,74	,66	1						
10	-,003	-,22	-,51	-,50	-,70	-,68	-,66	-,25	-,15	1					
11	-,76	-,16	-,32	-,96	-,99	-,96	-,55	-,47	,69	,66	1				
12	-,53	-,66	-,97	-,75	-,78	-,73	-,08	,50	,84	,66	,82	1			
13	-,83	-,09	-,96	-,99	-,98	-,82	-,44	,69	,88	,96	,99	,77	1		
14	-,26	,49	-,16	-,07	,20	,20	-,69	,46	,49	-,54	-,22	-,11	-,69	1	
15	-,79	-,01	-,82	-,96	-,96	-,86	-,11	,58	,63	,64	,97	,91	,96	-,11	1

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS v22

جدول رقم (3) : مصفوفة التباين والتباين المشترك بين عوائد الشركات

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15
1	925000														
2	37500	75000													
3	117500	-2500	23000												
4	95000	2500	17000	13000											
5	70000	2500	14600	11125	10500										
6	22500	1250	7250	5250	5250	1250									
7	-10000	-13750	7750	4125	4750	4250	10750								
8	-85000	-7500	-8500	-7125	-4000	-750	3250	9900							
9	-135000	-13750	-14750	-12125	-7125	-2000	3875	15125	24600						
10	-1250	-2500	-3250	-2375	-3000	-2125	-2875	-1000	-1000	1750					
11	24600	-1600	-4700	-3675	-3425	-1650	-1225	1525	2650	925	1130				
12	-22250	-7000	-3850	-3275	-3025	-1575	-300	1825	3325	1025	1040	1420			
13	-42500	-1250	-7750	-6000	-5375	-2500	-1875	2875	4875	1250	1775	1550	2850		
14	-102000	44750	-9950	-3050	9700	4600	-3850	19400	31400	-5325	-3020	-4835	-1950	169400	
15	-39750	-4600	-7350	-5775	-5150	-2575	-1475	2950	5300	1400	1715	179	2700	-2435	2770

المصدر : من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS v22

ملاحظة: مع العلم انه تم أخذ قيم التباين المشترك بعد حذف صفرين من كل قيمة، ولذى يجب إضافة الصفرين الى كل قيمة من قيم التباين والتباين المشترك عند احتساب المخاطر.

3-3. التحديد بالقياس لمخاطر المحافظ المالية:

بالاعتماد على العلاقات المذكورة في الإطار النظري ومصفوفة الارتباط والتباين المشترك نقوم بحساب التباين والانحراف المعياري لكل محفظة، مع العلم أن درجة المخاطرة للمحفظة الأولى تتمثل في الانحراف المعياري للشركة1 بدرجة تنويع (1) ويمكن تحديد ذلك وفق الخطوات التالية :

- **درجة المخاطرة للمحفظة المالية الأولى المكونة من عوائد (الشركة$_1$) بنسبة 100%:**

$$\boldsymbol{\delta_{p1} = \sqrt{\delta_{p1}^2} = \sqrt{92500000} = 9618}$$

- **درجة المخاطرة للمحفظة المالية الثانية المكونة من عوائد (الشركة$_1$) بنسبة 50% و(الشركة$_2$) بنسبة 50%:**

$$\delta_{\mathrm{p}}^2 = \mathrm{w}_1^2\,\delta_1^2 + \mathrm{w}_2^2\,\delta_2^2 + 2\mathrm{w}_1\mathrm{w}_2\delta_1\delta_2\mathrm{P}_{12}$$

$$\boldsymbol{\delta_{p2}^2} = 0.5^2 .92500000 + 0.5^2 .7500000 + 2.0.5.0.5.3750000$$

$$\boldsymbol{\delta_{p2} = \sqrt{\delta_{\mathrm{p1}}^2} = \sqrt{26875000} = 5184}$$

- **درجة المخاطرة للمحفظة المالية الثالثة المكونة من عوائد (الشركة$_1$) بنسبة 40% و(الشركة$_2$) بنسبة 20% و(الشركة$_3$) بنسبة 40%:**

$$\boldsymbol{\delta_{\mathrm{p}}^2 = \mathrm{w}_1^2\,\delta_1^2 + \mathrm{w}_2^2\,\delta_2^2 + \mathrm{w}_3^2\,\delta_3^2 + 2\mathrm{w}_1\mathrm{w}_2\delta_1\delta_2\mathrm{P}_{12} + 2\mathrm{w}_1\mathrm{w}_3\delta_1\delta_3\mathrm{P}_{13} + 2\mathrm{w}_2\mathrm{w}_3\delta_2\delta_3\mathrm{P}_{23}}$$

$$\delta_{p3}^2 = 0{,}4^2 .92500000 + 0{,}2^2 .7500000 + 0{,}4^2 .2300000 + 2.0{,}4.0{,}2.11750000 + 2.0{,}4.0{,}4.3750000 + 2.0{,}2.0{,}4.(-250000) +$$

$$\boldsymbol{\delta_{p3} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{19788000} = 4448}$$

- **درجة المخاطرة للمحفظة المالية الرابعة المكونة من عوائد (الشركة$_1$) بنسبة 25% و(الشركة$_2$) بنسبة 25% و(الشركة$_3$) بنسبة25% (الشركة$_4$) بنسبة 25%:**

$$\boldsymbol{\delta_p^2 = w_i^2\ \delta_i^2 + 2\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=i+1} 2w_i w_j \delta_i \delta_j P_{ij}}$$

$$\delta_{p4}^2 = 0{,}25^2.92500000 + 0{,}25^2.7500000 + 0{,}25^2.2300000 + 0{,}25^2.1300000 + 2.0{,}25.0{,}25.11750000 + 2.0{,}25.0{,}25.3750000 + 2.0{,}25.0{,}25.9500000 + 2.0{,}25.0{,}25.(-250000) + 2.0{,}25.0{,}25.250000 + +2.0{,}25.0{,}25.1700000$$

$$\boldsymbol{\delta_{p4} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{9812500} = 3133}$$

- **درجة المخاطرة للمحفظة المالية الخامسة المكونة من عوائد (الشركة$_1$) بنسبة 20% و(الشركة$_2$) بنسبة 20% و(الشركة$_3$) بنسبة 20% (الشركة$_4$) بنسبة 20% (الشركة$_5$) بنسبة 20%:**

$$\delta_{p5}^2 = 0{,}20^2.92500000 + 0{,}20^2.7500000 + 0{,}20^2.2300000 + 0{,}20^2.1300000 + 0{,}20^2.1050000 + 2.0{,}20.0{,}20.11750000 + 2.0{,}20.0{,}20.3750000 + 2.0{,}20.0{,}20.9500000 + 2.0{,}20.0{,}20.7000000 + 2.0{,}20.0{,}20.(-250000) + 2.0{,}20.0{,}20.250000 + 2.0{,}20.0{,}20.250000 + 2.0{,}20.0{,}20.1700000 + 2.0{,}20.0{,}20.1450000$$

$$\boldsymbol{\delta_{p5} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{7107000} = 2666}$$

- **درجة المخاطرة للمحفظة المالية السادسة المكونة من عوائد (الشركة$_1$) بنسبة 10% و(الشركة$_2$) بنسبة 10% و(الشركة$_3$) بنسبة 20% (الشركة$_4$) بنسبة 20%(الشركة$_5$) بنسبة 20% (الشركة$_6$) بنسبة 20%:**

$$\delta_{p6}^2 = 0{,}1^2.92500000 + 0{,}1^2.7500000 + 0{,}2^2.2300000 + 0{,}2^2.1300000 + 0{,}2^2.1050000 + 0{,}2^2.325000 + 2.0{,}1.0{,}2.11750000 +$$

$$2.0.1^2.3750000 + 2.0,1.0,2.9500000 + 2.0,1.0,2.7000000 + 2.0,1.0,2.2250000 - 2.0,1.0,2.(250000) + 2.0,10.0,20.250000 + 2.0,10.0,20.250000 + 2.0,10.0,20.125000 + 2.0,20.0,20.1700000 + 2.0,20.0,20.1450000 + 2.0,20.0,20.725000 + 2.0,10.0,20.1112500 + 2.0,20.0,20.525000 + 2.0,20.0,20.525000$$

$$\boldsymbol{\delta_{p6} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{2903000} = 1704}$$

وبالاعتماد على برنامج EXEL لحساب مخاطر المحافظ المتبقية تم الحصول على النتائج التالية:

$$\boldsymbol{\delta_{p7} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{2588062.5} = 1609}$$

$$\boldsymbol{\delta_{p8} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{1507000.02} = 1228}$$

$$\boldsymbol{\delta_{p9} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{1120000} = 1058}$$

$$\boldsymbol{\delta_{p10} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{948000} = 974}$$

$$\boldsymbol{\delta_{p11} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{194317.5} = 441}$$

$$\boldsymbol{\delta_{p12} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{124960.5} = 354}$$

$$\boldsymbol{\delta_{p13} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{112700} = 336}$$

$$\boldsymbol{\delta_{p14} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{101793} = 319}$$

$$\boldsymbol{\delta_{p15} = \sqrt{\delta_p^2} = \sqrt{95880} = 310}$$

ملاحظة: من النتائج المتحصل عليها نلاحظ انه بزيادة درجة التنويع في المحافظ المالية تقل المخاطرة للشركة1.

3-4. التعرض بالقياس للعلاقة بين التنويع والمخاطر:

بالاعتماد على النتائج المتعلقة بالانحراف المعياري للمحافظ السابقة درجة التنويع نحصل على الجدول رقم (4):

جدول رقم (4): درجة التنويع والمخاطرة

Obs	s	v	v_1
1	9618	1	1.0000
2	5184	2	0.5000
3	4448	3	0.3333
4	3133	4	0.2500
5	2666	5	0.2000
6	1704	6	0.1666
7	1609	7	0.1428
8	1228	8	0.1250
9	1058	9	0.1111
10	974	10	0.1000
11	441	11	0.0909
12	354	12	0.0833
13	336	13	0.0769
14	319	14	0.0710
15	310	15	0.0666

المصدر: من إعداد الباحثين

حيث:

- s: الانحراف المعياري للمحفظة والذي يمثل درجة المخاطر؛

- **v** : درجة التنويع مقاسه بعدد الأوراق المالية فيها؛
- $\mathbf{v_1}$: مقلوب v.

وبرسم الشكل الانتشاري رقم (1) تبين أن العلاقة بين درجة المخاطرة ودرجة التنويع غير خطية على النحو التالي:

الشكل الانتشاري رقم (1)

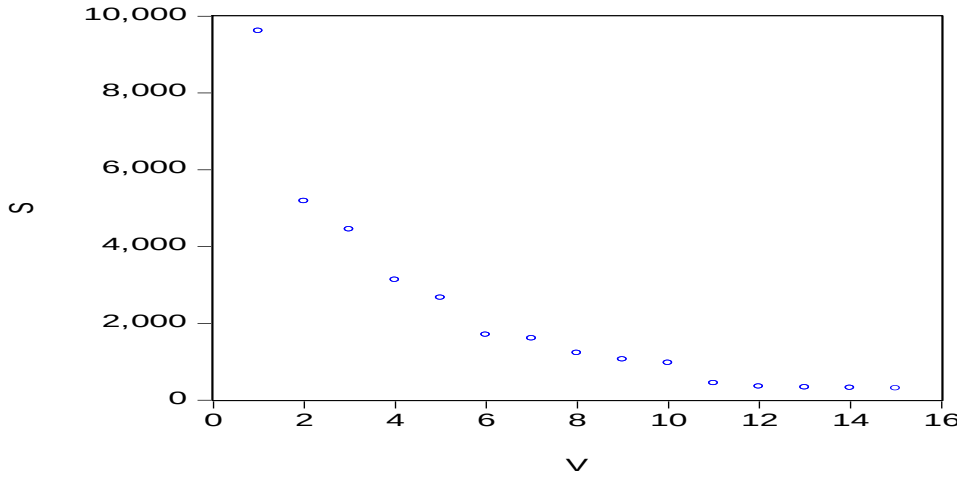

المصدر: من إعداد الباحثين

ومن تم فإن صيغة التحويل لمقلوب هي إحدى الصيغ الملائمة لتقدير هذه العلاقة،[16] وهي تتمثل في: $\boldsymbol{\delta = a + b\frac{1}{v} + u}$

كما نعلم أن تفاضل درجة المخاطرة بالنسبة لدرجة التنويع تساوي: $\boldsymbol{\frac{ds}{dv} = -\frac{b}{v^2}}$

هذا ما يعني أن الميل سالب ومتغير ومن ثم فإن العلاقة بين درجة المخاطرة والتنويع علاقة عكسية وغير خطية. وحيث أن المقلوب $\mathbf{v_1}$ هو $\mathbf{v_1 = \frac{1}{v}}$. ومنه العلاقة المراد تقديرها هي:

$$\mathbf{s_i = a + bv_{1i} + e_i}$$

وبتقدير الصيغة أعلاه باستخدام برنامج **EVIEWS** نحصل على النتائج الموضحة في الجدول رقم (5):

[16] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 661

جدول رقم (5): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: S
Method: Least Squares
Date: 07/03/14 Time: 16:57
Sample: 1 15
Included observations: 15

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	348.1643	415.4880	0.837965	0.4172
V1	9656.574	1390.194	6.946204	0.0000

R-squared	0.787754	Mean dependent var	2225.467
Adjusted R-squared	0.771428	S.D. dependent var	2556.452
S.E. of regression	1222.220	Akaike info criterion	17.17829
Sum squared resid	19419697	Schwarz criterion	17.27270
Log likelihood	-126.8372	Hannan-Quinn criter.	17.17729
F-statistic	48.24975	Durbin-Watson stat	1.440596
Prob(F-statistic)	0.000010		

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS

ومن النتائج المتحصل عليها من الجدول رقم 5 نجد أن: $\mathbf{s_i = 348.16 + 9656.6v_{1i} + e_i}$

ومن هذه الصيغة نجد أن: الحد الأدنى الذي لا تنخفض درجة المخاطرة دونه مها زادت درجة التنويع هو **348.16** وحدة انحراف معياري.

$$\frac{\mathbf{d\delta}}{\mathbf{dD}} = -\frac{\mathbf{9085.2}}{\boldsymbol{v^2}}$$

تمثل ميل العلاقة بين درجة المخاطرة ودرجة التنويع. فإذا كان حجم المحفظة 10 أوراق مالية فإن:

$$\frac{\boldsymbol{d\delta}}{\boldsymbol{dD}} = -\frac{\mathbf{9656.6}}{\mathbf{100}} = \mathbf{96.56}$$

هو ما يعني أن زيادة حجم المحفظة بمقدار ورقة مالية عن هذا الحجم يترتب عليه انخفاض درجة المخاطرة بمقدار 96.56 وحدة انحراف معياري تقريبا.

أما فيما يتعلق بمرونة المخاطرة للتنويع فإنها تساوي:

$$\xi s v = \frac{ds}{dv} . \frac{v}{s} = -\frac{b}{v^2} . \frac{v}{s} = -\frac{b}{vs}$$

و من ثم فإنه عندما يكون حجم المحفظة المالية 10 أوراق مالية:

$$\xi s v = -\frac{9656.6}{10 \times 974} = -0.99$$

هو ما يعني أن زيادة حجم المحفظة بنسبة **10%** يصاحبها انخفاض في درجة المخاطرة بنسبة99 % تقريبا.

خاتمة:

كان الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو التعرض بالقياس للعلاقة بين التنويع والمخاطر لتبيان طرائق خفض المخاطر تطبيقا على نموذج قياسي للانحدار البسيط. وقد وقد بينت النتائج أن التنويع بمزج مجموعة من الأصول يترتب عليه تخفيض المخاطر إلى مستوى ادني من المستوى السابق. وبالتالي بناء محفظة كفء التي تحقق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطر محسوبة.

قد تكون درجة مخاطرة المحفظة أقل من درجة مخاطرة الأوراق المالية التي تكون هده المحفظة وذلك بسبب التنويع، والتنويع هو الاستثمار في أكثر من ورقة مالية من أجل تخفيض درجة المخاطرة. والتنويع يخفض من المخاطرة من خلال الاستثمار في أوراق مالية ذات خصائص مختلفة بالنسبة للعائد والمخاطرة، وهذا ما يسمى بأثر المحفظة ، وعن درجة الانخفاض في المخاطرة التي تتحقق من خلال التنويع تعتمد على درجة الارتباط بين عوائد المختلفة التي تكون هذه المحفظة في درجة واتجاه التغير بين المتغيرين[17] فإن أي تغير في أسعار وعوائد أداة معينة سوف لن يكون مؤثر ا على عوائد المحفظة ككل خاصة إذا كان معامل الارتباط بين الأدوات المكونة للمحفظة سالب فإن مستويات المخاطر تنخفض، فالخسائر الكبيرة في مجال

[17] سيد سالم عرفة، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية-عمان، 2009، ص78

معين يقابلها أرباح في مجالات أخرى. وبصفة عامة التنويع يقلل من مخاطر الاستثمار لأن تجاهل مخاطر اليوم أشبه بتجاهل الخسائر المستقبلية والامتناع عن اتخاذ إجراءات تصويبيه اليوم لتفاديها غدا.

ومن خلال ما تقدم نرى أن إستراتجية الحد من المخاطر من خلال التنويع تعد حجر الزاوية بالنسبة لمزايا الشركات في عالم متغير. وإن الفكرة الأساسية هنا هي محاولة الحد من المخاطر من أجل خدمة عدة وظائف هامة منها:

- المعاونة في اتخاذ القرار؛
- تنمية المزايا التنافسية؛
- تنفيذ الإستراتجية.

فإن مستويات المخاطر تنخفض، فالخسائر الكبيرة في مجال معين يقابلها أرباح في مجالات أخرى.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية :

1. خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان، 2011؛
2. دلال القاضي، محمود البياني، منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS، دار الحامد-عمان، 2008؛
3. دريد كامل الشبيب، ادارة المحافظ الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع-عمان،2010؛
4. سيد سالم عرفة، ادارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية-عمان؛
5. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع- عمان، 2011؛
6. شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، ادارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع-عمان، 2012؛
7. شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، دار ومكتبة الحامد-عمان، 2012؛

8. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية–مصر، 2000؛

9. عيسى مهند نقولا، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية– عمان، 2010؛

10. محمد محمود المكاوي، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع– مصر، 2012؛

11. نظير رياض محمد الشحات، ادارة محافظ الاوراق المالية في ظل حوكمة الشركات، كلية التجارة – جامعة المنصورة، 2007.

المراجع باللغة الأجنبية :

1. Frank K. Belly, Keith C. Brown, Investment Analysis and Portfolio Management, Tomson-USA, 2002.

2. Singleton J. Clay, Core-Satellite Portfolio management, Mc Graw Hill, 2005.

تأثير دوافع اللجوء لإخراج النشاطات (outsourcing) على العوامل المحددة لاختيار المورد

أ. عبيد الله فطيمة

أستاذة مساعدة (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة معسكر

د. مختاري فيصل

أستاذ محاضر (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة معسكر

ملخص:

حاليا تعرف ظاهرة إخراج النشاطات انتشارا واسعا بين المؤسسات، وهي تتمثل في: "قيام المؤسسة الصناعية أو التجارية بتعهيد وظيفة أو جزء منها كانت تنجز سابقا في الداخل، إلى مورد خارجي". الهدف من هذا المقال هو تسليط الضوء على الدوافع التي تجعل المؤسسات تلجأ إلى اخراج النشاطات، وأثر هذه الدوافع على المعايير التي تحفز المؤسسة على اختيار الموردين".

باستعمال نموذج الانحدار الخطي المتعدد، توصلنا أن دوافع اتخاذ قرار اخراج النشاطات تؤثر في العوامل المحددة لاختيار المورد بصفة جزئية. وتتمثل هذه الدوافع في: صعوبات تسيير النشاط داخليا، محدودية الكفاءات الداخلية واتساع نشاط المؤسسة، وجود عروض جيدة تسمح بتحويل التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة.

الكلمات المفتاحية: اخراج النشاطات، اختيار المورد.

Abstract:

Nowadays, the outsourcing is a phenomenon enterprises more and more often resort to. It consists, for an industrial or a commercial company, in ‘‘confiding all or a part of a function, assured before the internal, by an outside provider’’. The target of this article is to shed light on the motives in which enterprises resort to outsourcing, and the impact of these motives on the criteria which are going to spur a company on to choose providers’’.

Using multiple linear regression model, we found that the motives of the decision of outsourcing affect the determinants of the choice of the provider. These motives are: the difficulties of conducting activity internally, limited internal efficiencies and breadth of enterprise activity, having good offers to convert fixed costs into variable costs.
Key words: outsourcing, selecting outsourcing provider.

مقدمة:

لقد أيقنت المؤسسات أن ممارسة المنافسة والوصول الى ارضاء العميل لا يتأتى الا من خلال تجميع الموارد باتجاه الوظائف الأكثر خلقا للقيمة، والتي تمس المركز التنافسي للمؤسسة بالسوق، أي الوظائف والأنشطة التي تشكل قلب المهنة " le cœur de métier"، في هذا الاطار تبرز اخراج النشاطات كاستراتيجية لتقليص حجم المؤسسة، من خلال التخلي عن أنشطتها غير أساسية، ومن ثم تحقيق حجم معياري، يسمح لها بأداء وظائفها بشكل مرن.

يعتبر اخراج الأنشطة الانتاجية أمر كلاسيكي في صناعة السيارات، أصبح المصنعون الاوربيون والأمريكيون يتبعون خطى المؤسسات اليابانية شيئا فشيئا، حيث طورت هذه الأخير شبكة من الموردين منذ سنة 1950. في قطاع الاعلام الآلي، نجد مؤسسة Original–OEM EquipmentManifacturers– التي تخرج تقريبا كل المكونات المستعملة في الأجهزة التي تسوق تحت علامتها. في الصناعة النسيجة، نادرا ما تنجز المؤسسات ذاتيا ما تقوم بتسويقه.

الطفرة الحالية للاخراج تكمن في اخراج الأنشطة الخدماتية (Quinn J.B,1994). لكن ظاهرة اخراج الانشطة الخدماتية ليست جديدة كليا. فالتحكيم بين الموارد الداخلية والموارد الخارجية كان دائما مطروح، فالعديد من الأنشطة التي كانت تعتبر تاريخيا مدمجة في المؤسسة، أصبحت المؤسسات تخرجها شيئا فشيئا. فالأنشطة المحيطية كالاطعام، البستنة، التنظيف والحراسة صارت توكل إلى موردين خارجيين في العديد من المؤسسات. في حين أن الانشطة التي تعتبر حساسة وتتصل بالسير الجيد للمؤسسة مثل الاعلام الآلي، الاتصالات واللوجستيات فهي لم يتم إخراجها إلا حديثا. على المستوى الدولي، المثال

الرائد هو بالتأكيد مثال مؤسسة Eeastman Kodak التي قامت باخراج قسم كبير من وظيفة الاعلام الآلي والاتصالات منذ 1989.

حوافز اللجوء إلى عمليات الاخراج بدورها تطورت. كان الهدف التقليدي للإخراج هو تخفيض التكاليف. حاليا ضرورة خلق القيمة للمساعم تجبر المؤسسات على تحويل الأفراد والتجهيزات إلى موردين متخصصين للتخفيف من ميزانياتهم وزيادة مردوديتهم. من جهة أخرى فإن اللجوء للاخراج يكون بهدف تركيز استثمار الموارد المالية في الأنشطة التي تخلق القيمة.

بالنسبة للمؤسسة الجزائرية فإن دورها كان مختلف في الاقتصاد، فخلال النظام الاشتراكي المحض كانت المؤسسة الجزائرية الوحدة الأساسية لتطبيق البرامج والمخططات الوطنية الاقتصادية، لكن بتوجه المؤسسة الجزائرية نحو الاقتصاد الحر ولو بصفة بطيئة من خلال برامج التعديل الهيكلي والخوصصة وخلق مؤسسات خاصة، تغير هذا الدور وأصبحت المؤسسات مطالبة بتفعيل دورها ف الاقتصاد. هنا تبرز استراتيجية اخراج النشاطات كفرصة للمؤسسات الجزائرية وخاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فهي تسمح لها بالتطور السريع من خلال الاستفادة من كفاءات لا تتوفر عليها في الداخل. خاصة اذا ما لجأت إلى التعاقد مع موردين أجانب يتوفرون على تكنولوجيات متطورة.

أ–إشكالية البحث: يسعى هذا البحث للاجابة على الاشكالية التالية:

هل تؤثر دوافع المؤسسة لاتخاذ قرار اخراج نشاط ما في العوامل المحددة لاختيار المورد الذي سيوكل له انجاز هذا النشاط؟

ب–فرضية البحث: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لدوافع الاخراج على العوامل المحددة لاختيار المورد في اطار مشروع اخراج النشاطات.

ج–أهداف البحث: تشمل أهداف هذه الدراسة النقاط التالية:

- التعرف على استراتيجية اخراج النشاطات؛
- التعرف على الدوافع التي تحفز المؤسسات على اللجوء لإخراج النشاطات؛

- التعرف على أهم العوامل المحددة لاختيار المورد؛
- دراسة تأثير دوافع الاخراج على العوامل المحددة لاختيار المورد.

د–منهجية البحث: ينقسم هذا البحث إلى قسمين، القسم الأول تطرقنا فيه إلى مفهوم اخراج النشاطات، الدوافع التي تساهم في لجوء المؤسسات لإخراج النشاطات وأخيرا العوامل المحددة لاختيار المورد في اطار اخراج النشاطات. أما القسم التطبيقي فتم من خلال توجيه استبيان لعينة مكونة من 41 مؤسسة تمارس فعلا استراتيجية اخراج النشاطات. الاستبيان يتكون من ثلاث أجزاء: الجزء الأول خاص بتعريف المؤسسة، الجزء الثاني خاص بدوافع اللجوء إلى اخراج النشاطات، أما الجزء الثالث فخاص بالعوامل المحددة لاختيار المورد في اطار مشروع اخراج النشاطات.

هـ–الأدوات الاحصائية: تم استخدام الاحصاء الوصفي، التحليل العاملي بطريقة varimax، الانحدار الخطي المتعدد، وتم حساب هذه الاختبارات بالاعتماد على برنامج SPSS نسخة 20.

1–الجانب النظري

1–1–تعريف اخراج النشاطات

اخراج النشاطات هو العملية التي من خلالها تتعهد مؤسسة ما لمورد خارجي مختص، بصف تامة وكاملة مسؤولية وظيفة fonction أو نشاط activité، وقد يصاحب هذا نقل مجموع الموارد المادية والبشرية من المؤسسة إلى المورد، وذلك لفترة زمنية طويلة.[1]

يعرف Bertrand Quélin اخراج النشاطات على أنه "تحويل نشاط معين إلى مورد خارجي بصفة مستمرة، بعدما كان هذا النشاط ينجز سابقا داخل المؤسسة."[2]

"يعرف اخراج النشاطات على أنه الاستعمال الاستراتيجي للموارد الخارجية لتحسين العمليات والنشاطات التي عادة ما يتكفل بها الفريق الداخلي حيث يعتبر اخراج النشاطات كاستراتيجية تتعاقد بفضلها المؤسسة

[1] M. François EDOUARD, *Conséquences sur l'emploi et le travail des stratégies d'externalisation d'activités*, 30 Mars 2005, p9

[2] Frédéric TCHERNEIANM, *Les nouvelles règles de l'externalisation,* dossier groupe HEC, 2002, p32

مع مانحي خدمات متخصصين. الذين يصبحون بعد ذلك شركاء قيميين، بحيث تتعاقد المؤسسة مع مؤسسات أخرى لتقيم معها علاقات طويلة المدى حيث هذه المؤسسات تتمتع بإمكانيات تتكامل مع امكانياتها، لكن الفرق بين التكامل بين الموارد واخراج النشاطات هو أن هذا الأخير يتطلب اعادة هيكلة لبعض النشاطات، وكذلك انتقال فريق العمل في بعض الأحيان."[3]

"يمكن تعريف اخراج النشاطات من منطلق تسييري فإخراج النشاطات هو تسيير تفويضي، ذلك أنه يتم عن طريق تعهيد بعض النشاطات إلى طرف خارجي لفترة زمنية طويلة."[4]

" إخراج النشاطات هو توكيل حقيقي لنشاط ما بعقد طويل الأجل يهدف إلى خلق القيمة المضافة من خلال علاقة شراكة زبون/ مورد."[5]

من التعاريف السابقة فإنه يمكن استنتاج أربع خصائص لعمليات اخراج النشاطات:

- الالتجاء لمورد خارجي للقيام بنشاط كان ينجز داخل المؤسسة؛
- أحيانا تتوافق مع نقل الموارد البشرية والمادية؛
- تتم في اطار تعاقدي يتجسد من خلال تحديد الالتزامات والتعهدات المتبادلة؛
- تتميز بأنها ارتباط طويل الأجل بين المؤسسة وموردیها (أحيانا بعقود قصيرة الأجل ولكن متجددة).

[3] Benoit A.AUBERT et al, *Managing IT Outsourcing Risk (Lessons learnded-scientific series*), CIRANO, Montréal, Mai2001, p12, *www*.cirano.qc.ca/pdf/publication/2001s-39.pdf -

[4] *Baromètre outsourcing*, 2003,p 10 www.cnccef.org/rxpertises/redowon/outsourcing-barometre2003.pdf

[5] Nicolas GOMEZ et al, *Etude de Performance de l'Outsourcing RH*, 2009, http://www.youscribe.com/catalogue/tous/savoirs/sciences-humaines-et-sociales/etude-de-performance-de-l-outsourcing-rh-2008-2009-540092

1-2-دوافع اتخاذ قرار اخراج النشاطات

1-2-1- تخفيض التكاليف: إن الأسباب التي تجعل تكاليف المورد أقل من تكاليف المؤسسة المخرجة متعددة، فإضافة لانخفاض تكلفة اليد العاملة هناك طرق التنظيم، التكنولوجيا المستعملة، أثر الخبرة المتراكمة واقتصاديات الحجم. ولهذا يعتبر تخفيض التكاليف أهم دافع للإخراج لدى جل المؤسسات.

1-2-2-التقليد: عندما تقوم شركة ناجحة بتقديم تأكيد مفاده أن السبب وراء تحقيقها لهذ النجاح هو اعتمادها على اخراج النشاطات في تنفيذ بعض أو أغلب أنشطتها، هذا الأمر يؤدي إلى جذب العديد من المؤسسات نحو تقليد ذلك، باعتبار أن اخراج النشاطات أصبح الاستراتيجية التي تقود للنجاح وبالتالي يصبح التوجه إلى اخراج النشاطات موضة العصر، لكن ما لا تدركه المؤسسات المقلدة أن المؤسسات الناجحة تميل إلى تقديم تقارير متفائلة.[6]

1-2-3-المردودية المرتفعة للاستثمارات: انطلاقا من نظرية التكاليف المقارنة فإن المؤسسة تلجأ إلى المورد الخارجي حتى وإن كان تنفيذ العمل داخليا أقل كلفة، وهذا للاستفادة من القدرات المالية التي يوفرها الكسب الخارجي في استثمارات أكثر مردودية والتي تتناسب وتخصصات المؤسسة.

1-2-4-المردودية الاستراتيجية: نظرا للتحولات الاقتصادية فإن المؤسسة مطالبة بتغيير استراتيجيتها حسب الوضع السائد، فالمؤسسات المندمجة تجد صعوبة في التخلي عن قطاع سوقي معين أو تغيير نشاطها أو توقيف انتاج معين، بينما تقل هذه الصعوبة عند المؤسسات التي تلجأ إلى اخراج النشاطات، وذلك باللجوء إلى فسخ علاقة الشراكة عند الضرورة.[7]

---

[6] عامر اسماعيل عبد الله حديد، *تحديد معايير اختيار المورد في اطار عملية التعهيد*، مؤتمر دولي حول عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة جنان، لبنان، ، 2012، ص 12.

[7] Yves BARREGRE & M. BOUCHE, *Les Politique D'impartition*, R.F.G, 1982, p08.

1-2-5-زيادة المرونة: في دراسة مست الشركات الكندية أكدت 69% من الشركات أن الهدف من انتهاج استراتيجية اخراج النشاطات هو زيادة المرونة.[8] فإخراج النشاطات يخفض من حجم المسؤوليات الواجب تحملها مثل تسير أصناف مختلفة من العمال، ويسمح للمسيرين بالتركيز فقط على الأمور والقضايا التي يتم تنفيذها داخل المؤسسة.[9]

1-2-6-الحاجة إلى النقل الضمني للمعارف: بعض النشاطات يمكن أن تعتمد على الكثير من المعارف العلمية الضمنية، مثلا عندما نكون بصدد استغلال تكنولوجيا معقدة وحديثة، فإن هذا النوع من المعارف يصطدم بالكثير من الحواجز، فمن جهة يوجد مشكل عدم تناظر المعلومات وبالتالي احتمال الاختيار الخطأ ومن جهة أخرى هناك مشكل نشر سرية المعرفة والتكنولوجيا، وبالتالي خطر التقليد من المنافسين، في هذه الحالة فإن الاختيار الأنسب هو تنفيذ العمل داخل المؤسسة، خاصة إذا كانت المؤسسة التي تنفذ العمل هي صاحبة التكنولوجيا. لكن إذا لم تتمكن المؤسسة من تنفيذ العمل داخليا لسبب أو لآخر، فإن اللجوء إلى علاقات الاخراج يكون أفضل من علاقات السوق لأن المتابعة التقنية المستمرة تكون ضرورية، ومن هنا يمكن أن نستنتج أن الحاجة إلى نقل المعارف العلمية والتكنولوجية اللازمة لتنفيذ نشاط معين تزيد من احتمال اللجوء لعقود اخراج النشاطات مقارنة باللجوء إلى علاقات السوق.[10]

1-2-7-دوافع متعلقة بالنشاط: وتنقسم إلى اثنين:

أ-الطابع المتباين للنشاط: نقول عن نشاط أنه متباين، إذا كانت المؤسسة المعنية بالتنفيذ لا تملك كل الكفاءات والمهارات لتنفيذه، ففي هذه الحالة فإن اللجوء إلى تنفيذ العمل في الداخل غير مرغوب به، وبل غير مجدي، فالمؤسسة قد تصادفها بعض المشاكل والصعوبات التي لم تكن متعودة عليها، وبالتالي فهي

[8] Alain HALLY, *A study of the outsourcing activities of Canadian BUSSINESS : A Comparaison of the country 's for major regions*-HEC-August 2008-p14.
[9] Yves BARREGRE & M.BOUCHE, op.cit., p11.
[10] F. Blanchot, *Modélisation du choix d'un partenariat*, R.F.G, 1997, p68 et p72.

تفتقد إلى التجربة في التعامل معها، وهذا يؤثر على نوعية الأداء، إذن الطابع المتباين للنشاط يرفع من احتمال التعهد به لمورد خارجي.

ب–الطابع التكاملي للنشاط: نقول عن نشاط معين أنه أكثر تكاملية عندما يكون التنسيق (كما ونوعا) بينه وبين الأنشطة الأخرى للمؤسسة ضروري ومطلوب. مثل تطوير وصناعة المنتوجات التكنولوجية، التي تعتمد على مناهج وطرق تصنيع معقدة، في هذه الحالة تصبح علاقات السوق (أي شراء كل ما تحتاجه المؤسسة) غير فعالة ومن الأحسن استبدالها بعلاقات الاخراج.

1–2–8–الدوافع الاجتماعية: إن الاستثمار لا يخص المجال المادي فحسب، فالجانب البشري هو الآخر جد مهم لتحقق المؤسسة تطورات ملموسة وهذا ما يبرر : البحث عن الابداع، امتلاك الكفاءات المثالية لتحقيق الأداء المنشود، البحث عن الخبرة والذكاء الاقتصادي " L'intelligence économique"، ومحاولة رسملة المعارف الداخلية في اطار البحث الدائم عن الأحسن. [11]

1–2–9–توزيع المخاطر: غالبا ما ينظرا لإخراج النشاطات على أنه الوسيلة الأفضل للحد من المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة في بيئة الأعمال، وذلك من خلال تقاسمها لهذه المخاطر مع الموردين، فالاستثمار يجعل من الشركات في حالة مواجهة مستمرة مع أخطار كبيرة مثل أخطار السوق، المنافسين والقوانين والتشريعات الحكومية، المالية، التكنولوجية،... وغيرها، وكلها أخطار يكون التعامل معها صعب لا سيما إذا ما كانت استثمارات المؤسسة كبيرة، ويعد الاخراج حلا أمثلا للحد من هذه المخاطر وذلك من خلال توزيعها بين عدد من الموردين.[12]

في دراسة لـ200 مؤسسة فرنسية أوضح المسيرين مجموعة من الدوافع التي تجعلهم يلجؤون إلى الإخراج:[13]

---

[11] Jean-Claude FRANCASTEL, *Externalisation De La Maintenance*, Dunod, Paris, 2004, p68.

[12] عامر اسماعيل عبد الله حديد، مرجع سابق ذكره، ص 12.

[13] Jérôme BARTHELEMY et S.CHALYSE, *L'externalisation D'activités De Service : Une Analyse En Termes De Bénéfices Et Risques*, revue de gestion, 2004, p89-103

- "تكلفة اللجوء إلى مورد خارجي دائما أقل مقارنة بإنجاز النشاط داخل المؤسسة." (مؤسسة استشفائية)؛
- "من خلال اخراج النشاطات يمكن الوصول بصفة مباشرة لكفاءات لا تتوفر عليها المؤسسة في الداخل. الاشكالية تتلخص في أن موظفي المؤسسة قد يكونون في حالة عجز أمام التطور التكنولوجي السريع، في حين أن موظفي المورد يكونون مكونين بصفة متجددة". (مكتب استشاري)؛
- "اخراج النشاطات يمكن من مواجهة التقلبات الحادثة في نشاط ما (ارتفاع وانخفاض الطلب)، وبالتالي التخلص من العمالة الفائضة". (مؤسسة مختصة في تجهيزات التلحيم والتدفئة)؛
- "اخراج النشاطات يجنب الاستثمار في تجهيزات تستعمل بصفة نادرة من طرف المؤسسة".(مؤسسة أشغال وبناء)؛
- "اخراج النشاطات يمكن من التركيز على المهنة الأساسية، وبالتالي الاستغلال الأمثل للموارد في مجال محدد". (مؤسسة لاستقبال الأشخاص المسنين).

1-3-معايير اختيار الموردين

1-3-1-السعر: السبب الرئيسي الذي يجعل المؤسسات تخرج الأنشطة غير متعلقة بقلب المهنة (non-core business) هو تخفيض التكاليف، إن السعر هو أحد العوامل المفتاحية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، فالسعر يعكس القدرة التنافسية للمورد.[14] واعتمادا على السعر المقدم من طرف المورد تحدد المؤسسة المساهمة الاقتصادية للإخراج ، والتي ترجع إلى ميزات التكلفة الناتجة عن اخراج النشاطات وهي تتعلق بمقارنة التكاليف. صيغة المساهمة الاقتصادية هي كالتالي:

المساهمة الاقتصادية=((التكلفة الذاتية – تكلفة الاخراج)/ التكلفة الذاتية)*100

[14] Chen SHUAI, *Analysis of Decision Making Factors for Information System Outsourcing*, Science and Technology Management Research, 2005, p172-174

من الصيغة أعلاه نلاحظ أن المساهمة الاقتصادية هي النسبة المئوية للوفورات التي يحققها اخراج النشاطات. التكلفة الذاتية يقصد بها تكلفة النشاط عند انجازه من طرف المؤسسة بنفسها self-made cost، وهي تشمل تكاليف الانتاج والتسيير... الخ، أما تكلفة الاخراج outsourcing cost فهي تشمل تكلفة ابرام الصفقة transaction cost، تكلفة المرحلة الانتقالية transition cost وتكلفة المراقبة ...الخ.[15]

1-3-2-الأداء المالي: يعكس الأداء المالي السليم للمورد، ضمان لاستمرارية تقديم الخدمة وتحسينها؛

1-3-3-الأداء التشغيلي :يعد الأداء التشغيلي الجيد للمورد انعكاسا للتدابير المناسبة المتخذة من قبله اتجاه إدارة التسليم ,القدرة على مراقبة الأداء ,التواصل مع المنظمة العميل، نظام الأمن، القدرة على الاستجابة، سرية المعلومات، التحسين المستمر؛

1-3-4-العلاقات الطويلة الأجل :وتمثل مشاركة طرفي العلاقة (المنظمة والمورد) المخاطر والمنافع وضمان استمرارية التعاون بينهما من جهة والحيلولة لمنع مسألة الاستغلال التي يمكن أن تصاحب سلوكهما؛

1-3-5- كلفة التوصيل :وتمثل تكاليف النقل، كلفة التحميل والتفريغ، كلفة المخزون وكلفة المعيب؛

1-3-6- شروط التسديد :وتشير إلى الطرق المعتمدة في اعداد القوائم وطرق التسديد ومستوى المرونة فيها ويعزز هذا العامل الثقة ومبدأ حسن النية بين طرفي العلاقة بالإضافة إلى تشجيع الطرفين على إقامة علاقات طويلة الأجل؛

1-3-7- الاستقرار المالي: ويشير إلى موقف المورد المحتمل من المشاريع المحفوفة بالمخاطر ومدى تعامله معها، والتي يمكن أن تهدد استقراره المالي؛

1-3-8- جودة الخدمة :يمكن تمثيل هذا المعيار بالعديد من الجوانب كالتسليم في الوقت المحدد، دقة أنظمة الاستجابة، كلف الخسائر والمعيب، سرعة الاستجابة لشكاوي العملاء؛

[15] En-lin LI, *Analysis of the Influence Factors of Outsourcing Service Provider Selection*, ASTL Vol. 17, 2013, p205 - 206

1-3-9-القدرات التكنولوجية: إن امتلاك المورد للقدرات التكنولوجية يساعد في الحد من حالات عدم التأكد المصاحبة للعمل، وفي بعض الحالات يسمح المورد للمنظمة العميل من الاستفادة من قدراته التكنولوجية، وبالتالي يوفر على المنظمة الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة؛

1-3-10-حجم ونوعية الموجودات: كلما كبر نوع وحجم الموجودات التي يمتلكها المورد ازدادت إمكانيته على مواجهة احتياجات المنظمة العميل، فضلا عن تحسين أدائه التشغيلي، وفي نفس الوقت تعد نقطة ايجابية له؛

1-3-11- أداء التسليم: لهذا العامل بعدين أساسيين يتمثلان في(السرعة والموثوقية) واللذان يعدان أساسيان اتجاه الوفاء بمتطلبات المنظمة؛

1-3-12- مستوى رضا العاملين : من الضروري أخذ معيار مستوى العاملين من قبل ادارة المنظمة بعين الاعتبار عند تعهيد نشاط معين، تحسبا من تحول عدم الرضا إلى اضراب وتخريب؛

1-3-13- مرونة العمليات والتسليم: تمكن المرونة في العمليات والتسليم المنظمة من تقديم خدمات متخصصة لزبائنها، ولاسيما غير الروتينية منها؛

1-3-14- الحصة السوقية: تعكس الحصة السوقية للمورد أداءه المالي من جهة ,ومدى رضا الزبائن, وسمعته من جهة أخرى؛

1-3-15- الخبرة في المنتجات المماثلة :تعد الخبرة التي يتمتع بها المورد في المنتجات المماثلة للمنتجات المطلوب منه تجهيزها للمنظمة نقطة ايجابية تقود إلى إضافة قيمة للزبائن؛

1-3-16- المشاركة في المعلومات :تعد عملية تبادل المعلومات بين طرفي العلاقة مسألة مهمة ليس لضمان سير العقد المبرم فقط إنما للتحسين المستمر للخدمة وتعزيز الثقة المتبادلة بين الطرفين؛

1-3-17- إدارة الخطر :وتشير إلى قدرة المورد على مواجهة ومعالجة المشاكل المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها، لضمان استمرار تقديم الخدمة ؛

1-3-18- جودة الادارة :إن قدرة المورد على الادارة بشكل جيد يقود إلى تقديم الخدمة بشكل جيد، فضلا عن دعم إقامة علاقات جيدة وطويلة الأمد مع المنظمة العميل؛

1-3-19- كلفة العلاقة :تشمل كلفة ارساء علاقة بين المنظمة والمورد، تكاليف مالية، موارد بشرية، تنسيق ومراقبة التكاليف؛

1-3-20-الملائمة :تشير الملائمة إلى مستوى التوافق بين المنظمة والمورد والمستندة إلى قدرتهما في تقديم الدعم المشترك لأنظمة العمل ضمن تنسيق وثيق يضمن تحقيق الأهداف المشتركة بينهما، ويمكن تصنيف الملائمة إلى خصائص العملية التجارية، ثقافة المؤسسة، القدرات التكنولوجية والخدمات المقدم؛

1-3-21-العلامة التجارية: تعكس العلامة التجارية للمورد أداءه من جهة، والمكانة الذهنية لمنتجاته لدى المستهلك، ومدى ثقة هذا الأخير بجودة منتجات المورد من جهة أخرى؛

1-3-24-المرونة في اعداد القوائم والدفع :تمثل المرونة في اعداد القوائم وطرق الدفع مسألة حيوية لدعم العلاقة بين المنظمة والمورد فضلا عن ترسيخ الثقة ومبدأ حسن النية المتبادلة بينهما؛

1-3-25- سرعة الاستجابة :تمثل سرعة الاستجابة قدرة المورد على مواجهة الحالات المفاجئة التي يمكن أن تواجه المنظمة كالارتفاع المفاجئ في الطلب على المنتج؛

1-3-26-سمعة المورد: وتشير إلى المكانة الذهنية التي يتمتع بها المورد لدى الزبائن والمستندة على إشباع حاجاتهم، حيث تلعب سمعة المورد دورا أساسيا في اختياره من قبل المنظمة، وخصوصا في عملية الفحص الأولي للموردين.[16] وهنا تبرز الاشاعة bouche à oreille كعامل مهم، يعرفها Bristor (1990) على أنها اتصال شفهي من شخص إلى آخر (مرسل، مستقبل) تتضمن نقل معلومة عن منتج ، علامة أو خدمة. حيث أن هذه المعلومة يمكن أن تكون ايجابية، سلبية أو محايدة.[17]

[16] عامر اسماعيل عبد الله حديد، مرجع سابق ذكره، ص16ص17ص18.

[17] Yun-Hsiang TIEN, Etude Et Comparaison Des Facteurs Décisionnels De L'externalisation Informatique Dans Les Etablissements Hospitaliers Publics Et Privés, thèse pour obtenir le grade de Docteur, l'université François – Rabelais, 2008, p154 -155

أحيانا تكون المؤسسات التي تلجأ إلى اخراج النشاطات في مواجهة العديد من الموردين بحيث يصعب عليها تحديد المورد المناسب. في هذه الحالة فالاقتراحات التي يقدمها طرف آخر قد تلعب دور حاسم في اجراء القرار. بصفة عامة عندما يتم التوصية بمورد معين خاصة من طرف مختصين أو أشخاص مؤثرين، فإنه يصبح من المرجح أن تختاره المنظمة المخرجة.[18]

2/الجانب التطبيقي:

2-1-مجتمع الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المؤسسات الجزائرية التي تخرج على الأقل نشاطا واحدا.

2-2- عينة الدراسة: هي عينة عشوائية بسيطة متكونة من 41 مؤسسة جزائرية، وقد تم توزيع الاستبيان عليها من خلال المقابلة الشخصية والبريد الالكتروني.

2-2-1-توزيع المؤسسات (عامة، خاصة): تسجل المؤسسات الخاصة أسبقية نسبية في اللجوء إلى اخراج النشاطات مقارنة بالمؤسسات العامة، باعتبارها أكثر انفتاحا في تطبيق طرق التسيير الحديثة.

الجدول (01): توزيع المؤسسات (عامة، خاصة)

	العدد	النسبة المئوية
خاصة	23	56.1
عامة	18	43.9
المجموع	**41**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

2-2-2-توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط: تشكل المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعة النسبة الأكبر من المؤسسات التي تلجأ لإخراج النشاطات بنسبة 43.9%.

[18] Aicha AGUEZZOUL & Piere LADET, Sélection Et Evaluation Des Fournisseurs : Critères et Méthodes , Revue Française de Gestion Industrielle, 2006, pp.5-27, p03, https://hal.archives-ouvertes.fr/hal-00365301/document

الجدول(02): توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط

	العدد	النسبة
التجارة والتوزيع	09	22
الاتصال وخدمات الاعلام الآلي	01	2.4
الصناعة	18	43.9
البناء والأشغال العمومية	04	9.8
الفندقة، المطاعم	02	4.9
الأنشطة المالية والعقارات	01	2.4
أخرى	06	14.6
المجموع	**41**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

2-2-3- توزيع المؤسسات حسب مدة نشاطها: تشكل المؤسسات القديمة النشأة (أكثر من عشر سنوات) الأسبقية من حيث اللجوء الى اخراج النشاطات بنسبة 82.9%. وذلك أنها اكتسبت خبرة في مناهج التسيير ومستعدة أكثر للمغامرة بانتهاج استراتيجيات جديدة.

الجدول (03): توزيع المؤسسة حسب مدة نشاطها

	العدد	النسبة المئوية
أقل من سنتين	02	4.9
من 02 إلى 05 سنوات	02	4.9
من 06 إلى 09 سنوات	03	7.3
أكثر من عشر سنوات	34	82.9
المجموع	**41**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات SPSS V.20

2-2-4- توزيع المؤسسات حسب عدد العمال: تحتل المؤسسات الكبيرة التي يفوق عدد عمالها 250 عامل، الصدارة في مجال اخراج النشاطات بنسبة 29.3%. ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسات الكبيرة لها نشاطات ووظائف عديدة، لذا تسعى إلى التخلي عن بعضها والتركيز فقط على النشاطات والوظائف التي تشكل قلب المهنة.

الجدول(04): توزيع المؤسسات حسب عدد العمال

	العدد	النسبة المئوية
من 01 إلى 09	08	19.5
من 10 إلى 49	10	24.4
من 50 إلى 249	11	26.8
أكثر من 250	12	29.3
المجموع	**41**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

2-2-5- توزيع المؤسسات حسب حجم رأس المال: باعتماد معيار حجم رأس المال فإننا نتحصل على نفس النتائج السابقة، حيث تبقى المؤسسات الكبيرة التي يفوق رأس مالها 500 مليون دينار هي التي تقبل على اللجوء إلى اخراج النشاطات بنسبة 36.6%.

الجدول (05): توزيع المؤسسات حسب حجم رأس المال

	العدد	النسبة المئوية
أقل من 10 ملايين دينار	07	17.1
من 10 إلى 99 مليون دينار	13	31.7
من 100 إلى 500 مليون دينار	06	14.6
أكثر من 500 مليون دينار	15	36.6
المجموع	**41**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

2-3-ثبات أداة الدراسة: لقياس مدى ثبات أداة الدراسة نستعمل معامل «ألفا كرونباخ»، من الجدول أدناه نلاحظ أن قيم ألفا كرونباخ مرتفعة وهذا يدل على ثبات أداة الدراسة.

الجدول(06): ثبات وصدق أداة الدراسة

المحور	عدد العبارات	الثبات
العوامل المؤثرة على اتخاذ قرار الاخراج	19	0.814
العوامل المؤثرة على اختيار المورد	23	0.887
الاجمالي	**42**	**0.906**

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

2-4-اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات: يستخدم هذا الاختبار من أجل معرفة طبيعة توزيع البيانات المتاحة، لأن معظم الاختبارات المعلمية لا يمكن اجراؤها إلا اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي. . نضع الفرضيات كما يلي:

- الفرضية الصفرية H_0: البيانات المتاحة تتبع التوزيع الطبيعي؛
- الفرضية البديلة H_1: البيانات المتاحة لا تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول (07): اختبار كولموجروف- سميرنوف للتوزيع الطبيعي

المحور	عدد العبارات	قيمة z	مستوى الدلالة
العوامل المؤثرة على اللجوء الى اخراج النشاطات	19	0,79	0,561
العوامل المؤثرة على اختيار المورد	23	0,693	0,723

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

من المخرجات أعلاه يتبين أن البيانات المجمعة تتبع التوزيع الطبيعي، حيث أن مستوى الدلالة لكلا المتغيرين أكبر من 0.05 .و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية.

2-4-التحليل الوصفي لدوافع اللجوء لإخراج النشاطات: من الجدول أدناه نلاحظ أن العبارات الخمسة الأولى التي وافقت عينة الدراسة على أهميتها لا تختلف كثيرا عن تلك المتوصل اليها في دراسة Eric Fimbel (2001)، حيث توصل الباحث في دراسته إلى العبارات التالية:

1- سياسة المؤسسة في التركيز على مهنتها الأساسية؛

2- 3- تحويل الوظيفة المخرجة الى مصدر لميزة تنافسية؛

3- 4- واقع وجود حل داخل المؤسسة يساهم قليلا في أدائها؛

4- 5- القلق والتوتر من صعوبة اتقان الابداع التكنولوجي.

في حين فإن ترتيب هذه الدوافع في بحثنا كان وفق ما وضحه الجدول أدناه:

الجدول(08): ترتيب العوامل المؤثرة على قرار اخراج النشاطات

الرتبة	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري
01	1-سياسة المؤسسة في التركيز على مهنتها الأساسية	4,34	0,911
02	6-الرغبة في تحويل التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة	4,32	1,011
03	2-الرغبة في الاستفادة الدائمة من التكلفة المثلى، وأفضل الحلول والممارسات المتاحة في السوق	4,00	0,949
04	7- حقيقة التكاليف الداخلية المفرطة	4,00	1,072
05	8-حقيقة وجود حل داخل المؤسسة أقل مرونة	3,90	0,970
06	10-وجود عروض اخراج ناضجة وموثوق منها	3,73	1,141
07	18-عدد كبير من المشاريع في الانتظار نتيجة عدم خبرة الكفاءات الداخلية	3,44	1,163
08	4-واقع وجود حل داخل المؤسسة يساهم قليلا في أدائها	3,34	1,175
09	5-القلق والتوتر من صعوبة اتقان الابداع التكنولوجي	3,34	1,109
10	12-معرفة المؤسسة بالإخراج كاستراتيجية ناجحة ومنتشرة على نطاق واسع	3,32	0,850
11	17-عملية اخراج سابقة ناجحة	3,22	1,107
12	14-نقص المصداقية (الموثوقية) داخل المؤسسة (حول وظيفة أو نشاط معين)	3,20	1,100
13	3-تحويل الوظيفة المخرجة الى مصدر لميزة تنافسية	3,17	1,447

14	9-اقتراح الادارة المشرفة على الوظيفة	3,17	1,116
15	16-عوائق خارجية قوية تفوق الكفاءات المتوفرة لدى المؤسسة	3,12	1,327
16	11-الضغوطات أو عدم الرضا المعبر عنه من طرف المستخدمين (الفئات المستهدفة)	3,07	0,985
17	19-أثر موضة التسيير	3,07	1,104
18	13-اللجوء الى الاخراج لتفادي معارضة مشروع ما (مثلا طريقة جديدة في الانتاج)= (التغلب على مقاومة العمال)	2,49	1,098
19	15-العوائق المتعلقة بتدويل نشاطات وأسواق المؤسسة= الانتشار الجغرافي للمنشآت والمواقع والعملاء	2,44	1,246

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

2-5-التحليل الوصفي للعوامل المؤثرة على اختيار المورد: تبين من التحليل الوصفي أن: الجودة، السعر، التسليم القدرات التقنية، قدرات الانتاج، هي أهم العناصر التي تركز المؤسسات عليها في عملية اختيار المورد، في حين أنها لا تولي أهمية كبيرة للعناصر التالية: العلاقات الاجتماعية، القدرة على التعبئة، الرغبة في اجراء أعمال، حجم المشتريات سابقا.

الجدول(09): ترتيب عوامل اختيار المورد للمؤسسات المستجوبة

الرتبة	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري
01	22-الجودة	4,80	0,511
02	20-السعر	4,54	0,897
03	21-التسليم	4,39	0,802
04	25-القدرات التقنية	4,24	0,799
05	23-قدرات الانتاج	4,22	0,936
06	26-التسيير والتنظيم	4,02	0,821
07	24-الموقع الجغرافي	4,00	1,049

08	27-السمعة والتموضع في الصناعة	3,98	0,908
09	42-سياسة الضمان	3,90	1,091
10	29-الأداء السابق	3,83	0,972
11	38-العلاقة الجيدة	3,80	0,872
12	33-مراقبة العمليات	3,78	1,107
13	35-مطابقة الاجراءات	3,76	0,943
14	28-الوضعية المالية	3,73	0,975
15	37-نظام المعلومات	3,66	1,015
16	31-المواقف (مواقف الموردين اتجاه المؤسسة)	3,59	0,921
17	39-الانطباع (الانطباع الناتج عن الاتصالات الشخصية بين المورد ومؤسستكم)	3,51	0,810
18	30-خدمات التصليح	3,41	1,024
19	34-التدريب والتدعيم	3,41	1,072
20	38-العلاقات الاجتماعية	3,32	1,105
21	32-القدرة على التعبئة	3,24	1,338
22	40-الرغبة في اجراء أعمال	2,95	1,303
23	41-حجم المشتريات سابقا	2,85	1,236

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

2-6-التحليلي العاملي لدوافع اللجوء لإخراج النشاطات: الهدف من اجراء التحليل العاملي هو تحديد الدوافع الرئيسية لإخراج النشاطات لاستخدامها في اجراء اختبار الانحدار المتعدد. ولكن قبل ذلك نتحقق من شروط اجراء التحليل العاملي من خلال الجدول التالي:

الجدول(10): اختبار KMO وBarlett

مؤشر KMO	0.463
Approx. Chi-Square	371.779
اختبار Barlett للدائرية	171
درجة الحرية df	
مستوى الدلالة sig	0.000

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الشروط غير محققة لإجراء تحليل المكونات الأساسية (ACP) باعتبار أن KMO أقل من 0.5.

ونظرا لذلك فتم اعادة اجراء التحليل بحذف العبارة التي تضعف المقياس وهي العبارة الأولى وكانت النتائج كالتالي:

الجدول(11): اختبار KMO وBarlett

مؤشر KMO	0.544
Approx. Chi-Square	349.928
اختبار Barlett للدائرية	153
درجة الحرية df	0.000
مستوى الدلالة sig	

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

نلاحظ من الجدول أن قيمة مؤشر KMO أكبر من 0.05 (0.544)، ومستوى معنوية اختبار Barlett للدائري أقل من0.05 (0.000). وبالتالي فإن الشروط محققة لإجراء التحليل العاملي.

وقد أسفر اجراء التحليل العاملي عن خمس عوامل رئيسية موضحة في الجدول التالي:

الجدول(12): ملخص نتائج التحليل العاملي

	قيمة التشبع بعد التدوير	القيمة الذاتية	نسبة التباين المفسر بعد التدوير	النسبة التراكمية للتباين المفسر	قيمة α كرونباخ
العامل الأول: صعوبات تسيير النشاط داخليا					
7-حقيقة التكاليف الداخلية المفرطة 8-حقيقة وجود حل داخل المؤسسة أقل مرونة 14-نقص المصداقية (الموثوقية) داخل المؤسسة (حول وظيفة أو نشاط معين(15-العوائق المتعلقة بتدويل نشاطات وأسواق المؤسسة= الانتشار الجغرافي للمنشآت والمواقع والعملاء	0,794 0,784 0,605 0,745	2.95	16.387	16.387	0.785
العامل الثاني: محدودية الكفاءات الداخلية واتساع نشاط المؤسسة					
16-عوائق خارجية قوية تفوق الكفاءات المتوفرة لدى المؤسسة 17-عملية اخراج سابقة ناجحة 18-عدد كبير من المشاريع في الانتظار نتيجة عدم خبرة الكفاءات الداخلية	0,784 0,782 0,647	2.918	16.212	32.599	0.679
العامل الثالث: العامل الاستراتيجي واراء المشرفين على النشاط					
3-تحويل الوظيفة المخرجة الى	0,64	2.566	14.255	46.853	0.750

مصدر لميزة تنافسية 4-واقع وجود حل داخل المؤسسة يساهم قليلا في أدائها 5-القلق والتوتر من صعوبة اتقان الابداع التكنولوجي 9-اقتراح الادارة المشرفة على الوظيفة 13-اللجوء الى الاخراج لتفادي معارضة مشروع ما (مثلا طريقة جديدة في الانتاج)= (التغلب على مقاومة العمال)	0,62 0,721 0,627 0,606				
العامل الرابع: أثر موضة التسيير					
19-أثر موضة التسيير	0,842	2.048	11.38	58.233	
العامل الخامس: وجود عروض جيدة تسمح بتحويل التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة					
6-الرغبة في تحويل التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة 10-وجود عروض اخراج ناضجة وموثوق منها	0,606 0.84	1.885	10.472	68.705	0.475

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

2-7-اختبار الانحدار المتعدد لدراسة تأثير دوافع اللجوء للإخراج على العوامل المحددة لاختيار المورد:

لإجراء هذا الاختبار سنستعمل مخرجات التحليل العاملي لدوافع اللجوء لإخراج النشاطات كمتغيرات مستقلة، والعوامل المحددة لاختيار المورد كمتغير تابع. وذلك وفق المخطط أدناه.

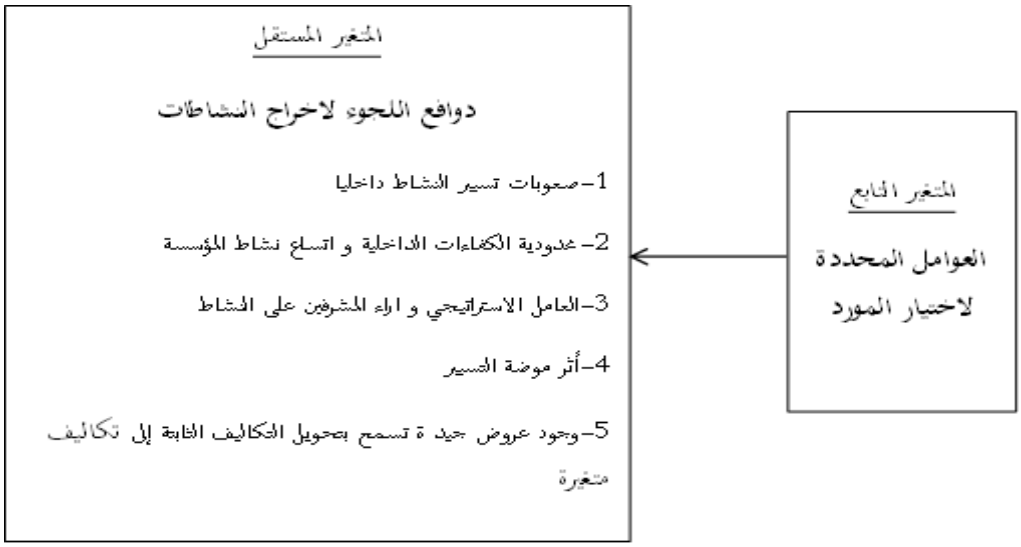

وقد أسفر اختبار الانحدار المتعدد عن النتائج التالية:

الجدول (13): ملخص نموذج الانحدار المتعدد

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح	الخطأ المعيار للتقدير
0,622	0,387	0,299	0,445

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل التحديد هي 0.299، وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة (دوافع اللجوء إلى اخراج النشاطات) تفسر 29.9% من المتغير التابع (العوامل المحددة لاختيار المورد).

الجدول (14): تحليل التباين للانحدار المتعدد (ANOVA)

	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربع	F	مستوى المعنوية
الانحدار	4,393	5	0,879	4,417	0.003
الخطأ	6,961	35	0,199		
المجموع	11,353	40			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

من الجدول أعلاه نلاحظ ان نموذج الانحدار معنوي، حيث بلغ مستوى المعنوية (0.003)، وبالتالي نقبل فرضية تأثير دوافع اللجوء إلى اخراج النشاطات على العوامل المحددة لاختيار المورد في اطار عملية إخراج النشاطات.

الجدول (15): نتائج اختبار معنوية معاملات نموذج الانحدار المتعدد

المتغير	B	الخطأ المعياري	اختبار T	مستوى المعنوية
الثابت	3,78	0,070	54,281	0,000
صعوبات تسيير النشاط داخليا	0,194	0,071	2,747	0,009
محدودية الكفاءات الداخلية واتساع نشاط المؤسسة	0,184	0,071	2,611	0,013
العامل الاستراتيجي واراء المشرفين على النشاط	0,112	0,071	1,587	0,121
أثر موضة التسيير	0,005	0,071	,0700	0,945
وجود عروض جيد ة تسمح بتحويل التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة	0,161	0,071	2,280	0,029

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS V.20

معايير اختيار المورد= 3.78 + 0.194 صعوبات تسيير النشاط + 0.184 محدودية الداخلية واتساع نشاط المؤسسة + 0.161 وجود عروض جيدة تسمح بتحويل التكاليف الثابتة الى تكاليف متغيرة.

أما من خلال الجدول 15 نلاحظ أن:

- الثابت: معنوي حيث بلغ مستوى المعنوية (0.000)؛
- معامل انحدار "صعوبا تسيير النشاط داخليا" يساوي (0.194)، وهو معنوي حيث بلغ مستوى المعنوية (0.009)؛

- معامل انحدار " محدودية الكفاءات الداخلية واتساع نشاط المؤسسة" يساوي (0.184)، وهو معنوي (0.013)؛
- معامل انحدار " العامل الاستراتيجي واراء المشرفين على النشاط" يساوي (0.112)، وهو غير معنوي (0.121)؛
- معامل انحدار " أثر موضة التسيير" يساوي (0.005) ، وهو غير معنوي (0.945)؛
- معامل انحدار " وجود عروض جيد ة تسمح بتحويل التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة" يساوي (0.161) ، وهو معنوي (0.029).

خـاتمة:

لم تعد المؤسسات كما في السابق تعتمد على قدراتها الذاتية للنمو، ولم تعد معزولة عن باقي المؤسسات الأخرى، بل إن المجمعات العملاقة والتحالفات الاستراتيجية بين الشركات العالمية أصبحت مرادفا للنجاح الاقتصادي والتجاري، وذلك استجابة لقواعد السوق العالمية والمنافسة الحادة. وقد توصل هذا البحث إلى النتائج التالية:

1-فيما يخص عينة الدراسة:

- تسجل المؤسسات الخاصة أسبقية نسبية في اللجوء إلى اخراج النشاطات مقارنة بالمؤسسات العامة، باعتبارها أكثر انفتاحا في تطبيق طرق التسيير الحديثة؛
- تشكل المؤسسات التي تنشط في قطاع الصناعة النسبة الأكبر من المؤسسات التي تلجأ لإخراج النشاطات بنسبة 43.9%؛
- تشكل المؤسسات القديمة النشأة (أكثر من عشر سنوات) الأسبقية من حيث اللجوء الى إخراج النشاطات بنسبة 82.9%. وذلك لكونها اكتسبت خبرة في مناهج التسيير ومستعدة أكثر للمغامرة بانتهاج استراتيجيات جديدة؛

- تحتل المؤسسات الكبيرة التي يفوق عدد عمالها 250 عامل ، الصدارة في مجال اخراج النشاطات بنسبة 29.3%. ويمكن تفسير ذلك بأن المؤسسات الكبيرة لها نشاطات ووظائف عديدة، لذا تسعى إلى التخلي عن بعضها والتركيز فقط على النشاطات والوظائف التي تشكل قلب المهنة؛
- باعتماد معيار حجم رأس المال فإننا نتحصل على نفس النتائج السابقة، حيث تبقى المؤسسات الكبيرة التي يفوق رأس مالها 500 مليون دينار هي التي تقبل على اللجوء إلى اخراج النشاطات بنسبة 36.6%.

2-فيما يخص نتائج التحليل العاملي: لقد أسفر التحليل العاملي لدوافع اللجوء إلى اخراج النشاطات، إلى تحديد خمسة عوامل رئيسية وهي:

- صعوبات تسيير النشاط داخليا؛
- محدودية الكفاءات الداخلية واتساع نشاط المؤسسة؛
- العامل الاستراتيجي واراء المشرفين على النشاط؛
- أثر موضة التسيير؛
- وجود عروض جيد ة تسمح بتحويل التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة.

3-فيما يخص اختبار صحة فرضية البحث: تم إثبات صحة الفرضية، فانطلاقا من نتائج اختبار الانحدار تبين أن دوافع اخراج النشاطات تؤثر في العوامل المحددة لاختيار المورد، ولكن هناك ثلاث عوامل فقط معنية بهذا التأثير وهي:

- صعوبات تسيير النشاط داخليا؛
- محدودية الكفاءات الداخلية واتساع نشاط المؤسسة؛
- وجود عروض جيد ة تسمح بتحويل التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة.

في حين أن العوامل الأخرى لا تؤثر.

قائمة المراجع:

مراجع باللغة العربية:

1-عامر اسماعيل عبد الله حديد، تحديد معايير اختيار المورد في إطار عملية التعهيد، مؤتمر دولي حول عولمة الادارة في عصر المعرفة، جامعة جنان، لبنان، 2012.

مراجع باللغة الأجنبية:

1. Aicha AGUEZZOUL & Piere LADET, *Sélection Et Evaluation Des Fournisseurs : Critères Et Méthodes*, Revue Française de Gestion Industrielle, 2006
2. Alain HALLY, *A study of the outsourcing activities of Canadian BUSSINESS: A Comparison of the country's for major regions*-HEC-August 2008.
3. Benoit A.AUBERT et al, *Managing IT Outsourcing Risk (Lessons learnded-scientific series*), CIRANO, Montréal, Mai2001.
4. *Baromètre outsourcing*, 2003, www.cnccef.org/rxpertises/redowon/outsourcing-barometre2003.pdf
5. Chen SHUAI, *Analysis of Decision Making Factors for Information System Outsourcing*, Science and Technology Management Research, 2005
6. En-lin LI, *Analysis of the Influence Factors of Outsourcing Service Provider Selection*, ASTL Vol. 17, 2013.
7. Frédéric TCHERNEIANM, *Les nouvelles règles de l'externalisation,* Dossier groupe HEC, 2002.
8. Jean-Claude FRANCASTEL, *Externalisation De La Maintenance*, Dunod, Paris, 2004.
9. Jérôme BARTHELEMY et S.CHALYSE, *L'externalisation D'activités De Service : Une Analyse En Termes De Bénéfices Et Risques*, revue de gestion, 2004
10. F. Blanchot, *Modélisation du choix d'un partenariat*, R.F.G, 1997

11. M. Fronçois EDOUARD, *Conséquences sur l'emploi et le travail des stratégies d'externalisation d'activités*, 30 Mars 2005
12. Nicolas GOMEZ et al, *Etude de Performance de l'Outsourcing RH*, 2009, http://www.youscribe.com/catalogue/tous/savoirs/sciences-humaines-et-sociales/etude-de-performance-de-l-outsourcing-rh-2008-2009-540092.
13. Yun-Hsiang TIEN, *Etude Et Comparaison Des Facteurs Décisionnels De L'externalisation Informatique Dans Les Etablissements Hospitaliers Publics Et Privés*, thèse pour obtenir le grade de Docteur, l'université François – Rabelais, 2008
14. Yves BARREGRE & M. BOUCHE, *Les Politique D'impartition*, R.F.G, 1982.

الملحق: استبيان الدراسة

القسم 01: التعريف بالمؤسسة

1-اسم المؤسسة:

2-مؤسستكم هي:

- عامة
- خاصة

3-ماهو النشاط الرئيسي لمؤسستكم:

- التجارة، التوزيع
- النقل
- الاتصالات وخدمات الاعلام الالي
- الصناعة
- البناء والاشغال العمومية
- الفندقة، المطاعم
- الأنشطة المالية والعقارات
- أخرى .....

4-كم مر على بداية نشاط المؤسسة؟

- أقل من سنتين
- من 02 إلى 05 سنوات
- من 06 إلى 09 سنوات
- أكثر من عشر سنوات

5–ما هو عدد العمال الموظفين لدى مؤسستكم حاليا؟

- 0
- من 01 إلى 09
- من 10 إلى 49
- من 50 إلى 249
- أكثر 250

6– ما حجم رأس مال مؤسستكم؟

- أقل من 10 ملايين دينار
- ما بين 10 و99 مليون دينار
- ما بين 100 و500 مليون دينار
- أكثر من 500 مليون دينار

القسم 02: العوامل المؤثرة في قرار اخراج النشاطات

ماهي درجة اهمية العبارات التالية في قرار اللجوء إلى موردين خارجيين؟

	غير مهم على الاطلاق	غير مهم	اهتمام متوسط	مهم	مهم جدا
1- سياسة المؤسسة في التركيز على مهنتها الأساسية					
2- الرغبة في الاستفادة الدائمة من التكلفة المثلى، وأفضل الحلول والممارسات المتاحة في السوق					
3- تحويل الوظيفة المخرجة الى مصدر لميزة تنافسية					
4- واقع وجود حل داخل المؤسسة يساهم قليلا في أدائها					
5- القلق والتوتر من صعوبة اتقان الابداع التكنولوجي					
6- الرغبة في تحويل التكاليف الثابتة إلى تكاليف متغيرة					
7- حقيقة التكاليف الداخلية المفرطة					

8- حقيقة وجود حل داخل المؤسسة أقل مرونة					
9- اقتراح الادارة المشرفة على الوظيفة					
10- وجود عروض اخراج ناضجة وموثوق منها					
11- الضغوطات أو عدم الرضا المعبر عنه من طرف المستخدمين (الفئات المستهدفة)					
12- معرفة المؤسسة بالإخراج كاستراتيجية ناجحة ومنتشرة على نطاق واسع					
13- اللجوء الى الاخراج لتفادي معارضة مشروع ما (مثلا طريقة جديدة في الانتاج)= (التغلب على مقاومة العمال)					
14- نقص المصداقية (الموثوقية) داخل المؤسسة (حول وظيفة أو نشاط معين)					
15- العوائق المتعلقة بتدويل نشاطات وأسواق المؤسسة= الانتشار الجغرافي للمنشآت والمواقع والعملاء					
16- عوائق خارجية قوية تفوق الكفاءات المتوفرة لدى المؤسسة					
17- عملية اخراج سابقة ناجحة					
18- عدد كبير من المشاريع في الانتظار نتيجة عدم خبرة الكفاءات الداخلية					
19- أثر موضة التسيير					

القسم03: العوامل المؤثرة على اختيار المورد

ماهي درجة اهمية العبارات التالية في اختيار الموردين؟

	غير مهم على الاطلاق	غير مهم	اهتمام متوسط	مهم	مهم جدا
20-السعر					
21-التسليم					

22-الجودة					
23-قدرات الانتاج					
24-الموقع الجغرافي					
25-القدرات التقنية					
26-التسيير والتنظيم					
27-السمعة والتموضع في الصناعة					
28-الوضعية المالية					
29-الأداء السابق					
30-خدمات التصليح					
31-المواقف (مواقف الموردين اتجاه المؤسسة)					
32-القدرة على التعبئة					
33-مراقبة العمليات					
34-التدريب والتدعيم					
35-مطابقة الاجراءات					
36-العلاقات الاجتماعية					
37-نظام المعلومات					
38- العلاقة الجيدة					
39-الانطباع (الانطباع الناتج عن الاتصالات الشخصية بين المورد ومؤسستكم)					
40-الرغبة في اجراء أعمال مستقبلا					
41-حجم المشتريات سابقا					
42-سياسة الضمان					

الاستثمار في الطاقات المتجددة خيار استراتيجي للانتقال نحو الاقتصاد الاخضر في إطار الاستغلال المستدام للنفط العربي

أ. بلهادف رحمة

أستاذة مساعدة (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة مستغانم

أ.د. يوسفي رشيد

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة مستغانم

الملخص:

الهدف من هذا المقال هو إيضاح أهمية الاستثمار في الطاقات المتجددة في الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر وترشيد استغلال الموارد النفطية العربية برصد المشهد الطاقوي العربي وتوضيح المضاعفات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للسياسة الطاقوية الحالية والوقوف عند أحسن الاستثمارات التي اعتمدتها الدول العربية لتخضير قطاع الطاقة مقتصرة دراستنا على عينة لأهم الدول العربية النفطية المتكونة من سبع دول(الامارات الجزائر، السعودية، العراق، قطر، الكويت وليبيا).

خلصنا في هذه الدراسة إلى أنَّ الاقتصاد الأخضر يمثل المسار نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعتبر الطاقة من أهم القطاعات الاستراتيجية التي حدد الاقتصاد الأخضر الخطوط العريضة لضمان استدامتها، ورغم الجهود التي تبذلها الدول العربية لتخضير قطاع الطاقة إلا أنَّ ذلك لا يزال كافيا إذا ما تم مقارنته بالدول المتقدمة، ولازالت الطاقة المتجددة تمثل نسبة ضئيلة من المزيج الطاقوي العربي في انتظار ما يمكن أن يتخذه صناع القرار مستقبلا في هذا الشأن.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، الطاقة المتجددة، الدول العربية النفطية.

Abstract :

The target of this article is study the importance of investing in renewable energies in the transition to a green economy and rationalize the

exploitation of Arab oil resources through monitor the Arab scene the energy and clarify the economic complications, social, environmental and stand at the best investments adopted by the Arab countries to the greening of the energy sector, where limited our study on a sample of the Arab oil-producing countries formed from seven countries (Algeria, United Arab Emirates, Saudi Arabia, Iraq, Qatar, Kuwait, Libya).

We concluded in this study that the green economy represents the path towards sustainable development , the energy is of the most important strategic sectors that the Green Economy identified the occasional lines to ensure its sustainability, and despite the efforts of the oil Arab countries to the greening of the energy sector, but that is still enough if it was comparable with the developed countries , and still renewable energy represents a small fraction of the energy mix in the oil Arab countries Waiting for what will be Issued by the future decision-makers in this regard.

Key words: the green economy, the renewable energy, the oil arab state

مقدمة :

إنَّ التحرك نحو اقتصاد تغلب عليه الخضرة ويقل فيه الكربون ويحفظ البيئة ويستثمر في رأس المال الطبيعي أو ما يسمى بالاقتصاد الأخضر سوف يحقق منافع متعددة لدول العالم لمواجهة مختلف الأزمات العالمية وبالأخص الأزمات الطاقوية وسيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية.

فقد أصبح أمن الطاقة مصدر قلق بالغ في جميع بلدان العالم نتيجة زيادة حادة في الطلب وانعدام التنوع حيث يعتمد النظام الطاقوي العالمي حاليا على الوقود الأحفوري لتلبية الطلب العالمي وتكاد كل الاقتصاديات العالمية تكون عرضة للتأثر بتقلبات أسواق النفط العالمية بالإضافة إلى دنو نضوب النفط لكونه من الموارد الطبيعية غير المتجددة، الأمر الذي أدى إلى الإسراع في تبني إستراتيجيات عالمية، إقليمية

ووطنية بعيدة المدى لزيادة كفاءة الطاقة والحد من الهدر والإسراف في استهلاكها و تقليص التلوث البيئي.

وتعتبر الطاقة المتجددة من القطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الأخضر وهي طاقة صديقة للبيئة وذات رصيد متجدد مما جعلها محط اهتمام كبير، وخصصت لها استثمارات ضخمة على المستوى العالمي، ويمثل الاستثمار في الطاقات المتجددة من أهم الاستثمارات البيئية التي توجهت إليها العديد من الدول في العالم لما لها من أهمية من المحافظة على الموارد الطاقوية التقليدية وتعزيز الأمن الطاقوي من جهة والمحافظة على البيئة من جهة أخرى.

إنَّ توجه الدول العربية النفطية نحو الاستثمار في الطاقات المتجددة من شأنه تحقيق التنويع الاقتصادي والطاقوي المستدام من جهة، ومن جهة أخرى الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الذي سوف يعطي وزنا متساويا للتنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية والذي بدوره يساهم في مواجهة كافة التحديات التي تواجهها الدول العربية النفطية من الفقر، البطالة، سوء توزيع المداخيل، انعدام الأمن الغذائي والأمن المائي و استنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من التحديات الأخرى، باعتبار أنَّ الاقتصاد الأخضر اقتصاد له دور محوري في المحافظة على رصيد الموارد النفطية والحد من استنزافها واستخدامها استخداما مستداما من شأنه الرفع من مستويات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، فالاقتصاد الأخضر يمثل المسار نحو تحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا لها.

أ- الإشكالية :انطلاقا مما سبق فقد تبلوت إشكالية البحث في السؤال التالي: **ما واقع الاستثمار في الطاقات المتجددة في الدول العربية النفطية ؟**

وفي إطار تبسيط الإشكالية من جهة ومحاولة للإلمام بالموضوع من جهة أخرى، سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما المقصود بالاقتصاد الأخضر؟

- ماذا تمثل الطاقة من منظور الاقتصاد الأخضر ؟كيف يساهم الاقتصاد الأخضر في تعزيز الأمن الطاقوي ؟
- ما واقع قطاع الطاقة في الدول العربية النفطية ؟
- ما السياسات الطاقوية التي يحتمل أن تكون أكثر فعالية للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في الدول العربية النفطية ؟
- هل يمكن أن يتيح الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر فرصة للاستجابة للتحديات التي يواجهها النفط العربي؟

ب– أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور المحوري للطاقة كونها المحرك الأول للاقتصاد العالمي وعنصرا رئيسيا من عناصر التنمية وخصوصا الطاقات المتجددة منها، بالإضافة إلى الأهمية التي أصبح يكتسيها الاقتصاد الأخضر باعتباره البديل التنموي الاستراتيجي والأمثل تسعى جميع الدول إلى تحقيق أهدافه ومواجهة تحدياته وخاصة الدول العربية النفطية لما اصبح تواجهه موارد نفطية من تحديات بيئية وتحديات النضوب.

ج– أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- تقديم إطار نظري يحدد مفهوم الاقتصاد الأخضر وخلفية تطوره وعلاقتها بالموارد الطاقوية؛
- وخصوصا أنَّ الاقتصاد الأخضر من المفاهيم الحديثة التي ظهرت مؤخرا؛
- توضيح السياسات العامة والأدوات التي يمكن أن تدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛
- رصد المشهد الطاقوي العربي وتوضيح مضاعفاته الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية؛
- الوقوف عند أحسن الاستثمارات التي اعتمدتها الدول العربية لتخضير قطاع الطاقة؛

د– منهج البحث: اعتمدنا في دراستنا على كل من المنهجين الوصفي والتحليلي، فالمنهج الوصفي من خلال عرض الإطار المفاهيمي الخاص بالاقتصاد الأخضر، والمنهج التحليلي في إعطاء إحصائيات حول ما يخص الطاقة الخضراء وتحليلها محاولة منا معرفة مدى اعتماد الدول العربية النفطية على الطاقة المتجددة

وأثرها على مسارها الانتقالي نحو الاقتصاد الاخضر واستدامة مواردها النفطية مقتصرة دراستنا على عينة الدول العربية النفطية المتكونة من سبعة دول (الامارات العربية المتحدة، الجزائر، المملكة العربية السعودية، العراق، قطر، الكويت وليبيا).

هـ- أقسام البحث: لتحقيق أهداف البحث بالإجابة على الأسئلة السابقة فإن خطة البحث اشتملت على المحاور الآتية:

- الاقتصاد الأخضر : مفهومه، أهميته وسياسات الانتقال اليه؛
- الاقتصاد الأخضر والطاقة ؛
- التوجه الدولي نحو تخضير قطاع الطاقة؛
- الاستثمار في الطاقات المتجددة في الدول العربية النفطية المسار نحو الاقتصاد الأخضر.

1. الاقتصاد الأخضر: مفهومه، أهميته وسياسات الانتقال اليه

1.1.تطور مفهوم الاقتصاد الأخضر

خلال سنة 1992م، صدر منشوران من البحوث الجامعية قدما لأول مرة عرضا لمفهوم الاقتصاد الأخضر. الأول هو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر (Blueprint for a Green Economy)،الذي سلط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمضي قدما في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها، والثاني هو الاقتصاد الأخضر (The Green Economy)، الذي نظر في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقا، ومع أنَّ هذين المنشورين طرحا لأول مرة هذا المفهوم فإنَّ الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا في السنوات الأخيرة، ففي سنة 2008م شهد العالم أزمة مالية لا سابقة لها أدت إلى إضعاف وتهديد الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية وتحقيق التنمية المستدامة. ثم في أعقاب هذه الأزمة، بدأت حكومات كثيرة بإعادة النظر في النماذج والمفاهيم الاقتصادية التقليدية الخاصة بالثروة والازدهار والاعتراف بشأن المخاطر التي يثيرها تغير المناخ وتدهور النظام

الإيكولوجي غير المستدام. وفي هذا السياق ذاته أخذ يظهر مجددا مفهوم الاقتصاد الأخضر، وقد اِكتسب شهرة دولية إضافية عندما قررت الجمعية العامة بمقتضى قرارها 236/64 المؤرخ في 24 ديسمبر سنة 2009م أن تنظم سنة 2012م مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لذي من شأنه أن يركز على الموضوع المحوري الخاص بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. [1] ولقد اِكتسب صيتا دوليا بارزا منذ فترة حديثة العهد نسبيا، ويمكن تحديد مفهوم الاقتصاد الأخضر في ما يلي:

- يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP الاقتصاد الأخضر على النحو التالي:" الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحقيق رفاهية الإنسان والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية وندرة الموارد الطبيعية."[2]
- كما يعرف كذلك على أنَّه :"اقتصاد منخفض الكربون، أي يبعث القليل من الغازات التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري بغية الحد من تحدي التغييرات المناخية، لكنه أيضا يحفظ الموارد الطبيعية كالمواد الأولية والطاقة والمياه والفضاء والتنوع البيولوجي ".[3]وانطلاقا من هذه التعاريف يمكن أن ننظر للاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث الكربون وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية.

---

[1]- الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر (قضايا السياسات العامة :قضايا السياسات العامة الناشئة)، الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، 24/21 فبراير 2011،ص ص:2-5.

[2] -The Environment Management Group ,**working towards a Balanced and Inclusive Green Economy :A United Nations System-wide Perspective** p:31

[3]- الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة ومؤشراتها 2010-2013، **السير نحور إنشاء اقتصاد اخضر و منصف**، على الموقع الالكتروني : www.developpement-durable.gouv.fr/sndd، تاريخ الاطلاع : 03-08-2014.ص:02.

2.1. أهمية الاقتصاد الاخضر

تتمثل أهمية الاقتصاد الأخضر في ما يلي :[4]

- **الاقتصاد الأخضر يدرك أهمية رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه:** فالاقتصاد الأخضر لا يقر بقيمة رأس المال الطبيعي فقط وإنما يستثمر في رأس المال الطبيعي لإحراز تقدم اقتصادي مستدام؛
- **الاقتصاد الأخضر محور لإزالة الفقر:** يمثل الفقر المستديم أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحا، والاقتصاد الأخضر يسعى لتوفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية والتخلص من الفقر دون استنفاذ الأصول الطبيعية للدولة لأن هذه الأخيرة تمثل أحد أكبر مكونات سبل الرزق في المجتمعات الريفية الفقيرة، كما أنها توفر شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية؛
- **الاقتصاد الأخضر يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية:** تشهد الدول التي تتحول نحو الاقتصاد الأخضر زيادة ملحوظة في فرص التوظيف في ظل السياسات الحالية، حيث يمكن زيادة الامكانيات عن طريق المزيد من الاستثمارات في القطاعات الخضراء، وتتنوع مجالات الاقتصاد الأخضر مما يخلق فرصا أكبر للتوظيف مثل إدارة المخلفات وتدويرها، الطاقة الخضراء، الزراعة،المباني، النقل، السياحة والصناعة الخضراء وغيرها على خلاف الاقتصاد التقليدي؛
- **الاقتصاد الأخضر يعطي معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا منخفض الكربون:** يشجع الاقتصاد الأخضر على إنشاء المدن الخضراء والتي من شأنها الزيادة من الكفاءة والانتاجية حيث تتميز المدن البيئية عادة بكثافة أعلى من السكان ومرافق الاسكان والتوظيف، التجارة وتوفير النقل العام بصورة فعالة ويمكن لتخضير قطاع المباني أن يساهم أيضا في زيادة الكفاءة في استخدام الموارد، الأراضي،المياه وتقليل النفايات والمخاطر المتعلقة بالمواد الخطيرة؛

[4]- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، **نحو اقتصاد اخضر :مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: مرجع لواضعي السياسات**، 2011، ص ص :06-22.

- **الاقتصاد الأخضر ينمو أسرع من الاقتصاد البني ويحافظ على الموارد الطبيعة ويستعيدها:** إنَّ جدول أعمال السياسة الإستراتيجية الذي يدمج تخضير مجموعة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية يستفيد من تضافر الجهود ويشجع النمو على المدى الطويل عن طريق التخفيف من ندرة الموارد على خلاف الاقتصاد البني الذي يعتمد على السياسات التي تركز فقط على القطاعات الفردية، فالتنوع الطاقوي وتخفيض انبعاثات غازات الانبعاث مثال قوي من حيث التزايد في استخدام الطاقة المتجددة من ناحية العرض ويعزز ذلك اتخاذ تدابير كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الرئيسية كالنقل والمباني والتصنيع،كما أنَّ مساحات الغابات الإضافية يمكن أن تؤثر ايجابيا على الإنتاج الزراعي وسبل المعيشة في الريف من خلال تحسين نوعية التربة وزيادة احتباس الماء .كذلك فإنَّ إدماج عمليات التدوير وإعادة التصنيع يمكن أن يقلل من الحاجة إلى التوسع في إدارة النفايات مما يسمح للاستثمارات في هذا القطاع بالتركيز على مجالات أخرى مثل تحويل النفايات إلى طاقة ويرتبط الطلب على المياه بشدة باستخدام الطاقة والعكس صحيح أيضا؛
- **الاقتصاد الأخضر يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون:** إنَّ زيادة المعروض من الطاقة المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة، ونظام الطاقة الحالي هو مصدر تغير المناخ، ومن المتوقع أن تصل تكلفة التكيف المصاحبة لتغير الطقس من 50 إلى 170 مليون دولار بحلول سنة 2030م والتي ستتحمل الدول النامية أكثر من نصفها.

3.1. سياسات الانتقال الى الاقتصاد الأخضر

من أهم هذه السياسات نجد ما يلي: [5]

- **تحديد أولويات إجراءات العمل وفقا للظروف الوطنية:** إنَّ إجراء تحليل وثيق للعوامل المحددة الخاصة بكل بلد سوف يمكن حكومته من تعيين المنافع والفرص والمخاطر المحتملة التي يمكن أن تتوقعها في إقامة الاقتصاد الأخضر؛

[5]- الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر، مرجع سبق ذكره، ص:16-17

- **توفير التمويل من القطاعين العام والخاص:** تؤدي المالية العمومية دورا أساسيا في التحول إلى الاقتصاد الأخضر. مثلا إعادة تشكيل وتطوير البنى التحتية العمومية، والتي تعتمد على التمويل العمومي لها ثقل هام على أنماط التنمية الاقتصادية والتأثر البيئي في المستقبل ويمكن أيضا أن يؤدي التمويل من القطاع العام دورا مهما في حفز التمويل من القطاع الخاص؛
- **استخدام الإعانات الرشيدة:** الإعانات تعد عاملا قويا للانتقال إلى اقتصاد أخضر. فمثلا الإعانات التي تدعم الممارسات الزراعية المستدامة، التي تسهم في الأمن الغذائي، والإعانات التي تدعم إدارة الأحراج المستديمة، التي تسهم في الحفاظ على التنوّع الأحيائي والنظم الإيكولوجية؛
- **وسائل الضرائب والتسعير:** في عدد من القطاعات الاقتصادية، مثل قطاع النقل يلاحظ أن الآثار السلبية كالتلوث أو التأثيرات الصحية لا تنعكس في التكاليف، فيمكن استخدام الوسائل الضريبية وغيرها من الوسائل التسعيرية من أجل توفير مجال نشاط تنافسي متكافئ لصالح الاستثمارات الخضراء؛
- **وضع ترتيبات انتقالية:** إنَّ التحول إلى الاقتصاد الأخضر يستوجب القيام بقدر من إعادة البناء الاقتصادي وقيام الحكومات بدور أساسي في إدارة التغيير وفي كفالة تنفيذ تدابير الاقتصاد الأخضر على نحو يتسق مع إستراتيجية شاملة بشأن الاقتصاد الأخضر؛
- **تطوير التكنولوجيات ونشرها:**من العناصر الحاسمة التي تتكون منها مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر تطوير التكنولوجيا السليمة بيئيا وإتاحة سبل الحصول عليها؛
- **إعلاء فعالية الاتفاقات والعمليات الدولية:** الاتفاقات والعمليات الدولية يمكن أن تسهل مرحلة الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر فمثلا فقد ساعدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، وبروتوكول كيوتو، على حفز النمو في عدد من القطاعات الاقتصادية،ومنها مثلا توليد الطاقة المتجددة وتكنولوجيات كفاءة استخدام الطاقة...الخ.

2. الاقتصاد الأخضر والطاقة :

يعتبر قطاع الطاقة من القطاعات الاستراتيجية التي أولاها الاقتصاد الأخضر أهمية كبيرة وخصوصا أنَّ الموارد الطاقوية في الوقت الحالي أصبحت مهددة بالنضوب فضلا عن كمية انبعاثات الغازات الدفيئة الناتجة عنها،لذا أصبح المحافظة على هذه الموارد مطلبا ملحا وذلك من خلال ما يلي:[6]

- **تقديم مجموعة من الحوافز**: وذلك من خلال إصلاح الدعم المستهدف للطاقة وتقديم دعم أكثر للبرامج الطاقوية، توفير حوافز لشراء معدات كفاءة بالطاقة من قبل المستعملين النهائيين وتشجيع التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة؛
- **إدارة المعرفة**: إن معرفة الطريقة التي تتم بها موازنة الأهداف المتنوعة والمتعددة لإستراتيجية طاقوية مع التوترات الملازمة لها والطلبات التنافسية تحتاج إلى توافر القابلية لخلق معرفة متعددة الاختصاصات والقطاعات والقدرة على هذه المعرفة على مختلف المستويات ومن الأمثلة على إدارة المعرفة نجد على سبيل المثال القيام بإنشاء بنك للمعلومات الخاصة بالطاقة المتجددة مثل معلومات عن الإشعاع الشمسي، درجات الحرارة، شدة الرياح وغيرها من المعلومات الدورية والضرورية لاستخدام الطاقات المتجددة؛
- **الوعي الجماهيري**: تؤثر القيم الاجتماعية والثقافية في كثير من أوجه السلوك المتعلق باستهلاك الطاقة لذلك فإنَّ حملات التربية والتوعية الحكومية ضرورية لخلق ثقافة خضراء وتعلم اجتماعي جماعي دعما للكفاءة الطاقوية ومصادر الطاقة المتجددة؛
- **البحث والتطوير**: يعتمد قطاع الطاقة بشكل كبير على الأبحاث والتطوير لمتابعة التقدم في المواد والتكنولوجيا والتنفيذ، وتحتاج صناعة الطاقة الخضراء بشكل عام إلى قوة عمل ماهرة من التقنيين والمصممين والمهندسين والمدراء لمتابعة وفحص المسائل الناشئة ومتطلبات الأبحاث.

---

[6]- حسين أباظة، نجيب صعب وبشار زيتون، **الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير**، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2011، ص ص :93-99

3. التوجه الدولي نحو تخضير قطاع الطاقة

إنَّ زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة بالإضافة إلى تقديم فوائد تخفيفية، حيث أنَّ نظام الطاقة الحالي المبني على الوقود الأحفوري هو مصدر تغير المناخ، ويعد قطاع الطاقة مسؤولا عن ثلثي انبعاث غازات الاحتباس الحراري، ومن المتوقع أن تصل تكلفة التكيف المصاحبة لتغير الطقس من 50 إلى 170 مليون دولار أمريكي بحلول سنة 2030 م، والتي ستتحمل الدول النامية أكثر من نصفها.

تعتبر الطاقات المتجددة من الطاقات المعول عليها، وهي تمثل كل الطاقات المستمدة من الموارد الطبيعية المتجددة وغير الناضبة مثل الرياح، المياه والشمس وغيرها. وتتميز الطاقة المتجددة على أنَّها طاقات نظيفة ومستدامة وصديقة للبيئة حيث لا ينتج عنها مخلفات كثاني أكسيد الكربون أو غازات ضارة مسببة للاحتباس الحراري، ورصيدها غير قابل للنفاذ فهو متجدد ومستمر بصفة دائمة ومستدامة. بالإضافة إلى أنها تخلق مناصب شغل في مجالات الصناعة ذات النمو المستدام .

إنَّ الطاقة المتجددة تمثل فرصا اقتصادية رئيسية ويتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة وفي تحسين الكفاءة، وشهدت الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة تزايدا مستمرا، ففي سنة 2004م بلغ حجم الاستثمار 40 مليار دولار ليرتفع ويبلغ سنة 2011م حوالي 279 مليار دولار وقد حافظت الصين على صدارتها في التصنيف حيث بلغت إجمالي الاستثمارات حوالي 64.7 مليار دولار لتليها الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 34.2 مليار دولار التي احتلت المرتبة الثانية وانخفض تصنيف ألمانيا، التي تحتل المرتبة الثالثة باستثمار يقدر بحوالي 19.8 مليار دولار لتليهما اليابان وايطاليا بحوالي 16 و14.1 مليار دولار على التوالي .[7]

[7]– مجلة مصدر تايمز، العدد 06، جويلية 2012، ص :02

فبالنسبة لـ"**طاقة الكتلة الحيوية**"، فقد تزايد توجه الدول في السنوات الأخيرة إلى إنتاج الوقود الحيوي السائل مثل وقود الايثانول والديزل الحيوي، حيث ارتفع إنتاج الديزل الحيوي من 0.8 مليار لتر سنة 2000م إلى 22.5 مليار لتر سنة 2012م أي بزيادة تقدر بحوالي 21.7 مليار لتر، وكذلك شهد إنتاج وقود الايثانول ارتفاع متزايد حيث ارتفع من 17 مليار لتر سنة 2000م إلى 83.1 مليار لتر سنة 2012م أي بزيادة حوالي 65.1 مليار لتر،وهناك عشر دول في العالم مهيمنة على أكثر من 90 % من إنتاج الوقود الحيوي في العالم، حيث تنتج الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل ما يقارب 75% من إجمالي الإنتاج العالمي للوقود الحيوي لتليهما كل من ألمانيا وفرنسا، كما تهيمن كذلك كل من الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل على 87% من إنتاج الايثانول عالميا، أما بالنسبة للديزل الحيوي فتحتل كل من ألمانيا وفرنسا المراتب الأولى على التوالي ويساهمان معا في إنتاج حوالي 60% من إجمالي الإنتاج العالمي وذلك سنة 2001م.[8]

الشكل 01: إنتاج طاقة الكتلة الحيوية (الايثانول والديازل الحيوي)

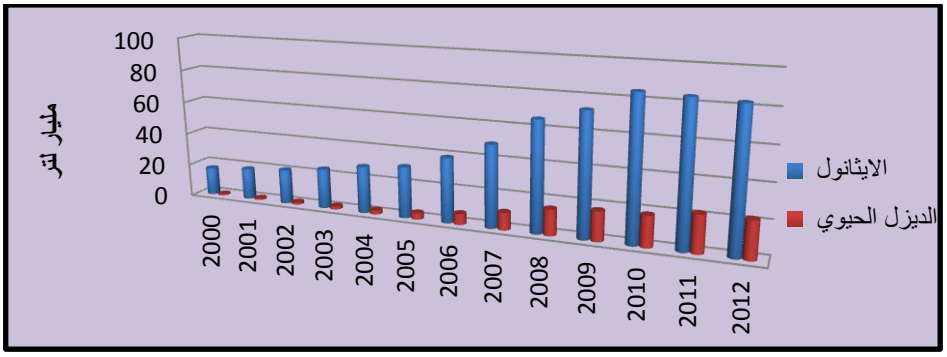

Source: **renewable energy policy network for the 21st century** , Renewables 2013 Global Status Report , 2013, p:30

[8]- محمد راضي جعفر و عقيل عبد محمد، **الوقود الحيوي السائل بديل النفط : مفهومه وأثاره مع إشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة الغرى للأبحاث الاقتصادية و الإدارية، المجلد 09، العدد 29، 2013، ص ص: 30-33.

كما أنّ "**الطاقة المائية**" كان لها نصيب من اجمالي الانتاج العالمي للطاقة المتجددة حيث بلغ اجمالي الدول التي تستغل المصادر المائية لتوليد الطاقة الكهربائية حوالي 188 دولة وذلك سنة 2008م، وقد بلغت القدرة الكهربائية فيها في نهاية السنة حوالي 874 جيغاواط توزع 35 %منها في دول اسيا، 25% في أوروبا، 19% في أمريكا الشمالية، 15% في أمريكا الجنوبية، 3 % في افريقيا وجنوب المحيط الهادئ وحوالي 1% في الشرق الأوسط، وقد احتلت الصين المرتبة الأولى عالميا بإنتاج يقدر بحوالي 147.8 جيغاواط لتليها الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 99.8 جيغاواط وتلتها كندا في المتربة الثالثة بإنتاج يقدر بحوالي 74.6 جيغا واط لتليها كل من اليابان وفرنسا بإنتاج يقدر بحوالي 47.34 و25.17 جيغاواط.[9]

وهذا يفسر الطلب المتزايد على الطاقة الكهرومائية وخصوصا في دول آسيا والمحيط الهادي حيث بلغ استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول حوالي 289 مليون طن مكافئ نفط سنة 2012م أي بنسبة 34.7% من إجمالي الاستهلاك العالمي لتليها دول أوروبا واوراسيا بنسبة 22.95% ثم أمريكا الشمالية و الجنوبية والتي وصل استهلاكها حوالي 19.93% من إجمالي الاستهلاك العالمي .[10]

كما شهدت "**طاقة الرياح**" خلال السنوات الأخيرة نموا متزايدا من حيث معدلات الإنتاج العالمي حيث بلغت سنة 2000م حوالي 174 ألف ميغاواط لتصل سنة 2013م حوالي 137 318 ميغاواط أي بزيادة تقدر بحوالي 183 142 ميغاواط وخصوصا في الفترة 2008 – 2013م والتي شهدت فيها مستويات الإنتاج زيادة كبيرة مقارنة بالسنوات الأخرى حيث قدرت هذه الزيادة بما يفوق 35 ألف ميغاواط كل سنة، حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين من أكبر الدول المنتجة لطاقة الرياح حيث بلغ إنتاج الصين حوالي 28.7% والولايات المتحدة الامريكية 19.2% من الانتاج العالمي

[9]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الاوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 37، 2010. ص : 184

[10] -BP Statistecal Review of Energy , June 2013, p :36

لتليهما ألمانيا بنسبة 10.8 %، اسبانيا والهند بنسبة 7.2 % و6.3%على التوالي مشكلة بذلك هذه الدول الخمس الأولى حوالي 72.2 % أي ما يفوق ثلثي الإنتاج العالمي وذلك سنة 2013م. [11]

أما بالنسبة لـ"**الطاقة الشمسية**" فلقد شهد الإنتاج العالمي للطاقة الشمسية الفولتوضوئية نموا متزايدا خلال نفس الفترة، حيث بلغ سنة 2000م حوالي 0.6 جيغاوات ليصل إلى حوالي 40 جيغاوات سنة 2010م وقد بلغ أقصى مستوياته سنة 2012م حيث بلغ حوالي 100 جيغاوات[12]، حيث تعد كل من ألمانيا، ايطاليا والولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأكثر إنتاجا للطاقة الشمسية الفولتوضوئية، حيث بلغ نسبة الإنتاج في ألمانيا حوالي 32% من الإنتاج العالمي سنة 2012م، تليها ايطاليا بنسبة 16%، الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7.2%، الصين واليابان بنسبة 7% و6.6% على التوالي .[13]

كما ارتفع الإنتاج العالمي من "**الطاقة الجيوحرارية**" ليبلغ 12013 ميغاواط سنة 2014م أي بمعدل نمو بلغ 4.83% عن سنة 2000م الذي بلغ الإنتاج العالمي فيها حوالي 8100 ميغاواط، [14] وتعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الفلبين واندونيسيا أكثر البلدان إنتاجا لهذا النوع من الطاقة، حيث بلغ نسبة إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 2009م حوالي 28.82% من الإنتاج العالمي الذي بلغ 10710.2 ميغاوط، لتليها كل من الفلبين واندونيسيا 17.78 % و11.18 % على التوالي.[15]

---

[11] - Global Wind statistics 2013, february 2014 , p:03.

[12] - Renewables 2013 Global Status Report ; op cit , p:41.

[13] – Renewables 2013 Global Status Report; ibid.

[14] - Geothermal Energy Association , **2014 Annual U.S. & Global Geothermal Power Production Report**, April 2014, p: 09.

[15]– منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)، مرجع سبق ذكره، ص : 192 .

4. الاستثمار في الطاقات المتجددة في الدول العربية النفطية المسار نحو الاقتصاد الاخضر وتحقيق الاستغلال المستدام للنفط

1.4.سياسات الطاقة العربية الراهنة ومضاعفاتها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية:

تمتلك الدول العربية مصادر ضخمة من النفط، حيث بلغت الاحتياطات المؤكدة سنة 2013م حوالي 713 مليار برميل مشكلة بذلك نسبة 55.7% من اجمالي الاحتياطات العالمية المؤكدة حسب تقرير الاوبك حول تطورات الصناعة البترولية في الدول العربية لسنة 2013م، والاحتياطات النفطية المؤكدة من النفط العربي في تزايد مستمر حيث بلغت سنة 2000م حوالي 646.8 مليار برميل ليرتفع حجم الاحتياطات النفطية ويبلغ أقصاه سنة 2009م بحوالي 713.1 مليار برميل، إلا أنَّ حسب ما هو مبين في الشكل 02 فإن الاحتياطات النفطية العربية انخفضت في السنوات الاخيرة من الفترة 2010-2012م حيث بلغت سنة 2012م حوالي 209 مليار برميل ويعود هذا الانخفاض إلى الأحداث التي شهدتها العديد من الدول العربية والتي أثرت على عمليات الاكتشاف مع الأخذ بعين الاعتبار أنَّ الاحتياطات النفطية العربية تشكل ما يقارب 77 % من احتياطات النفط في دول الأوبك.

الشكل 02: تطور الاحتياطي النفطي العربي 2000-2012م

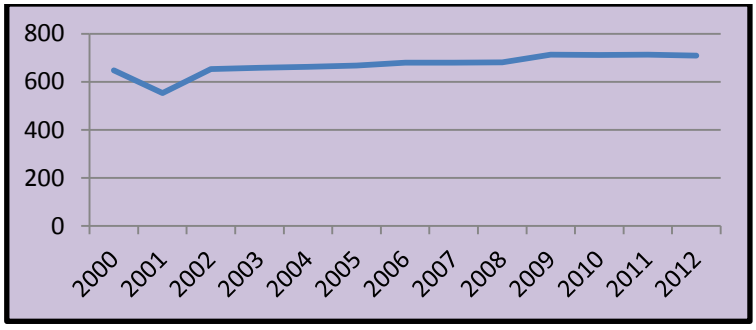

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الاحصائي السنوي للاوبك

وتحتل خمسة دول عربية نسبة أكبر في تشكيل هذا الاحتياطي تأتي في مقدمتها المملكة العربية السعودية 265,9 لتليها كل من العراق 141,4، الكويت 101,5، الامارات 97,8 وليبيا 48,5، قطر 24,9 والجزائر 12,2مليار (أنظر الشكل 03).

الشكل 03:حجم الاحتياطي النفطي العربي سنة 2012م

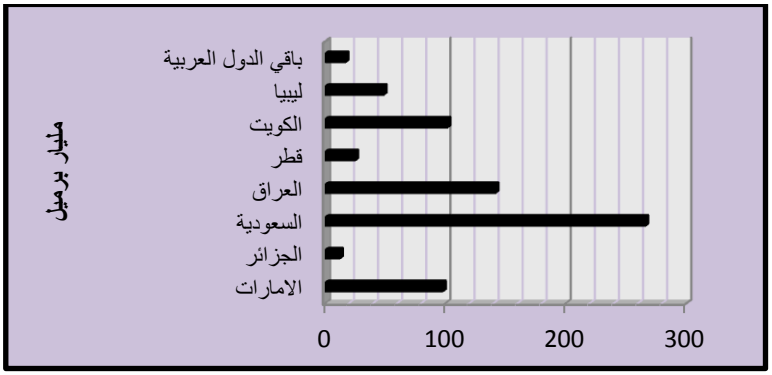

المصدر: الاوبك، التقرير الاحصائي السنوي2013، ص ص:08،10.

وتعتبر آبار النفط العربي ذات انتاجية عالية جدا حيث تنتج الآبار النفطية العربية أضعاف ما تنتجه الآبار النفطية في مناطق أخرى من العالم وقد بدأ إنتاج النفط العربي منذ الاكتشافات الأولى في الدول العربية كمصر والعراق وغيرها وما تلاها من اكتشافات لعدة حقول نفطية عربية والتي تعتبر من الحقوق العملاقة في العالم حيث حطمت الرقم القياسي في معدل الإنتاج اليومي، ولقد مر إنتاج النفط العربي خلال الفترة 2000-2012م (أنظر الشكل 04) بعدة مراحل حيث بلغ مستوى الإنتاج سنة 2000م حوالي 21000 ألف برميل يوميا لينخفض بعد ذلك سنة 2002م ويبلغ أدنى مستوياته بحوالي 18680 ألف برميل يوميا وذلك لتخفيض بعض الدول العربية من مستويات إنتاجها لعدة أسباب منها انخفاض الأسعار وانخفاض الطلب العالمي، إلا أنَّه لم يدم طويلا هذا الانخفاض ليرتفع مجددا حيث بلغ سنة 2006م حوالي 23049.2 ألف برميل يوما محققا بذلك زيادة قدرها2049.2 الف برميل يوميا وقد شكل الإنتاج النفطي للدول العربية نسبة 28.3% من الإنتاج النفطي العالمي وذلك لسنة 2006م ليرتفع سنة 2012م ويبلغ أعلى مستوياته بـ 24158.4 الف برميل يوميا خلال الفترة 2000-2012م مشكلا بذلك نسبة 32.1% من الانتاج العالمي .

الشكل 04: تطور انتاج النفط العربي 2000-2012م

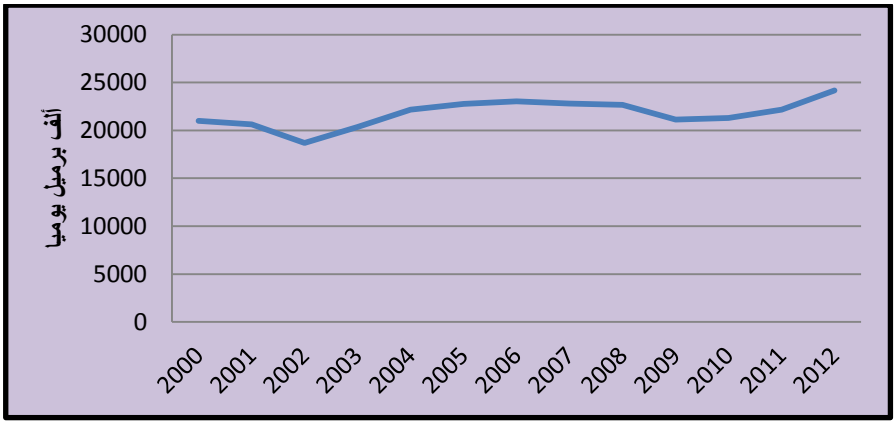

المصدر: أعداد مختلفة من التقرير الاحصائي السنوي للاوبك

وتعتبر كل من السعودية، العراق، الكويت، الامارات وليبيا خمس الدول العربية الأولى المسيطرة على الإنتاج النفطي العربي مستحوذة على 81.85% من الإنتاج النفطي العربي سنة 2012م (أنظر الشكل الموالي).

الشكل 05: انتاج النفط في النفطية 2012م

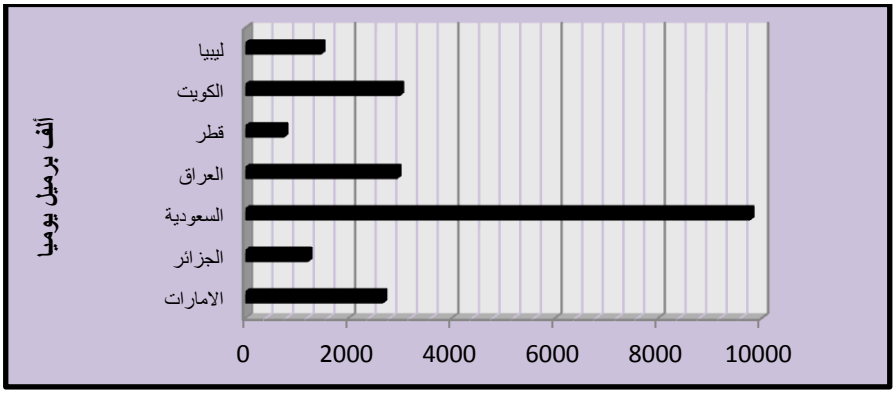

المصدر: الاوبك، التقرير الاحصائي السنوي2013، ص ص :28، 30.

وفي سنة 2008 ارتكز توليد الطاقة الكهربائية بنسبة 53.6 % تقريبا على النفط، وبنسبة 43.9% على الغاز. ومن نفس السنة بلغ مجموع الانبعاثات من احتراق الوقود في المنطقة العربية 1310.2 طن

متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، ما يمثل حوالي 4 % من الانبعاث العالمية، وهي نسبة معقولة مقارنة بعدد سكان المنطقة العربية ومساحتها. وفي العديد من الدول العربية النفطية تعيش نسبة كبيرة من السكان في المناطق الريفية لا يزودون بالكهرباء بسبب انعزال المناطق المحلية النائية وارتفاع كلفة خطوط النقل الطويلة التي ينبغي استعمالها للوصول إلى هذه المناطق التي تلبي حاجتها من الطاقة من الحطب والفحم، ونتيجة للاستعمال العشوائي لهذه الكتلة الأحيائية، تتفاقم مشكلة إزالة الأحراج وتدهور الأراضي، ما يؤثر مباشرة على الأمن الغذائي ويسرع دورة الفقر المدقع.[16]

لاحظ تقرير **"أفد"** أن الاعتماد الكبير على النفط يعني أن الاتجاهات الحالية في قطاع الطاقة العربي هي غير مستدامة، وقد نتج عن هذه السياسات العديد من المضاعفات منها: [17]

- **المضاعفات الاقتصادية والاجتماعية:** السياسات الطاقوية الراهنة في الدول العربية النفطية لا تقدم إطارا تنظيميا ومؤسسيا أو تدابير تحفز على خلق صناعة تنافسية تتعلق بكفاءة الطاقة واستدامتها وعلى رغم غنى المنطقة العربية بموارد الطاقة، فقد كانت سنة 2002م نحو 65 مليون شخص في الدول العربية النفطية غالبا في المناطق الريفية يفتقرون الوصول إلى الكهرباء ويعاني 60 مليون شخص آخر من نقص حاد في الإمدادات وذلك في المناطق الريفية والحضرية الفقيرة ويترافق الفقر في الطاقة مع ضعف التحصيل العلمي والخدمات الصحية ويعيق اندماج المجتمعات الفقيرة في النشاطات الاقتصادية المنتجة؛
- **المضاعفات البيئية:** بسبب نظام الطاقة الحالي المبني على النفط في الدول العربية النفطية الحقت أضرار بيئية حادة على مدى كل مرحلة من سلسلة قيمة الطاقة التي تشمل التنقيب والاستخراج والنقل

[16]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، **استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية**، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك 2011، ص ص :28-30

[17]- حسين أباظة، نجيب صعب وبشار زيتون، مرجع سبق ذكره، ص ص :103-109.

والمعالجة والتحويل والبنى التحتية للنفط مسؤولة عن معظم التعرض لتلوث الهواء وتلويث المياه الجوفية والتربة والهيدروكربونات والمعادن والتسربات النفطية في المحيطات والأنهار ومعظم انبعاثات الغازات الدفيئة، ولا تقتصر التكاليف التي تتكبدها المجتمعات العربية على النتائج المباشرة للتدهور البيئي والعواقب السلبية التي تؤثر في الرعاية الصحية ولكنها تستتبع أيضا تكاليف تؤثر في مجمل القدرات الإنتاجية للاقتصاديات العربية .وسوف يهدد تغير المناخ المكاسب الاقتصادية والاجتماعية التي تحققت في البلدان العربية. ويتطلب تحقيق أنماط أكثر استدامة لإنتاج الطاقة واستهلاكها اعتماد سياسات طاقة خضراء لتقليل التعرض لأضرار اقتصادية، وتلبية ارتفاع كلفة الطلب، وتخفيض تلوث الهواء، والتصدي للانبعاثات الكربونية.

2.4. توجه الدول العربية النفطية الى الاستثمار في الطاقات المتجددة

1.2.4. أهمية توجه الدول العربية النفطية نحو الطاقات المتجددة

إلى جانب ما تتوافر عليه الدول العربية النفطية من موارد نفطية ضخمة والتي مكنها إلى يومنا هذا من احتلال مكانة محورية بارزة في قطاع الطاقة العالمي فبإمكانها الحفاظ على هذا الدور الريادي وتعزيزه بتنويع مصادر الطاقة لتشمل الطاقات المتجددة التي تبرز أهميتها في ما يلي:[18]

- تمثل صناعة الطاقة المتجددة من أهم الفرص المتاحة للدول العربية النفطية والتي لا بد عليها استغلالها من أجل التنويع الطاقوي وتوفير الوظائف اللائقة، فرغم أنَّ قطاع النفط من القطاعات الرئيسية التي يرتكز على اقتصاد الدول العربية إلا أنَّه لا يساهم بشكل كبير في امتصاص البطالة، أضف إلى ذلك تقليل الاعتماد على التقنيات المستوردة من خلال العمل على تطويرها وخلق فرص تصنيع واسعة من شأنها المساهمة في تطوير اقتصاد مستدام قائم على المعرفة؛

[18] – مركز البيئة للمدن العربية، **استخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الأول، يناير 2012 ص ص : 6- 10 (بتصرف)

- إنَّ توجه الدول العربية النفطية نحو الطاقة المتجددة سيساهم وبشكل كبير في الخفض من انبعاثات الغازات الدفيئة ومواجهة التغير المناخي مما سيساهم في التخفيف من مستويات التلوث وتجنب التدهور البيئي وما يرافق ذلك من ارتفاع في التكاليف؛
- يمكن للطاقة المتجددة أن تخفض من كميات النفط المستهلكة في إنتاج الكهرباء مما يمكن الدول العربية النفطية من الحفاظ على مواردها النفطية واستخدامها لفترة أطول وفي مجالات أخرى تدر أرباحا أكثر بالإضافة إلى الاستفادة من الارتفاع المتوقع حدوثه لأسعار النفط.

2.2.4. متطلبات توجه الدول العربية النفطية نحو الطاقات المتجددة

إن التوجه نحو الطاقات المتجددة يتطلب على الدول العربية النفطية ما يلي :[19]

- **تطوير إستراتيجية للطاقة المتجددة** :لوضع إستراتيجية الطاقة المتجددة لا بد من أخذ العديد من العوامل بعين الاعتبار، إذ يجب على الحكومات أن تقيم مصادرها المتجددة وقدراتها التقنية، كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الفوائد الاقتصادية الناتجة عن إيجاد قطاع صناعي قادر على تزويد مشاريع الطاقة المتجددة بالقطع المعدات اللازمة بدل استيرادها. كذلك يجب على الحكومات أن تبدأ باستخدام نماذج التكنولوجيا والمشاريع التجريبية الصغيرة لئلا تكون الأخطاء الحتمية التي تحصل في المشاريع الجديدة عالية التكلفة، ويجب الانتقال إلى نطاق أوسع حالما تبرهن النماذج فعاليتها وكفاءتها.
- **وضع سياسة مناسبة وإطار عمل تنظيمي لتعزيز تطوير الطاقة المتجددة واستخدامها** :فبإمكان الحكومات وضع خطط العمل التنظيمي للسماح لمشاريع الطاقة المتجددة بالدخول في خطط كهذه، وكذلك إيجاد محفزات تطلق استثمارات الطاقة المتجددة وأن تروج لمشاريع لا مركزية لتوليد الطاقة المتجددة .

[19]– مركز البيئة للمدن العربية، مرجع سابق، ص: 08.

- **مواجهة التحديات التقنية:** بما أن توليد الطاقة من الرياح والمصادر الشمسية متقطع،يجب ربط هذين المصدرين مع التوليد التقليدي للطاقة، ويمثل هذا الأمر تحديا تقنيا أمام الدول العربية النفطية في ما تم تجاوزه بنجاح في مناطق أخرى من العالم؛
- **بناء قدرات الأبحاث والتطوير وصقل المهارات المحلية:** تحتاج صناعة الطاقة المتجددة إلى قوة عاملة مؤهلة من التقنيين والمصممين والمهندسين. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد قطاع الطاقة المتجددة بشكل كبير على الأبحاث والتطوير لإحراز التقدم في مجالات المواد والتكنولوجيا والتنفيذ . غالبا ما يكون الرواد في قطاع الطاقة المتجددة على مقربة من معاهد البحوث العالمية؛
- **وضع الأطر المؤسساتية المناسبة للطاقة المتجددة:** وذلك من خلال تعيين هيئات تعنى بشؤون الطاقات المتجددة تكون مسئولة على وضع السياسات وتعمل على تطبيقها.

3.2.4. استثمارات الطاقة المتجددة في الدول العربية النفطية

تتمتع الدول العربية النفطية بإمكانيات هائلة من موارد الطاقة المتجددة وبالأخص الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، فسوق الطاقة المتجددة في الدول العربية قد شهد تطورا سريعا في السنوات الأخيرة، ولقد أصبحت الطاقة المتجددة ضمن المزيج الطاقة للدول العربية، حيث شكلت نسبة 0.2% من إجمالي الطاقة في الجزائر و1.2% و0.8% في كل من العراق وليبيا على التوالي وذلك سنة 2010م، وإنَّ هذا التطور السريع ناتج عن الحاجة إلى تعزيز أمن الطاقة وتلبية الزيادة الكبرى في الطلب.

كما كشفت عدة دول عربية نفطية عن تخصيص مبالغ مالية معتبرة للاستثمار في مجال الطاقة المتجددة خلال الفترة 2009 -2012م، حيث خصصت الإمارات العربية المتحدة ما يقارب 6115 مليون دولار خلال هذه الفترة للقيام باستثمارات جديدة في قطاع الطاقة المتجددة أما السعودية فقد خصصت موارد مالية معتبرة نحو 84 مليار دولار لتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة بالتعاون مع جامعات بريطانية، ايطالية، هولندية وأمريكية عن طريق جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا وقد أعلنت سنة 2009م قرار جعل الطاقة المتجددة عنصرا رئيسيا من موارد الطاقة وتصدير الطاقة الشمسية بحجم تصدير

النفط نفسه حاليا و ذلك خلال 10سنوات من ذلك الاعلان .[20] كما بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة المتجددة في ليبيا 132 مليون دولار سنة 2010م أما العراق فقد خصصت 103 مليون دولار سنة 2009 م أما الجزائر فقد استثمرت ما يقارب 33 مليون دولار خلال سنة 2011م.

الجدول 01: استثمارات الطاقة المتجددة في الدول العربية النفطية (مليون دولار)

	الإمارات	الجزائر	السعودية	العراق	ليبيا
2009	**52**	/	/	**103**	/
2010	**20**	/	**15**	/	**132**
2011	**843**	**33**	**47**	/	/
2012	/	/	**22**	/	/

المصدر :REN21 , MENA renewables Status Report ,2013, p :27 .

وقد حققت الكثير من الدول العربية النفطية قفزات لا يستهان بها للتحول نحو الطاقة المتجددة وتمكنت من تطوير استراتيجياتها وسياساتها المستقبلية لتضمن مساهمة الطاقة المتجددة بنسب تتراوح ما بين 5% و20% من إجمالي إنتاج الطاقة بحلول سنة 2020م، أما حاليا فقد تمكنت الدول العربية من زيادة القدرات المركبة من مصادر الطاقة المتجددة وبالأخص من مصادر الطاقة الشمسية وطاقة المياه.

فبالنسبة لـ "**الطاقة الشمسية**"، تتوافر الدول العربية النفطية إمكانية هامة من مصادر الطاقة الشمسية يعد مكسبا حقيقيا لتشجيع الاستثمار في هذا النوع من الطاقة، فعلى سبيل المثال فقد أشار تقرير الوكالة الدولية للطاقة إلى أنَّ الشرق الأوسط يمتلك قدرة كامنة لتوليد 100 ضعف احتياجات الطاقة في أوروبا والشرق الأوسط معا من خلال الطاقة الشمسية المركزة، وفي حسابات أخرى يحصل كل كيلو متر مربع من الأراضي العربية على أشعة الشمس توازي في طاقة إنتاج 1.5 مليون برميل نفط، وفيما يخص الدول العربية النفطية تعتبر كل من المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وعمان

[20]- باتر محمد علي وردم، **الطاقة المتجددة في العالم العربي فرص واعدة**، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 11، 2011،ص ص : 35-37. (بتصرف)

الدول أفضل فيما يخص القدرة الكامنة لإنتاج الطاقة الشمسية أضف إلى الجزائر التي لها خيار إضافي بالاعتماد على طاقة الرياح نظرا إلى هبوب الرياح ذات سرعة ملائمة على سواحلها الطويلة [21]، إلا أنَّ استعمالات الطاقة الشمسية لا يزال محدودا في بعض الدول العربية المنتجة للنفط وذلك نظرا لبطء تطوير التكنولوجيا المتعلقة بها واستعمالاتها المحدودة حيث لا تزال مقتصرة على تدفئة المياه وفي الخلايا الفولطية، وتعد الإمارات من أكثر الدول العربية النفطية اهتماما باستخدام الطاقة الشمسية حيث بلغت القدرة المركبة من هذا النوع من الطاقةحوالي 133 ميغاواط خلال سنة 2013م باستخدام كل من المركزات الشمسية والخلايا الكهروضوئية، أما الجزائر فقد بلغت القدرة المركبة من الطاقة الشمسية 25 ميغاواط سنة 2012م باستخدام المركزات الشمسية و7.1 ميغاواط باستخدام الخلايا الكهروضوئية سنة 2010م، أما السعودية فقد اقتصرت على الخلايا الكهروضوئية، حيث بلغت القدرة المركبة من الطاقة الشمسية بالخلايا الكهروضوئية حوالي 19 ميغاواط وذلك خلال سنة 2009م، وكذلك الحال بالنسبة لباقي الدول العربية النفطية حيث بلغت القدرة المركبة من الطاقة الشمسية في كل من قطر وليبيا حوالي 1.2 و5 ميغاواط على التوالي خلال سنة 2012م أما العراق والكويت فقد بلغت القدرة المركبة 3.5 ميغاواط سنة 2009 م و1.8 ميغاواط خلال سنة 2010م على التوالي .

وفي ما يخص **"طاقة الكتلة الحيوية"** فاستعمالها في الدول العربية النفطية يعتبر محدودا وفي تراجع مستمر، حيث يقتصر استخدامها على الفئات الريفية وبشكل تقليدي في الطبخ والتدفئة حيث تعتبر المخلفات الزراعية والأخشاب ومخلفات الحيوانات المصدر الرئيسي للكتلة الحيوية في هذه الدول[22]، حيث بلغت القدرة المركبة من طاقة الكتلة الحيوية في قطر حوالي 40 ميغاواط سنة 2012م.

وبالنسبة لـ "**طاقة المياه**" تعد المصدر الأكثر استثمارا من بين مصادر الطاقة المتجددة الأخرى على المستوى العالمي وبالرغم من هذا يعد استثمارها محدودا وذلك لمحدودية المياه المتوفرة في الدول العربية

[21]– باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص ص:35– 36.

[22]– منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (الاوبك)، **تقرير الامين العام السنوي**، العدد 40، 2013، ص :171.

النفطية، حيث بلغت القدرة المركبة من هذا النوع من الطاقة 2513 ميغاواط سنة 2012م، أما في الجزائر 228 ميغاواط خلال نفس السنة، كما تشير البيانات الاحصائية إلى أنَّ استهلاك الطاقة الكهرومائية بلغ 0.2 تيراواط ساعة سنة 2010 م وارتفعت إلى 0.4 تيراواط ساعة سنة 2011م.[23]

الجدول02 :القدرات المركبة من مصادر الطاقة المتجددة 2012 (ميغاواط)

	الطاقة الشمسية		طاقة الرياح	طاقة الكتلة الحيوية	الطاقة الجيوحرارية	الطاقة المائية
	مركزات شمسية	خلايا كهروضوئية				
الامارات	100***	33***	0	0	0	0
الجزائر	25	7.1**	0	0	0	228
السعودية	0	19*	0	0	0	0
العراق	0	3.5*	0	0	0	2513
قطر	0	1.2	0	40	0	0
الكويت	0	1.8**	0	0	0	0
ليبيا	0	5	0	0	0	0

*بيانات 2009، ** بيانات 2010، ***بيانات 2013

المصدر: IRENA **, Arab Renewabla Energy Strategy 2030** , June 2014, p :29

وقد حددت العديد من الدول العربية النفطية أهدافا تتعلق بالطاقة المتجددة وذلك لرفع نسبة تغلغل الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الوطني، حيث تعتبر طاقة الرياح المصدر الأكثر جدوى اقتصاديا، كما كشفت بعض الدول العربية النفطية كذلك عن أهداف طموحة تمكنها من الانضمام إلى الرواد العالميين في الطاقة المتجددة، فالجزائر تسعى إلى الوصول إلى نسبة 20% من الطاقة المتجددة من مجموع الطاقة الكلي بحلول سنة 2030م بالاعتماد على الطاقة الشمسية المركزة بنسبة 70% وذلك من خلال انتاج ما يقارب 10000ميغاواط وطاقة الرياح بنسبة 10% بإنتاج حوالي2000 ميغاواط وذلك خلال سنة 2030م.[24] كما هو مبين في الجدول الموالي:

[23]- منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (الاوبك)، مرجع سبق ذكره ، ص :166.

[24]- باتر محمد علي وردم، مرجع سبق ذكره، ص ص : 35-37.

الجدول03: أهداف الطاقة المتجددة في بعض الدول العربية النفطية (ميغاواط)

الدولة	السنة	الطاقة الشمسية		طاقة الرياح	الطاقة الجيوحرارية /الطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية
		خلايا كهروضوئية	**مركزات شمسية**		
الجزائر	2015	182	325	50	/
	2020	831	1500	270	/
	2030	2800	7200	2000	/
السعودية	2022	17350		/	6500 من طاقة المياه /الطاقة الجيوحرارية/ طاقة الكتلة الحيوية
	2032	16000	25000	9000	3000 من طاقة الكتلة الحيوية 1000 طاقة جيوحرارية
العراق	2016	240	80	80	/
قطر	2020	640		/	/
الكويت	2030	3500	1100	3100	/
ليبيا	2015	129	/	260	/
	2020	344	125	600	/
	2030	844	375	1000	/

المصدر : كريستين لينس، ليلى رياحي و رومان زيسلر، **الطاقة المتجددة،**

تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2013 ص :60.

وكذلك الحال بالنسبة إلى ليبيا التي تعتزم إنتاج حوالي 1219 ميغاواط من الطاقة الشمسية و1000ميغاواط من طاقة الرياح وذلك بحلول سنة 2030م، وكذلك الحال بالنسبة لكل من العراق والكويت اللتان تعتزمان مستقبلا إنتاج ما يقارب 320 ميغاواط و4600 ميغاواط على التوالي من الطاقة الشمسية وذلك بحلول سنتي 2016م و2030م على التوالي أما في ما يخص طاقة الرياح فتسعى العراق إلى إنتاج 80 ميغاواط بحلول سنة 2016م والكويت 3100 ميغاواط بحلول سنة 2030م، أما قطر فقد اكتفت بالسعي لزيادة الطاقة الشمسية بإنتاج 640 ميغاواط بحلول سنة 2020م وبالنسبة للسعودية فهي

تسعى إلى تنويع مزيج الطاقة بمختلق مصادر الطاقة المتجددة حيث تزعم إنتاج حوالي 41000 ميغاواط من الطاقة الشمسية و9000 ميغاواط من طاقة الرياح بحلول سنة 2032م و6500 ميغاواط من مختلف مصادر الطاقة المتجددة الأخرى (طاقة المياه، طاقة الكتلة الحيوية والطاقة الجيوحرارية) وذلك بحلول سنة 2022م و4000 ميغاواط من طاقة الكتلة الحيوية والجيوحرارية بحلول سنة 2032م.

ولتحقيق هذه الأهداف فقد وضعت الدول العربية النفطية العديد من المشاريع منها ما أُنجز فعلا ومنها ما هو قيد الإنجاز حيث بلغ عدد المشاريع قيد الإنجاز في اللإمارات ستة مشاريع بقدرة 244.8 ميغاواط حيث كانت للطاقة الشمسية النصيب الأكبر بثلاث مشاريع بقدرة 113.8 ميغاواط. (أنظر الجدول 04).

الجدول 04 :قدرات مشاريع في مرحة الإعداد في مجال الطاقة المتجددة (ميغاواط)

	الطاقة الشمسية		طاقة الكتلة الحيوية		طاقة الرياح	
	عدد المشاريع	قدرات المشاريع	عدد المشاريع	قدرات المشاريع	عدد المشاريع	قدرات المشاريع
الامارات	3	113.8	2	101	1	30
الجزائر	5	175	/	/	2	20
السعودية	4	125	/	/	/	/
العراق	/	/	/	/	/	/
قطر	/	/	/	/	/	/
الكويت	/	/	/	/	/	/
ليبيا	/	/	/	/	5	610

المصدر:REN21 , op.cit ,2013, p :13

أما الجزائر فقد بلغ عدد المشاريع سبع مشاريع بقدرة 195 ميغاواط حيث خصصت منها خمس مشاريع للطاقة الشمسية بقدرة 175 ميغاواط والباقي لطاقة الرياح أما بالنسبة للسعودية فقد كان تركيزها فقط على الطاقة الشمسية من خلال تخصيص أربع مشاريع بقدرة 125 ميغاواط، وفي ليبيا كذلك

اقتصرت المشاريع على طاقة الرياح من خلال خمس مشاريع بقدرة 610 ميغاواط والكويت كشفت عن مشروع محطة ذات دورة شمسية موحدة مشتركة قدرتها 20 ميغاواط .

4.2.4. بعض المشاريع الرائدة في مجال الطاقة المتجددة في بعض الدول العربية النفطية

❖ **الإمارات العربية المتحدة:** تعتبر مبادرة مصدر التي أقامتها الإمارات مبادرة رائدة عالميا في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة، والتي بدأت سنة 2006م مستخدمة نماذج استثمارية مختلفة لتعزيز الطاقة المستدامة في جميع أنحاء العالم، وتهدف هذه المبادرة إلى توسيع مكانتها الرائدة في الطاقة المتجددة، دعم عملية التنويع الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار وتطوير التقنيات المتطورة، وتعد مبادرة مصدر مبادرة شمولية تعمل من خلال خمس وحدات متكاملة هي معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا، مصدر للطاقة، مصدر للاستثمار، مصدر لإدارة الكربون ومدينة مصدر.

ويهدف "**معهد مصدر للعلوم والتكنولوجيا**" إلى بناء رأس المال البشري حيث تم تأسيسه بالتعاون مع معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا ليكون أول جامعة بحثية مستقلة للدراسات العليا في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة على مستوى منطقة الشرق الأوسط، وقد تم إنجاز مباني المرحلة الأولى من المعهد كما بدأ العمل في المرحلة الثانية، وتم تلقي أول دفعة من الطلبة سنة 2009م وهو في صدد استقبال الدفعة الثالثة من الطلاب من مختلف أنحاء العالم .[25]

كما تشارك "**مصدر للطاقة**"في عدد من المشاريع العالمية بما فيها مصفوفة لندن لتوليد الكهرباء من طاقة الرياح البحرية بقدرة إنتاجية قدرها ميغاواط واحد، وهناك مشروع توريسول في اسبانيا لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية المركزة إلى جانب شركة مصدر للألواح الكهروضوئية لتصنيع الألواح الشمسية الرقيقة في ألمانيا .وحققت مصدر للطاقة نموا كبيرا وتطورا رائدا لمشاريع الطاقة المتجددة ومن أهم هذه المشاريع مشروع محطة "شمس01" التي تعد أكبر محطة للطاقة الشمسية المركزة في العالم ذات قدرة تبلغ

[25]– سلطان احمد جابر، **مصدر مطور رائد لمشروعات الطاقة المتجددة**، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 11، 2011، ص : 18.

100ميغاواط حيث تمتد على مساحة 2.5 مليون كلم مربع وقد تم افتتاح المحطة في مارس 2013م واستغرق بناءها 03 سنوات بتكلفة 600 مليون دولار ويتوقع أن يليها انشاء محطة "شمس 02" و"شمس 03"، وتضم محطة "شمس01" 285 ألف مرآة مركبة على768 وحدة تجميع حاشدة لتوليد الطاقة الكهربائية تغذي 20 ألف بيت في الإمارات وهي تستعيض 175 ألف طن من ثاني اكسيد الكربون سنويا .[26]

كما تعكف "**مصدر للاستثمار**" في بناء محفظة تضم كبرى شركات الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة الواعدة حيث تستثمر في هذه الشركات من خلال صندوق مصدر للتقنيات النظيفة الذي أُطلق سنة 2006م والذي تقدر قيمته حوالي 250 مليون دولار، تم استثمار 45 مليون دولار في ثلاث صناديق للتقنيات النظيفة والمبلغ المتبقي (105 مليون دولار) تم استثماره في 12 استثمارا مباشرا في ذات المجال أما صندوق دوتشيه بنك–مصدر لتقنيات الطاقة النظيفة الذي أُطلق سنة 2009م، فيدار بالشراكة مع دوتشيه بنك ولديه مجموعات استثمارات أولية ترأسها شركة سيمنز.

أما بالنسبة لـ"**مصدر لإدارة الكربون**"فهي تتولى إدارة المشروعات الهادفة إلى خفض انبعاثات الكربون وتعزيز كفاءة استهلاك الطاقة واسترداد الحرارة المفقودة إضافة إلى اِلتقاط الكربون وتخزينه .[27]

أما "**مدينة مصدر**" فهي تعد أكبر مدينة خالية من الكربون والنفايات في العالم والتي يتم تشييدها باستخدام مواد صديقة للبيئة وبعد مرور خمس سنوات على اطلاق مبادرة مصدر أصبحت مدينة مصدر بالفعل منصة عالمية للتعاون و إبرام الشركات وإجراء التجارب وعرض أحدث الحلول والتقنيات وتطبيقها وثمة العديد من الشركات العالمية مثل سيمنز التي من المرجح أن يكون مقرها الاقليمي مدينة مصدر،كما

[26]– ماهر عزيز بودروس، مرجع سبق ذكره، ص :148(بتصرف)

[27]– سلطان احمد جابر، مرجع سبق ذكره، ص :18.

قدمت الامارات مدينة مصدر لتكون مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة مع توفير مبنى حديث لها مجانا فضلا عن تقديم مبلغ يقدر 531 مليون دولار لمساعدة الوكالة في فترة بدايتها .[28]

❖ **الجزائر**: لقد أطلقت الجزائر برنامجا طموحا لتطوير الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية ويتمحور البرنامج حول تأسيس قدرة ذات أصول متجددة مقدرة بحوالي 22000 ميغاواط وهذا خلال الفترة 2011-2030م منها 12000 ميغاواط موجهة للاستهلاك المحلي و1000 ميغاواط للتصدير ويشتمل البرنامج وإلى غاية 2020م على انجاز حوالي 60 محطة شمسية كهروضوئية، شمسية حرارية، طاقة الرياح ومحطات مختلطة ومن أجل تحقيق ذلك وضعت خطة للبرنامج تحتوي على ثلاث مراحل رئيسية وهي :

- **المرحة الأولى**: خلال الفترة 2011-2013م، حيث خصصت هذه المرحلة لانجاز المشاريع الريادية (النموذجية) لاختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة؛
- **المرحة الثانية** :خلال الفترة 2014-2015م، وسيتم خلالها المباشرة في نشر البرنامج؛
- **المرحلة الثالثة** :خلال الفترة 2016-2020م، وسيتم خلالها نشر البرنامج على نطاق واسع.

ويشكل إدماج الطاقة المتجددة في المزيج الطاقوي الجزائري رهانا أساسيا قصد الحفاظ على الموارد النفطية والتنويع الطاقوي من جهة وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، وسيتم إنتاج الطاقة المتجددة من خلال هذا البرنامج وفق الرزنامة التالية:

- **في أفق 2015م**، يتم تأسيس قدرة اجمالية تقارب 650 ميغاواط؛
- **في أفق 2020م**، ينتظر تأسيس قدرة اجمالي بحوالي 2600 ميغاواط للسوق الوطني واحتمال تصدير ما يقارب 2000 ميغاواط؛
- **في أفق 2030م**، من المرتقب تأسيس قدرة بحوالي 12000 ميغاواط للسوق الوطني ومن المحتمل تصدير ما يقارب 10000 ميغاواط؛

[28]- دانيال رايش، **سياسات الطاقة المتجددة في دول الخليج :دراسة حالة مدينة مصدر الخالية من الكربون في ابو ظبي**، منتدى الأبحاث والسياسة حول تغير المناخ والبيئة في العالم العربي، ماي 2011، ص :01 (بتصرف)

وباعتبار أن البحث والتطوير الركيزة الأساسية التي يقوم عليها هذا البرنامج فإن الجزائر قامت بإنشاء العديد من مراكز البحث والتطوير في مجال الطاقة المتجددة لضمان تأطير نوعي للموارد البشرية حسب مستوى أهداف وطموحات هذا البرنامج ومن بين هذه المؤسسات والمراكز نجد:[29]

- **مركز تطوير الطاقة المتجددة CDER**: وهو مكلف بإعداد وتطبيق برامج البحث والتطوير العلمي والتكنولوجي للميكانيزمات الطاقوية المستعملة في استغلال الطاقة الشمسية، الطاقة الجيوحرارية، طاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية؛
- **وحدة تطوير تكنولوجيا السيلسيوم**: تتمثل مهمتها في إجراء أعمال البحث العلمي والابداع التكنولوجي بالإضافة إلى التقييم والتكوين لما بعد التدرج في ميادين العلوم وتكنولوجيات المواد والأجهزة في ميادين عدة منها الكهروضوئية، تخزين الطاقة وغيرها، كما تساهم وحدة تطوير تكنولوجيا السيلسيوم في تطوير المعرفة وتحويلها إلى منتجات ضرورية وبالأخص في مجال الطاقة المتجددة؛
- **المعهد الجزائري للطاقة المتجددةIAER**: ودوره الأساسي تطوير الطاقة المتجددة في الجزائر.

❖ **المملكة العربية السعودية**: لقد أطلقت المملكة العربية السعودية هي الأخرى مشروعا رائدا في مجال الطاقة المتجددة والمتمثل في مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، وتهدف المملكة العربية السعودية من خلال هذا المشروع إنتاج 50% من القدرة المركبة للطاقة من مصادر الطاقة النووية والمتجددة وذلك بشكل تدريجي الى غاية سنة 2032م، مما سيمكنها من خفض استهلاك الموارد الهيدروكربونية في كل من توليد الكهرباء وتحلية المياه وذلك بنسبة 50% خلال 20 سنة القادمة، فقدرة التوليد الإجمالية التي يستهدفها هذا المشروع ما يعادل 54 جيغاواط تشكلها 41جيغاواط من مصادر الطاقة الشمسية، 9

[29]– وزارة الطاقة والمناجم، **برنامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية**، الجزائر، مارس 2011، ص ص :01-27، (بتصرف)

جيغاواط من مصادر طاقة الرياح، 3 جيغاواط من مصادر تحويل المخلفات و1جيغاواط من مصادر الطاقة الجيوحرارية.[30]

خـاتمة:

إنَّ الاقتصاد الأخضر يعمل على إعادة توجيه الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة ومحققة لكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنَّه يساهم بشكل كبير في المحافظة على مصادر الطاقة واستغلالها بشكل كفء ورشيد واستخدامها كمصادر طاقة فعالة تعمل على التخفيف من حجم الانبعاثات والمحافظة على البيئة.

وفي هذا السياق فقد ساهم التعاون الدولي في صياغة سياسات الطاقة العالمية، فهناك حاليا اهتمام وتنافس متزايد نحو الاستثمار الجاد في كفاءة الطاقة وترشيد استغلالها من خلال تطوير برامج وتكنولوجيات الطاقة البديلة وتبني التكنولوجيا الخضراء واستخدامها في مجالات عدة، والتي ستشكل في مجموعها طاقة المستقبل. وتكمن أهمية الطاقة المتجددة في سياق الاقتصاد الأخضر بأن تصبح المصدر الرئيسي للطاقة في البلدان الفقيرة والمناطق النائية، خصوصا أنَّ هذه المناطق لاسيما الدول العربية العربية تتوافر فيها إمكانيات هائلة إلا أنَّ رغم ضخامة الاستثمارات والإعانات في البنى التحتية للطاقة خلال العقود الأخيرة فان هناك تباينات واسعة بالنسبة للحصول على خدمات الطاقة الحديثة المعقولة بين الدول في كل دولة .

إنَّ الدول العربية النفطية ومن خلال الجهود الاستثمارية في مجال الطاقة المتجددة فإنَّها بدأت تخطو خطواتها الأولى نحو الاقتصاد الأخضر من البداية بقطاع الطاقة باعتباره من القطاعات الاستراتيجية في هذه الدول، ولكن رغم كل هذه الجهود الاستثمارية إلا أنَّها لا تزال ضئيلة إذا ما تم مقارنتها بالاستثمارات

[30]– خالد السليمان، **مستقبل الطاقة في السعودية**، تقرير حول البيئة العربية :الطاقة المستدامة: التوقعات، التحديات والخيارات، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2013 ص : 70.

العالمية وخصوصا في الدول المتقدمة ولا تزال الطاقات المتجددة تمثل نسبة ضئيلة من المزيج الطاقوي في الدول العربية النفطية .

وإيمانا منا بأنَّ الاستثمار في الطاقة المتجددة من أهم الخيارات الاستراتيجية المستدامة التي تضمن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر فإنَّه يمكن الإشارة إلى بعض التوصيات منها ما يلي:

- إصلاح الإطار التشريعي والتنظيمي للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر؛
- يتوجب على الدول العربية النفطية رصد كافة التجارب الدولية الناجحة في الاستثمار في الاقتصاد الأخضر واستنساخها حسب امكانيات وظروف كل بلد، ووضع مؤشرات من شأنها رصد التقدم نحو الاقتصاد الأخضر وذلك من أجل تسهيل عملية قياس هذا التقدم وإتخاذ كافة التدابير لدعم هذا التحول؛
- العمل على التخطيط للقيام بمشاريع رائدة وطنيا وعربيا وحتى عالميا في مجال الطاقة المتجددة والحرص على عدم تكرار هذه المشاريع بل العمل على تنويعها بالشراكة مع الدول المتقدمة الرائدة في هذا المجال للاستفادة من خبراتها؛
- إزالة العوائق الحالية التي تحول دون التحول إلى نظام طاقة خضراء بما في ذلك انعدام الاستثمار في الأبحاث والتطوير وبناء القدرات وصنع السياسة المتكاملة؛
- توفير نظام حوافز يشجع الاستثمار في تكنولوجيات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة؛
- تبني كفاءة الطاقة وإدارة الجانب المتعلق بالطلب على الطاقة المتجددة كركن لسياسة طاقة جديدة؛
- تبني الدول العربية النفطية برامج إقليمية ضخمة بعيدة المدى لزيادة استعمال الطاقات المتجددة؛
- وضع سياسة صناعية وطنية توفر إطارا مؤسسيا وتنظيميا مواتيا للصناعات المنخفضة الكربون والقدرات البحثية والتطويرية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 37، 2010؛

2. الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستديمة ومؤشراتها 2010-2013، **السير نحور إنشاء اقتصاد اخضر ومنصف**، على الموقع الالكتروني : www.developpement-durable.gouv.fr/sndd ؛

3. الأمم المتحدة، **الاقتصاد الأخضر(قضايا السياسات العامة :قضايا السياسات العامة الناشئة)**، الدورة السادسة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نيروبي، 24/21 فبراير 2011؛

4. باتر محمد علي وردم، **الطاقة المتجددة في العالم العربي فرص واعدة**، مجلة افاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 11،2011؛

5. برنامج الامم المتحدة للبيئة، **نحو اقتصاد اخضر :مسارات الى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: مرجع لواضعي السياسات**،2011 ؛

6. حسين أباظة، نجيب صعب وبشار زيتون، **الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير**، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2011 ؛

7. خالد السليمان، **مستقبل الطاقة في السعودية**، تقرير حول البيئة العربية: الطاقة المستدامة: التوقعات التحديات والخيارات، المنتدى العربي للبيئة والتنمية؛

8. دانيال رايش، **سياسات الطاقة المتجددة في دول الخليج :دراسة حالة مدينة مصدر الخالية من الكربون في ابو ظبي**، منتدى الأبحاث والسياسة حول تغير المناخ والبيئة في العالم العربي، ماي 2011؛

9. سلطان احمد جابر، **مصدر مطور رائد لمشروعات الطاقة المتجددة**، مجلة آفاق المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 11،2011؛

10. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، **استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا :الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية**، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك 2011؛

11. وزارة الطاقة والمناجم، **برنامج الطاقة المتجددة والفعالية الطاقوية**، الجزائر، مارس 2011.

12. مجلة مصدر تايمز، العدد 06، جويلية 2012؛

13. مركز البيئة للمدن العربية، **استخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج**، مجلة بيئة المدن الالكترونية، العدد الأول، يناير 2012؛

14. كريستين لينس، ليلى رياحي وورومان زيسلر، **الطاقة المتجددة**، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2013 ؛

15. محمد راضي جعفر وعقيل عبد محمد، **الوقود الحيوي السائل بديل النفط :مفهومه وأثاره مع إشارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة الغرى للأبحاث الاقتصادية والإدارية، المجلد 09، العدد 29، 2013؛

16. منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (الاوبك)، **تقرير الامين العام السنوي**، العدد 40، 2013؛

17. الأوبك، التقرير الاحصائي السنوي، 2013.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. BP Statistecal Review of Energy, June 2013;

2. REN21 , MENA renewables Status Report, 2013 ;

3. Renewables 2013 Global Status Report; renewable energy policy network for the 21st century 2013;

4. Geothermal Energy Association, 2014 Annual U.S. & Global Geothermal Power Production Report, April 2014;
5. Global Wind statistics 2013, february 2014;
6. The Environment Management Group, working towards a Balanced and Inclusive Green Economy: A United Nations System-wide Perspective;
7. IRENA , Arab Renewabla Energy Strategy 2030, June 2014;

فاعلية نظام المعلومات التسويقية في استمرارية نشاط المؤسسة
دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

أ. بن يمينة كمال

أستاذ مساعد (أ)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة مستغانم

أ. د. مليكي سمير بهاء الدين

أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة تلمسان

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور نظام المعلومات التسويقية في استمرارية نشاط المؤسسة، حيث تم إجراء دراسة ميدانية على عينة مكونة من 30 مؤسسة اقتصادية، اعتمادا على تحليل نتائج الاستبيان ومعالجة المعطيات المتحصل عليها باستخدام البرنامج الإحصائي « SPSS».

وأثبتت نتائج الدراسة أن لنظام المعلومات التسويقية أهمية كبيرة في الحفاظ على أداء المؤسسة واستمرارية نشاطها في الأسواق التنافسية، وذلك لما يوفره من بيانات ومعلومات دقيقة وكافية عن متغيرات البيئة الداخلية والخارجية لها والتي تسهل عمل مدراء التسويق في صنع القرار التسويقية.

الكلمات المفتاحية: نظام المعلومات التسويقية، نظام السجلات الداخلية، نظام الاستخبارات التسويقية، نظام بحوث التسويق، نظام دعم القرارات التسويقية، المؤسسة الاقتصادية، نشاط المؤسسة.

Abstract

The study aims to illustrate the role of marketing information system (MkIS) in the foundation sustainability, where an Empirical Study has been done on a sample composed from thirty economic institution using an comprehensive questionnaire, the results were analyzed by the (SPSS) program.

The results revealed the importance of the marketing information system in preserving the foundation's performance and its

activity sustainability in the Competitive markets, and that because what this system provides of accurate and an adequate information and data about its internal and external environment variables, which facilitates the marketing decisions making process by the leaders.

Keywords: marketing information system, internal records system, marketing intelligence system, marketing research system, marketing decision support system, economic institution, institution activity.

مقدمـة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية في الوقت الراهن تحديات كبيرة ومتغيرات اقتصادية معقدة، يتمثل أهمها في: المنافسة الحادة، التغير الدائم في أذواق المستهلكين ونمط المعيشة، التطور التكنولوجي في جميع الميادين، الجودة، الامتياز وظهور المنتجات الجديدة. وهذا نتيجة انفتاح السوق عن بعضها البعض، مع اتجاهات متعددة نحو العولمة خصوصا عولمة السوق.

وبذلك أصبح من الضروري على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التكيف مع البيئة المحيطة بها، والبحث عن أفضل وسيلة تمكنها من الحفاظ على حصتها السوقية، وكذلك البحث عن التفوق التنافسي على المستوى المحلي أو العالمي، وتقدير الطلب على منتوجاتها أو خدماتها، باستخدام موارد جديدة مختلفة على رأسها موارد المعلومات.

كما تعتبر المعلومات ضرورة لا غنى عنها في المؤسسة، بما تقدمه من فرصة متاحة لتحقيق ميزة تنافسية تتقدم بها على بقية المنظمات الأخرى، وكونها تساهم في رفع إنتاجية المؤسسة وفعاليتها، وتتعزز هذه الحالة طالما كانت تلك المؤسسات تعمل وفق مفهوم الأنظمة المفتوحة، سواء كانت في مدخلاتها أو مخرجاتها، وليصبح بالتالي نظام المعلومات وبخصوصيته التسويقية، إطارا شاملا لتنظيم المعلومات من أجل مزاولة نشاطها، وذلك من خلال المعلومات والبيانات الدقيقة التي يوفرها لإدارة التسويق عن المستهلكين، المنافسين، الطلب، العوامل الاقتصادية، التكنولوجية والسياسية، ... إلى غير ذلك.

ويعد نظام المعلومات التسويقية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الإدارات الحديثة للمساعدة في حل المشاكل واتخاذ القرارات، فهو يخدم بالدرجة الأولى تسويق المؤسسة، وذلك من خلال تزويده بالمعلومات الضرورية بصفة مستمرة ومنتظمة والمتعلقة ببيئتها التسويقية. فهو يتصف بالتواصلية والاستمرارية مع تواصل واستمرار المؤسسة.

وعليه فإن مقالنا هذا يحاول الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة نظام المعلومات التسويقية في توفير المعلومة الدقيقة والكافية لتعزيز بقاء واستمرارية نشاط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم المقال إلى ثلاثة محاور كالآتي:

- أولا: ماهية نظام المعلومات التسويقية؛
- ثانيا: مكونات نظام المعلومات التسويقية؛
- ثالثا: إسهامات نظام المعلومات التسويقية في استمرارية نشاط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؛
- أولا: ماهية نظام المعلومات التسويقية.

ظهر نظام المعلومات التسويقية لأول مرة في بداية عقد الستينات من القرن الماضي كاتجاه حديث ومتطور يتوقع منه حدوث تغيرات ايجابية في إدارة الأنشطة التسويقية، حيث كان رائد فكرة النظام الخبير الأمريكي "Robert William" الذي كان يعمل في شركة إدوارد دالتون في ولاية انديانا الامريكية، حيث أصبحت المؤسسات تدرك أنه من الضروري توفير ووضع أداة متماسكة تسمح لها بجمع وتخزين ومعالجة وإيصال جميع المعلومات، هذه الأداة تتمثل في نظام المعلومات التسويقية والذي يسمح أيضا بالتسيير النظامي للمعلومات الداخلية والخارجية.[1]

[1] مايو عبدالله، واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة ولاية ورقلة"، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007/2006ص40.

وقد جاء ظهور هذه الفكرة كمحصلة لجملة من التطورات التي حصلت في مجال التسويق، وهذه التطورات يمكن توضيحها على النحو الآتي:[2]

- ظهور مفهوم نظرية النظم وتطبيق افتراضات هذه النظرية في مجال التسويق؛
- زيادة التحرر من وهم الأساليب التقليدية المعتمدة في البحوث التسويقية التي أثبتت عجزها الكبير في تلبية احتياجات الادارة التسويقية من المعلومات؛
- اكتساب التسويق الصبغة الدولية بعد أن كان مقتصرا على النطاق المحلي وهو الأمر الذي حتّم على الإدارات التي تمارس هذا النشاط الانطلاق عبر الحدود إلى أقاليم ومواقع جغرافية بعيدة، إذ تنتشر المعلومات التي تحتاجها الإدارة التسويقية عبر هذه المواقع على النحو الذي يصعب الاستفادة منها إلا في ظل وجود نظام المعلومات التسويقية الحديثة؛
- الاتجاه الكبير في السنوات الأخير نحو العولمة "Globalization" وهو ما يجعل العالم قرية واحدة وانفتاح الأسواق على بعضها البعض وهذا مما أدى اشتداد المنافسة بسبب إزالة القيود على انتقال المنتجات بين الدول الأمر الذي جعل الحاجة إلى المعلومات عن الأسواق وأنواع السلع والمنافسين ضرورة لا غنى عنها؛
- توفير وسائل الاتصال السريعة التي يمكن من خلالها نقل المعلومات بسرعة فائقة وخاصة من خلال الانترنت الذي جعل من النظم التسويقية أحد أهم أساسيات النجاح في المنافسة والبقاء للمنظمات، وهو الأمر الذي شجع على اعتماد تطبيقات نظام المعلومات التسويقية؛
- قصر دورة حياة المنتوجات يستلزم وجود إدارة حازمة قادرة على التصرف السليم وفق مقتضيات هذه الحقيقة ويتعذر امتلاك مثل هذه القدرة في ظل غياب المعلومات المطلوبة؛

[2] احسان دهش جلاب، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق وفق منظور فلسفي ومعرفي معاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص262-263.

- فضلا عن أن السرعة والدقة والتكلفة والتوقيت المناسب للقرارات أصبحت كلها معايير لقياس فاعلية وكفاءة الإدارة بشكل عام والإدارة التسويقية بشكل خاص، إذ يساعد نظام المعلومات التسويقية بالوفاء بهذه المعايير.

كما توجد عدة تعاريف لنظام المعلومات التسويقية وذلك حسب خبراء التسويق، والتي نوجز بعضها في:

- **التعريف الأول**: " هو شبكة من العلاقات المهيكلة، التي تهدف إلى خلق تدفق منظم للمعلومات والمتأتية من مصادر داخلية وخارجية للمؤسسة.هذا التدفق يستغل كأساس لاتخاذ القرارات التسويقية. ويتم استقبال المعلومات عن طريق الهيئات المحاسبية والتجارية، الاستخبارات التسويقية، الدراسات والبحوث في التسويق وكذا عن طريق أنظمة نمذجة ودعم القرار"؛[3]
- **التعريف الثاني**: هو مجموعة مهيكلة ومتداخلة من الأشخاص، الآلات والإجراءات المخصصة لخلق أو إنشاء تدفق منظم من المعلومات المستمرة، والمتأتية من مصادر داخلية أو خارجية عن المؤسسة، التي تستخدم كأساس لأخذ القرارات في ميادين المسؤلية خاصة بإدارة التسويق"؛[4]
- **التعريف الثالث**: هو شبكة معقدة من العلاقات المهيكلة، حيث يشترك فيها الاشخاص، الآلات والإجراءات، هدفها خلق تدفق منتظم من المعلومات الملائمة، التي تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات التسويقية".[5]

بالرغم من كثرة التعاريف وتعددها، إلا أنها تنصب في معنى واحد، هو أن نظام المعلومات التسويقية عبارة عن هيكل مكون من مجموعة الأجزاء، الأفراد، الآلات، البرامج، الاجراءات، المتفاعلة فيما بينها، ويكون مصما لتوليد ومعالجة المعلومات التي تدعم القرارات التسويقية.

[3] Ulrike Mayrhofer, Marketing, 2 eme edition, Editions Bréal, france, 2006, p36.
[4] Matricon Claude, le système marketing, Dunod, Paris, 1993, p140.
[5] Philip Kotler- Kevin Keller- Bernard Dubois- Delphine Manceau, Marketing Management, 12eme édition, pearson éducation, France, 2006, p82.

ثانيا: مكونات نظام المعلومات التسويقية:

الشكل (01): نظام المعلومات التسويقية والنظم الفرعية المكونة له

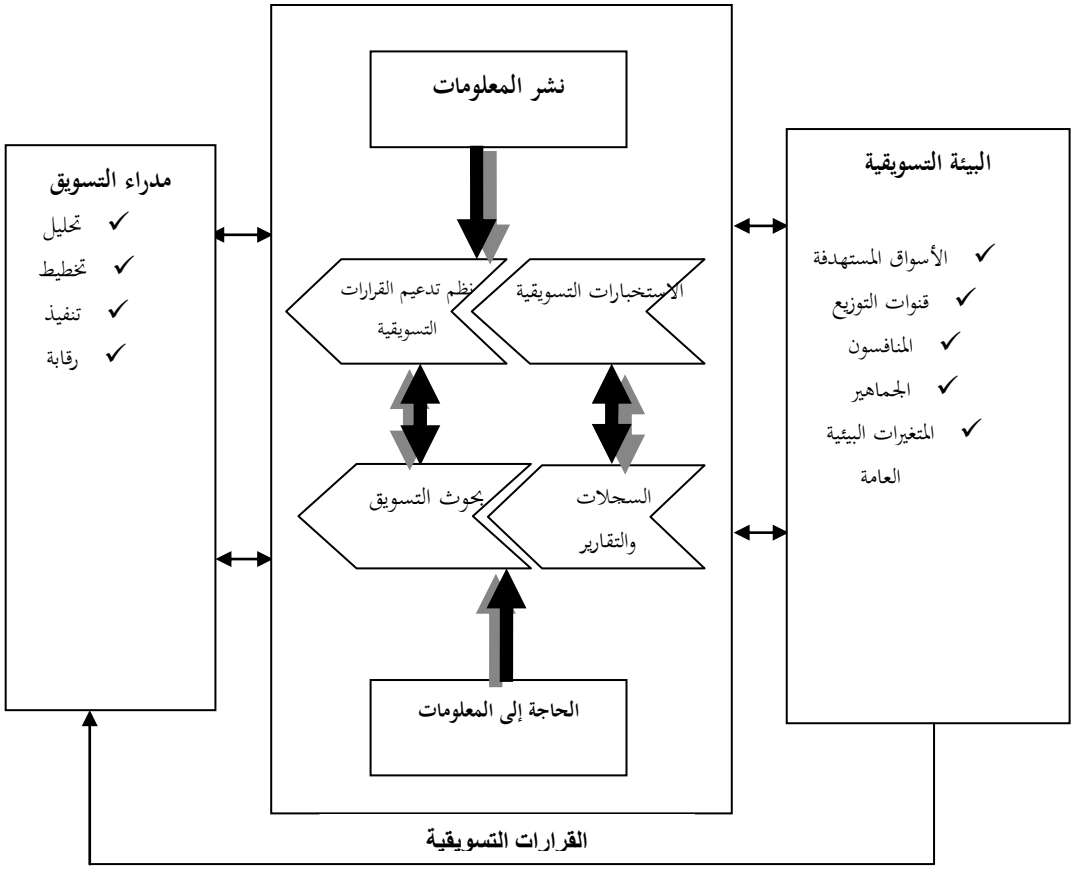

Source :MARTINE GAUTHY-SINECHAL&MARC VANDERCAMMEN, études de marchés "méthodes et outils",3e édition, groupe deboeck,bruxelles, Belgique, 2010, p24.

يقصد بمكونات نظام المعلومات التسويقية الانظمة الفرعية المكونة له اعتمادا على مفهوم نظرية النظم الذي يقضي بإمكانية تجزئة النظام الواحد الى عدد من الانظمة الفرعية المتكاملة تبعا لمعايير مختلفة،

حيث اختلف الكُتّاب والباحثون حول أهم مكونات نظام المعلومات التسويقية، لذا سنحاول التركيز على أربع أنظمة فرعية،[6] كما هي موضحة في الشكل (01) السابق.[7]

وفيما يلي شرح لمكونات نظام المعلومات التسويقية:

1- نظام السجلات الداخلية (نظام التقارير) Internal Records System:

يعرف هذا النظام أحيانا بنظام المحاسبة الداخلية عند بعض الباحثين، ونظام التقارير الداخلية عند البعض الآخر، ومهما اختلفوا في التسمية إلا أن مقصوده واحد، وهو تلك البيانات التي تم الحصول عليها من المنظمة نفسها، أي مصادر داخلية. كما يعد من أكثر النظم استخداما من قبل مدراء التسويق.

كما تحتوي هذه التقارير والسجلات على مجموعة من المعلومات الهامة لمدير التسويق مثل حجم المبيعات الشهرية والأسبوعية، أو حجم المبيعات موزعة حسب المناطق الجغرافية للسوق، أو وفق العلامات والمنتجات المختلفة ،فضلا عن المعلومات عن حجم المخزون السلعي ، والتقارير المتعلقة بالأداء التي تساعد في تحسين عملية التخطيط للنشاط التسويقي وتقارير أخرى.

2- نظام الاستخبارات التسويقية Marketing Intelligence System:

تعرف الاستخبارات التسويقية على أنها كافة الوسائل التي تسمح للمدراء الحصول على المعلومات المستمرة والمتصلة بالتطورات الحادثة في البيئة التسويقية.[8]

كما تعرف أنها طريقة منتظمة لتجميع وتحليل المعلومات المتاحة عن المنافسين والتطورات التي تطرأ على البيئة التسويقية.[9] فهي المعلومات اليومية والتغيرات الحاصلة في الوسط التسويقي والتي تساعد المدراء

---

[6] السيد بشار صالح- نجلة يونس محمد، نظم المعلومات التسويقية ودورها في إدارة الأزمات التسويقية، دراسة لبعض الظواهر السلبية التسويقية في منظمات انتاجية مختارة، بدون سنة النشر.
http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/67.doc, «consulté le 14/11/2013».

[7] MARTINE GAUTHY-SINECHAL&MARC VANDERCAMMEN, études de marchés "méthodes et outils",3° édition, groupe deboeck, bruxelles, Belgique, 2010, p24.

[8] Philip Kotler- Kevin Keller- Bernard Dubois- Delphine Manceau, Marketing Management, op.cit, p84.

في وضع المخططات التسويقية وتحسينها، ويحدد نظام الاستخبارات التسويقية المعلومات الضرورية من خلال البحث في الوسط التسويقي عن طريق جذب الشركة للموردين والوسطاء والمشترين لجمع المعلومات والبيانات عن المنافسين من خلال مراقبة أعمال ونشاطات المنافسين.[10]

3- نظام دعم القرارات التسويقية Marketing Decision Support System (MDSS):

يعد هذا المصدر مصدرا داخليا ولكنه تفاعلي حيث يسمح هذا النظام لصناع القرار بالتفاعل المباشر مع البيانات من خلال جهاز الحاسب الآلي للإجابة على أسئلة محددة.[11]وجاء نظام دعم القرارات التسويقية نتيجة للاتساع والنمو في عدد المنظمات لمساعدة مدراء التسويق في أن تكون قراراتهم أكثر دقة.

وفي الوقت الحاضر أصبح الاعتماد على هذه الانظمة أكبر، نتيجة للاستخدام الواسع للحاسوب في الانشطة التسويقية المختلفة، وتعدد وتنوع المتغيرات والمشكلات والأزمات التي يواجهها المدراء والتي يصعب على العقل البشري اجراء التحليل الدقيق والسريع للعلاقات الكثيرة الحاصلة فيما بين هذه المتغيرات ونسبه تأثيرها المتبادل.[12]

4- نظام بحوث التسويق Marketing Research System :

تعد بحوث التسويق من أهم الأدوات المستخدمة في مجال التسويق، وعنصرا أساسيا لنظام المعلومات التسويقية والذي يتعلق بتقديم المعلومات الخاصة بالأسواق ومدى تأثيرها على استراتجية التسويق.

---

[9] علاء الغرباوي- محمد عبد العظيم- إيمان شقير، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، إسكندرية، 2007، ص60.

[10] زكريا عزام- عبد الباسط حسونة- مصطفى سعيد الشيخ، مبادئ التسويق الحديث (بين النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص155.

[11] زكرياء عزم، مرجع سبق ذكره، ص155.

[12] السيد بشار صالح، مرجع سبق ذكره.
http://eco.asu.edu.jo/ecofaculty/wp-content/uploads/2011/04/67.doc «consulté le 14/11/2013».

كما يمكن إعطاء بعض التعريفات لبحوث التسويق، وذلك حسب بعض الكتاب في مجال التسويق كما يلي:

- **التعريف الأول:** "بحوث التسويق هي "الطريقة العلمية في تجميع وتسجيل وتحليل الإحصاءات عن المشاكل المتعلقة بتسويق السلع والخدمات بأقصى درجة ممكنة من الدقة والموضوعية".[13]
- **التعريف الثاني:** "بحوث التسويق هي التي " تتضمن تشخيص الاحتياجات من المعلومات واختيار المتغيرات الملائمة، التي بخصوصها يجب تسجيل وتحليل معلومات سليمة وموثوقة فيها".[14]
- **التعريف الثالث:** "هي كل الحقائق والتقديرات والآراء وغيرها من المعلومات التي تلزم عند اتخاذ القرارات أو رسم السياسات التسويقية".[15]

من خلال التعاريف السابقة نجد أن ظهور بحوث التسويق كان نتيجة للحاجة إلى البيانات والمعلومات المتعلقة بظاهرة معينة، وهذه المعلومات والبيانات تكون غير متوفرة لدى المؤسسة أو غير كافية لاتخاذ القرارات المناسبة في حالة وجودها.

ثالثا: إسهامات نظام المعلومات التسويقية في استمرارية نشاط المؤسسة الاقتصادية الجزائرية:

بعد تطرقنا في المحورين السابقين السابقة لماهية نظام المعلومات التسويقية ولمكوناته الأساسية. سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على واقع نظام المعلومات التسويقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، باعتبار هذه الأخيرة تواجه العديد من المشاكل يوميا في ظل توجه الاقتصاد الجزائري إلى الانفتاح نحو اقتصاد حر يتميز بالمنافسة، وذلك من خلال معرفة الطرق التي تتبعها هذه المؤسسات في عملية جمع المعلومات، مع إبراز علاقة نظام المعلومات التسويقية بنشاطها.

---

[13] ثابت عبد الرحمن إدريس- جمال الدين محمد المرسى، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، إسكندرية، الطبعة الأولى، 2005، ص161

[14] Jean Jacques Lambin, la recherche marketing, édition Ediscience international, 3° tirage, Paris, 1994, p4.

[15] محمد السعيد عبد الفتاح، مدخل إلى التسويق، دار المعرف، القاهرة، 1988، ص315.

1- الإجراءات المنهجية للبحث الميداني

سيتم من خلال هذا العنصر، تحديد مجتمع وعينة ومجال الدراسة والمنهج المتبع في البحث وأدواته المستخدمة، ثم التعرف على ميدان الدراسة.

1-1- تحديد مجتمع وعينة الدراسة

1-1-1- مجتمع الدراسة:

المجتمع هو مجموعة الأفراد الذين ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة، وبالتالي فإن مجتمع الدراسة في بحثنا هذا، يضم كافة المؤسسات الاقتصادية التي تزاول نشاطها في الجزائر مهما كانت طبيعة ملكيتها "عامة، خاصة، مختلطة".

1-1-2- عينة الدراسة:

نظرا لصعوبة واستحالة دراسة جميع مفردات مجتمع الدراسة، بسبب كبر حجمه، وعدم توافر الوقت اللازم للقيام بدراسة شاملة، كان لِزاما علينا الاعتماد على أسلوب العينات لجمع البيانات المطلوبة، حيث تم أخذ عينة مكونة من 30 مؤسسة اقتصادية صناعية.

1-2- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

إن طبيعة الموضوع والدراسة هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانبه. لذلك سنعتمد في دراستنا على المنهجين الوصفي والتحليلي القائم على جمع المعطيات والبيانات المتعلقة بالظاهرة المدروسة، من أجل وصف وتقييم واقع نظام المعلومات التسويقية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ومدى مساهمته في استمرارية نشاطها، من خلال المسح الميداني للمؤسسات مدار البحث.

وخلال هذه الدراسة اعتمدنا على مصادر المعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة وتحليلها ثم تجميع البيانات عن طريق الاستبيان، الذي تم إعداده بناء على الإطار النظري والدراسات السابقة.

كما استخددمنا في الدراسة الميدانية الأدوات التالية:

1-2-1- الاستمارة:

الاستمارة هي الوسيلة الأساسية التي استخدمت لجمع البيانات والمعلومات وقياس المؤشرات الكيفية، حيث تضمنت 115 سؤالا مقسمة إلى ستة أقسام.

1-2-2- الأدوات الإحصائية المستخدمة:

تم تحليل ومعالجة بيانات البحث باستخدام الوسائل الإحصائية والوصفية التالية:

- SPSS: معالجة البيانات التي تم جمعها بواسطة البرنامج الإحصائي "spss" ذات إصدار 20.
- الاستعانة ببرنامج Excel؛
- اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، التوزيع التكراري، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، معامل الارتباط (لبيرسون): وذلك لوصف خصائص مفردات الدراسة، ومعرفة نسبة أفراد العينة الذين اختاروا كل بديل من بدائل الاستمارة، والتعرف على نوع العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- كما تم الاعتماد على مقياس "ليكرت" الخماسي لقياس الاستبيان، بغية معرفة أراء واتجاهات المستجوبين، كما تم الاعتماد على مستوى الدلالة أو الأهمية (0.05) الذي يقابله مستوى الثقة (0.95) لتفسير نتائج الاختبارات المستخدمة لاختبار فرضيات الدراسة.

كما تضمن الاستبيان على متغيرات مستقلة (مكونات نظام المعلومات التسويقية)، ومتغيرات تابعة (استمرارية نشاط المؤسسة).

1-3- صدق وثبات الاستبيان:

1-3-1- الصدق الظاهري لأداة الدراسة:

تم اختبار الصدق الظاهري لأداة الدراسة بالاستعانة بنخبة من المحكمين المختصين في مجال التسويق والإحصاء، مما جعل الأداة أكثر دقة واستيعابا من قبل المستجوب، وقد تم إعادة صياغة بعض عبارات الاستبيان والخروج بها في صورتها النهائية الحالية.

1-3-2- ثبات أداة الدراسة:

هناك طريقتين لإجراء اختبار الثبات للأسئلة المستخدمة في الاستبيان هما:

- طريقة التجزئة النصفية split half coefficient؛
- طريقة معامل الثبات ("ألفا كرونباخ" Cronbach's Alpha).

وسوف نكتفي في هذه الدراسة على طريقة معامل الثبات "ألفا كرونباخ"، حيث بلغ معامل الثبات الكلي لأداة جمع البيانات (0.998)، فهو معامل ثبات جيد، لأنه يتجاوز (0.6) ويدل على أن الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة.

2- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق الخصائص الشخصية:

لغرض التعرف على الخصائص البيانية لأفراد عينة الدراسة، تناول القسم الأول من الاستبيان بعض البيانات الشخصية حول المستجوب، وهي:الجنس، السن، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة المهنية، المنصب الوظيفي.

2-1- الجنس: يمكن توضيح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الجنس في الجدول (01) الموالي:

الجدول(01): توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

أفراد العينة / الجنس	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
ذكر	24	%80	%80
أنثى	6	%20	% 100
المجموع	30	% 100	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان

من خلال الجدول(01) أعلاه، يتضح أن نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة كانت أكبر من نسبة الإناث، حيث بلغت على الترتيب (80%) و(20%)، وهذا ما يدل على أن المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة تفضل تعيين الذكور عن الاناث في المناصب العليا (مدير مؤسسة، نائب مدير مؤسسة، مسؤول مصلحة التسويق، نائب مصلحة التسويق، مسؤول مصلحة التجارية، نائب مسؤول المصلحة التجارية).

2-2- السن: تم توزيع أفراد العينة حسب السن إلى أربع فئات، والتي يلخصها الجدول(02) الموالي:

الجدول(02):توزيع عينة الدراسة حسب السن

أفراد العينة / السن	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
أقل من 31 سنة	5	%16.7	%16.7
من 31 إلى 40 سنة	7	%23.3	%40
من 41 إلى 50 سنة	10	%33.3	%73.3
أكبر من 50 سنة	8	%26.7	% 100
المجموع	30	%100	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال الجدول (02) أعلاه، أن أكبر نسبة من أفراد العينة (33.3%) هم من فئة عمرية التي تتراوح أعمارهم [من 41 إلى 50 سنة]، ثم تليها الفئة العمرية [أكبر من 50 سنة] بنسبة (26.7%)، ثم تليها الفئة التي تتراوح أعمارهم [من 31 إلى 40 سنة] بنسبة (23.3%)، كما تبين أن اقل نسبة تم تسجيلها هي الفئة العمرية [أقل من 31 سنة] بنسبة (16.7%).

2-3- الحالة الاجتماعية: يمكن توضيح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية في الجدول(03) الموالي، حيث تبين أن أغلبية عينة الدراسة حالتهم الاجتماعية (متزوجين) بنسبة (70%)، ثم تليها الفئة التي حالتهم الاجتماعية (أعزب) بنسبة (23.3%)، ثم تليها أقل نسبة (6.7%) التي تمثل

أفراد عينة الدراسة الذين حالتهم الاجتماعية (مطلقين). وهذا ما يدل على أن أغلبية مسؤولي المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة هم في حالة استقرار، وهذا سيساعدهم على أداء مهامهم بكفاءة.

الجدول(03):توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية

أفراد العينة / الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
أعزب	7	%23.3	%23.3
متزوج	21	%70	%93.3
مطلق	2	%6.7	% 100
المجموع	30	% 100	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان

2-4- المستوى التعليمي: يمكن توضيح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي في الجدول (04) الموالي:

الجدول(04):توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

أفراد العينة / المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
ثانوي	2	%6.7	%6.7
تقني سامي	6	% 20	%26.7
ليسانس	22	%73.3	% 100
ماستر	00	% 00	% 100
ماجستير	00	% 00	% 100
دكتوراه	00	%00	% 100
المجموع	30	% 100	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان

يتبين من خلال الجدول (04) أعلاه، أن معظم أفراد عينة الدراسة لديهم مستوى جامعي، كما يتضح أن أكبر نسبة (73.3 %)، تمثل الأفراد المتحصلين على شهادة الليسانس، وهذا يتناسب ومهام ووظائف مسؤولي المؤسسات الاقتصادية الذين يشغلون مناصب عليا.

2-5- عدد سنوات الخبرة المهنية: يمكن توضيح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية في الجدول (05) الموالي.

وقد تبين أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة (26.7 %) بلغت سنوات الخبرة لديهم [أكثر من 25 سنة]، ثم تليها الفئة التي بلغت سنوات الخبرة لديهم [من 5 إلى 10 سنوات] بنسبة (23.3 %)، ثم تليها الفئة التي بلغت سنوات الخبرة لديهم [من 11 إلى 15 سنة] بنسبة (20 %)، ثم الفئة التي بلغت سنوات الخبرة لديهم من [16 إلى 20 سنة] بنسبة (16.7%)، ثم تليها الفئة التي بلغت سنوات الخبرة لديهم [من 21 إلى 25 سنة] بنسبة (10 %)، ثم تأتي أقل نسبة (3.3 %) لأصحاب الخبرة المهنية [اقل من 5 سنوات].

وهذا ما يدل على أن المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة تعتمد بدرجة كبيرة على مسؤولين لديهم خبرات كافية.

الجدول(05): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة المهنية

أفراد العينة / عدد سنوات الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
اقل من 5 سنوات	1	%3.3	%3.3
من 5 إلى 10 سنوات	7	%23.3	%26.7
من 11 إلى 15 سنة	6	%20	%46.7
من 16 إلى 20 سنة	5	%16.7	%63.3
من 21 إلى 25 سنة	3	%10	%73.3
أكثر من 25 سنة	8	%26.7	% 100
المجموع	30	% 100	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان

2-6- المنصب الوظيفي: يمكن توضيح خصائص أفراد عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي في الجدول(06) الموالي.

حيث يتضح أن أغلبية عينة الدراسة هم مسؤولي مصلحة التسويق، وذلك بنسبة (30 %)، وهذا ما يساعدنا في تحصيل على البيانات أكثر دقة.

الجدول(06):توزيع عينة الدراسة حسب المنصب الوظيفي

أفراد العينة / المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
مدير المؤسسة	1	%3.3	%3.3
نائب مدير المؤسسة	5	%16.7	%20
مسؤول مصلحة التسويق	9	%30	%50
نائب مسؤول مصلحة التسويق	6	%20	%70
مسؤول المصلحة التجارية	6	%20	%100
نائب مسؤول المصلحة التجارية	00	%00	% 100
المجموع	30	% 100	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان

3- الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق خصائص المؤسسة الاقتصادية:

لغرض التعرف على خصائص المؤسسات الاقتصادية عينة الدراسة، تناول القسم الثاني من الاستبيان بعض البيانات الأولية حول المؤسسة الاقتصادية، وهي: تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية، حسب عدد العمال، حسب رأس المال، حسب عمرها.

3-1- تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية: يمكن توضيح تصنيف المؤسسات عينة الدراسة حسب طبيعة الملكية، حيث يتضح من خلال الجدول (07) اعلاه، أن معظم أفراد عين الدراسة تمثلهم مؤسسات خاصة بنسبة (50 %)، ثم تليها نسبة (43.3 %) التي تمثلها مؤسسات عامة، في حين تأتي أقل نسبة (6.7 %) التي تمثلها مؤسسات مختلطة. وهذا يبين انتعاش القطاع الخاص في الجزائر.

الجدول(07): تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية

أفراد العينة / طبيعة الملكية	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
عامة	13	%43.3	% 43.3
خاصة	15	%50	%93.3
مختلطة	2	%6.7	% 100
المجموع	30	% 100	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان

3-2- تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال: يمكن توضيح تصنيف المؤسسات عينة الدراسة حسب عدد العمال في الجدول(08) الموالي:

الجدول(08):تصنيف المؤسسات حسب عدد العمال

أفراد العينة / عدد العمال	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
من 01 إلى 09 عمال	3	% 10	% 10
من 10 إلى 49 عامل	5	% 16.7	% 26.7
من 50 إلى 250 عامل	18	% 60	% 86.7
أكثر من 250 عامل	4	% 13.3	% 100
المجموع	30	% 100	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان

يتضح من خلال الجدول (08) أعلاه، أن اكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة (60 %) تمثلها مؤسسات متوسطة لأن عدد عمالها يتراوح ما بين [50 إلى 250 عامل]، ثم تليها نسبة (16.7 %) التي تمثل مؤسسات صغيرة، ثم تليها نسبة (13.3 %) التي تمثل مؤسسات كبيرة. في حين نسجل اقل نسبة (10 %) التي تمثلها المؤسسات المصغرة.

3-3- تصنيف المؤسسات حسب رأس المال: يمكن توضيح تصنيف المؤسسات عينة الدراسة حسب رأس المال في الجدول(11) الموالي:

3-4- تصنيف المؤسسات حسب عمرها: يمكن توضيح تصنيف المؤسسات عينة الدراسة حسب العمر في الجدول(09) الموالي:

الجدول(09):تصنيف المؤسسات حسب عمرها

أفراد العينة / عمر المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية	النسبة المئوية التراكمية
أقل من سنة	00	% 00	% 00
من سنة إلى 5 سنوات	2	%6.7	%6.7
من 5 سنوات إلى 10 سنوات	1	%3.3	% 10
أكثر من 10 سنوات	27	% 90	% 100
المجموع	30	% 100	

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان

يتبين من خلال الجدول (09) أعلاه، أن أغلبية المؤسسات عينة الدراسة تزاول نشاطها أكثر من 10 سنوات وذلك بنسبة (90%). ثم تليها الفئة التي تزاول نشاطها [من سنة إلى 5 سنوات] بنسبة (6.7 %)، في حين نسجل أقل نسبة 3.3 % التي تمثلها المؤسسات التي أنشئت [من 5 سنوات إلى 10 سنوات].

4- قياس مدى مساهمة نظام المعلومات التسويقية في استمرارية نشاط المؤسسة:

سيتم في هذا العنصر التعرف على علاقة نظام المعلومات التسويقية بالمؤشرات الست التي تقيس استمرارية نشاط المؤسسة، وذلك بحساب معاملات الارتباط (لبيرسون)كما هي موضحة في الجدول(10) الموالي:

الجدول (10): معاملات الارتباط (لبيرسون) بين نظام المعلومات التسويقية والمؤشرات التي تقيس استمرارية نشاط المؤسسة

المتغير المستقل / المتغير التابع	نظام المعلومات التسويقية	
	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد (R^2)
الأداء التسويقي	0.963	0.927
جودة المنتوجات ودورة حياة المؤسسة	0.972	0.944
المزيج التسويقي	0.970	0.940
السيطرة على الأسواق والاحتفاظ بالزبون (تحقيق رضا الزبون)	0.881	0.776
الإبداع والتطوير	0.966	0.933
الميزة التنافسية	0.944	0.891
قياس استمرارية نشاط المؤسسة	0.967	0.935

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على نتائج الاستبيان

تظهر نتائج الجدول (10)، تأثير المتغير المستقل المتمثل في نظام المعلومات التسويقية على المتغير التابع المتمثل في المؤشرات التي تقيس استمرارية نشاط المؤسسة، وتشير النتائج إلى أن هناك علاقة طردية بينهما وارتباط قوي، بحيث بلغ معامل الارتباط الإجمالي بينهما ($R=0.967$)، كما كان معامل التحديد ($R^2=0.935$) الذي يقيس التباين في المتغير التابع الذي يفسره المتغير المستقل بحدود 93.5% وهي نسبة عالية.

نتائج الدراسة:

إنّ أهم النتائج المتحصل عليها في هذا المقال، والتي هي عبارة عن دراسة نظرية وتطبيقية لدور نظام المعلومات التسويقية في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة واستمرارية نشاطها، هي كما يلي:

– تعد المؤسسة وحدة اقتصادية واجتماعية مستقلة نوعا ما، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية، المالية، والمادية والإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق مكاني؛

- للتسويق أهمية بالغة في كل مؤسسة مهما كان نوع نشاطها، فهو نافذتها على البيئة الخارجية والتنافسية، فمن خلاله تتعرف المؤسسة على حاجات ورغبات المستهلكين وتتابع نشاط المنافسين؛
- يساعد التسويق على الابتكار والتجديد، فالتسويق ينشط الطلب على السلع والخدمات الجديدة؛
- تعد المعلومات التسويقية مهمة وضرورية لحل المشاكل والتقليل من المخاطر التي يمكن أن تواجهها أي المؤسسة، وتعتبر الأداة الناجعة لتحديد إستراتيجيتها التسويقية، كما تساعد في تقييم نجاح أو فشل تلك الإستراتيجية؛
- يتفق أغلب كتاب التسويق أن نظام المعلومات التسويقية يتكون من أربع أنظمة فرعية هي: نظام السجلات الداخلية، نظام الاستخبارات التسويقية، نظام بحوث التسويق، نظام دعم القرارات التسويقية؛
- نظام المعلومات التسويقية هو أحد نظم المعلومات الذي تعتمد عليه إدارات المؤسسات في التسيير واتخاذ القرارات خصوصا القرارات التي لها علاقة بالتسويق؛
- تستطيع المؤسسة من خلال نظام المعلومات التسويقية الحصول على المعلومات التي تخص واقع منتجاتها في السوق بين العديد من المنتوجات المنافسة؛
- يعتبر نظام المعلومات التسويقية وسيلة لجمع ومعالجة وتخزين المعلومات التسويقية؛
- يساعد نظام المعلومات التسويقية متخذي القرارات بدراسة البدائل المتاحة في ضوء معلومات دقيقة وشاملة على اتخاذ القرارات بالبدائل الأفضل والأنسب؛
- يساعد المديرين القائمين بالتخطيط بإمدادهم بالبيانات في الوقت المناسب لإعداد الخطة والقيام بالتخطيط الاستراتيجي السليم؛
- يمكن نظام المعلومات التسويقية المنظمات من دقة وسرعة انجاز العمليات والنشاطات التسويقية؛
- نظام المعلومات التسويقية يلعب دورا هاما وكبيرا في تحسين وتحديد المواصفات الخاصة بالمنتوج الذي يرغب فيه المستهلك؛

- لنظام المعلومات التسويقية أهمية كبيرة في صنع القرارات التسويقية، لما يوفره من معلومات دقيقة ومعالجة وشاملة ومناسبة عن متغيرات البيئة الداخلية والخارجية؛
- يلعب نظام المعلومات التسويقية الدور الهام والكبير في تحسين الأداء التسويقي للمؤسسة واستمرارية نشاطها، وذلك من خلال الدور الفعال الذي يقوم به. فهو يعمل على توفير وتزويد المؤسسة بالمعلومات في الوقت المناسب.
- المؤسسات التي تعتمد على نظام المعلومات التسويقية هي التي تحافظ على مكانتها في السوق؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات التسويقية والأداء التسويقي للمؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات التسويقية وجودة المنتوجات ودورة حياة المؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات التسويقية والمزيج التسويقي للمؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات التسويقية وسيطرة المؤسسة على أسواقها والاحتفاظ بزبائنها؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات التسويقية والإبداع والتطوير في المؤسسة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات التسويقية والميزة التنافسية للمؤسسة.

خـــاتمة:

لقد أصبح نظام المعلومات التسويقية يلعب دورا مهما في التأثير على الأداء التسويقي للمؤسسة وبالتالي على نشاطها، فهو يعد من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها الإدارة التسويقية في توفير المعلومات اللازمة التي تساعدهم في حل المشاكل والمساهمة في استمرارية نشاطها.

فنظام المعلومات التسويقية يضع المؤسسة أمام الصورة الحقيقة للسوق والبيئة التنافسية التي تتعامل معها، حيث تسمح المعلومات المتوفرة من خلالها من اتخاذ القرارات المناسبة مثل الدخول في الأسواق الجديدة أو إتباع سياسة الاندماج مع مؤسسات أخرى أو استغلال تكنولوجيا جديدة.

فوجود نظام معلومات تسويقية في المؤسسة دون مراعاة إنتاجه لمعلومات دقيقة ونافعة في الوقت المناسب سوف يكون عبء وتكلفة إضافية ولن يكون بمثابة المحرك لنمو المؤسسة وضمان بقائها إلا إذا اكتسى طابع الفعالية وتأقلمه مع المحيط التي تتواجد به المؤسسة.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. محمد السعيد عبد الفتاح، مدخل إلى التسويق، دار المعرفة، القاهرة، 1988.
2. ثابت عبد الرحمن إدريس- جمال الدين محمد المرسى، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، إسكندرية، الطبعة الأولى، 2005.
3. علاء الغرباوي- محمد عبد العظيم- إيمان شقير، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، إسكندرية، 2007.
4. زكريا عزام- عبد الباسط حسونة- مصطفى سعيد الشيخ، مبادئ التسويق الحديث (بين النظرية والتطبيق)، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
5. احسان دهش جلاب، هاشم فوزي دباس العبادي، التسويق وفق منظور فلسفي ومعرفي معاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

مصادر أخرى:

6. السيد بشار صالح- نجلة يونس محمد، نظم المعلومات التسويقية ودورها في إدارة الازمات التسويقية، دراسة لبعض الظواهر السلبية التسويقية في منظمات انتاجية مختارة، بدون سنة النشر.
7. مايو عبدالله، واقع بحوث التسويق في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "دراسة حالة ولاية ورقلة"، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2007/2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Matricon Claude, le système marketing, Dunod, Paris, 1993.
2. Jean Jacques Lambin, la recherche marketing, édition Ediscience international, 3ème tirage, Paris, 1994.
3. Philip Kotler- Kevin Keller- Bernard Dubois- Delphine Manceau, Marketing Management, 12° édition, pearson éducation, France, 2006.
4. Ulrike Mayrhofer, Marketing, 2° édition, Editions Bréal, france, 2006.
5. Martine Gauthy-Sinechal & Marc Vandercammen, études de marchés "méthodes et outils", 3° édition, groupe deboeck, bruxelles, Belgique, 2010.

الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر
دراسة اقتصادية وقياسية

أ.بكريتي بومدين
أستاذ مساعد (أ) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة مستغانم

ملخص:

يعالج هذا المقال موضوع الجباية العادية مع تبيان أهميتها للدولة، خاصة على المستويات الاقتصادية والمالية، إستنادا إلى الواقع الجزائري وما أفرزه من متناقضات ومشاكل على المستوى الوطني وعلى المستوى المحلي وهذا بهدف إرساء مقاربة علمية جادة حول إشكالية الجبائية العادية ضمن إستراتيجيات السياسة الجبائية، من خلال محاولة إعداد أسس علمية وعملية للجباية العادية خاصة وأن كل الإصلاحات التي مست النسيج الجبائي الجزائري لم تسمح بإعادة هيكلته.

وبعد إجراء دراسة قياسية تبين أهمية الجباية العادية كمورد للإيرادات العامة، وباستخدام البرنامج الإحصائي EVIEWS أسفرت نتائج الدراسة على أن الجباية العادية لها أثر كبير في زيادة الإيرادات العامة، وبالتالي زيادة موارد الدولة، حيث تساهم بنسبة أكثر من 30% في الإيرادات العامة، لذا يتوجب إعطائها أهمية أكبر من خلال الحد من ظاهرة الغش والتهرب الجبائي التي تحول دون زيادة حصيلتها، ورفع الوعي الضريبي لدى المكلف بالضريبة.

كلمات مفتاحية: السياسة الجبائية، الجباية العادية، الجباية البترولية، النظام الجبائي، الميزانية العامة، الإصلاح الجبائي، الإيرادات العامة للدولة.

Résumé :

Cet article a pour objectif de traiter le sujet de la fiscalité ordinaire et, d'en démontrer son importance au niveau économique et financier sur l'Etat, en se référant à la réalité algérienne avec ses contrastes et ses problèmes au niveau national et au niveau local; ceci, dans le but de fonder une approche scientifique sérieuse sur la problématique de la fiscalité

ordinaire dans la stratégie de la politique fiscale, à travers des fondements scientifiques et pratiques de la fiscalité ordinaire, surtout que toutes les réformes ayant touchées le système fiscal algérien n'ont pas permis sa restructuration.

Après l'étude économétrique qui montre l'importance de la fiscalité ordinaire comme étant une ressource des recettes publiques et en utilisant le programme EVIEWS, on a abouti à des résultats qui démontrent que la fiscalité ordinaire a son impact significatif d'augmentation des recettes publiques de l'Etat, étant donné qu'elle contribue à plus de 30% aux recettes publiques, ceci devrait donner une plus grande importance à la fiscalité ordinaire à travers la lutte contre la fraude, l'évasion fiscale et en sensibilisant le contribuable.

Mots clés : politique fiscale, fiscalité ordinaire, fiscalité pétrolière, système fiscal, budget général, réforme fiscale, recettes publiques de l'Etat.

مقدمـة:

إن الهدف من إصلاح النظام الجبائي هو تحسين الفعالية الجباية للإسهام في التنمية الاقتصادية، وتحقيق العدالة، وتحديث الإدارة الجبائية لمواكبة التطورات الاقتصادية المستجدة. إلا أن التغيرات الاقتصادية العالمية، والآثار السلبية على فعالية النظام الجبائي الجزائري الذي يعتمد على عائدات المحروقات كمصدر أساسي لتمويل ميزانية الدولة، والتي عرفت انخفاضا محسوسا نتيجة تذبذب أسعار المحروقات لسنة 1986، دفع بالدولة إلى اتخاذ إجراءات وإصلاحات في هذا الميدان فسميت بالجباية العادية والجباية البترولية، من بين هذه الإجراءات هي إعادة تنظيم النسيج الجبائي، حسب قانون المالية لسنة 1992، الذي يعرف بتاريخ بداية الإصلاح الجبائي الجزائري أين لا يزال مستمرا إلى يومنا هذا، خاصة مع دخول الجزائر في نظام اقتصاد السوق.

تعد الجباية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة إذ تلعب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة الإختلالات. ويمتد دورها للتأثير في تخصيص

الموارد وضبط الاستهلاك، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع الادخار، وتوجيه الاستثمار، كما تؤثر على العائدات العامة للدولة. والسؤال الذي نطرحه في بحثنا هذا هو:

ما مدى تأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة للدولة ؟

أ– أهمية البحث: يستمد البحث أهميته انطلاقا من الاعتبارات التالية:

- تعد الجباية العادية أداة لتوجيه سلوكات المجتمع والنشاطات الاقتصادية وضمان التوازن المالي؛
- الدور البارز للجباية العادية في تمويل الإيرادات العامة مقارنة بالجباية البترولية التي يمكن أن تزول بزوال هذه المادة.

ب– أهداف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إبراز الأهمية الاقتصادية المالية للجباية العادية؛
- تحديد ثقل الجباية العادية على الاقتصاد الوطني، ودراسة مدى فعالية فعاليتها؛
- تقييم مساهمة الجباية العادية في تفعيل الاقتصاد الجزائري.

ج – المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

للإجابة على إشكالية البحث قمنا بإتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من خلال تحليل تطور إيرادات الجباية العادية وتبيان أثرها على الإيرادات العامة، وكذا معرفة الحدود التي بلغتها الجباية العادية مع إعطاء بعض التوجيهات لأجل الاهتمام بهذا المورد الأساسي، كما تم تدعيم هذا المنهج بالأدوات التالية: القوانين والتشريعات العامة للدولة الجزائرية، الإحصائيات الخاصة بالوضعية الاقتصادية، والجبائية للجزائر مقدمة في شكل جداول لمحاولة معرفة حجم مساهمة إيرادات الجباية العادية وأثرها على الإيرادات العامة. ومن خلال خطة البحث، سنتطرق للمحاور التالية:

- أولا: مفهوم الجباية وأنواعها؛
- ثانيا: تطور الإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة؛
- ثالثا: الدراسة القياسية لتأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة للدولة.

أولا: مفهوم الجباية وأنواعها

1- تعريف الجباية العامة:

إن تعريف الجباية يشمل عدة عناصر منها الإتاوة، الرسم، الضريبة، فقد يتحصل الأشخاص الطبيعيين على امتياز بشكل منفرد، فيدفعون مقابل هذا الامتياز إتاوة. كما قد يدفع الفرد إلى الدولة مبلغا من النقود جبرا مقابل انتفاعه بخدمة معينة، وهذا يطلق عليه بالرسم. ومع تطور وتغير وظائف الدولة تغيرت طبيعة الرسم وتم إضافة الضريبة التي تستعمل كمورد أساسي لإيرادات الدولة،[1] ومن هنا تظهر أهمية الضرائب في النظام الجبائي.

2- مكونات الجباية العامة:

إن الجباية العامة تتكون أساسا من جباية عادية تتمثل في (الضرائب، الرسوم والإتاوات)، وجباية بترولية:

2-1- الجباية العادية: وتشمل الأنواع التالية:

- **الضريبة:** هي عبارة عن اقتطاع مالي، يتحمله أشخاص طبيعيون ومعنويون حسب قدراتهم التساهمية، وبدون مقابل، بغية تغطية النفقات العامة، وتحقيقا للأهداف الاقتصادية والاجتماعية؛[2]
- **الرسم:** يعتبر من الإيرادات الهامة التي تعتمد عليها الدولة في التمويل، فالرسم "مبلغ من المال تجبيه الدولة جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم أو مقابل نفع خاص يعود عليهم من هذه الخدمة"؛[3]

---

[1] - سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، سنة 2000، ص 115.

[2] - JACQUES SARAF Agrégé d'économie et gestion« Fiscalité » DUNOD Edition 2002/2003, p1, définition de l'impôt.

[3] - عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار الرايه للنشرو التوزيع، الأردن، سنة 2007، ص 84.

- **الإتاوة:** تسدد مقابل امتياز فردي فهي مبلغ من المال يفرض على مالك العقار بنسبة المنفعة التي عادت عليه من الأعمال التي قامت بها الدولة أو الهيئات المحلية.[4]

2-2- الجباية البترولية: باعتبارها مورد أساسي وهام والتي بدورها تتمثل في عائدات البترول أو ما يسمى بالذهب الأسود الذي كان ولازال في صدارة اهتمامات أي دولة، سواء توفرت أو لم تتوفر على هذا المورد الطبيعي هام.

3- الإيرادات الجبائية لميزانية الدولة:

تحتاج الدولة لتغطية نفقاتها العامة إلى إيرادات مالية، من بينها الإيرادات الجبائية المتمثلة في الجباية البترولية والجباية العادية، حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى ضرائب مباشرة وأخرى غير مباشرة:

3-1- الضرائب المباشرة:

هي الضرائب التي يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر بأي حال،[5] فمثلا ضريبة الدخل سواء كانت على الأشخاص كالضريبة على الدخل الإجمالي (I.R.G) أو على الشركات كما هو الحال بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات (I.B.S) يتحملونها مباشرة دون نقل عبء هذه الضريبة إلى غيرهم، وتتخذ الأشكال التالية:

3-1-1 -الضريبة على الدخل الإجمالي IRG:

تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين، وتفرض على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة متمثل في:[6]

- الأرباح الصناعية، التجارية والحرفية؛ أرباح المهن غير التجارية؛

---

[4]- حميد بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005، ص17.

[5] - BERNARD Salani, **théorie économique de la fiscalité,** Economica, France, année 2002, p. 71.

[6]- المادة 01 من **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، المديرية العامة للضرائب، سنة 2012.

- عائدات المستثمرات الفلاحية، ورؤوس أموال المنقولة؛
- المرتبات والأجور والمعاشات والريوع العمرية، وتحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي التالي:

الجدول رقم (1): سلم الضريبي على الدخل الإجمالي

شرائح الدخل دج	المعدل
أقل من 120.000	% 0
360.000 – 120.001	% 20
1.440.000 – 360.001	% 30
أكثر من 1.440.000	% 35

Source : Code des Impôts directs et Taxes Assimilées de la DGI, Article 104 : barème IRG progressif, année 2009.

3-1-2- الضريبة على أرباح الشركات IBS:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات،[7] وتتكون من:

- المؤسسات والهيئات العمومية ذات طابع الصناعي والتجاري؛
- الشركات التعاونية والإتحادات التابعة لها؛
- الشركات التي اختارت الخضوع لها.

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات كما يلي:

- 19% بالنسبة للأنشطة منتجة للمواد البناء والأشغال العمومية وكذا السياحية؛
- 20 % بالنسبة للأنشطة التجارية والخدمات؛

[7]- المادة 135، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، سنة 2012

- 10% بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكفالات؛
- 20% بالنسبة للمداخيل محصلة في إطار عقد إدارة الأعمال؛
- 10% بالنسبة للمبالغ التي تقبضها شركات نقل البحري الأجنبية إذا كانت بلدانها تفرض على مؤسسات النقل البحري الجزائري ضريبة.

3-1-3- الرسم على النشاط المهني:

حدد معدل الرسم على النشاط المهني كما يلي:

الجدول رقم (2): معدل الرسم على النشاط المهني

الرسم على النشاط المهني	حصة العائدة للولاية	حصة العائدة للبلدية	صندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المجموع	0.59%	1.30%	0.11%	2%

Source : Article 222 du code des impôts directs et taxes assimilées, année 2012.

غير أن معدل الرسم على النشاط المهني يرفع إلى 3% بالنسبة لرقم الأعمال الناتج عن نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، كما هو مبين في الجدول(3):

الجدول رقم(3) : معدل الرسم على النشاط المهني لرقم الأعمال الناتج عن نقل المحروقات بواسطة الأنابيب

الرسم على النشاط المهني	**حصة العائدة للولاية**	**حصة العائدة للبلدية**	**صندوق المشترك للجماعات المحلية**	**المجموع**
المجموع	%0.88	%1.56	%0.16	%3

Source : Article 222 du code des impôts directs et taxes assimilées, Année 2012

3-1-4- الرسم العقاري: يؤسس رسم عقاري سنوي على الملكيات المبنية الموجودة فوق التراب الوطني باستثناء الملكيات المعفية من الضرائب صراحة،[8] وتتكون من:

- المنشآت التجارية كائنة في محيط المطارات الجوية، الموانئ، السكك الحديدية؛
- أرضيات البنايات بجميع أنواعها؛
- الأراضي غير المزروعة والمستخدمة لغرض تجاري أو صناعي.

ويحدد الرسم العقاري كما يلي :

- ❖ الملكيات المبنية ذات الاستعمال السكني التي يملكها أشخاص طبيعيون والواقعة في المناطق المحددة عن طريق التنظيم وغير مشغولة سواء بصفة شخصية وعائلية أو عن طر يق الكراء أو الإيجار 10%.
- ❖ الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية:
  - 5% عندما تساوي مساحتها أو تقل عن 500 متر مربع؛
  - 7% عندما تتجاوز مساحتها 500 متر مربع وتساوي أو تقل عن 1000 متر مربع؛
  - 10% عندما تفوق مساحتها 1000 متر مربع.

الملكيات غير مبنية:

- ملكيات غير مبنية متواجدة في مناطق غير عمرانية: 5%
- أراضي عمرانية: نسبها تساوي نسب الأراضي التي تشكل ملحقات للملكيات المبنية، بالإضافة إلى 3% بالنسبة للأراضي الفلاحية.

3-1-5- رسم التطهير:

يؤسس لفائدة البلديات التي تنشغل فيها مصلحة رفع القمامات المنزلية وهو رسم سنوي وذلك على كل الملكيات المبنية،[9] يحدد مبلغ الرسم على النحو الآتي:

[8]- المادة 248، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة** سنة 2012

[9]- المادة 263، **قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة**، سنة 2012

- ما بين 500دج و1000دج، على كل محل ذو استعمال سكني؛
- ما بين 1000دج و10.000دج، على كل محل ذي استعمال مهني أو تجاري أو حرفي أو ما شابه؛
- ما بين 5000دج و20.000دج، على كل أرض مهيأة للتخييم والمقطورات؛
- ما بين 10.000دج و100.000دج على كل محل ذو استعمال صناعي أو تجاري.

3-2- الضرائب غير المباشرة:

هي التي يستطيع من يقوم بتوزيعها نقل عبئها إلى غيره،[10] فتكون بمثابة الوسيط فقط وهذه الضريبة ليست لها صفة الثبات والاستقرار كضريبة الاستيراد، التصدير، الإنتاج، الاستهلاك، والرسوم الجمركية... الخ.

3-2-1- الرسم على القيمة المضافة (TVA):

يفرض هذا الرسم على الاستهلاك كما يطبق على العمليات التي لها طابع صناعي تجاري، حرفي أو خاص باستثناء تجارة التجزئة والمساحات الكبرى، ويمكن للأشخاص الذين يخضعون لهذا الرسم سواء كانوا طبيعيين أو معنويين، تجار الجملة أو الفروع الشركات تخفيض مبلغ الرسم الوارد على فواتير المشتريات من مبلغ الرسم الموجود على فواتير المبيعات.[11]

3-2-2- الرسوم الجمركية:

مما لا شك فيه أن الرسوم الجمركية أقدم الوسائل التي استعملتها الدولة في الرقابة علي التجارة الخارجية والمراد بالتعريفة الجمركية هي جدول الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على السلع الصادرات أو الواردات والهدف من فرض مثل هذه التعريفات الجمركية ليس جبائيا فقط، بل قد تستعمل في حماية

[10] - ANNIE Valée, **Les systèmes Fiscaux**, édition du seuil, Paris, France, année 2000, p.74.

[11] – المادة 01، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة **الرسم على القيمة المضافة**، سنة 2012.

الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية بحيث أن الرسم يفرض علي المنتجات الأجنبية المستوردة للحد منها، وإن كانت الرسوم على الواردات هي أهم أنواع الرسوم الجمركية على الإطلاق.[12]

ثانيا: تطور الإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة

إن الأهمية التي تحظى بها فعالية النظام الجبائي كونها مؤشرا هاما يعتمد عليه في الحكم على مدى نجاح أو فشل السياسة الجبائية لأي دولة، وما لهذه الأخيرة من دور في تحقيق أهداف السياسة المالية التي تشكل أداة فعالية السياسة الاقتصادية. من هنا سنحاول تبيان تطور الإيرادات الجبائية ومكانتها في الميزانية العامة للدولة.

1- تطور إيرادات الميزانية العامة للدولة: تتكون ميزانية العامة للدولة من إيرادات ضريبية وإيرادات غير ضريبية:

1-1 – الإيرادات الضريبية: تتكون هذه الأخيرة من الجباية العادية والجباية البترولية، بالنسبة للجباية العادية فإنها تتكون من:

أ- الضرائب المباشرة: والتي تضم إيرادات الضرائب والرسوم التالية:

- الضرائب التي تستهدف الدخل، والمتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات؛
- حقوق التسجيل والطابع: بالنسبة لحقوق التسجيل فهي الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة، فتأخذ بذلك الصبغة الرسمية، ومن ذلك عقود نقل الملكية وحق الانتفاع بالمنقولات، أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار، أما حقوق الطابع، فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات والمدفوعة في شكل طوابع جبائية.

[12] – عبد الناصر نور، نائل حسة عدس، **الضرائب ومحاسبتها**، ، طبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن سنة 2003، ص 18.

ب – **الضرائب غير المباشرة:** وتضم الرسم على القيمة المضافة، الضرائب غير المباشرة على منتجات معينة، كالرسوم الثابتة والقيمية على استهلاك المنتجات الكحولية، بالإضافة إلى الرسم الداخلي على الاستهلاك الخاص بمنتجات التبغ والكبريت، والرسوم الجمركية.[13]

أما بالنسبة للجباية البترولية « fiscalité pétrolière » ، فإنها تضم الإتاوات، الضرائب وكل عوائد المحروقات.

1-2- الإيرادات غير الضريبية: الإيرادات غير الضريبية تشمل المكونات التالية:[14]

- إيرادات أملاك الدول والمتمثلة في حصيلة استغلال، أو تأجير، أو بيع أملاك الدولة كالإتاوات المحصلة من الشركات والأشخاص الذين يستغلون المناجم والمحاجر التي تعود ملكيتها للدولة، وكذا المكافآت التي تحصل عليها الدولة من جراء تخصيص المباني العامة لمصالح البريد والمواصلات؛
- الإيرادات المختلفة للميزانية كإيرادات بيع المجلات والمنشورات، وبعض الرسوم التي تحصل عليها الدولة من المتاحف، والمناطق الأثرية؛
- الإيرادات الاستثنائية وتتمثل في مساهمة الدفع التي يقدمها البنك المركزي وحقوق الدخول، والهبات المقدمة من الخارج.

يمكننا توضيح تطور هذه الإيرادات من خلال عرض الجدول 04، حيث يتضح أن الإيرادات العامة عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة (1992-2014) بحيث تضاعفت أكثر من سبع (07) مرات، كما يتضح لنا هيمنة الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة، حيث أن أكثر من85.57 % مصدره الضرائب في الفترة (1992-2014)، إلا أنه نلاحظ انخفاضها خلال سنتي 2008-2010 وهذا قد يرجع للأزمة المالية التي تعرضت لها معظم الدول المتقدمة والتي أثرت على أسعار البترول ومن تم انخفاض إيرادات الجبائية للميزانية العامة، وذلك لأن الجباية البترولية تمثل الجزء الأكبر من الإيرادات الجبائية، كما نلاحظ

[13]– الصعدي عبد الله، **دور الضرائب في تحقيق التنمية**، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2006، ص 132.

[14] - BERNARD Salanie, op.cit. p 79.

الزيادة المستمرة للإيرادات الجبائية من سنة 1992 إلى أن بلغت أعلى قيمة سنة 2014 والمقدرة بـ 3702,19 مليار دج، وترد هذه الزيادة إلى الارتفاع في الناتج المحلى الاجمالي الذي يعود بدوره إلى الارتفاع في أسعار البترول، أما بالنسبة للإيرادات غير الجبائية بلغت متوسط 6.59% في فترة (1992- 2014)، وهي مساهمة ضئيلة جدا لذلك يجب على الدولة أن تهتم بالقطاعات الأخرى.

الجدول رقم(4): تطور إيرادات الميزانية العامة في الجزائر (1992–2014)

البيان / السنوات	الايرادات العامة		الايرادات الجبائية		الايرادات غير جبائية	
	المبلغ (10^9 دج)	%	المبلغ (10^9دج)	%	المبلغ (10^9دج)	%
1992	311,86	100	302,66	97,05	9,20	2,95
1993	313,94	100	300,86	95,77	13,26	4,23
1994	477,18	100	398,35	93,48	78,83	6,52
1995	611,73	100	578,14	94,51	33,59	5,49
1996	825,15	100	786,60	95,53	38,5	4,47
1997	926,66	100	878,77	94,83	47,89	5,17
1998	774,51	100	708,38	91,46	66,13	8,54
1999	950,46	100	874,88	92,04	75,60	7,96
2000	1 578,16	100	1 522,77	96,49	55,42	3,51
2001	1 505,52	100	1 354,62	89,97	150,89	10,03
2002	1 603,18	100	1 425,80	88,93	177,3	11,07
2003	1 966,6	100	1 870,1	95,09	96,5	4,91
2004	2 226,2	100	2 149,2	96,54	70,5	3,44
2005	3 082,60	100	2 912,53	94,48	170,06	5,51
2006	3 582,30	100	3 430,01	95,74	152,28	4,25
2007	3 688,50	100	3 479,84	94,34	208,65	5,65

7,63	221,7	92,36	2 680,70	100	2 902,4	2008
6,16	201,8	93,83	3 073,60	100	3 275,4	2009
8,94	275	91,05	2 799,64	100	3 074,64	2010
12,41	424,81	87,35	2 978,29	100	3 403,10	2011
9,62	372,98	90,37	3 503,38	100	3 876,36	2012
10,8	446,33	89,20	3 687,99	100	4 134,32	2013
5,97	234,96	94,03	3 702,19	100	3 937,15	2014

Source : www.ons.dz Budget général de L'Etat de 1992 à 2014.

2- تحليل تطور الإيرادات الجبائية بالنسبة للإيرادات العامة للدولة

لقد عرفت الإيرادات الجبائية، تطورا ملحوظا خلال الفترة (1992-2014)، سواء في حجمها المطلق، أو في تركيبها، أو تغير نسبتها، لذلك سنقوم بتحليل دورها في تمويل ميزانية الدولة.

2-1- تطور مساهمة الجباية العادية والجباية البترولية بالنسبة للإيرادات العامة

ترتكز الدولة بغية ضمان سيرورة المصالح العمومية وتنفيذ مخططاتها السنوية على مصادر متنوعة لضمان الإيرادات اللازمة لتغطية نفقاتها، هذه الإيرادات تتمثل أساسا في وإيرادات الجباية العادية والجباية البترولية.

وباعتبار أن الجباية البترولية تمتاز بعدم الاستقرار، وتذبذب حصيلتها، وفقا بتذبذب الأسعار البترول، إلى جانب تأثرها بتغير سعر الصرف الدينار أو الدولار، كما أن الجباية العادية كانت دوما تحت المستوى المطلوب والمرغوب فيه، فإن ذلك أثر بشكل كبير على الإيرادات الكلية للميزانية العامة، ولكن بفضل الإصلاحات الجبائية تطورت مساهمة إيرادات الجبائية العادية بالنسبة للإيرادات العامة، وهذا ما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم(1): منحنيات تطور الجباية العادية، الجباية البترولية، والإيرادات العامة (1992-2014).

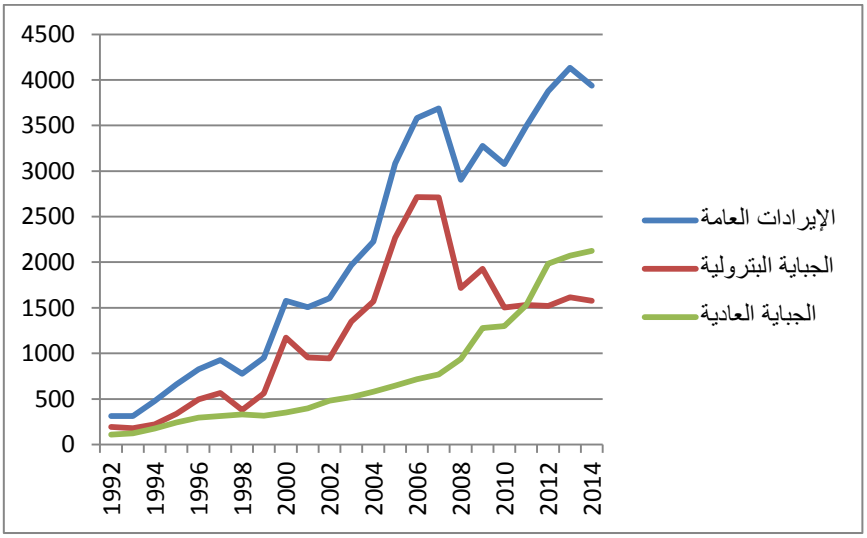

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

www.ons.dz Budget général de L'Etat de 1992 à 2014.
www.mfdgi.org Evolution des Recouvrements Affectés au Budget de l'Etat 1992 à 2014.

انطلاقا من سنة 1992، أين صاحب هذه المرحلة قيام الجزائر بإصلاح جذري في نظامها الضريبي الذي شرع في سنة1991، وبدأ تطبيقه سنة1992، حيث نلاحظ ارتفاع حصيلة الجباية العادية من حيث المردودية المالية حيث بلغت 108.86 مليار دج سنة 1992، واستمرت في التزايد لتصل سنة 2014 إلى 2 124.46 مليار دج، إلا أن مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة بقيت ضعيفة إلى حد ما فهي لم تتجاوز 40% خلال فترة (1992-1997)، أما خلال الفترة (2000-2009)، نلاحظ تذبذب في النسبة المئوية بحيث ترتفع أحيانا وتنخفض أحيانا أخرى ويدل هذا على عدم تحكم الدولة في هذا المصدر المالي الأساسي وهو الضريبة.

أما في السنوات الثلاثة الأخيرة نجد أن مساهمتها كانت جيدة أين بلغت نسبتها 51.19% سنة 2011، في حين أن الجباية البترولية كانت مساهمتها كبيرة جدا وبمتوسط 59.88% لتتدهور سنة 1998

بفعل انخفاض أسعار البترول، إلا أنه خلال الفترة (1999-2007) تطورا من حيث مردوديتها، مما جعل من نسبة مساهمتها كبيرة جدا، على عكس الجباية العادية التي بقيت مساهمتها متواضعة إلى أن ارتفعت في السنوات الأخيرة لتصل أعلى نسبة 53,95 % سنة 2014.

2-2- تطور مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في إجمالي الإيرادات العامة:

من الأهداف الأساسية التي كان يرمي إليها الإصلاح الضريبي في الجزائر هو تحسين مردودية الجباية العادية المكونة من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وذلك لرفع من مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة، وهذا ما يبينه الشكل أدناه:

الشكل رقم (2): تطور مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الإيرادات العامة

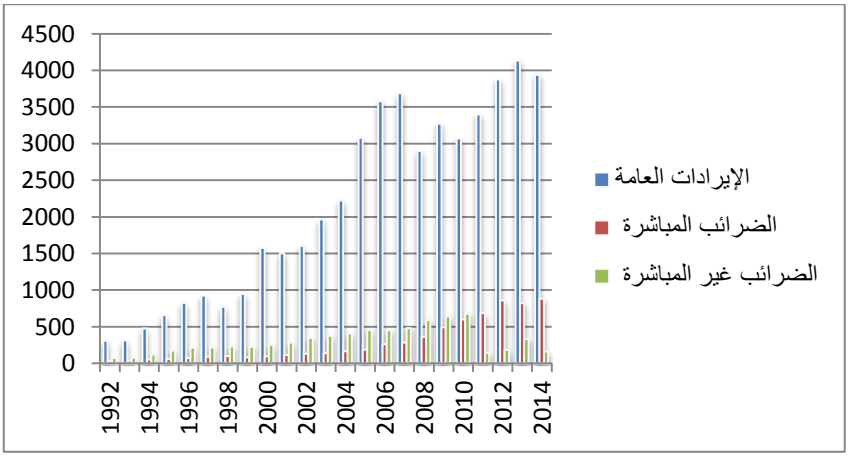

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات:

www.ons.dz Budget général de L'Etat de 1992 à 2014.

من خلال الشكل البياني يتضح أن مساهمة الضرائب المباشرة إلى إجمالي الإيرادات العامة كانت متوسطة خلال الفترة (1992-1998) وهو ما يفسره الاهتمام الإصلاح الضريبي، ولكن سرعان ما تراجعت نسبتها، بحيث بلغ متوسطها في الفترة (1992-2010): 9.03%، وقد يعود هذا، إلى انخفاض مداخيل الأفراد وأرباح الشركات، وعدم فعالية الضرائب على رأس المال، ولتفشي ظاهرة الغش والتهرب الضريبي.

أما عن الضرائب غير المباشرة فتعد مصدرا للإيرادات الضريبية وأيضا لإجمالي الإيرادات العامة، إذ قدرت مساهمتها بـ 21.59% في متوسط فترة (1992-2010)، وصلت مساهمتها 29.94% في سنة 1998 وهذا ناتج على إدخال نظام الرسم على القيمة المضافة ، مع توسيع مجالات تطبيقه بتخفيض عدد الإعفاءات عبر مختلف القوانين المالية السنوية.

ثالثا: الدراسة القياسية لتأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة للدولة.

بعد الدراسة النظرية وتبيان أهمية الإيرادات الجبائية كمصدر هام من مصادر الإيرادات العامة، سنحاول في هذا المحور أن نقدر وبطريقة علمية قياسية تأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة.

- **الإيرادات العامة:** تمثل المتغير التابع حيث أن التغير في الإيرادات العامة تعد أهم المؤشرات النمو الاقتصادي، وتشمل الإيرادات العامة الإيرادات غير الجبائية والإيرادات الجبائية هذه الأخيرة تنقسم بدورها إلى قسمين الجباية العادية والجباية البترولية كما ذكرنا سالفا.
- **الجباية العادية:** تمثل المتغير المستقل والذي يمكن من خلاله أن ترفع الدولة من إيراداتها العامة وبالتالي التحكم في النشاط الاقتصادي للبلاد.

1-صياغة النموذج القياسي الخاص بالجباية العادية:

يتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج القياسي الخاص بتأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة. وسنقوم بتجريب صيغتين رياضيتين: وهما الصيغة الخطية والصيغة غير الخطية (اللوغاريتمية) لكل نموذج:

النموذج الخطي: $Y_i=B_0+B_1\ FISCOR_i+U_i$

حيث أن النموذج ذو طابع احتمالي لهذا تم إدخال U_i الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الإيرادات العامة والتي يصعب قياسها.

وتعرف:

B: معلمة النموذج؛

(i): تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i؛

Y: المتغير التابع والذي يمثل الإيرادات العامة (RECETTESP). الوحدة بـ مليون دينار؛

X : المتغير المستقل والذي يمثل الجباية العادية (FISCOR). الوحدة بـ مليون دينار.

بعد التعرف على المتغيرات وتجميع البيانات الخاصة بفترة الدراسة (1992- 2012)، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج ويعتبر أول مراحل بناء النموذج القياسي وشكل الدالة كما يلي:

$$Y=\int(FISCOR)$$

النموذج الثاني : $Ln(Y_i)=Ln(B_0)+ B_1. Ln(FISCOR_i)$

لكل نموذج فرضيات واجبة التحقق:

$U_i \rightsquigarrow N(0,\sigma^2)$

$\mathcal{E}(u_i) = 0$

$\mathcal{E}(UiXi) = 0$

$\mathrm{Cov}(UiUj) = 0$

$var(u_i)\ \mathcal{E}(u_i^2) = \delta^2$

2-**تقدير النموذج القياسي**: يتم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية كونها من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (EVIEWS4)، وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج، كانت نتائج التقدير الخطي واللوغاريتمي كما يلي:

2-1 نتائج تقدير النموذج الخطي لتأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة:[15]

$RECETTESP_i = 727.5924 + 1.798510\ FISCOR_i$ ..... (1)

t= (3.260674) (7.958230)

R^2= 0.750988 N= 23 F= 63.33343

DW= 0.572444 Prob= 0.000000

[15]- أنظر الملحق رقم: (1).

2-2- نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لتأثير الجباية العادية على الإيرادات العامة:[16]

$Ln(RECETTESP_i) = 1.749253 + 0.894468\ Ln(FISCOR_i)$ .....(2)
t= (3.853220) (12.52124)
R^2= 0.881877 N= 23 F= 156.7814
DW= 0.577461 Prob= 0.000000

3- التحليل الاقتصادي والإحصائي والقياسي للنماذج المقدرة:

لدراسة مدى صلاحية النموذج القياسي المقدر لا بد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحية النموذج من وجهة النظرية الاقتصادية وصلاحيته من الناحية الإحصائية واختباره من الناحية القياسية.

3-1 -تحليل اقتصادي:

من خلال نتائج تقدير النموذج الخطي للمعادلة رقم(1) نلاحظ أن معامل الجباية العادية B_1 إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الإيرادات العامة) والمتغير المفسر (الجباية العادية)، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، فإذا تغيرت إيرادات الجباية العادية بوحدة واحدة فإن معدل الإيرادات العامة سيتغير بـ 1.798510 وحدة إذا معامل B_1 له معنوية اقتصادية.

3-2 –تحليل إحصائي: عند اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط يتم التطرق إلى مجموعة من المعايير القياسية والإحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال المعايير الإحصائية حيث تصف مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج ويتم اختبارها باستخدام إحصائية ستودنت T واختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام إحصائية فيشر F وR^2 معامل التحديد، ثم اختبار مدى استقرارية معلمات النموذج المتحصل عليه .

3-2-1 اختبار معنوية المعالم: تستخدم إحصائية ستودنت لاختبار معنوية معالم النموذج، وذلك باختبار الفرضيتين:

[16]- أنظر الملحق رقم (2).

- فرضية العدم: $H_0 : B_0=0$
- الفرضية البديلة: $H_1 : B_0\neq0$

يمكن توضيح نتائج الاختبار في الجدول الموالي والذي يبين القيم المحسوبة t_C للمعلمة المقدرة والقيم الجدولية t_{th} وذلك عند مستوى خطر 5% ودرجة حرية (n-k) والتي كانت قيمتها 2.0796.

الجدول(5): نتائج اختبار ستودنت للنموذج المقدر

المقدرات	المعاملات	القيم المحسوبة T_{cal}	القيم الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنويةProb
الثابت	B_0	3.2606	2.0796	0.0037
FISCOR	B_1	7.9582	2.0796	0.0000

المصدر: بناء مخرجات برنامج Eviews

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ ما يلي:

بالنسبة للمعلمة B_0 نلاحظ أن القيمة المحتسبة t_c أكبر من القيمة الجدولية t_{th} وبهذا نرفض فرضية العدم H_0 أي أن المعلمة B_0 لها معنوية إحصائية، حيث أن أدنى مستوى معنوية prob تساوي 0.0037 ما يدل على أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0,3 % عند مستوى خطر 5%.

بالنسبة لمعامل الجباية العادية B_1 نلاحظ أن القيمة المحتسبة $t_{th}<t_c$ ولدينا أدنى مستوى معنوية B_1 يساوي الصفر أقل من 5 %، وعليه نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_1 له معنوية إحصائية، ومنه نستطيع القول أن حجم إيرادات الجباية العادية له معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5% في تقييم معدل الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة، وبالتالي فإن المتغير المستقل (الجباية العادية) يؤثر على المتغير التابع (الإيرادات العامة).

3-2-2 اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

نستخدم اختبار فيشر F لاختبار المعنوية الكلية للنموذج المتحصل عليه انطلاقا من معطيات الملحق رقم1.

بناء على مخرجات البرنامج الإحصائي فإن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد تقدر بـ R^2= 0.750988 وهي قريبة من الواحد، حيث أن المتغير التابع يتم تفسيره بنسبة 75.09 % من التغيرات التي تحدث على الإيرادات العامة، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الإيرادات العامة والمتغير المفسر(إيرادات الجباية العادية)، أما الباقي 24.91 % تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج وتتضمن حد الخطأ.

ولاختبار المعنوية الإجمالية للمعالم سنستخدم اختبار فيشر F ، الذي يختبر صحة احدى الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم: $H_0 : B_1=0$
- الفرضية البديلة: $H_1 : B_1 \neq 0$

سنقارن القيمة المحتسبة F_{cal} والمقدرة بـ F= 63.33343 مع القيمة الجدولية F_{tab} عند مستوى خطر 5% ودرجة حرية 21

$$F_{n-k-1}^{k} = F_{23-1-1}^{1} = F_{21}^{1} = 4.32$$

وعليه وجدنا أن القيمة المحتسبة $F_{tab}<Fcal$ وعليه نقبل بالفرضية البديلة ما يدل على وجود علاقة خطية جوهرية بين المتغير التابع والمفسر إذن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية للنموذج الخطي المقدر نلاحظ أن الجباية العادية لها معنوية اقتصادية وإحصائية، مع وجود ارتباط قوي بين المتغير التابع والمفسر.

4- الدراسة الإحصائية والاقتصادية للنموذج اللوغاريتمي:

بنفس الخطوات السابقة يتم دراسة مدى صلاحية النموذج المقدر:

$$Ln(RECETTESP_i) = 1.749253 + 0.894468\ Ln(FISCOR_i) \ldots\ldots (2)$$

بالنسبة لمعامل لوغاريتم الجباية العادية B_1 نلاحظ أن إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الإيرادات العامة) والمتغير المفسر (الجباية العادية)، وتتفق هذه النتيجة النظرية الاقتصادية

حيث إذا تغير حجم الجباية العادية بـ 1% فإن معدل الإيرادات العامة سيتغير بـ 0.89% إذن نقر بصحة معامل B_1 اقتصاديا.

4-1 الدراسة الإحصائية:

سنختبر معنوية معلمات النموذج باستخدام اختبار ستودنت عند مستوى خطر 5%. وقد اوضحت النتائج ما يلي:

فبالنسبة للمعلمة B_0 نلاحظ أن القيمة المحتسبة t_c =3.85 أكبر من القيمة الجدولية t_{th} وعليه سنرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_0 لها معنوية إحصائية، وأدنى مستوى معنوية Prob= 0.000000 أي أنه يمكن قبول الثابت في النموذج بخطأ قدره 0%.

أما لمعامل لوغاريتم الجباية العادية B_1 نلاحظ أن القيمة المحتسبة أكبر من القيمة الجدولية ولدينا أدنى مستوى معنوية يساوي الصفر لـ B_1 وعليه نرفض فرضية العدم H_0 أي أن B_1 معنوي، ومنه يمكن القول أن معامل إيرادات الجباية العادية لها معنوية إحصائية عند مستوى خطر 5% في تفسير معدل الإيرادات العامة خلال فترة الدراسة.

4-2 اختبار المعنوية الكلية للنموذج: انطلاقا من الملحق رقم (2): نجد أن معامل التحديد يقدر بـ R^2= 0.881877 حيث أن المتغير المفسر يتحكم بنسبة 88.18% في التغيرات التي تحدث على الإيرادات العامة مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل الإيرادات العامة والمتغير المفسر، أما الباقي 11.82% فيفسر بعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج.

4-3 اختبار فيشر:

نلاحظ أن القيمة المحسوبة والمقدرة بـ F_c= 156.7814 أكبر من القيمة الجدولية 4.32 وعليه نقبل بالفرضية البديلة ما يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمفسر إذن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

يلاحظ مما سبق أن النموذجين مقبولين من الناحية الإحصائية والاقتصادية إلا أنه يمكن المفاضلة بينهما على أساس عدة معايير كمعامل التحديد المعدل على أساس أكبر قيمة ومعياري AKAIKE وSCHWARZ إضافة إلى مجموع مربعات البواقي للأخطاء ومجموع الأخطاء للانحدار والتي تعبر عن الخطأ على أساس أقل قيمة كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (6): المقارنة بين النموذجين:[17]

النماذج	معيار AKAIKE	معيار SCHWARZ	S.E OF REGRESSION	S OF RESID	$\overline{R}^2$
النموذج الأول	15.95	16.05	677.3675	9635362	0.75
النموذج الثاني	0.45	0.55	0.29	1.78	0.88

المصدر: ثم الاعتماد على بيانات الملحق رقم (1) و(2)

من خلال المقارنة يظهر أن النموذج الثاني هو الأفضل كما أن شكل الانتشار للنموذج الأول أخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (3): شكل الانتشار للنموذج الخطي

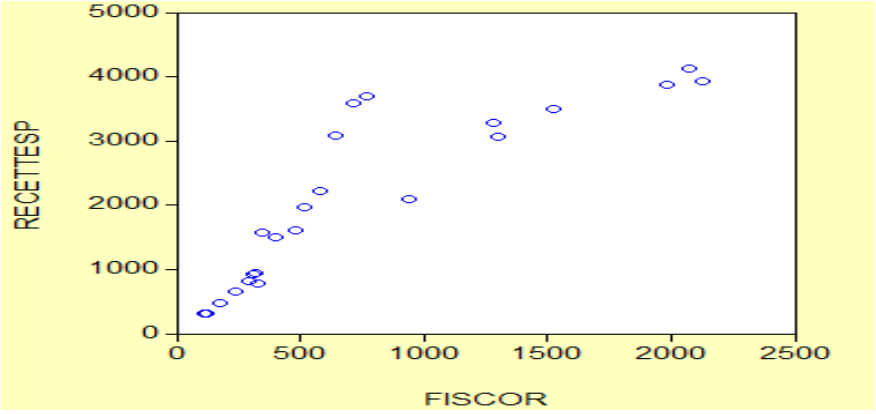

المصدر: ثم اعتمادا على برنامج Eviews4

[17]- أنظر الملحق رقم (1)، (2).

5- دراسة استقرارية النموذج:

اختبار استقرارية النموذج (test cusum)

هذا الإختبار يعمل على دراسة استقرارية النموذج ككل وعلى طول الفترة الزمنية، ويتم حكم فيه على وجود استقرارية أو عدم وجودها من خلال ملاحظة المنحنى إذا اجتاز الممرين هذا يعني عدم وجود اسقرارية للنموذج أما إذا كان داخل الممرين نقول أن هناك استقرارية للنموذج.

وعليه يتم وضع فرضيتين التاليتين:

H_0: النموذج مستقر

H_1: النموذج غير مستقر

الشكل رقم (4): استقرارية النموذج

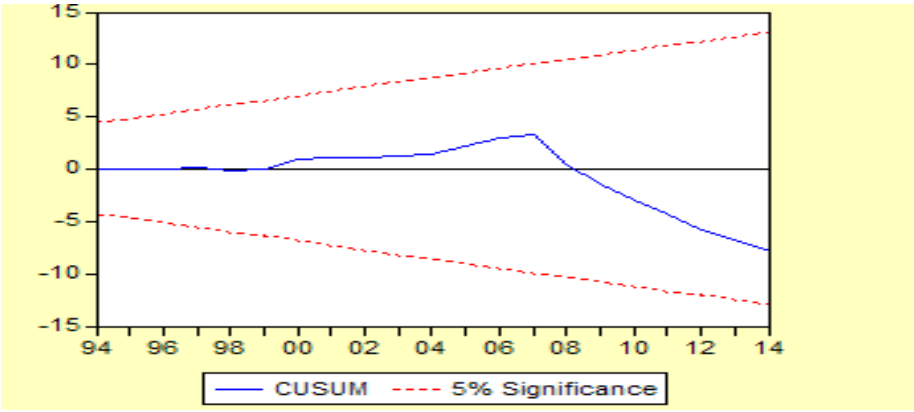

المصدر:تم الاعتماد على برنامج Eviews4

بما أن المنحنى لم يخرج من الممر أي أن النموذج مستقر خلال هذه الفترة.

6- اختبار النموذج من الناحية القياسية:

6-1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: سنختبر النموذج لمعرفة ما إذا كانت الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي أم لا وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews4 حيث كانت النتائج كالتالي:

الشكل رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء

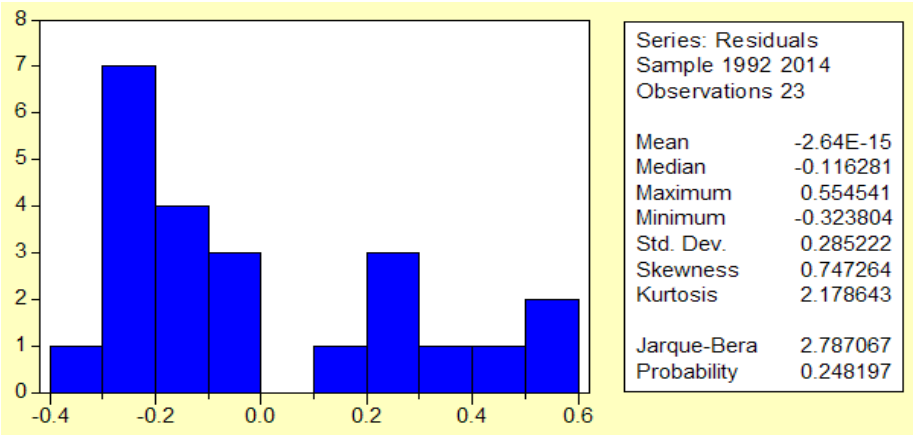

المصدر:تم الاعتماد على برنامج Eviews4

بما أن أدنى مستوى معنوية Prob=0.24 أكبر من 0.05 وعليه فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

6-2-اختبار عدم تجانس التباين white: [18] يستعمل الاختبار للكشف ما إذا كان هناك عدم تجانس بين الأخطاء أم لا. بما أن أدنى مستوى معنوية Prob=0.50 أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية ثبات التباين.

6-3- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

سيتم إختبار الفرضيتين التاليتين:

- فرضية العدم: $H_0 : p=0$
- الفرضية البديلة: $H_1 : p\neq0$

حيث نقارن قيمة DW المحسوبة والتي تساوي 0.57 وقيمة DW المستخرجة حيث عدد المشاهدات يساوي 23 وعدد المتغيرات المستقلة K=1 نجد كل من قيم d_u ,d_L على التوالي 1.44، 1.26 .

[18]- أنظر الملحق رقم (3) White Heteroskedasticity Test

وعليه فإن قيمة DW المحسوبة تقع ضمن منطقة غير حاسمة أو غير محددة وبالتالي النموذج له مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء وقد يكون راجع لإهمال متغيرات لها تأثير على الظاهرة المدروسة ولذلك سنقوم بمعالجة هذا المشكل عن طريق الارتباط من الدرجة الأولى AR(1).

الجدول رقم (7): **تصحيح اختبار داربن واتسون من الدرجة الأولى**

Dependent Variable: LNRECETTESP
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 11:21
Sample(adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjusting endpoints
Convergence achieved after 8 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.225432	1.695531	1.902314	0.0724
LNFISCOR	0.675010	0.245613	2.748263	0.0128
AR(1)	0.740977	0.150320	4.929318	0.0001
R-squared	0.931236	Mean dependent var		7.456737
Adjusted R-squared	0.923998	S.D. dependent var		0.766590
S.E. of regression	0.211337	Akaike info criterion		-0.144599
Sum squared resid	0.848606	Schwarz criterion		0.004180
Log likelihood	4.590589	F-statistic		128.6540
Durbin-Watson stat	2.123112	Prob(F-statistic)		0.000000
Inverted AR Roots	.74			

المصدر: تم الاعتماد على البرنامج Eviews4

من خلال الجدول يلاحظ أن قيمة DW الجديدة تقع ضمن منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وعليه النموذج حاليا لا يعاني من مشكل الارتباط.

خـــاتمة:

الجزائر كغيرها من الدول سعت إلى إعادة الاعتبار لدور الجباية العادية وتأثيرها في الاقتصاد، وهذا لأجل تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية والرفع من مردودية الجباية العادية، وقد تبين لنا خلال تقييمنا لفعالية الجباية العادية محدودية هذه الأخيرة، وذلك باستعمالنا المعايير المحددة لقياس هذه الفعالية فانطلقنا

من تقييم المردودية المالية للجباية العادية الذي بين لنا أن الجباية البترولية مازالت إلى يومنا هذا تمثل المورد الأول للميزانية العامة للدولة، كما أن إصلاح النظام الضريبي لم يكن له دور فعال في الرفع من مردودية الجباية العادية إلى جانب عدم قدرته على التأثير في هيكلها الذي بقيت تسيطر عليه الضرائب غير المباشرة بصورة كبيرة وواضحة.

ومن خلال دراستنا النظرية والتطبيقية استخلصنا أن للجباية العادية تأثير كبير على الإيرادات العامة، فهي مقارنة بالجباية البترولية تعد المصدر الثاني بالنسبة للإيرادات العامة، إلا أنه وبالرغم من تزايد حصيلة الجباية العادية لم تستطع الدولة تحقيق هدفها الرامي إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية.

قائمـة المراجـــع:

مراجع باللّغة العربية:

مؤلفات:

1. الصعدي عبد الله، ***دور الضرائب في تحقيق التنمية***، دار النهضة العربية،مصر، سنة 2006؛

2. حميد بوزيدة، ***جباية المؤسسات***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005؛

3. سوزي عدلي ناشد، ***الوجيز في المالية العامة*** ،الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر، سنة 2000؛

4. عادل فليح العلي، ***المالية العامة والتشريع المالي الضريبي***، دار الرايه للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2007؛

5. عبد الناصر نور، نائل حسة عدس، ***الضرائب ومحاسبتها***، طبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، سنة 2003؛

قوانين وتشريعات:

1. قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2012؛

2. قانون الرسم على القيمة المضافة لسنة 2012.

مراجع باللّغة الأجنبية:

مؤلفات:

1. ANNIE Valée, ***Les systèmes Fiscaux***, édition du seuil, Paris, France, année 2000.
2. BERNARD Salani, ***théorie économique de la fiscalité,*** Economica, France, édition 2002.
3. JACQUES SARAF Agrégé d'économie et gestion « *Fiscalité* », DUNOD, Edition 2002/2003.

مواقع إلكترونية:

1. www.ons.dz
2. www.mfdgi.gov

قائمة الملاحق:

الملحق رقم (1)

Dependent Variable: RECETTESP
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 08:20
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	727.5924	223.1417	3.260674	0.0037
FISCOR	1.798510	0.225994	7.958230	0.0000

R-squared	0.750988	Mean dependent var	2102.392
Adjusted R-squared	0.739131	S.D. dependent var	1326.212
S.E. of regression	677.3675	Akaike info criterion	15.95725
Sum squared resid	9635362.	Schwarz criterion	16.05598
Log likelihood	-181.5083	F-statistic	63.33343
Durbin-Watson stat	0.572444	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم (2)

Dependent Variable: LNRECETTESP
Date: 05/19/15 Time: 08:23
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.749253	0.453972	3.853220	0.0009
LNFISCOR	0.894468	0.071436	12.52124	0.0000

R-squared	0.881877	Mean dependent var	7.382207
Adjusted R-squared	0.876253	S.D. dependent var	0.829883
S.E. of regression	0.291934	Akaike info criterion	0.458366
Sum squared resid	1.789739	Schwarz criterion	0.557104
Log likelihood	-3.271203	F-statistic	156.7814
Durbin-Watson stat	0.577461	Prob(F-statistic)	0.000000

الملحق رقم (3)

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	0.638217	Probability	0.538656
Obs*R-squared	1.379835	Probability	0.501617

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 05/19/15 Time: 10:13
Sample: 1992 2014
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.862553	0.923055	-0.934455	0.3612
LNFISCOR	0.290860	0.296895	0.979671	0.3390
LNFISCOR^2	-0.022071	0.023571	-0.936362	0.3603

R-squared	0.059993	Mean dependent var	0.077815
Adjusted R-squared	-0.034008	S.D. dependent var	0.086378
S.E. of regression	0.087835	Akaike info criterion	-1.905607
Sum squared resid	0.154300	Schwarz criterion	-1.757499
Log likelihood	24.91448	F-statistic	0.638217
Durbin-Watson stat	0.931477	Prob(F-statistic)	0.538656

نموذج التوازن الحسابي العام للاقتصاد الجزائري: حالة الشراكة الأوروجزائرية

د. قدال زين الدين

أستاذ محاضر (ب) ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة مستغانم

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة كيفية بناء نموذج التوازن الحسابي العام MEGC للإقتصاد الجزائري ومحاولة تطبيقه لدراسة الآثار الكمية لخلق منطقة تبادل حر أوروجزائرية، ومن ثم عرض مختلف الأثار المترتبة عن اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وفق عدة تمثيليات لسيناريوهات مختلفة التي تخص الانفتاح التجاري.

حيث توصلنا إلى أن هذا الاتفاق يحمّل بعض التكاليف للاقتصاد الجزائري بفعل تقلص إيرادات الدولة الناجمة عن نزع الرسوم الجمركية و إفلاس بعض المؤسسات الجزائرية كما يتيح بعض المزايا بفعل إنخفاض أسعار السلع المستوردة من الإتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: نموذج التوازن الحسابي العام، الشراكة الأوروجزائرية، الإقتصاد الجزائري.

Résumé:

L'objectif principal de ce travail est d'étudier l'impact quantitatif de la création d'une zone de libre échange euro méditerranéenne sur l'économie algérienne à travers un modèle d'équilibre général calculable (MEGC) puis on va simuler les différents scénarios de l'ouverture commerciale dans le cadre du partenariat euro méditerranéen.

On a conclu que cet accord va produire quelques résultats négatifs sur l'économie algérienne par la diminution des recettes de l'état à travers le démantèlement tarifaire et le déficit de quelques entreprises algériennes, comme il va produire quelques résultats positifs à travers la baisse des prix des produits importés en provenance de l'UE.

Mots clés : Modèle d'équilibre général calculable, partenariat euro-algérien, économie algérienne.

مقدمة:

أقبل الإتحاد الأوروبي على مناقشات مع بلدان جنوب الحوض المتوسط من خلال إمضاء اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية والتي أفرزتها محاضرة برشلونة من 27 إلى 28 نوفمبر 1995.

أختتمت مناقشات الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في 19 ديسمبر 2001 ببروكسل ثم أمضت عقد الشراكة بعد تردد كبير بفالنسيا في 22 أفريل 2002 ثم دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2005، بهدف الاندماج في السوق الأورومتوسطية و التي تفرض عليها تحرير التجارة الخارجية وخلق منطقة التبادل الحر عن طريق نزع كافة الحواجز التعريفية و الغير التعريفية للواردات في مدة محددة وفيها تم الاتفاق على إنشاء منطقة التبادل الحر سنة 2017 (البعد الاقتصادي للاتفاق)، كل هذا له غاية لرفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الإجتماعية. وقد اختلفت آراء الإقتصادين حول إيجابيات وسلبيات عقد الشراكة الأورومتوسطية، فمنهم من استنفر هذا العقد لسلبياته المتوقعة و البعض الأخر أيده لإيجابياته.

وانطلاقا مما سبق يمكن صياغة إشكالية الموضوع في السؤال الجوهري التالي:

ما هي الآثار الكمية لخلق منطقة تبادل حر أورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري؟

لتحليل هذه السياسة التجارية والتي تتطلب المحاكاة عن طريق نماذج تمزج بين البعد الاقتصادي الكلي والبعد الاقتصادي الجزئي حتى على مستوى القطاعات، وهذا في إطار محاسبي يظهر كافة التدفقات المالية والمبادلات التجارية، سنقوم بالنمذجة عن طريق نماذج التوازن الحسابي العام MEGC.

ونظرا لصعوبة حل هذا النموذج EGC والذي هو عبارة عن نظام من المعادلات الغير خطية (التي تعادل 436 معادلة في نموذجنا) يتطلب طرق حل رقمية متقدمة على الكمبيوتر، لدى قمنا بالبرمجة عن طريق برنامج MATLAB لحل النموذج، بالإضافة إلى تمثيل مختلف سيناريوهات الانفتاح التجاري عن طريق التعريفة الجمركية.

من أجل التحليل الكمي لهذا الانفتاح التجاري على الإتحاد الأوروبي سوف نقوم في البداية ببناء نموذج MEGC لاقتصاد الجزائري ومن ثم عرض مختلف أثار المترتبة عن اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وفق عدة تمثيليات لسيناريوهات مختلفة التي تخص الانفتاح التجاري.

أولا: نموذج التوازن الحسابي العام:

نعرف نماذج التوازن الحسابي العام على "أنها نظام من المعدلات الغير خطية تهدف إلى تشبيه تصرفات الأعوان الاقتصادية عن طريق التخصصات الكاملة للعرض والطلب لمختلف الأسواق (السلع، الخدمات، العوامل....) الذي يحل عند أسعار هذه الأخيرة والكميات المناسبة".[1]

تميزت في بداية الأمر بالترابط الداخلي لإطارها الميكروإقتصادي، توضح العلاقات المتواجدة بين الأعوان في تصرفاتهم التعظيمية: المستهلكين، المنتجين، الإدارات... هذا الهيكل الاقتصادي الجزئي هو مطبق لدراسة الظواهر الماكروإقتصادية والمشاكل المتعلقة بتخصيص الموارد.[2]

لبناء نموذج التوازن الحسابي العام لابد من توفر قاعدة معطيات محاسبية لإقتصاد بلد قيد الدراسة وهي مصفوفة المحاسبة الاجتماعية حيث أنها "شكل محاسبي يظهر التدفقات الدورية في المستوى الوسطي والاقتصاد الكلي – جزئي"[3]، فهي تستجيب للمتطلبات الإحصائية لنماذج التوازن الحسابي العام بعرضها نموذج محاسبي أكثر مرونة، الذي بإمكانه أن يوضح توزيع و استعمال الدخل في المستوى القطاعي.[4] خلال السنوات الأخيرة، حتى البلدان الصناعية قد اهتموا بMCS إلى درجة كبيرة وكوسيلة للبرمجة

[1] Denise FLOUZAT, **Analyse économique Microéconomique et Macroéconomique comptabilité Nationale**, 5ème édition, Paris, 1994, p162.

[2] Katheline SCHUBERT, **Les Modèles Equilibre Général calculables préalables statistiques et comptables**, France, p203.

[3] Bouziane BENTABET, **Une Matrice de comptabilité sociale « le cas de l'économie Algérienne »**, ARTICLE : Huitième colloque de Comptabilité Nationale, Paris, 19-20-21, janvier 2000, p47.

[4] Sherman ROBINSON, **Modèles Multisectoriels**, université Berkeley 1989, p889.

الاقتصادية وكنموذج لإدماج الإحصائيات المتعلقة بميادين مختلفة.[5] ولبناء هذه الأخيرة تتطلب إجراءات التصنيف والتفكيك (لا نتطرق إليها في هذا البحث).

ولبناء هذا النوع من النماذج نتبع ما يلي:

- بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية والتي تضم مختل الأنشطة الإنتاجية وعملية توزيع الدخل والإنفاق بالإضافة إلى المبادلات التجارية وبعدها نقوم بالتأكد من تجانس قيمها، كي تصبح مؤهلة لعملية النمذجة؛
- كتابة مختلف المعادلات التي تظهر مختلف تصرفات للأعوان الاقتصادية والأنشطة الإنتاجية ومختلف التوازنات الاقتصادية؛
- تطبيق قاعدة ولراس لإرجاع النموذج حلقي؛
- البحث عن تقنية حل النموذج و التي تتطلب برمجة الحاسوب؛
- إدخال التمثيلات المراد دراستها على النموذج وبعدها نقوم بتحليل النتائج المتحصل عليها جراء تغيير في سياسة اقتصادية معينة.

ثانيا: التبادل الحر و رهانات الشراكة الأورومتوسطية

1- سياسة التبادل الحر:

نعرف التبادل الحر: "أنه وسيلة تنظيم لعلاقات التجارة الدولية من طرف دول لا تضع أي عائق على دخول السلع الأجنبية والموجهة لبيعها أو تحويلها داخل الحدود الوطنية بنفس الشروط الجبائية والقواعد الإدارية للمنتجات الوطنية"[6].أما إنشاء منطقة التبادل الحر فيدخل ضمن مراحل التكتلات الاقتصادية الدولية.

[5] Anne Epaulard, **Modèles Appliques de la Macro économie**, édition DUNOD, Paris, 1997, p80.

[6] Pierre BEZBAK & Ghradi SOPHIE, **Dictionnaire de l'économie**, 2001, édition France Loisirs, p360.

- **مبررات التبادل الحر(بعد نظري):**

تمكن أنصار التبادل الحر من توضيح أن تحرير المبادلات التجارية يؤدي من الناحية الاقتصادية إلى فوائد سواء للبلد المحلي وإلى مجمل العالم، فعن طريق التوازن الجزئي (أي عن طريق تقنية الفائض المستهلك وفائض المنتج) يمكن توضيح الذين لهم فرص النجاح والذين سيخسرون من ذلك، بالإضافة إلى مستوى الرفاهية الناتجة عن إلغاء الحواجز التعريفية أي الجمركية.

"فالتبادل الحر يتيح فوائد للاقتصاد الوطني، بذلك يقدم الإمكانية النظرية لكي يتمكن الرابحين من تعويض الخاسرون وبتحقيق الربح الصافي وهذا المبرر يمكننا من القول أن التبادل الحر يحقق الأمثلية بمعنى PARETO"."[7]

لكن السؤال المطروح، ماذا عن الحالات الخاصة (الغير العادية)، أين هيكل العرض والطلب لا يكونا في حالتهم العادية أي غير مرنين؟

بالإضافة إلى هذا التحليل الذي يخص الآثار على المدى القصير فماذا عن المدى الطويل أين يكون هناك إعادة تخصيص الموارد المتاحة وفق المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد؟

للإجابة عن هذه التساؤلات والتي هي إنتقادات موجهة بصفة عامة إلى كل تحليل اقتصادي جزئي على المستوى الكلي وإنتقادات أخرى موجهة لاقتصاد الكلي على المستوى الجزئي، لدى ولتفادي هذه الإنتقاذات ينبغي أن نشير مرة أخرى إلى امتيازات النتائج المقدمة من طرف نموذج EGC في هذا الإطار.

2- الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

إن توقيع اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي كان مع شريك التي تقوم بتحقيق حوالي ثلثي المبادلات التجارية، اختتمت المناقشات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بالاتفاق في ديسمبر 2001 كما

[7] Michel FOUQUIN et Guiuawme GAULIER, in revue : **problèmes économiques** n°2688-2689,15-22 nov.2000, p63.

أمضت عقد الشراكة في 22 أفريل 2002 (Valencia) لكنها دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 2005، أين يتم خلق منطقة التبادل الحر بعد 12 سنة من دخول حيز التنفيذ هذا العقد أي في 2017.[8]

ثالثا: تطبيق النموذج على حالة الدراسة: نموذج التوازن الحسابي العام للاقتصاد الجزائري

1- مصفوفة المحاسبة الاجتماعية للاقتصاد الجزائري :

- **مصفوفة MCS الماكروإقتصادية للجزائر سنة 1998**: مصفوفة MCS لاقتصاد مفتوح تحتوي على أنواع من الحسابات:
  - حساب القطاعات؛
  - حساب المنتوجات؛
  - حساب عوامل الإنتاج؛
  - حساب الهيئات؛
  - حساب ادخار- استثمار.

بالنسبة الاقتصاد الجزائري، قمنا بتصنيفها إلى ثمانية حسابات للأسطر وثمانية حسابات للأعمدة: حساب القطاعات—المنتوجات، حساب عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، أربع حسابات للهيئات (الأسر، المؤسسات، الدولة، باقي العالم) و حساب إدخار-استثمار.

- **مصفوفة MCS الميكروإقتصادية للجزائر سنة 1998**

لبناء مصفوفة MCS ميكروإقتصادية نقوم بتفكيك و تصنيف بعض الحسابات، عموما حسابات المنتوجات و حسابات عوامل الإنتاج بالإضافة إلى باقي العالم، في إطار بناءنا لمصفوفة MCS للاقتصاد الجزائري، لدينا 27 حساب للأسطر و27 حساب للأعمدة: 18 منتوج، 2 عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال)، حساب1 للأسطر، حساب 1 للمؤسسات، حساب 1 للدولة، حساب 1 للاستثمار- ادخار و4 حسابات لباقي العالم.

[8] Yagoub KADOUR, conseiller (CES) Ministère de la PME, intervention sur colloque, in séminaire de tlemcen Algérie, 2003, p2.

عندما نقوم بجمع المعطيات الإحصائية على الاقتصاد الجزائري في جميع المستويات (الإطار الكلي، الجزئي والقطاعات) وإرجاعها في شكل مصفوفة للإيرادات والنفقات قد نتلقى مشكل عدم تجانس المعطيات نتيجة لاختلاف المصادر الإحصائية، (أي لا نحصل على التساوي بين الإيرادات و النفقات).

لحل هذه المشكلة وموازنة هذه المصفوفة، قمنا باستعمال طريقة R.A.S، وبعد ذلك نكون قد توصلنا إلى مصفوفة MCS بمعطيات متجانسة صالحة لعملية النمذجة عن طريق التوازن الحسابي العام.

2- نموذج التوازن الحسابي العام للاقتصاد الجزائري:

نموذج EGC للإقتصاد الجزائري هو نموذج ستاتيكي[9] مستوحى من أعمال Shoven[10] يحتوي على 434 معادلة و 434 متغير داخلي إضافة إلى المتغيرات الخارجية و الثوابت (أنظر الملحق).

و الهيكل التنظيمي التالي يوضح نموذج MEGC للإقتصاد الجزائري.

الهيكل التنظيمي لنموذج MEGC للإقتصاد الجزائري

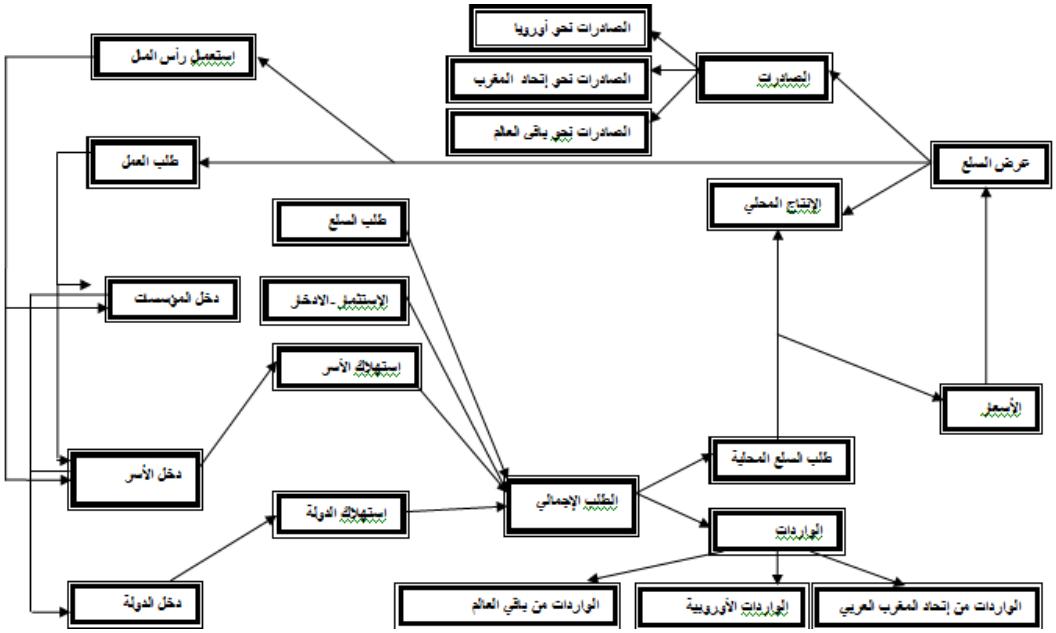

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على النموذج المعال

[9] Yagoub KADOUR, op cit, p3.

[10] Bouziane BENTABET, **Un Modèle EGC pour l'économie Algérienne**, in REVUE CREAD N° : 40 (2ème trimestre 1994), p73.

- **تمثيل سيناريوهات الشراكة الأورومتوسطية:**

لقد اخترنا 4 سيناريوهات بهدف تمثيل محتوى اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، جرت العادة لتمثيل مثل هذه الاتفاقيات المتعلقة بالانفتاح التجاري أن تكون تمثيلات متعلقة بالتخفيضات المتتالية للضرائب الجمركية، لذا أدخلنا نوع من التجديد و ذلك عن طريق التغيير في مرونة الإحلال.

سيناريو1: تغيير في مرونة الإحلال[12] المتعلقة بالاستهلاك و ذلك بين الواردات والسلع المحلية سواء السلع الوسيطة (أيσ^N_J=2 التي تصبح σ^N_J=5) السلع النهائية (أي σ^F_f=2 التي تصبح σ^F_f=5).

سيناريو2: تغيير في مرونة الإحلال المتعلقة بالإنتاج بين إجمالي الواردات و السلع الداخلية التي تدل على المنافسة القوية و ذلك بتغيير في (δ_i) التي تصبح (δ_i* 1.10) التي تدل على منافسة قوية.

سيناريو 3: دمج السيناريو 1-2 معا (أي الأثر الكلي).

- **تحليل أثار سيناريوهات الشراكة:**

1. أثار السيناريو 1 : " تغيير مرونة الإحلال للمستهلكين":

1.1- من جهة الطلب:

طلب السلع الوسيطة:

نلاحظ ارتفاع الطلب على السلع الوسيطة سواء القادمة من الإتحاد الأوروبي أو باقي العالم، كما نلاحظ استقرارها بالنسبة لإتحاد المغرب العربي، وهذا ناتج عن تغيير الأسعار النسبية لهذه الأخيرة.

من جهة أخرى هذا الارتفاع في الطلب على السلع الوسيطة الخارجية حل محل السلع الوسيطة الداخلية نتيجة لارتفاع أسعارها.

الطلب على السلع النهائية:

نلاحظ ارتفاع طلب الأعوان الاقتصادية (الأسر، المؤسسات و الحكومة) على السلع النهائية القادمة من مختلف المناطق الجهوية (Rdm,UMA,UE)، و ذلك نتيجة لاستقرار أسعار استيراد هذه الأخيرة من جهة، و ارتفاع أسعار السلع النهائية المحلية من جهة أخرى.

هذا الارتفاع في الطلب على السلع النهائية الخارجية أدى إلى إحلال هذه الأخيرة محل السلع الداخلية.

2.1– من جهة العرض:

هذا الانخفاض في الإنتاج الوطني (تراجع الأنشطة الإنتاجية) الناتج عن إحلال الواردات أدى إلى انخفاض في القيم المضافة للأنشطة الإنتاجية.

كما نسجل انخفاض في نسب رؤوس الأموال (على العموم).

3.1– الأثر على ميزان التجاري:

نسجل ارتفاع كبير للواردات (خاصة القادمة من الاتحاد الأوروبي و باقي العالم) من جهة، وتقلص الصادرات (خاصة المتوجهة نحو باقي العالم) مما يدل على حدوث عجز كبير في ميزان التجاري الجزائري.

4.1– الأثر على توزيع الدخول:

- نسجل انخفاض في دخل رأس المال الناتج عن انخفاض في نسب رؤوس الأموال؛
- كما نلاحظ انخفاض في دخل الأسر رغم ثبات دخل العمل مما أدى إلى انخفاض ادخار هذه الأخيرة (تراجع في رفاهية المستهلك)؛
- و نتيجة لتدهور دخل الأسر الناتج عن تدهور القدرة الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار تقوم الدولة برفع التحويلات المتجهة للأسر و بالتالي نشهد عجزا في الميزانية.

2. أثار السيناريو 2 : " تغيير مرونة الإحلال للمنتجين":

1.2- من جهة الطلب:

طلب السلع الوسيطة:

نلاحظ ارتفاع على السلع الوسيطة بنسبة أكثر، الصادرة من الإتحاد الأوروبي، و زيادتها لكن بنسبة أقل من الحالة الأولى تخص باقي العالم، أما القادمة من إتحاد المغرب العربي نسجل انخفاضها أي أثر سلبي و هذا ما يعرف بأثر تحول التجارة (أي انتقال الإستيراد من إتحاد المغرب العربي إلى الإتحاد الأوروبي وباقي العالم)، وذلك راجع لارتفاع أسعار هذه الأخيرة بمعدلات كبيرة جدا (أي خروجها من المنافسة لهذا النوع من السلع).

هذا الارتفاع في الطلب على السلع الوسيطة الخارجية و الأقل من الحالة الأولى، راجع إلى انخفاض أسعار السلع الداخلية في جميع الأنشطة الإنتاجية.

الطلب على السلع النهائية:

نلاحظ ارتفاع الطلب على السلع النهائية وبمعدل أكبر من الحالة الأولى نتيجة لاستقرار أسعار هذه الأخيرة بالنسبة لاستهلاك الأسر والمؤسسات وانخفاضها بشكل طفيف بالنسبة للاستهلاك الحكومي، هذا من جهة، كما نسجل انخفاض الأسعار المحلية بالنسبة لاستهلاك الأسر و الحكومة و استقرارها بالنسبة للمؤسسات، مما أدى إلى زيادة استهلاك السلع النهائية بالنسبة للأسر والحكومة وانخفاضه بالنسبة للمؤسسات.

2.2-من جهة العرض:

هذا الانخفاض في الأسعار الداخلية أدى إلى زيادة الإنتاج الداخلي، كما نلاحظ ثبات أسعار المخرجات من السلع في الأنشطة الإنتاجية عموما.

كما نسجل ارتفاع أسعار القيم المضافة مما أدى إلى ارتفاع في القيم المضافة في أغلب الأنشطة وانخفاضها في بعض الأنشطة الصناعية جراء المنافسة الشديدة.

3.2– الأثر على الميزان التجاري:

إن ارتفاع في القيم المضافة بصفة مجملة أدى إلى ارتفاع دخل عوامل الإنتاج.

بحيث نسجل ارتفاع دخل رأس المال نتيجة لارتفاع كميات رؤوس الأموال في أغلب الأنشطة الإنتاجية عدى النشاط (16).

- كما نلاحظ ارتفاع دخل الأسر نتيجة لارتفاع دخل العمل مما أدى إلى ارتفاع ادخار الأسر.
- كنتيجة لتحسن القدرة الشرائية للأسر الناتجة عن انخفاض المستوى العام الأسعار الداخلية والخارجية، تقوم الدولة بتقليص التحويلات المتجهة للأسر، وهذا لغرض تقليص العجز العمومي الناتج عن زيادة الاستهلاك الحكومي للسلع النهائية وانخفاض الدخل الحكومي الناتج أساسا عن انخفاض الضريبة الجمركة.

3. أثار السيناريو 3 : "دمج السيناريو 1–2 معا (أي الأثر الكلي)"

1.3–من جهة الطلب:

الطلب على السلع الوسيطة:

نلاحظ ارتفاع الطلب في الأنشطة الإنتاجية القادمة من الإتحاد الأوروبي وباقي العالم و تضم الأنشطة الصناعية والإستراتيجية و البعض من الزراعية (من 1 إلى 12) وانخفاضها في الأنشطة المتبقية، أما القادمة من إتحاد المغرب العربي فنسجل عكس ذلك و ذلك راجع لارتفاع أسعار هذه الأخيرة وانخفاضها في بعض الأنشطة الزراعية و الخدماتية.

هذا التغير في الطلب على السلع الوسيطة راجع إلى انخفاض أسعار السلع الداخلية في كل الأنشطة.

الطلب على السلع النهائية:

نسجل انخفاض طفيف بالنسبة لكل المناطق و هذا راجع لتقلص الطلب مقارنة بالحالة الثلاثة بحيث تسجل ارتفاع الطلب على السلع النهائية بالنسبة للأسر والحكومة و انخفاضها بالنسبة للمؤسسات مع بقاء نفس أسعار الاستهلاك للحالة السابقة.

2.3–من جهة العرض:

نلاحظ انخفاض في أسعار إنتاج السلع المحلية بنسبة أقل من الحالة الثالثة: والتي أدت إلى زيادة الإنتاج الداخلي ، أما باقي الآثار على العرض فهي مثل الحالة السابقة.

4.3–الأثر على الميزان التجاري: ارتفاع بسيط للواردات من جهة و استقرار الصادرات أي عجز طفيف في الميزان التجاري.

5.3–الأثر على توزيع الدخول:

ارتفاع في القيم المضافة بصفة مجملة أدى إلى ارتفاع دخل عوامل الإنتاج بحيث نسجل نسبة لدخل العمل أقل من الحالة الثالثة نتيجة للفرق في نسبة العمالة. أما دخل رأس المال ارتفع أكثر من الحالة السابقة راجع لارتفاع كميات رؤوس الموال.

كما نسجل ارتفاع في دخل الأسر أكثر من الحالة الثالثة بسبب ارتفاع دخل العمل و الذي أدى إلى زيادة ادخار الأسر.

وكنتيجة لتحسن القدرة الشرائية للأسر الناتجة أساسا عن انخفاض المستوى العام للأسعار الداخلية والخارجية أدى بالدولة إلى تخفيض في نسبة التحويلات أكثر من الحالة السابقة و ذلك لغرض تمويل العجز العمومي الناتج عن انخفاض الضرائب الجمركية. والجدول 01 يوضح أثار هذه السيناريوهات الأربعة على الاقتصاد الجزائري.

جـدول 01: نـتـائـج السيناريـوهـات[11]

	معطيات القاعدة	نسبة تغير سيناريو1	نسبة تغير سيناريو2	نسبة تغير سيناريو3
QN	718,920743500000000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
Xp	999,187821888885000	0,000000000000000	0,000000000004913	0,000000000001293
MNue	779,054149426551000	32400221977,18170000000	0,000000000263796	-0,000002944005056
MNuma	0,004328061220666	0,000000000000000	0,000000000201094	0,000000000201094
MNrdm	3895276,1128272400000	580317333106824000,0000	-0,000005435660365	-0,000003074314923
DN	286,112731666667000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
Lab	22,528888888888800	0,000000000000000	0,000000000004914	0,000000000001293
K	245,911111122849000	-0,000002419260887	0,000001209686489	0,000000028424082
PDN	1,000000000000000	0,000000001252558	-0,000001309219454	-0,000000031386238
PMNue	1,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
PMNuma	180000,897656192000000	32400225410,70790000000	0,000000000087073	-0,000002944181747
PMNrdm	0,000200000393999	-1,000010832304770	-0,000001031277617	-0,000006337274077
PD	1,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
Exue	99,729184668811300	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
EXuma	16,613776777777800	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
Exrdm	498645,923344058000000	-0,999900046650338	0,000000000000000	0,000000000000000
D	833,049648833333000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
PV	1,000000000000000	-0,000000000000010	0,000000001123178	0,000000000026927
PQN	1,000000000000000	0,000000000000003	-0,000000663307339	-0,000000015901629
PX	1,000000001134850	0,000000000000000	-0,000000001139768	-0,000000001136148
Tax	12,522780654156400	0,000000000000000	0,000000000000050	0,004379029403681

[11] أخذنا 15 رقم بعد الفاصلة لدقة الحسابات، بالإضافة إلى أخذ متوسط نتائج المتغيرات في التحليل الإقتصادي.

R	1,000001209647350	0,000002419328485	-0,000002418137710	-0,000001238602284
PDF	1,000000000000000	0,000000000000010	-0,000000000000026	-0,000000000000001
QF	3746,373433000000000	0,000000000000000	0,000000000000007	0,000000000000000
MFue	0,083655348245217	2,000000020182150	0,000000002441551	-0,000000006507581
MFuma	0,013942558040870	2,000000020182160	0,000000000614773	-0,000000006551370
MFrdm	0,041827674238265	2,000000020182160	0,000000002441560	-0,000000008307657
DF	3281,621503000000000	-0,000000000000023	0,000000009980797	0,000000000239272
PMFue	1,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
PMFuma	1,000000003662320	0,000000000000000	0,000000000000000	-0,000000003574520
PMFrdm	1,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000
PQF	1,000000000000010	-0,000000000000365	0,006291316551825	0,016951171627610
SAV	4771,800000000000000	0,000000000000000	0,000000000000000	-0,000000000009992
YL	405,519999999999000	0,000000000000000	0,000000000000360	0,000000000000106
YM	6959,000000000000000	-0,000000040000259	0,000000020017258	0,000000000479882
YK	4426,399999999990000	-0,000000660715633	0,000000330640403	0,000000007926500
GR	7822,999998000000000	0,000000000000000	-0,000000004189778	-0,000000000100442
CSAV	3791,345272000000000	-0,000000239024643	0,000000119614550	0,000000002867650
TCG	7063,853485006280000	0,000000374615624	-0,000000187468035	-0,000059970908986
HSAV	174,667611000000000	-0,000000040000261	0,000000019849456	0,000013677406969

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادا على مخرجات برنامج MATLAB للنموذج المعالج

6.3- الآثار الكلية:

حيث تبين لنا أن هذا الاتفاق يتيح بعض المزايا و يحمل بعض التكاليف للاقتصاد الجزائري و التي تتمثل أثارها الكلية في :

- زيادة الاستهلاك و هذا راجع لزيادة القدرة الشرائية أي رفاهية المستهلك؛

- انخفاض طفيف في مستوى الإنتاج (مما أدى إلى انخفاض الأسعار الداخلية من أجل البقاء في المنافسة) و بالتالي أثر انكماشي عام؛
- انخفاض في مستوى العمالة (بطالة) نتيجة لانخفاض الأجور جراء الأنشطة الإنتاجية على تكاليفها وذلك من أجل تخفيض أسعارها؛
- زيادة الواردات و ثبات الصادرات أي حدوث عجز في الميزان التجاري؛
- ارتفاع دخل الأسر الناتج عن ارتفاع دخل الحقيقي للعمل؛
- انخفاض في مدا خيل الدولة بالرغم من المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA وتقليص نفقاتها (على شكل تقليص التحويلات للأسر).

خـــاتمة:

توصلنا إلى أن هذا الاتفاق يحمّل بعض التكاليف للاقتصاد الجزائري بفعل تقلص إيرادات الدولة الناجمة عن نزع الرسوم الجمركية و إفلاس بعض المؤسسات الجزائرية كما يتيح بعض المزايا بفعل إنخفاض أسعار السلع المستوردة من الإتحاد الأوروبي.

الجزائر مدعوة اليوم للتحكم أكثر في الطلب لمواجهة العجز العمومي الناتج عن الانخفاض في الإيرادات الجمركية سواء بالتخفيض في النفقات العمومية أو الرفع من الإيرادات غير أن تقليص نفقات بنسبة كبيرة تسبب أثار اجتماعية ثقيلة بالإضافة إلى تأثيرها على انخفاض نفقات الاستثمار التي تعتبر ضرورية لتأهيل النسيج الصناعي الاقتصادي تحضيره للمنافسة الأوروبية.

وبالتالي يجب التركيز أساسا على تعديل النظام الجبائي للتمكن من تعويض الخسارة الجبائية الناجمة عن نزع الحواجز الجمركية. بينما تعمل الخصخصة على تخفيض الأعباء على ميزانيات الدولة والتي كانت تتحملها على شكل مساعدات للمؤسسات العمومية.

من جهة أخرى سجلنا ارتفاع نسب ادخار الأسر والمؤسسات الذي من الأحسن أن يوجه للاستثمار الخاص وهنا نشير إلى دور المؤسسات المالية لاستقطابه عن طريق سياسة أسعار الفائدة.

كما نشير إلى قلة المساعدات المالية التي هي غير كافية لتغطية العجز العمومي بحجة قلة الامتصاص.

وقد أدى هذا الاتفاق أدى إلى تهميش المبادلات مع إتحاد المغرب العربي بدرجة كبيرة، و هذا راجع لارتفاع الأسعار النسبية لهذه الأخيرة و بالتالي أدى إلى تحول التجارة بالأخص إلى الإتحاد الأوروبي، لذا نشير إلى ضرورة إنشاء مناطق للتبادل الحربين أعضاء إتحاد المغرب العربي خاصة أنها تمللك فرصا كبيرة لإمكانية التكامل.

لم يبقى التساؤل بالنسبة للجزائر في الاندماج من عدمه في الفضاء الأورومتوسطي وإنما التساؤل المطروح في ظل هذا توجه العالمي الجديد هو كيفية تسيير هذا الاندماج خاصة وأن لهذا الاندماج أثار إيجابية و أخرى سلبية أكيدة تتطلب من الجزائر رفع تحدي حقيقي يعني إما الاندماج أو التهميش.

ومن الناحية الديناميكية لاتفاق الشراكة نشير إلى إمكانية حدوث نتائج إيجابية بفعل انتقال التكنولوجيا وحسن العمل المرتبطة بالسياسات المرافقة لهذا الاتفاق في هذه الفترة الانتقالية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي لخلق ديناميكية تقلص من الآثار السلبية المنتظرة لإنشاء منطقة تبادل الحر.

قائمة المراجع:

1. Anne Epaulard, Modèles **Appliques de la Macro économie**, édition DONUD, Paris, 1997.
2. Bouziane BENTABET, **Une Matrice de comptabilité sociale « le cas de l'économie Algérienne»**, ARTICLE : Huitième colloque de Comptabilité Nationale, Paris, 19-20-21, janvier 2000.
3. Bouziane BENTABET, **Un MODELES EGC pour l'économie Algérienne**, in REVUE CREAD N° : 40(2eme trimestre 1994)

4. Denise FLOUZAT, **Analyse économique Microéconomique et Macroéconomique comptabilité Nationale**, 5e édition, Paris, 1994.
5. Hal R.Varian, **Microeconomic Analysis**, second Edition university of Michigan, 1984.
6. Katheline SCHUBERT, **Les Modèles Equilibre Général calculables préalables statistiques et comptables**, France.
7. Michel FOUQUIN et Guiuawme GAULIER, in revue : **problèmes économiques** n°2688-2689,15-22 nov.2000.
8. Pierre BEZBAK ET ghradi SOPHIE, **Dictionnaire de l'économie**, 2001, édition France Loisirs.
9. Sherman ROBINSON, **Modèles Multisectoriels**, université Berkeley 1989.
10. Shoven, **a Standard Computable General Equilibrium (CGE) Model in GAMS**, 2001.
11. Yagoub KADOUR, conseiller (CES) Ministère de la PME, intervention sur colloque, in séminaire tlemcen Algérie, 2003.

الملحق: معادلات النموذج

$$Q_i = \alpha_i \left[\delta_i M_i^{\frac{\sigma_i - 1}{\sigma_i}} + (1 - \delta_i) D_i^{\frac{\sigma_i - 1}{\sigma_i}} \right]^{\frac{\sigma_i}{\sigma_i - 1}} \quad (1)$$

$$\frac{M_i}{D_i} = \left[\frac{PD_i}{PM_i} * \frac{\delta_i}{1 - \delta_i} \right]^{\sigma_i} \quad (2)$$

$$P_i Q_i = PD_i D_i + PM_i M_i \quad (3)$$

$$QN_j = \psi_j X_j \quad (4)$$

$$QN_j = \alpha_j^N \left[\delta_j^N MN_j^{\frac{\sigma_j^N - 1}{\sigma_j^N}} + (1 - \delta_j^N) DN_j^{\frac{\sigma_j^N - 1}{\sigma_j^N}} \right]^{\frac{\sigma_j^N}{\sigma_j^N - 1}} \quad (5)$$

$$QF_f = \alpha_f^F \left[\delta_f^F MF_f^{\frac{\sigma_f^F - 1}{\sigma_f^F}} + (1 - \delta_f^F) DF_f^{\frac{\sigma_f^F - 1}{\sigma_f^F}} \right]^{\frac{\sigma_f^F}{\sigma_f^F - 1}} \quad (6)$$

$$\frac{MN_j}{DN_j} = \left[\frac{PD_j^N}{PM_j^N} * \frac{\delta_j^N}{(1 - \delta_j^N)} \right]^{\sigma_j^N} \quad (7)$$

$$\frac{MF_j}{DF_j} = \left[\frac{PD_j^F}{PM_j^F} * \frac{\delta_j^F}{(1 - \delta_j^F)} \right]^{\sigma_j^F} \quad (8)$$

$$X_i = \alpha_i^T \left[\gamma_i^T E_i^{\frac{\sigma_i^T - 1}{\sigma_i^T}} + (1 - \gamma_i^T) D_i^{\frac{\sigma_i^T - 1}{\sigma_i^T}} \right]^{\frac{\sigma_i^T}{\sigma_i^T - 1}} \quad (9)$$

$$E_i = D_i \left[\left(\frac{PE_i}{PD_i} \right) * \left(\frac{\gamma_i}{1 - \gamma_i} \right) \right]^{\sigma_i^T} \quad (10)$$

$$E_i = \overline{E_i} \left[\left(\frac{PWSE_i}{PWE_i} \right) \right]^{\eta_i} \quad (11)$$

$$X_i = \lambda_i K_i^{\alpha_i} L_i^{\beta_i} \quad (12)$$

$$r_i K_i = \beta_i X_i PV_i \quad (13)$$

$$w\bar{\omega}_i L_i = \alpha_i X_i PV_i \quad (14)$$

$$DINT_{ij} = b_{ij} * D_i \quad (15)$$

$$DFIN_{if} = b_{if} * D_i \quad (16)$$

$$DN_j = \sum_i DINT_{ij} \quad (17)$$

$$DF_f = \sum_i DFIN_{if} \quad PMN_i = PWMN_i * R \quad (18)$$

$$PMF_i = PWMF_i * R \quad (19)$$

$$PWE_i = PE_i / R \quad (20)$$

$$QF_f * PQF_f = DF_f * PDF_f + MF_f * PMF_f \quad (21)$$

$$X_i * PX_i = D_i * PD_i + E_i * PE_i \quad (22)$$

$$PV_i = PX_i * (1 - tx_i) - \psi_i * PQN_i \quad (23)$$

$$D_i * PD_i = \sum_j DINT_{ij} * PDN_j + \sum_f DFIN_{if} PDF_f \quad (24)$$

$$YL = \sum_i YL_i \quad (25)$$

$$YK = \sum_i YK_i \quad (26)$$

$$YL_i = w * \bar{\omega}_i * L_i \quad (27)$$

$$YK_i = r_i * K_i \quad (28)$$

$$YH = YL + d_H * YK + THG + TCG \quad (29)$$

$$HTAX = t_H * YH \quad (30)$$

$$HSAV = s_H * YH \quad (31)$$

$$QF_f * PQF_f = (1 - s_H - t_H) * YH \quad (32)$$

$$CTAX = t_F * (d_K * YK + TCG) \quad (33)$$

$$CSAV = (1 - t_F) * (s_F * YK + TCG) \quad (34)$$

$$GR = \sum_i tx_i * PX_i * X_i + CTAX + HTAX \quad (35)$$

$$GE = QF_f * PQF_f + THG + TCG + GSAV \quad (36)$$

$$S = HSAV + CSAV + GSAV + FSAV \quad (37)$$

$$QF_f * PQF_f = I \quad (38)$$

$$\sum_i PWMN_i * MN_i + \sum_f PWMF_f * MF_f = \sum_i PWE_i * E_i + THR + FSAV \quad (39)$$

$$Ex_i = Areg * \left[\sum \left(\eta_{reg}^{ex} * (EXreg)\right)^{\frac{1-\sigma_{exr}}{\sigma_{exr}}} \right]^{\frac{\sigma_{exr}}{1-\sigma_{exr}}} \quad (40)$$

$$\frac{EXregUE}{EXregUMA} = \left[\frac{PEX_{UMA}}{PEX_{UE}} * \frac{\eta_{UE}^{EX}}{\eta_{UMA}^{EX}} \right]^{\frac{1}{\sigma_{exr}-1}} \quad (41)$$

$$\frac{EXreg_{UA}}{EXregrdm} = \left[\frac{PEX_{rdm}}{PEX_{Ue}} * \frac{\eta_{UE}^{EX}}{\eta_{rdm}^{EX}} \right]^{\frac{1}{\sigma_{exr}-1}} \quad (42)$$

$$\frac{EXreg_{UMA}}{EXregrdm} = \left[\frac{PEX_{rdm}}{PEX_{UMA}} * \frac{\eta_{UMA}^{EX}}{\eta_{rdm}^{EX}} \right]^{\frac{1}{\sigma_{exr}-1}} \quad (43)$$

$$MN_i = Breg * \left[\sum \left(\eta_{reg}^{MN} * (MNreg)\right)^{\frac{\sigma_{MN}-1}{\sigma_{MN}}} \right]^{\frac{\sigma_{MN}}{\sigma_{MN}-1}} \quad (44)$$

$$\frac{MN_{UE}}{MN_{UMA}} = \left[\frac{PMN_{UMA}}{PMN_{UE}} * \frac{\eta_{UE}^{MN}}{\eta_{UMA}^{MN}} \right]^{\sigma_{MN}} \quad (45)$$

$$\frac{MN_{UE}}{MN_{Rdm}} = \left[\frac{PMN_{rdm}}{PMN_{UE}} * \frac{\eta_{UE}^{MN}}{\eta_{rdm}^{MN}} \right]^{\sigma_{MN}} \quad (46)$$

$$\frac{MN_{UMA}}{MN_{rdm}} = \left[\frac{PMN_{rdm}}{PMN_{UMA}} * \frac{\eta_{UMA}^{MN}}{\eta_{rdm}^{MN}} \right]^{\sigma_{MN}} \quad (47)$$

$$MF = Creg * \left[\sum \left(\eta_{reg}^{MF} * (MFreg)\right)^{\frac{\sigma_{MF}-1}{\sigma_{MF}}} \right]^{\frac{\sigma_{MF}}{\sigma_{MF}-1}} \quad (48)$$

$$\frac{MF_{UE}}{MF_{UMA}} = \left[\frac{PMF_{UMA}}{PMF_{UE}} * \frac{\eta_{UE}^{MF}}{\eta_{UMA}^{MF}} \right]^{\sigma_{MF}} \quad (49)$$

$$\frac{MF_{UE}}{MF_{rdm}} = \left[\frac{PMF_{rdm}}{PMF_{UE}} * \frac{\eta_{UE}^{MF}}{\eta_{rdm}^{MF}} \right]^{\sigma_{MF}} \quad (50)$$

$$\frac{MF_{UMA}}{MF_{rdm}} = \left[\frac{PMF_{rdm}}{PMF_{UMA}} * \frac{\eta_{UMA}^{MF}}{\eta_{rdm}^{MF}} \right]^{\sigma_{MF}} \quad (51)$$

التعريف بمتغيرات النموذج الداخلية ، الخارجية ، الثوابت و المعدلات

أ- المتغيرات الداخلية:

$\mathbf{QN_j}$: السلع الوسيطة المركبة.

$\mathbf{X_j}$: المخرجات من السلع.

$\mathbf{MN_{UE}}$: السلع الوسيطة المستوردة القادمة من الإتحاد الأوروبي.

$\mathbf{MN_{uma}}$: السلع الوسيطة المستوردة القادمة من إتحاد المغرب العربي.

$\mathbf{MN_{rdm}}$: السلع الوسيطة المستوردة القادمة من باقي العالم.

$\mathbf{DN_j}$: السلع الوسيطة المحلية.

$\mathbf{L_i}$: كمية العمل.

$\mathbf{K_i}$: كمية رأس المال.

$\mathbf{PDN_i}$: سعر السلع الوسيطة المحلية.

$\mathbf{PMN_{UE}}$: سعر السلع الوسيطة المستوردة من الإتحاد المغرب العربي.

$\mathbf{PMN_{uma}}$: سعر السلع الوسيطة المتوردة من إتحاد المغرب العربي.

$\mathbf{PMN_{rdm}}$: سر السلع الوسيطة المستوردة من باقي العالم.

$\mathbf{PD_i}$: سعر السلعة المحلية.

$\mathbf{EX_{UE}}$: الصادرات من السلع و المتجهة نحو الإتحاد الأوروبي.

$\mathbf{EX_{uma}}$: الصادرات من السلع و المتجهة نحو إتحاد المغرب العربي.

$\mathbf{EX_{rdm}}$: الصادرات من السلع و المتجهة نحو باقي العالم.

$\mathbf{D_i}$: السلع المحلية.

$\mathbf{PV_i}$: سعر القيمة المضافة.

$\mathbf{PQN_i}$: سعر السلع الوسيطة المركبة.

$\mathbf{PX_i}$: سعر المخرجات من السلع.

Tax: إجمالي الضرائب على المخرجات.

R: سعر الصرف

$\mathbf{PDF_f}$: سعر السلع النهائية المحلية.

$\mathbf{QF_f}$: السلع النهائية المركبة.

$\mathbf{MF_{UE}}$: السلع النهائية المستوردة من الإتحاد الأوروبي.

$\mathbf{ME_{uma}}$: السلع النهائية المستوردة من إتحاد المغرب العربي.

$\mathbf{MF_{rdm}}$: السلع النهائية المستوردة من باقي العالم.

$\mathbf{DF_f}$: السلع النهائية المحلية.

$\mathbf{PMF_{UE}}$: سعر الإستراد للسلع النهائية القادمة من الإتحاد الأوروبي.

$\mathbf{PMF_{uma}}$: سعر الإستراد للسلع النهائية القادمة من إتحاد المغرب العربي.

$\mathbf{PMF_{rdm}}$: سعر الإستراد النهائية القادمة من باقي العالم.

$\mathbf{PQF_f}$: سعر السلع النهائية المركبة.

S: الادخار الكلي.

YL: دخل العمل.

YH: دخل الأسر.

YK: دخل رأس المال.

GR: الدخل الحكومي.

CSAV: ادخار المؤسسات.

TCG: التحويلات القادمة من الدولة للأسر.

HSAV: ادخار الأسر.

ب–المتغيرات الخارجية:

$\bar{E}_i$: الصادرات الثابتة.

$PWSE_i$: السعر العالمي.

PWE_i: السعر العالمي.

r_i: مرد ودية رأس المال.

W: الأجر الاسمي.

$DINT_{ij}$: عرض السلع الوسيطة.

$DFIN_{if}$: عرض السلع النهائية.

$PWMN_i$: السعر العالمي للسلع المستوردة الوسيطة.

$PWMF_i$: السعر العالمي للسلع المستوردة النهائية.

THG: تحويلات قادمة من الدولة للأسر.

HTAX: الضريبة المباشرة على الأسر.

CTAX: الضريبة المباشرة على المؤسسات.

GE: الإنفاق الحكومي.

GSAV: الادخار الحكومي.

FSAV: الادخار الخارجي.

I: إجمالي الاستثمار.

THR: التحويلات الخارجية للأسر.

PEX_{UE}: سعر التصدير للإتحاد الأوروبي.

PEX_{uma}: سعر التصدير للإتحاد المغرب العربي.

PEX_{rdm}: سعر التصدير لباقي العالم.

ج–الثوابت:

دالة بمرونة إحلال ثابتة (CES): لإجمالي الواردات.

α_i : ثابت سلمي.

δ_i : حصة الواردات ضمن السلع المركبة.

σ_i : مرونة الإحلال للسلع المركبة.

ψ_j: حصة السلع الوسيطة ضمن المخرجات.

دالة بمرونة إحلال ثابتة (CES): للواردات من السلع الوسيطة.

α^N_J : ثابت سلمي.

δ^N_J: حصة السلع الوسيطة المستوردة الوسيطة ضمن السلع الوسيطة المركبة.

σ^N_J: مرونة الإحلال للسلع الوسيطة.

دالة بمرونة إحلال ثابتة (CES): للواردات من السلع النهائية.

α^F_f: ثابت سلمي.

δ^F_f: حصة السلع الوسيطة المستوردة ضمن السلع النهائية المركبة.

σ^F_f: مرونة الإحلال للسلع النهائية.

دالة بمرونة تحول ثابتة (CES): للصادرات الإجمالية.

α^F_f:ثابت سلمي.

γ^T_i: حصة الصادرات ضمن المخرجات من السلع.

σ^T_i: مرونة التحول للصادرات.

η_i: مرونة الطلب على الصادرات.

دالة الإنتاج من النوع (COBB–DOUGLAS).

λ_I :ثابت سلمي.

α_i: مرونة الطلب على رأس المال.

B_i: مرونة الطلب على رأس المال.

$\overline{W}i$: ثابت لتغيرات الأجر.

b_{ij}: حصة طلب السلع الوسيطة ضمن إجمالي الطلب الداخلي.

b_{if}: حصة طلب السلع النهائية ضمن إجمالي الطلب الداخلي.

دالة بمرونة تحول ثابتة (CET): للصادرات حسب الاتجاه.

A_{reg} : ثابت سلمي.

σ_{exr}: مرونة التحول للصادرات حسب المناطق.

η^{ex}_{UE} : مرونة الطلب على الصادرات إلى اتجاه الأوروبي.

η^{ex}_{uma}: مرونة الطلب على الصادرات إلى اتجاه المغرب العربي.

η^{ex}_{rdm}: مرونة الطلب على الصادرات إلى باقي العالم.

دالة بمرونة إحلال ثابتة(CES): للواردات من السلع الوسيطة حسب المناطق.

B_{reg} : ثابت سلمي.

$\sigma_{M\,N}$: مرونة الإحلال للسلع الوسيطة المستوردة.

η^{MN}_{UE}: مرونة الطلب على الواردات من السلع الوسيطة القادمة من الإتحاد الأوروبي.

η^{MN}_{uma}: مرونة الطلب على الواردات للسلع الوسيطة القادمة من إتحاد المغرب العربي.

η^{MN}_{rdm}: مرونة الطلب على الواردات من السلع الوسيطة القادمة من باقي العالم.

دالة بمرونة إحلال ثابتة(CES): للواردات من السلع النهائية حسب المناطق.

C_{reg}: ثابت سلمي.

$\sigma_{M\,F}$: مرونة الإحلال للسلع النهائية المستوردة.

η^{MF}_{UE}: مرونة الطلب على الواردات من السلع النهائية القادمة من الإتحاد الأوروبي.

η^{MF}_{uma}: مرونة الطلب على الواردات من السلع النهائية القادمة من إتحاد المغرب العربي.

η^{MF}_{rdm}: مرونة الطلب على الواردات من السلع النهائية القادمة من باقي العالم.

د-المعدلات

Tx_i: معدل الضريبة على المخرجات.

t_H: معدل الضريبة المباشرة على الأسر.

S_H : معدل ادخار الأسر.

d_h: حصة الأسر من مرد ودية رأس المال.

t_f: معدل الضريبة المباشرة على المؤسسات.

d_k: معدل الادخار المؤسسات.

i: المنتوجات.

J: الأنشطة الإنتاجية (18).F: الأعوان الإقتصادية (3).

مجلة
الاستراتيجية والتنمية

المقالات
المحررة باللغة الأجنبية

REVUE

STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT

Les articles rédigés en langue arabe

REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique
Editée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des sciences de Gestion –Université de Mostaganem
ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793
Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

Président d'honneur: Pr. Mostefa BELHAKEM
Recteur de l'Université de Mostaganem

Directeur et Rédacteur en Chef: **Dr. Laadjal ADALA**

Directeur Adjoint et Conseiller juridique: Dr. Djilali BOUCHERF

Rédacteur en Chef Adjoint: Dr. Mohsen B. Salem BRAHMI- France

Comité de rédaction:

Pr. Mirjana RADOVIC- Markovie –Serbie
Dr. Bashar ALMANSOUR- Arabie Saoudite
Dr. M'hamed BELGACEM
Dr. Hadj BENZIDANE
Dr. Med Mahmoud OUELD MED AISSA
Mr. Ali BOUDJELAL
Mr. Mohamed BELBIA
Mr. Hadj Meliani BERRAHO

Responsable de la logistique : Mr. Ahmed ABBASSA - S.G de la Faculté

Cellule d'information et des Relations : Mr. Mohamed CHERGUIA
Mr. Bilal DAKIOUS

Cellule d'informatique : M^elle^. Asmaa DRISSI
M^elle^. Samia DRISSI
Mr. Nabil ALIOUAT

Comité de lecture:

Dr. Oana Brindusa ALBU-Denmark
Dr. Tawfik Sarii BASERDA (Doyen) –Yemen
Dr. Maamar BELKHEIR -Algérie
Dr. Ahmed BOUSSAHMINE -Algérie
Dr. Khaled Abdelouaheb ELBANDARI – Egypte
Dr. Sandra sarabando FILIPE - Portugal
Dr. Bagdad KOURBALI –Algérie
Dr. Abdulrahman Mohamed SALEM – Yemen
Dr. Maria Elena Labastida TOVAR -Mexique
Dr. Elisabete F. VIEIRA – Portugal

Comité Scientifique:

Dr. Abdelkader BRAINIS – (Doyen /Univ. Mostaganem) -Algérie
Pr. Albert LOURDE – (Recteur de l'Université d'Alexandrie) – Egypte
Pr. Ahmed Ameur AMEUR -Algérie
Pr. Abdelkader BABA -Algérie
Pr. Mustapha BELMOKADEM -Algérie
Pr. Mohammed BENBOUZIANE -(Doyen /Univ. Tlemcen) –Algérie
Pr. Abdeslam BENDIABDELLAH – (Univ. Tlemcen) -Algérie
Pr. Abdelrazak BENHABIB -Algérie
Pr. Abdelkader DJAFLAT – France
Pr. Attia Ahmed Mansour ELGAYAR – Egypte
Pr. Sadia KASSAB –Algérie
Pr. Mirjana RADOVIC-/ Markovie –Serbie
Pr. Abdelaziz SALEM –Algérie
Pr. Vladimir SIMOVIE – Serbie
Pr. Youcef SOUAR -Algérie
Pr. Atef gaber TAHA ABDERAHIM - Egypte
Pr. Rachid YOUCEFI -Algérie
Pr. Belgacem ZAIRI –Algérie
Pr. Fatima Zohra ZEROUAT-Algérie
Dr. Mohamed ben duliem ALQAHTANY–Arabie Saoudite
Dr. Bachir BEKKAR –Algérie
Dr. Malika BOUDJANI -Algérie
Dr. Nour Eddine CHERIF TOUIL –Algérie
Dr. Kralj DAVORIN- Slovenia
Dr. Belkacem DOUAH -Algérie

Dr. Razg Saadallah Bekheit EL DJABIRI - Yemen
Dr. Mustapha Mohamed ELNASHARTY – Egypte
Dr. Mohammed EL TELILI HAMEDI - Tunisie
Dr. Aladdin ELTIDJANI HAMED – Soudan
Dr. Belhadj FARADJI -Algérie
Dr. Sandra sarabando FILIPE - Portugal
Dr. Abdellah HAMOUD SERRADJ - Yemen
Dr. Mohammed LAID –Algérie
Dr. Natalia LOGVINOVA - France
Dr. NOURI Mounir (Doyen /Univ. Chlef) – Algérie
Dr. Abdelmadjid SAIDI - France
Dr. Malika SEDDIKI - Algérie
Dr. Maria Elena Labastida TOVAR -Mexique
Dr. Elisabete F. VIEIRA – Portugal

REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée
Spécialisée dans le domaine économique
Editée par la Faculté des Sciences Economiques, Commerciales
et des sciences de Gestion –Université de Mostaganem
ISSN: 2170-0982 - ISBN: 2011-4793
Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712

CRITERES DE PUBLICATION

La revue « Stratégie et Développement » est éditée par la faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion –Université Abdelhamid BEN BADIS -Mostaganem. Il s'agit d'une revue scientifique internationale approuvée qui s'intéresse au domaine économique. Elle ouvre un espace à toutes les potentialités en matière scientifique en Algérie et à l'extérieur de par la contribution dans l'un des thèmes relatifs à l'économie et à ses mutations, en Algérie notamment, dans les pays arabes et au niveau international.

Les articles à finalité recherche scientifique édités par la présente revue sont fondés sur des critères de publication auxquels doivent se conformer les chercheurs, en l'occurrence :

- Mention du nom, prénom et adresse accompagnés du numéro du téléphone ou du fax et de l'émail, sur une feuille distincte de l'article ;
- Envoi de l'article au moyen du Word, par voie de l'émail de la revue ;
- Ne sont recevables que les articles qui n'ont pas connu de publication auparavant ;
- L'article doit comporter deux résumés dont le volume ne doit pas dépasser une demi-page pour chaque résumé. L'un rédigé en langue arabe, l'autre en langue française ou en langue anglaise. De même que le résumé doit montrer la finalité de la recherche et ses résultats ;
- Le volume de l'article ne doit pas dépasser 30 pages, et ne pas être en deçà de 20 pages, et ce suivant les critères énumérés ci-dessous :

- L'article réalisé en langue arabe est rédigé selon les caractères (Traditional Arabic), police 15 pour ce qui est du texte, et police 13 pour les chiffres ;
- L'article rédigé en langues française ou anglaise est saisi en caractère (Times New Roman), police 13 ;
- La mise en page : H-B : 1,5 , G-D : 1,5 ; Interligne: 1,15 ;
- Taille papier : L: 17 , H : 24 .

- Il est impératif de respecter les normes académiques et les critères formels en ce qui est de l'élaboration de l'article, à savoir :
  - Présentation de l'article en délimitant ses objectifs et la méthodologie employée ;
  - Mentionner les notes de bas de page de façon automatique;
  - Numéroter les graphes, les tableaux et les dessins, au moyen d'une numérotation progressive et distincte ;
  - En fin de l'article, il y a lieu de rédiger une conclusion qui relate les résultats de la recherche ;
  - Toujours en fin de l'article, mentionner les sources et références selon le classement alphabétique ;
  - En cas de référence ayant trait à une œuvre sur papier, il y a lieu de mentionner le nom en entier de l'auteur(e), le titre de l'ouvrage en caractères différents (le lieu de publication: l'éditeur, l'année de publication)
- Les articles sont soumis à l'examination par un comité scientifique, et ce, pour l'acceptation ou le refus de leur publication, et à tout le moins procéder à des modifications nécessaires ;
- Ne peuvent être acceptés que les articles transmis par leurs auteurs au moyen du courrier électronique personnel, et ne seront pas retournés, qu'ils aient été publiés ou pas ;
- La revue conserve l'ensemble des droits inhérents à la publication. De ce fait, une deuxième publication du même article exigerait une autorisation écrite de la revue;
- Tout article publié sur la revue, est téléchargeable à partir du site de la revue ;

- Un deuxième article n'est publiable que trois années après la publication du premier ;
- Les concepts et les opinions exprimés dans les articles n'engagent que leurs auteurs.

Adresse: Revue Stratégie et Développement, Faculté des Sciences Economiques-site Kharouba, Université de Mostaganem – W- Mostaganem 27000 , Algérie

Fax: 00213 45421150 - **E-mail:** strg.devp@gmail.com

Site web: www.revuesd.net

REVUE STRATEGIE ET DEVELOPPEMENT
Revue Scientifique Internationale Approuvée Spécialisée dans le domaine économique
ISBN: 2011-4793
ISSN : 2170-0982
Impact Factor: SJIF 2014 = 4.712
Numéro : 09 – Juillet 2015

SOMMAIRE

L'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie, étude économétrique sur la période [1990 - 2012]	Mr. MAACHI Sofiane	Université de Tiaret, Algérie	Page 08
Impact des Chocs Monétaires sur l'Inflation et la Croissance ; Cas de l'économie algérienne (1991-2014)	Dr. Belkheir MAAMAR Mr. Ismail AMANI	Université d'Oran, Algérie	Page 36
Ressources naturelles et gouvernance Défit d'une conjuration de la malédiction des ressources naturelles en Algérie	Dr. BELARBI Abdelkader HIRECH Nawal	Univ. de Saida, Algérie Univ. de Tlemcen, Algérie	Page 58
Stratégie du ciblage d'inflation et efficacité de la politique monétaire	Dr. Hamza FEKIR	Université d'Oran, Algérie	Page 91

L'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie, Etude économétrique sur la période [*1990 - 2012*]

Sofiane MAACHI
Doctorant, Université de Tiaret

Résumé :

Cette étude a pour but de traiter la relation entre les dépenses publiques et l'importation par l'application sur l'économie Algérienne entre la période ***1990 – 2012***, pour cela on a utilisé dans le traitement l'analyse de la *Co-intégration* (Test de la stabilisation des variables [***A**ugmented **D**ickey-**F**uller*] et le Test [***J**ohansen and **J**uselius*]), et le modèle de la correction d'erreur sur les bilans annuels de la période [*1990 – 2012*], pour examiner l'impact des dépenses publiques sur l'importation en Algérie.

Il a été conclu que les résultats de l'étude ont défini qu'il y a une Co-intégration entre les variables utilisées, ce qui indique qu'il y a une relation à long terme entre les dépenses publiques et l'importation. Aussi il a été distingué d'après le modèle de correction d'erreur que les dépenses publiques influent sur l'importation mais d'une faible manière à court terme, et l'évolution des dépenses publiques, une des principales causes qui ont abouti à l'augmentation des importations en Algérie.

Mots principales : Dépenses publiques, Importation, Teste de stabilisation des variables, Co-intégration, Modèle Correction d'erreur.

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معالجة العلاقة الموجودة مابين النفقات الحكومية والواردات، بالتطبيق على الاقتصاد الجزائري ما بين الفترة 1990 – 2012، ولقد تم الاعتماد في الدراسة على تحليل التكامل المشترك (اختبارات السكون للمتغيرات Augmented Dickey – Fuller واختبار Johansen and Juselius ، ونموذج متجهات تصحيح الخطأ على البيانات السنوية للفترة 1990 – 2012 لدراسة الأثر الذي يحدثه الإنفاق الحكومي على الواردات في الجزائر.

أثبتت نتائج الدراسة أن هناك متجه للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والواردات، وأيضا تبين من تقدير نموذج متجهات تصحيح الخطأ أن الإنفاق الحكومي يساهم في الواردات ولكن بشكل ضعيف في الأجل القصير، وان نمو الإنفاق الحكومي أحد أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة حجم الواردات في الجزائر.

المصطلحات الأساسية: النفقات الحكومية، الواردات، اختبارات السكون للمتغيرات، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

Introduction

Les gouvernements sont responsables de la situation économique, cependant, l'emploi, l'élimination du chômage, la stabilité des prix, le niveau des salaires et l'évolution de la croissance économique nationale, sont devenue les principaux objectifs des gouvernements.

Les gouvernements comptent dans les perspectives d'avenir sur la planification comme un moyen d'atteindre les objectifs souhaités. Les outils du gouvernement utilisés pour atteindre ces objectifs sont les différents types d'impôts, les dépenses publiques, et les subventions à savoir, les subventions productives ou économiques.

Les discussions sur les politiques économiques, y compris la politique fiscale, font le sujet des différents débats politiques, ainsi qu'à leur rôle principal dans l'économie du pays, raison pour laquelle, on a traité ce sujet.

Problématique de l'étude

La pensée financière qui à été le résultat d'idées « *Keynes* », a concentré sur les dépenses publiques et l'ont considéré comme outils les plus importants de la politique budgétaire, ainsi qu'a leur efficacité pour la réalisation de la croissance économique, et en vertu du principe « *LA DEMANDE CREE L'OFFRE* ». Les dépenses publiques représentent la demande du gouvernement, est une motivation très importante pour la demande globale, ce qui génère une réponse envers l'offre de façon très supérieure que le produit national brut.

L'Algérie à adopté dans ce cadre depuis *2001*, la politique d'expansion publique représentée dans les trois grands programmes au cour de la période *2001-2014*, le programme supplémentaire du soutien de la croissance *2005 - 2009*, et le programme visant à créer la croissance économique *2009-2014*, l'objectif principal de cette politique est de réactiver l'économie nationale, et augmenter le taux de croissance économique afin d'améliorer la situation financière en raison de la hausse du prix du pétrole algérien enregistrée de façon continue pendant le début du troisième millénaire.

L'Algérie a suivi les politiques économiques et à travers lesquelles a essayé de réaliser la stabilité et de promouvoir la croissance économique. Parmi les politiques économiques adoptées, nous essayons dans notre étude de nous concentrer sur les dépenses publiques, et le changement qui peut être produit sur les importations, soulignons ainsi son rôle dans la lutte contre les déséquilibres et d'atteindre l'équilibre économique.

Sur la base de ce qui précède, nous posons la problématique suivante :

Quel est l'effet du changement des dépenses publiques sur l'importation en Algérie ? et quel est le degré de corrélation entre les dépenses publiques et l'importation en Algérie pendant la période *1990-2012* ?

1. Dépenses publiques

Le recours à la dépense publique en particulier comme outil de la politique financière, et comme l'un des outils de l'économie générale, en Algérie le parcours de l'économie est passé par des périodes de développement des fonctions de l'état. Ce sont les développements théoriques et pratiques qui donnent une importance à cet outil. Le principe de l'état gendarme était en vigueur durant la période du point de vue classique, c'était donc les appels à réduire les dépenses générales au minimum, de façon à réduire le rôle de l'état et la réduction de l'activité économique et de laisser les autres forces opérant dans l'économie, qui devrait le conduire à l'équilibre. Le classique a mis des limites aux

dépenses publiques, du fait qu'elles sont inutiles et improductives et d'autant plus le rôle passif des personnes à transférer leur épargne dans les domaines inutiles.

L'Algérie a commencé par le développement économique issu du principe de neutralité fiscale qui est devenue responsable de l'équilibre économique et social, ceci revient également aux crises économiques et sociales dans l'économie mondiale, en particulier, la grande dépression, qui a nécessité l'intervention de l'état et donc d'augmenter les dépenses générales. *(1)*

Cette évolution qui a mis fin aux idées classiques, a été donné par le professeur *LERNER* (*A.P.Lerner*), possédant l'idée financière fonctionnelle (*Functional Finance*), qui a éliminé un principe fondamental du principe classique, c'est la neutralité d'outil de la politique budgétaire, telle la neutralité des dépenses et de la fiscalité, et a souligné la nécessité de l'utilisation de la dette publique comme outil parmi les outils de la politique budgétaire. *(2)*

Lorsqu'on passe à la pensée financière moderne, nous constations lorsqu'on que (*Myrdal et Lindal*) avaient trouvé que les dépenses publiques est un outil servant à consolider la croissance autant que de besoin, cependant ils ont souligné la nécessité d'éviter des mesures budgétaires qui ont précipité la fréquence des problèmes de dépression, ce qui a été appliqué pendant les années trente en forme progressive de l'impôt.

L'utilisation de n'importe quelle politique économique est de connaitre les effets produits par l'économie. Par conséquent, nous pensons que la politique budgétaire commence ses travaux par les dépenses publiques pour contrôler la structure et le volume de l'économie ? La politique des dépenses publiques consacrée en périodes de crises et de chômage a créé un excédent de la demande globale et efficace par la hausse des taux de dépenses publiques de façon directe par l'augmentation

[1] - Bernier wasmone, ***principe d'économie générale***, traduction Ibrahim chams-Eddine, institut universitaire des études et publications, Beyrouth , 1989, p.33.

[2] - Ahmed abedda mahmoud, ***les bases d'économie générale***, Dar El-Maaref, Egypte, Caire, 1971, p.102.

quantitative des dépenses publiques ou de façon indirecte par la réduction des impôts sur les dépenses de consommation et des réductions d'impôts sur les bénéfices et encourage l'investissement, alors que l'inflation exige à la politique budgétaire de réduire les dépenses, ou indirectement à augmenter les taux d'impôt sur la consommation et d'essayer de diminuer les taux d'impôts des bénéfices pour réduire les dépenses de l'investissement.

A partir de ceci, les dépenses publiques sont :

- Tout l'argent que dépensent les gens en général pour répondre à leur besoin ; *(3)*
- Le montant d'argent sortant de la trésorerie d'une personne morale dans le but de satisfaire ses besoins. *(4)*

Il est à noter qu'à partir des ces définitions, tous les économistes sont d'accords sur le concept suivant : les dépenses publiques sont d'abord le montant en argent, elles sont émises par une autorité ou un organisme public, et elles sont destinées à satisfaire les besoins du public.

2. Tendances des importations en Algérie

L'économie algérienne est fondée en général sur l'importation des matières premières, fabricants et demi-fabricants, où il existe une relation directe entre les dépenses publiques et les importations, qui apparaissent de manière significative au cours de notre analyse du cycle économique sur le marché, ces dépenses sont basées surtout sur le prélèvement du pétrole, qui représente la ressource principale d'un pourcentage supérieur a 90% des recettes budgétaires publiques algériennes.

Le commerce extérieur d'Algérie est caractérisé telle d'autres pays arabes et ceux en voie de développement par leurs relation avec les marchés

[3] - Aleh housin khalef, ***Finance générale***, 1er édition, le monde de livre moderne, maison de livre scientifique, Jordanie, 2008, p.99.

[4] - Housin mustapha husin, ***Finance générale***, Office des ouvrages universitaires, Algérie, 2008, p.28.

des pays industriels développés, en particulier les marchés des pays européens, que ça soit par les importations ou les exportations.

Les pays de l'union européenne représentent un fournisseur principal et un client à l'Algérie, où la moyenne des importations de l'Algérie des pays de l'inion européenne (L'UE), au cour de la période 2001-2012 est estimé de 54%, tandis que les exportations pendant la même période est d'environ 61.36%, ce qui indique l'importance qu'occupe les pays européens dans les échanges extérieurs de l'Algérie.

La situation des importations algériennes ne diffère pas de celles des exportations, où le marché européen est également l'un des principaux fournisseurs de l'Algérie. Les produits d'équipement industriels sont également les produits les plus importants, envisagés.

3. Relation de causalité entre les dépenses publique et les importations en L'Algérie

L'Algérie a adopté l'approche de Keynes en matière de croissance économique, ce qui induit une faiblesse de l'investissement privé local ou étranger. L'Algérie a besoin de préparer une économie nationale pour affranchir une nouvelle phase en adoptant une stratégie visant à renforcer l'infrastructure et la formation d'un capital humain qui est censé de connaitre chacune de ces phase, en plus s'intéresser de façon générale à l'amélioration des services publiques, issus des dépenses publiques importantes qui ont contribué à la croissance de la demande générale. Le problème qui reste en demeure en Algérie est la transformation de cette demande vers l'étranger, c'est-à-dire l'augmentation des importations, en particulier les produits fabricants et demi-fabricants et cela est du à la faiblesse du secteur productif ,[(5)] comme l'indique la figure suivante :

[5] - Boudakhdakh karim et selamna mohammed, ***l'impact d'augmentation des dépenses publiques sur le chomage en Algerie 2001 – 2009***, colloque international sur « *La stratégie d'état pour la lutte contre le chômage pour une croissance durable* », Labo des stratégies publiques économiques en Algérie, universités Msila, novembre 2011, p.83.

Figure *01*. L'évolution des dépenses publiques et les importations en Algérie de *2001 à 2012*

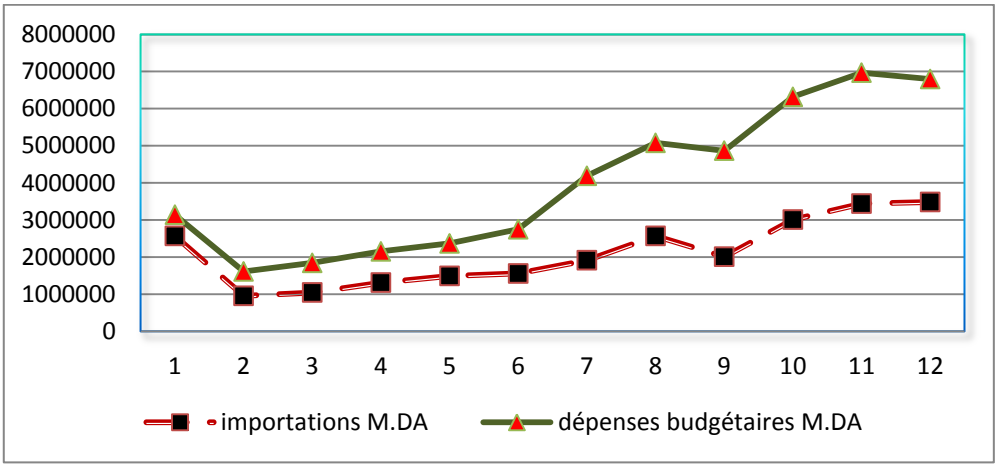

Source: Préparer par l'auteur en utilisant les donnés suivantes :

- Direction Générale des douanes centre National de l informatique et de statistique C.N.I.S.
- O.N.S, L'Algérie en quelques chiffres résultats 2001 /2011 N 30 Edition 2012.
- O.N.S, Evolution de la balance commerciale de l'Algérie période: 2001/2012.

Dans les conditions précédentes, à savoir, l'existence de dépenses publiques massives et l'absence d'une base industrielle capable d'accueillir ces dépenses, et l'échec du mécanisme de multiplicateur, une grande partie de dépenses s'est transformée en demande de consommables qui peut être satisfait par l'offre étrangère et cela se reflète sur l'augmentation des importations de produits fabricants qui constituent une stimulation de revitalisation des économies des autres pays.

4. Détermination du modèle utilisé dans l'étude

La littérature économique appliquée comprend plusieurs études portant sur le lien entre les dépenses publiques (*DEP*) et les importations (*IMP*), et note que ces études aboutissent à différents résultats incompatibles.

Nous appliquerons une analyse de Co- intégration et le modèle des vecteurs de correction d'erreurs sur des données annuelles pour la période

1990-2012 afin d'étudier la relation entre les dépenses publiques et les importations en Algérie.

Mais avant de tester l'existence d'une relation d'équilibre à long terme entre les importations et les dépenses publiques ainsi qu'à l'analyse du comportement de la relation à court terme, il faut procéder à une analyse des séries chronologiques pour assurer la stabilité dans le temps et déterminer son degré d'intégration.

Dans cette étude , nous allons construire un modèle standard affin de connaitre l'importance des dépenses publiques sur les importations, pendant la période de *1990- 2012* en utilisant le modèle de croissance new-classique , qui se compose de *5* variables et en particulier (*IMP*) comme variable en coordonnée représente les importations, en le supposant fonction de produits intérieurs brut (*PIB*), l'inflation (*INF*) , le prix d'un baril du pétrole (*PBRL*) et les dépenses publiques (*DEP*) qui sont supposées des variables en abscisse.

Le modèle prend la formule mathématique générale suivante :

$$IMP = f(PIB, INF, PBRL, DEP) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

Avec:

PIB : La valeur du produit intérieur brut réel (*en prenant les prix des années 1990* et *2012*), prise en dollars américains ;

INF : La valeur du taux d'inflation, prise en pourcentage ;

IMP : La valeur des importations totales (*en prenant les prix des années 1990 et 2001*), telle que mesurée en *USD* qui exprime le commerce extérieur ;

PBRL: La valeur d'un prix unitaire d'un baril de pétrole brut, prise en dollars américains ;

DEP : La valeur des dépenses publiques (*en prenant les prix des années 1990 et 2001*), prise en dollars américains.

Les dépenses publiques en Algérie contribuent essentiellement dans les importations, car il est l'un des outils les plus importants de la politique budgétaire.

Tableau *01*. L'évolution des variables du modèle (*1990 - 2012*)

Unité: million de dollars américains.

ANNEES	PIB (M$)	IMP(M$)	INF %	DEP (M$)	PBRL/$
1990	61900	9684	16,7	10100	24,34
1991	61100	7681	25,9	11000	21,04
1992	62200	8406	31,7	12000	20,03
1993	60900	8788	20,5	12000	17,8
1994	60400	9365	29	12500	16,3
1995	62700	10761	29,8	13000	17,6
1996	65300	9098	18,7	13500	21,7
1997	66000	8687	5,7	13800	19,49
1998	69300	9403	5	14200	12,94
1999	71600	9164	2,6	14500	17,91
2000	73100	9173	0,34	14800	28,5
2001	75100	9940	4,2	15400	24,85
2002	78600	12009	1,42	16200	25,24
2003	84000	13534	2,58	16900	28,96
2004	88000	18199	3,56	17600	38,66
2005	92900	20357	1,64	18000	54,64
2006	94500	21456	2,53	18700	65,85
2007	97000	27631	3,25	19800	74,9
2008	100280	39479	4,4	21600	99,9
2009	10006,7	39297	5,7	22800	62,3
2010	12034,5	40212	3,9	24900	80,2
2011	14480,7	47300	4,5	26800	112,9
2012	20795,5	23031	8,9	28400	113,4

Source: réalisé par l'auteur en utilisant les données de l'office national des statistiques :

- office national des statistiques : **www. ONS.dz**
- Banque centrale d'Algérie : www.**BCA.org.dz**
- Ministère des finances d'Algérie : **www. MF.dz**
- La banque mondiale.
- Direction générale des douanes.

Les données statistiques des différentes variables que constituent le modèle ont été obtenues à partir des rapports de la Banque mondiale à

travers la base de données d'indicateurs du développement « *World Development Indicators* » et l'office national des statistiques et le ministère des Finances.

Et le modèle devient dans sa formule mathématique probabiliste $IMP_t = f(PIB_t, INF_t, PBRL_t, DEP_t) = \beta_0 + \beta_1.PIB_t + \beta_2.INF_t + \beta_3.PBRL_t + \beta_4.DEP_t + \varepsilon_t$ suivante:

Où: ε représente le terme de l'erreur aléatoire de l'équation (Error term), et que ses valeurs sont supposées être distribuées selon une distribution normale avec un intervalle nul et une variance constante ($N(0,\sigma^2) \sim \varepsilon_i$) .

Ces hypothèses sont nécessaires pour obtenir des grandeurs indépendantes et efficaces pour chaque coefficient ($\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$) du modèle. Selon la théorie économique, les prévisions préalables indiquent que l'impact des dépenses publiques et l'impact du *PIB* sur les importations doit être positif, soit :

$$\frac{\partial IMP}{\partial DEP} \rangle 0 \qquad \& \qquad \frac{\partial IMP}{\partial PIB} \rangle 0$$

L'approche standard utilisée dans l'étude s'est appuyée sur l'analyse de la relation donnée par la série chronologique (*1990-2012*) incluant *22* observations chronologiques pour chaque variable du modèle, cette méthode d'analyse est importante par l'effet de la nature de la relation entre les dépenses publiques et les importations en Algérie.

Grâce à cette méthode, nous allons étudier les estimons du modèle suivant:

$$LnIMP_t = \alpha + \beta_1 LnPIB_t + \beta_2.LnINF_t + \beta_3.LnPBRL_t + \beta_4.LnDEP_t + \varepsilon_t$$

……..(2)

Le logarithme des variables a été utilisé dans le modèle qui devient un modèle de double-logarithmique de régression (*Double- Log Regression Model*) afin d'éviter des problèmes de mesures probables, en plus les

grandeurs du modèle double logarithmiques représente les flexibilités, la flexibilité de toutes les variables de la croissance économique devient $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$, Respectivement.

Pour le prouver, on suppose que le modèle de l'étude admet la fonction suivante:

$$IMP = \beta_0 PIB^{\beta_1} INF^{\beta_2} PBRL^{\beta_3} DEP^{\beta_4} e^{\varepsilon t}$$

Où la flexibilité de (*DEP*) des importations est:

$$E_{DEP} = \frac{\partial IMP}{\partial DEP} \times \frac{DEP}{IMP}$$

Et en dérivant les importations *IMP* par rapport aux dépenses publiques *DEP*, on obtient:

$$\frac{\partial IMP}{\partial DEP} = \beta_4 \left(\beta_0 PIB^{\beta_1} INF^{\beta_2} PBRL^{\beta_3} DEP^{\beta_4 - 1} e^{\varepsilon t} \right)$$
$$= \beta_4 \left(\beta_0 PIB^{\beta_1} INF^{\beta_2} PBRL^{\beta_3} DEP^{\beta_4} e^{\varepsilon t} \right) . DEP^{-1}$$

Après arrangement, elle devient :

$$\frac{\partial IMP}{\partial DEP} = \beta_4 \times \frac{\left(\beta_0 PIB^{\beta_1} INF^{\beta_2} PBRL^{\beta_3} DEP^{\beta_4} e^{\varepsilon t} \right)}{DEP}$$

En remplaçant la fonction dans le modèle, on obtient:

$$\frac{\partial IMP}{\partial DEP} = \beta_4 \times \frac{IMP}{DEP}$$

Et en remplaçant la valeur $\frac{\partial IMP}{\partial DEP}$ dans la formule de flexibilité ci-dessus, elle devient :

$$E_{DEP} = \beta_4 \times \frac{IMP}{DEP} \times \frac{DEP}{IMP}$$

Après simplification, devient : $E_{DEP} = \beta_4$

Et, de même pour le reste des variables (*PIB* ،*INF*، *PBRL*) de la croissance économique.

5. Résultats de l'étude de l'impact des dépenses publiques sur les importations en Algérie

Afin de clarifier l'effet des dépenses publiques sur les importations en Algérie, on a utilisé des données annuelles (*1990-2012*) exprimées par les variables utilisées dans cette étude, représentées par (*IMP ،PIB ،INF ، PBRL ،DEP*) , tirées des rapports du modèle suivi dans cette étude :

$$LnIMP_t = \alpha + \beta_1 LnPIB_t + \beta_2 .LnINF_t + \beta_3 .LnPBRL_t + \beta_4 .LnDEP_t + \varepsilon_t$$

$$t = 1,2,.....,22$$

Nombreuses études ont montré que la méthode d'essai théorique ne conduit pas aux résultats concluants catégoriques concernant la nature des séries chronologiques, cependant, il sera utile d'utiliser le test de la racine de l'unité (*The Unit Root Test*) et qui conduit à des résultats plus précis. On a utilisé également dan cette étude le test Augmented Dickey- Fuller (*ADF*), et le test de Philips - Perron (*PP*).

5.1 Test de stabilité et immobilité des variables (test de racine de l'unité)

Le test (*ADF*) est l'un des tests quantitatifs utilisé dans cette étude afin de détecter la stabilité et la statique des variables, ou les séries chronologiques, tandis que le test (*DF*) qui est un test simple a été évité parce qu'il ne répond pas ou il ignore l'auto-corrélation dans l'erreur aléatoire, de ce fait les grandeurs des moindres carrés ne satisferont pas l'équation de régression des estimations efficaces.

5.1.1. Test Augmented Dickey-Fuller (*ADF*)

Le test (ADF) est donné par l'équation suivante :

$$\Delta Y_t = A_1 + A_2 T + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \lambda_i Y_{t-m} + U_t$$

En présentant les données du test de racine de l'unité (*test ADF*) figurant dans le tableau (*02*),[(6)] il apparait clairement que toutes les variables utilisées dans cette estimation contiennent la racine de l'unité , cependant, il est à accepter l'hypothèse que la racine de l'unité est nulle pour toutes les variables au niveau abstrait *5%*, c'est-à-dire, qu'elles ne sont pas stables dans le niveau général (*level*), dans le cas ou il est catégorique et sans direction générale (*Intercept*), et également dans le cas de sa présence (*Trend & Intercept*), ou l'inexistence du catégorique et la direction chronologique générale (*None*).

Tableau *02*. Résultats du test *Dickey-Fuller Augmented*

Test Augmented -Dickey-Fuller			**Niveau de l'abstrait et du test**	**Caractéristiques**	
None	**Trend & Intercept**	**Intercept**			
-2.674290	***-4.440739***	***-3.769597***	**%1**	**Critical Values**	
-1.957204	***-3.632896***	***-3.004861***	**%5**		
-1.608175	***-3.254671***	***-2.642242***	**%10**	**Les variables**	
-0.90	***-1.52***	***-1.38***	**t**	**Niveau Level**	**Logarithme du produit intérieur brut (Ln PIB)**
0.3143	***0.7890***	***0.5710***	**Prob***		
22.64	***22.69***	***22.67***	**AIC****		
-4.65	***-4.67***	***-4.58***	**t**	**1st difference**	
0.0001	***0.0065***	***0.0018***	**Prob**		
22.73	***22.85***	***22.81***	**AIC**		
-0.35	***-5.007***	***-5.61***	**t**	**Niveau Level**	**Logarithme des importations (Ln IMP)**
0.5424	***0.0040***	***0.0002***	**Prob**		
20.05	***19.68***	***19.61***	**AIC**		
-2.48	***-1.71***	***-2.06***	**t**	**1st difference**	
0.0163	***0.7034***	***0.2606***	**Prob**		
19.95	***20.09***	***20.05***	**AIC**		
0.81	***-2.99***	***-2.36***	**t**	**Niveau Level**	**Logarithme du taux d'inflation (Ln INF)**
0.8802	***0.1562***	***0.1632***	**Prob**		
-9.60	***-9.77***	***-9.70***	**AIC**		

[6] - Les valeurs du tableau du test ADF sont calculées par le programme EVIEW.8 utilisé dans cette étude.

-5.08 *0.0000* *-9.66*	*-5.21* *0.0024* *-9.59*	*-5.15* *0.0006* *-9.61*	**t** **Prob** **AIC**	**1st difference**	
2.38 *0.9937* *14.80*	*2.44* *1.0000* *14.82*	*5.33* *1.0000* *14.78*	**t** **Prob** **AIC**	**Niveau Level**	**Logarithme des dépenses publiques (Ln DEP)**
-0.49 *0.4897* *14.97*	*-3.01* *0.1505* *14.72*	*-1.43* *0.5455* *14.96*	**t** **Prob** **AIC**	**1st difference**	
1.28 *0.9447* *8.09*	*-1.93* *0.6035* *7.97*	*0.25* *0.9702* *8.16*	**t** **Prob** **AIC**	**Niveau Level**	**Logarithme de prix du pétrole (Ln PBRL)**
-4.81 *0.0000* *8.21*	*-5.49* *0014* *7.98*	*-5.26* *0.0004* *8.18*	***t*** ***Prob*** ***AIC***	**1st *difference***	

*-Mackinnon (1996) one-sided P-values.

** - La période de ralentissement prise est de (*P = 1*) selon la norme (*AIC*) .

Voir annexe n°(*01*)

Les résultats présentés dans le tableau ci-dessus indiquent que les valeurs de (*t*) calculées (en valeurs absolues) sont inférieures aux valeurs critiques à *5%*, et en prenant les premières différences (*1st différence*) des variables utilisées dans l'estimation , il se trouve qu'elles deviennent stables, c'est-à-dire, elles ne contiennent pas de racine de l'unité, ce qui a signifié le rejet de l'hypothèse nulle de racine d'unité, où les valeurs de (*t*) calculés (*en valeur absolue*), sont supérieures aux valeurs critiques au niveau abstrait *5%*, (*Ln PBRL , Ln PIB*) ou *1%* (*Ln INF , Ln DEP*) ou *10%* (*Ln IMP*) , et de ce fait, les variables sont intégrées au premier ordre et sont stables, la raison pour laquelle, on a procédé à la Co-intégration du modèle de correction d'erreur .

Les courbes illustrées dans la figure (*02*) montrent la trajectoire de séries chronologiques du niveau général ainsi que la trajectoire de ces mêmes séries après avoir pris les premières différences :

Figure *02*. Les séries chronologiques dans les niveaux et les premières différences selon les résultats des tests *Augmented-Dickey-Fuller*

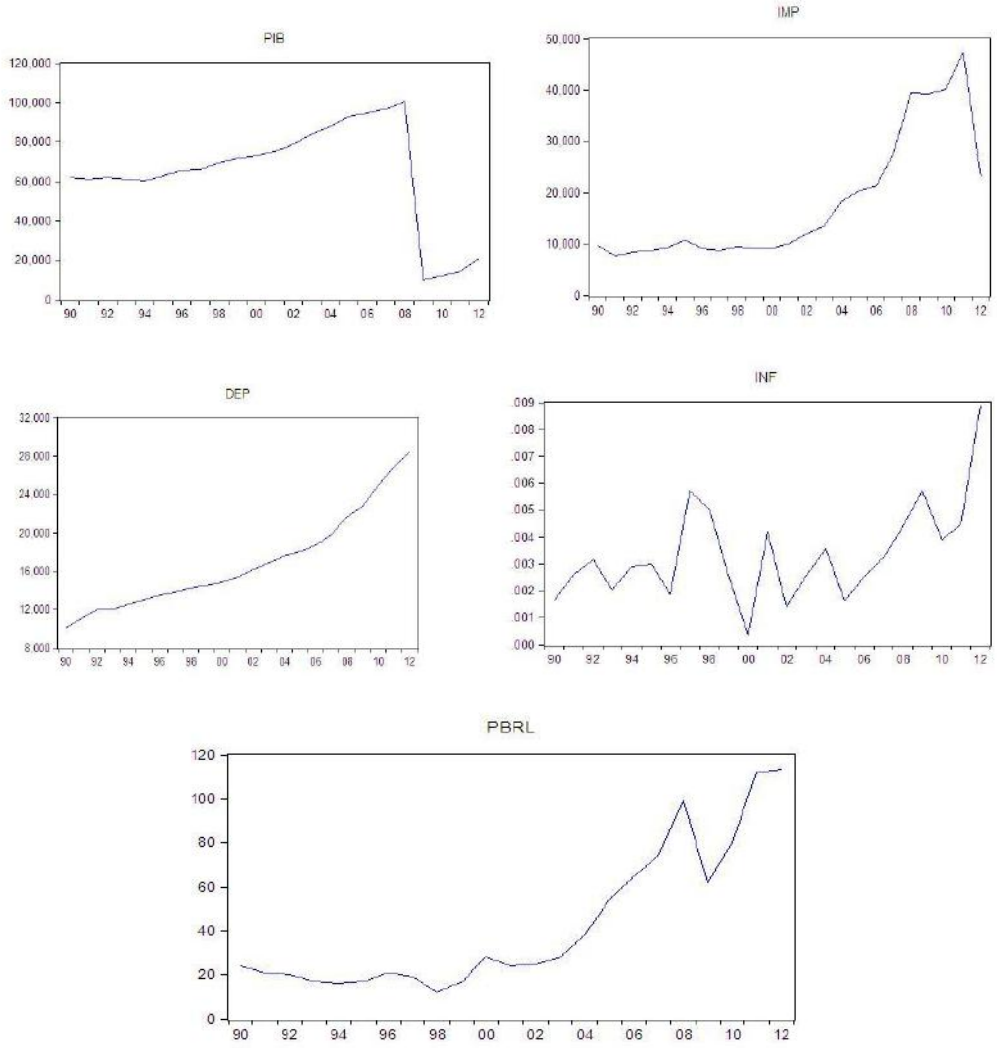

Les graphiques du test (*ADF*) ont été calculés en fonction des réalisations par (*Eviews.8*), Utilisés dans cette étude, ces valeurs varient en fonction du nombre des grandeurs du modèle de test.

5.2. Test de Co-intégration de la méthode Johansen And Juselius:

Comme les séries chronologiques de variables du modèle est une intégration du premier ordre, il sera utile de tester qu'il existe un

déséquilibre à long terme parmi ces variables, malgré l'existence d'un déséquilibre à court terme. A partir du test de la Co-intégration qui existe parmi les variables de la méthodologie (*Johansen, 1988*) et (*Johansen et Juselius , 1990*) utilisées dans les modèles qui se composent de plus de deux variables , et qui est considéré comme le meilleur , même dans le cas de deux variables seulement, car il permet d'avoir l'impact mutuel ou rétroactif (*Feedback Effect*) parmi les variables de l'étude , et elle est censée être inexistante dans la méthodologie de (*Engle- Granger en deux étapes*).[(7)]

La méthode de *Johansen et Juselius* est basée sur le test d'un nombre de relations de Co- intégration dans le système de vecteur autorégressif (*VAR*), ce qui représente une relation à long terme des variables dans le système d'équations, en considérant que toutes les variables sont internes dans le modèle.

Tableau *03*. Test Johansen et Juselius

Critical Values %5		Critical Values %1		Maximal Eigen Value Statistic	Trace Statistic	Eigen Value	Vector
Test auto-grande vecteur	Test d'impact	Test auto-grande vecteur	Test d'impact				
33.87	***69.81***	***39.37***	***77.81***	***33.44***	***90.44***	***0.796***	$r = 0*$
27.68	***47.85***	***32.71***	***54.68***	***28.93***	***57.00***	***0.747***	$r \leq 1$
21.13	***29.79***	***25.86***	***35.45***	***18.29***	***28.07***	***0.581***	$r \leq 2$
14.26	***15.49***	***18.52***	***19.93***	***6.75***	***9.78***	***0.275***	$r \leq 3$
3.84	***3.84***	***6.63***	***6.63***	***3.02***	***3.02***	***0.134***	$r \leq 4$

*-denotes rejection of the hypothesis at the 0.01 & *0.05* levels.

Voir l'annexe N° (*02*)

Le test a été effectué par la méthode (*J.J*) catégoriquement et sans direction chronologique dans l'équation et de test *VAR*, illustrés dans le tableau (*03*).

7 - Khaled ben hamed ben abdellah el-kadire, ***l'impact des actions monétaires pour le financement des importations au Arabie saoudite***, Revue de l'université de Damas pour les sciences économiques et juridiques, vol 21, 2éme édition, Syrie, 2005, p.110.

Il apparait clairement, à partir des résultats du test d'impact et de l'auto-grande valeur dans le tableau ci-dessus, le rejet de l'hypothèse nulle pour ($r = 0$) qu'il n'y ait pas de Co-intégration parmi les variables au niveau *5 %* ou *1%*, où la valeur calculée du test de l'impact (λ_{Trace}) et de (*90.44*) supérieure aux deux valeurs critiques (*77.81*) et (*69.71*) à *1%* et *5%* , respectivement , tandis que la valeur suivante, de (*57.00*), elle est inférieure aux valeurs critiques de (*54.68*) et (*47.85*), par conséquent, le test de la grande possibilité refuse de rejeter l'hypothèse nulle qui est définie par l'existence d'un seul vecteur au maximum pour la Co-intégration. En outre, le test d'auto grande valeur ($\lambda_{\max}$) a donné les mêmes résultats.

Il apparait également que (*IMP*) représentant les importations en Algérie, est une Co-intégration avec les dépenses publiques (*DEP*), le (*PIB*), le taux d'inflation (*INF*) et le prix du pétrole (*PBRL*). Cela signifie, que les Résultats obtenus est une combinaison linéaire statique entre les importations (*IMP*), et les variables (*PIB ،INF ، PBRL ،DEP*) , malgré que ces variables ne sont pas statiques, et enfin, ce résultat confirme l'existence d'une relation d'équilibre à long terme parmi ces variables, ce qui signifie que ces variables se comportent de la même manière.

L'équation de la Co-intégration commune peut être exprimée par l'équation suivante :

$$LnIMP_t = -1.324 - 0.182LnPIB_t - 0.556LnINF_t - 0.378LnPBRL_t + 0.0062LnDEP_t$$
$$(0.19141) \qquad (0.4386) \qquad (0.69) \qquad (0.02432)$$
$$\log \cdot Likelihood = 514.8499$$

(Les Valeurs entre parenthèses représentent les erreurs-standards)

Il apparait à partir des estimations du vecteur de Co-intégration du modèle ci-dessus, que la flexibilité des dépenses publiques sur les importations à long terme est égale à *0,0062%*, ce qui signifie que l'augmentation des importations de ***10%*** conduisent à l'augmentation des dépenses publiques de ***6.2%***, avec un signe positif, ce qui est conforme avec

la théorie, et cela montre que l'IDE a une corrélation directe à long terme (*effet positif*) avec les importations.

Le reste des variables ayant un signe négatif, ce qui signifie son effet négatif sur les importations à long terme, et ce qui contrarie la théorie économique.

Les résultats ont montré également que les coefficients du vecteur de Co-intégration, décrivant la relation à long terme, comme abstrait, parce que la valeur de **Log Linklihood** est égale à (*514,8499*).

5.3. Estimation du modèle des vecteurs de correction d'erreur

Après avoir soumis les variables de cette étude au test de racine de l'unité, qui ont prouvé que les séries chronologiques sont statiques après avoir pris ses premières différences. Elles ont été soumises également au test de Co-intégration, qui a montré l'existence d'une Co-intégration, puis vient l'étape suivante, qui comprend la conception du vecteur de l'auto-régression (*VAR*) sous forme de premières différences des variables (modèle des vecteurs de correction d'erreur (*vecteur error Correction Model* [*VECM*]), afin d'estimer la vitesse d'adaptation, c'est-à-dire, l'adaptation de toute équilibre à court terme vers l'équilibre à long terme entre les importations et les variables de l'étude, et ajouter une lacune de temps au terme de correction d'erreurs (*Error Correction Term*) , Ceci se produit en estimant le modèle suivant après avoir ajouter des valeurs ralenties comme des variables en coordonnées interprétées de manière à ce que l'erreur aléatoire ne contient pas une auto-corrélation, la relation considérée est la suivante:

$$\Delta LnIMP_t = \alpha + \sum_{j=1}^{k} \beta_j \Delta LnIMP_{t-j} + \sum_{j=1}^{k} \phi_j \Delta LnPIB_{t-j} + \sum_{j=1}^{k} \lambda_j \Delta LnINF_{t-j}$$

$$+ \sum_{j=1}^{k} \rho_j \Delta LnPBRL_{t-j} + \sum_{j=1}^{k} \gamma_j \Delta LnDEP_{t-j} + \omega Ec_{t-1} + \varepsilon_t$$

- Ou les coefficients $\alpha, \beta, \phi, \lambda, \rho, \gamma$ de l'équation indiquent qu'elles sont des coefficient variables de la fonction **(*importations*)** à court

terme, et ω indique le coefficient de correction d'erreur Ec_{t-1}, qui contient les restes du long terme, et mesure la vitesse d'adaptation des déséquilibres à court terme vers l'équilibre à long terme, où la dynamique à court terme est différente à celle du long terme, et les variables ralenties sont ajoutées pour s'assurer que ε_t (les restes) est statique ou de type bruit blanc **(*white Noise*).** [8]

Le tableau (*04*) illustre les résultats des coefficients d'adaptation estimés, qui sont utilisés pour tester la force de l'influence des variables incluses dans l'équation sur des importations, qui contient les mesures par lesquelles les vecteurs de Co-intégration interviennent dans le mécanisme du court terme, et mesurer la vitesse de repenses du court terme au déséquilibre (Disequilibrium) qui se produit dans l'ensemble du système.

Tableau *04*. Estimation du modèle vectorielle de correction d'erreur

t-statistic	Std.Errors	Coefficients	Variables
4.131	0.00134	0.0555	C
-1.51440	0.015265	-0.023	Ec_{t-1}
0.64	0.031250	0.0202	$\Delta LnIMP_{t-1}$
-4.272	0.00698	-0.029	$\Delta LnPIB_{t-1}$
0.197	39865.0	7864.23	$\Delta LnINF_{t-1}$
3.081	13.30	40.99	$\Delta LnPBRL_{t-1}$
0.331	0.175	0.0583	$\Delta LnDEP_{t-1}$
		0.84	R^2
		0.028	$S.E$
		12.20	$F-Statistic$
		-136.87	$LogLikelihood$

Voir annexe (*03*)

[8]- **White Noise:** The white noise is a stationary time series or a stationary random process with zero autocorrelation. In other words, in white noise N (t) any pair of values $N(t_1)$ and $N(t_2)$ taken at different moments $t_1$and t_2 of time are not correlated - i.e. the correlation coefficient $r(N(t_1),N(t_2))$ is equal to null.

Tableau (*04*) montre que les changements dans les variables permettent d'évaluer les variations dans le produit intérieur brut représentant la croissance économique en Algérie , c'est-à-dire que les dépenses publiques (*DEP*) induisent les importations d'après le concept de **Granger**, où la variation dans les dépenses publiques (*DEP*) au cours de la période (*t-1*) est d'une valeur de *10%* , ce qui conduit à une augmentation de la variation des importations pendant la période (t) [10] d'une valeur de *0.64%,* qui représente un effet positif , mais faible, les résultats montrent également l'influence du produit intérieur brut (*PIB*), le taux d'inflation et le prix du pétrole pendant la période (*t-1*) sur les importations , ou le coefficient d'adaptation abstrait du produit intérieur brut *PIB* (*-0.029*) par exemple, ce qui conduit à un état d'équilibre pendant *9* ans à peu prés.

Alors que pour le terme de correction d'erreur aléatoire Ec_{t-1} dans l'équation (*VEC*), est de signe négatif et statistiquement abstraite, et signifie en terme d'économie que toute valeur de *2.3%* de déséquilibre est corrigées par année.

Conclusion

Dans cette étude, on a essayé de mesurer l'impact des dépenses publiques sur les importations en Algérie, où il a été constaté par l'analyse de l'étude en utilisant des tests standards (tests des variables statique - Test de Co-intégration – Le modèle de correction d'erreur) ce qui suit :

– Les résultats des tests de variables statique (*Dickey - Fuller Augmenté*) ont montré que toutes les variables de l'étude économiques contiennent une racine de l'unité c'est-à-dire qu'elle est non-statique (instable) en son niveau, tout en devenant stable dans les premières différences, ce qui signifie qu'il s'agit d'une intégration du premier ordre ;

[10] - Les dépenses publiques manquent à la période (t) à l'application premièrement, et influent sur l'augmentation de produit brute à la période (t+1), donc le problème c'est la non conformité temporelle entre la cause et le résultat.

- Le test de Co- intégration de manière de (*Johansen & Juselius*) a montré qu'il ya un vecteur de Co-intégration parmi les variables, ce qui indique l'existence d'une relation à long terme entre les dépenses publiques et les importations ;
- L'estimation du modèle des vecteurs de correction d'erreur a montré que les dépenses publiques contribue à l'importation, mais elle est faible à court terme, cela est dû à la faiblesse de la rationalisation des dépenses publiques en Algérie , tandis que le résultat obtenu par la détermination du modèle de correction d' erreur à été rejeté, où il a été constaté que les dépenses publiques sont statistiquement abstrait, alors que le même modèle à montré que les autres coefficients du modèle sont abstraits et influent de façon positive sur les importations à court terme, ce qui est en accord avec la théorie économique.

Références bibliographiques

(1) Ahmed abedda mahmoud, ***les bases d'économie générale***, Dar El-Maaref, Egypte, Caire, 1971.

(2) Aleh housin khalef, ***Finance générale***, 1er édition, le monde de livre moderne, maison de livre scientifique, Jordanie, 2008.

(3) Bernier wasmone, ***Principe d'économie générale***, traduction Ibrahim chams-Eddine, institut universitaire des études et publication, Beyrouth, 1989t.

(4) Boudakhdakh karim et selamna mohammed, ***L'impact d'augmentation des dépenses publiques sur le chomage en Algerie 2001 – 2009***, colloque international sur « La stratégie d'état pour la lutte contre le chômage pour une croissance durable », Labo des stratégies publiques économiques en Algérie, universités Msila, novembre 2011.

(5) Housin mustapha husin, ***Finance générale***, Office des ouvrages universitaires, Algérie, 2008.

(6) Khaled ben hamed ben abdellah el-kadire, ***L'impact des actions monétaires pour le financement des importations au Arabie saoudite***,

Revue de l'universités de damas pour les sciences économiques et juridiques, vol21, 2éme édition, Syrie, 2005.

Site Web

- Banque centrale d'Algérie : www.BCA.org.dz.
- Direction Générale des douanes centre National de l informatique et de statistique C.N.I.S.
- La banque Mondiale.
- Ministère des finances d'Algérie : www.MF.dz.
- Office nationale des statistiques : www.ONS.dz.
- O.N.S, L'Algérie en quelques chiffres résultats 2001 - 2011 N 30 Edition 2012.
- O.N.S, Evolution de la balance commerciale de l'Algérie période 2001-2012.

ANNEXES

Annexe N° 01. Résultats du test de variables statiques du modèle. (Test Augmented Dickey-Fuller)

Ln (PIB) au niveau (level)

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.384300	0.5710
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.087437	Mean dependent var	-1868.386
Adjusted R-squared	0.041809	S.D. dependent var	19835.26
S.E. of regression	19416.19	Akaike info criterion	22.67211
Sum squared resid	7.54E+09	Schwarz criterion	22.77130
Log likelihood	-247.3932	Hannan-Quinn criter.	22.69548
F-statistic	1.916288	Durbin-Watson stat	1.829762
Prob(F-statistic)	0.181519		

Ln (IMP) au niveau (level)

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.612547	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.744891	Mean dependent var	749.6316
Adjusted R-squared	0.672003	S.D. dependent var	6865.902
S.E. of regression	3932.170	Akaike info criterion	19.61270
Sum squared resid	2.16E+08	Schwarz criterion	19.86124
Log likelihood	-181.3207	Hannan-Quinn criter.	19.65477

F-statistic	10.21965	Durbin-Watson stat	2.068587
Prob(F-statistic)	0.000437		

Ln (INF) au niveau (level)

Null Hypothesis: INF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.361641	0.1632
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.218058	Mean dependent var	0.000329
Adjusted R-squared	0.178961	S.D. dependent var	0.001999
S.E. of regression	0.001812	Akaike info criterion	-9.702587
Sum squared resid	6.56E-05	Schwarz criterion	-9.603401
Log likelihood	108.7285	Hannan-Quinn criter.	-9.679222
F-statistic	5.577348	Durbin-Watson stat	1.658639
Prob(F-statistic)	0.028450		

Ln (DEP) au niveau (level)

Null Hypothesis: DEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.333620	1.0000
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.587182	Mean dependent var	831.8182
Adjusted R-squared	0.566541	S.D. dependent var	571.8694
S.E. of regression	376.5051	Akaike info criterion	14.78625
Sum squared resid	2835121.	Schwarz criterion	14.88543
Log likelihood	-160.6487	Hannan-Quinn criter.	14.80961
F-statistic	28.44750	Durbin-Watson stat	1.393478
Prob(F-statistic)	0.000032		

Ln (PBRL) au niveau (level)

Null Hypothesis: PBRL has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.259798	0.9702
Test critical values:	1% level	-3.769597	
	5% level	-3.004861	
	10% level	-2.642242	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

R-squared	0.003363	Mean dependent var	4.045455
Adjusted R-squared	-0.046468	S.D. dependent var	13.45708
S.E. of regression	13.76620	Akaike info criterion	8.168817
Sum squared resid	3790.164	Schwarz criterion	8.268003
Log likelihood	-87.85699	Hannan-Quinn criter.	8.192182
F-statistic	0.067495	Durbin-Watson stat	2.415486
Prob(F-statistic)	0.797675		

Annexe N° 02. Résultats du test d'intégration commune des variables du modèle.

(Test Johansen and juselius) Niveau abstrait 1 %

Date: 10/17/14 Time: 22:44
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DEP IMP INF PBRL PIB
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.01 Critical Value	Prob.**
None *	0.796570	90.44752	77.81884	0.0005
At most 1 *	0.747877	57.00644	54.68150	0.0055
At most 2	0.581448	28.07188	35.45817	0.0780
At most 3	0.275159	9.781860	19.93711	0.2979
At most 4	0.134112	3.023999	6.634897	0.0820

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.01 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.01 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.01 Critical Value	Prob.**
None	0.796570	33.44108	39.37013	0.0563
At most 1	0.747877	28.93456	32.71527	0.0334
At most 2	0.581448	18.29002	25.86121	0.1194
At most 3	0.275159	6.757861	18.52001	0.5182
At most 4	0.134112	3.023999	6.634897	0.0820

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.01 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.01 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 514.8499

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

DEP	IMP	INF	PBRL	PIB
1.000000	-1.324815	-556659.4	378.6233	-0.182899
	(0.19141)	(438699.)	(69.9100)	(0.02432)

(Test Johansen and juselius) Niveau abstrait 5 %

Date: 10/18/14 Time: 00:38
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: DEP IMP INF PBRL PIB
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.796570	90.44752	69.81889	0.0005
At most 1 *	0.747877	57.00644	47.85613	0.0055
At most 2	0.581448	28.07188	29.79707	0.0780
At most 3	0.275159	9.781860	15.49471	0.2979
At most 4	0.134112	3.023999	3.841466	0.0820

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.796570	33.44108	33.87687	0.0563
At most 1 *	0.747877	28.93456	27.58434	0.0334
At most 2	0.581448	18.29002	21.13162	0.1194
At most 3	0.275159	6.757861	14.26460	0.5182
At most 4	0.134112	3.023999	3.841466	0.0820

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Annexe N° 03. Résultat d'estimation du modèle des vecteurs de correction d'erreur.

Vector Error Correction Estimates
Date: 10/17/14 Time: 23:06
Sample (adjusted): 1993 2012
Included observations: 20 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Error Correction:	**D(DEP)**	**D(IMP)**	D(INF)	D(PBRL)	D(PIB)
CointEq1	**-0.023095**	**-0.115228**	-1.26E-07	0.000990	3.275083
	(0.01525)	**(0.29195)**	(1.2E-07)	(0.00075)	(0.86639)
	[-1.51440]	**[-0.39468]**	[-1.05558]	[1.31321]	[3.78013]
D(DEP(-2))	**0.058317**	**-11.78277**	1.16E-06	-0.001356	7.206053
	(0.17574)	**(3.36435)**	(1.4E-06)	(0.00869)	(9.98402)
	[0.33184]	**[-3.50224]**	[0.84069]	[-0.15605]	[0.72176]
D(IMP(-2))	**0.020228**	**0.922107**	-2.06E-07	0.000453	-1.556634
	(0.03125)	**(0.59819)**	(2.5E-07)	(0.00155)	(1.77518)
	[0.64737]	**[1.54149]**	[-0.83942]	[0.29315]	[-0.87689]
D(INF(-2))	**7864.232**	**359058.0**	-0.337666	1366.105	1590281.
	(39865.0)	**(763171.)**	(0.31272)	(1971.13)	(2264778)
	[0.19727]	**[0.47048]**	[-1.07978]	[0.69306]	[0.70218]
D(PBRL(-2))	**40.99903**	**40.39957**	-3.05E-05	0.728436	1559.388

	(13.3030)	**(254.672)**	(0.00010)	(0.65777)	(755.761)
	[3.08194]	**[0.15863]**	[-0.29189]	[1.10743]	[2.06334]
D(PIB(-2))	**-0.029830**	**-0.156907**	2.20E-08	-0.000673	-0.814795
	(0.00698)	**(0.13366)**	(5.5E-08)	(0.00035)	(0.39665)
	[-4.27248]	**[-1.17391]**	[0.40150]	[-1.94977]	[-2.05417]
C	**555.9196**	**7498.629**	-7.93E-05	1.091921	-11601.77
	(134.568)	**(2576.15)**	(0.00106)	(6.65372)	(7644.95)
	[4.13116]	**[2.91079]**	[-0.07512]	[0.16411]	[-1.51757]
R-squared	**0.849222**	**0.555150**	0.240893	0.323094	0.597073
Adj. R-squared	**0.779632**	**0.349834**	-0.109464	0.010677	0.411107
Sum sq. resids	**1030116.**	**3.78E+08**	6.34E-05	2518.461	3.32E+09
S.E. equation	**281.4955**	**5388.922**	0.002208	13.91861	15992.11
F-statistic	**12.20323**	**2.703887**	0.687564	1.034174	3.210653
Log likelihood	**-136.8733**	**-195.9130**	98.24088	-76.73548	-217.6680
Akaike AIC	**14.38733**	**20.29130**	-9.124088	8.373548	22.46680
Schwarz SC	**14.73583**	**20.63980**	-8.775581	8.722054	22.81530
Mean dependent	**820.0000**	**731.2500**	0.000287	4.650000	-2070.225
S.D. dependent	**599.6490**	**6683.284**	0.002096	13.99351	20839.52

Determinant resid covariance (dof adj.)	**1.41E+16**
Determinant resid covariance	**1.64E+15**
Log likelihood	**-492.2212**
Akaike information criterion	**53.22212**
Schwarz criterion	**55.21358**

Impact des Chocs Monétaires sur l'Inflation et la Croissance ; Cas de l'économie algérienne (1991-2014)

Dr. Belkheir MAAMAR
Maitre de Conférences « A », Université d'Oran
Ismail AMANI
Doctorant, Faculté des SEGC, Université d'Oran

Résumé :

L'objectif de ce papier est de déterminer l'impact des chocs monétaires ; inflation, masse monétaire, taux de change et crédits, sur la croissance. L'étude est appliquée sur l'Algérie de 1991 à 2014, cette période est subdivisée en deux sous-périodes selon le niveau de liquidité bancaire. Un mécanisme à correction d'erreurs (MCE) a été utilisé pour vérifier cet impact à travers la méthode des moindres carrées (MCO).

Les résultats démontrent un fort impact négatif de l'inflation sur la croissance, le même effet est observé pour l'écart de production sur l'inflation. Dans un contexte de faible liquidité, le taux de change exerce un impact négatif sur l'inflation et la croissance. La masse monétaire exerce un impact positif sur la croissance en période de faible liquidité et sur l'inflation en période de forte liquidité.

Mots-Clefs : Inflation, Croissance, Taux de Change, Masse Monétaire, Moindres Carrées

Codes JEL : E31, E37, E51, C32, C51

ملخَص:

يهدف البحث إلى تحديد تأثير بعض الصدمات النقدية؛ التضخم، الكتلة النقدية، سعر الصرف والقروض على النمو. طبقت هذه الدراسة على الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1991 إلى 2014. وقسمت الفترة الإجمالية إلى فترتين وفقا لمستوى السيولة في النظام المصرفي. للتحقق من هذا التأثير تم استخدام آلية تصحيح الخطأ (ECM) من خلال طريقة المربعات الصغرى (LS).

أظهرت النتائج تأثيرا سلبيا قويا للتضخم على النمو، ويلاحظ نفس التأثير لفجوة النمو على التضخم. في حالة سيولة منخفضة، سعر الصرف له تأثير سلبي على التضخم والنمو. أما الكتلة النقدية فلها تأثير إيجابي على النمو في حالة سيولة منخفضة وعلى التضخم في حالة سيولة مرتفعة.

الكلمات المفتاحيَة: تضخم، نمو اقتصادي، سعر صرف، كتلة نقدية، مربعات صغرى.

Introduction:

L'effet des chocs monétaires sur l'économie réelle occupe une place importante dans la pensée économique et reflète un débat qui dure depuis des siècles sur la place de la monnaie dans l'économie. Ainsi, selon le courant de pensée dominant, on est passée d'une neutralité de la monnaie dans les théories classiques, simple rideau selon Jean Baptiste Say, à une perception plus dynamique de cette dernière depuis le début du XXème siècle et l'avènement des pensées keynésiennes qui préconisent une intervention par le biais de la politique économique, notamment, la politique budgétaire et la politique monétaire.

Cependant, depuis la moitié des années 1970 et le regain de puissance des pensées néolibérales, un vif débat entoure l'impact des chocs monétaires sur l'activité réelle et notamment la croissance économique. Cette situation a débouché sur une multiplication de théories économiques contradictoires sur le rôle de cette dernière. Pour compléter l'approche théorique, les économistes recourent à des méthodes économétriques basées sur des hypothèses différentes qui débouchent sur des résultats divergents selon les régions et les périodes étudiées, dont nous allons avoir un bref aperçu au cours de cet article.

Ainsi, l'objectif principal de cette étude est de mesurer l'impact des chocs monétaires sur l'inflation et la croissance économique en Algérie sur deux périodes différentes, du premier trimestre 1991 au quatrième trimestre 2001 et du premier trimestre 2002 au troisième trimestre 2014, en se basant sur un modèle à correction d'erreur MCE. Cette modélisation nous permettra aussi de déceler les changements éventuels d'impact des

différents facteurs monétaires considérés dans cette étude ; taux de change, masse monétaire, crédits et inflation.

Aussi, l'Algérie a connu au cours des deux dernières décennies des mouvements importants dans le domaine monétaire, notamment dans les années 1990 où l'inflation a atteint des taux à deux chiffres conjuguée à une dévalorisation du taux de change et un assèchement des liquidités bancaires sur le marché monétaire. Depuis le début des années deux milles une certaine stabilité est retrouvée dans ce domaine où le marché monétaire est passé d'un faible degré de liquidité à un surplus de liquidité.

En ce sens, une première partie est consacrée à une lecture de la littérature spécifique à l'impact des chocs monétaires à travers une vision d'abords théorique puis empirique. Alors qu'au cours de la seconde partie il sera procédé à la présentation du modèle élaboré ainsi que les résultats obtenus grâce à ce dernier.

1. Revue de la littérature théorique :

Dans la littérature économique on retrouve généralement trois niveaux d'importance concernant les effets des chocs monétaires sur l'économie réelle, ainsi nous pouvons distinguer entre les théories qui considèrent la monnaie comme totalement neutre de celles qui restreignent cette neutralité seulement au long terme lui conférant un certain impact à court terme et plus rare encore, nous retrouvons certaines théories qui reconnaissent un impact durable de ces chocs sur l'économie.

L'un des premiers essais de schématisation d'une relation directe entre monnaie et inflation fut certainement la théorie quantitative de la monnaie qui doit sa formulation mathématique à Irving Fischer (1911)[1].Dans cette dernière, la monnaie est neutre dans la mesure où une augmentation de la quantité de monnaie en circulation provoque une hausse simultanée des prix. Cette neutralité est reprise dans la théorie des cycles réels néoclassique basée sur le modèle de croissance classique inter-temporel de Frank

[1] Bien que les premières références à cette relation nous renvoient aux explications de Martin de Azpilcueta Navarro en 1556 puis Jean Bodin en 1568 dans sa « réponse à monsieur de Malestroit »

Ramsey (1928) avec des anticipations rationnelles. Dans cette optique, les fluctuations de la production et de l'emploi dépendent entièrement des chocs réels allant même, selon Bernard Landais (2008),[2] à une causalité inverse qui fait dépendre les variations de la masse monétaire de celles de la production.

Cette perception a d'ailleurs été testée empiriquement par John Boschen et Leonard Mills (1998), les résultats montrent la part des explications que donne la prise en compte de certaines variables réelles ne laisse qu'une partie insignifiante du résidu aux variables monétaires. Alors la monnaie serait neutre même à court terme.[3]

Cependant, la plupart des théories économiques reconnaissent un certain impact à court termeaux chocs monétaires, même avec l'hypothèse d'anticipations rationnelles.[4]Ainsi, dans le modèle de Sargent et Wallace (1976) les agents anticipent une partie de l'offre de monnaie, celle contrôlée et dévoilée par la banque centrale, cette partie est totalement neutre. Alors qu'une seconde partie ne peut être anticipée, non contrôlée ou non dévoilée par la banque centrale, cette dernière exerce effectivement un effet à court terme qui disparait après que les agents adaptent leurs anticipations.[5] Cette théorie a d'ailleurs été vérifiée empiriquement par Robert Barro (1978) en décomposant les variations de la masse monétaire.

Toujours dans un raisonnement avec anticipations rationnelles, l'impact à court terme des chocs monétaires est expliqué par les rigidités nominales des prix sur le marché des biens et des services et des salaires sur le marché du travail qui s'ajustent,[6] selon Olivier Blanchard (2000),[7] d'une

[2] LANDAIS Bernard, Leçons de politique monétaire, éditions De Boeck Université, 2008, p.49-50.
[3] Ibid., p.50.
[4] A long terme, l'inflation effective correspond aux anticipations d'inflation ce qui fait disparaitre l'illusion monétaire de Keynes.
[5] SARGENT Thomas J. & WALLACE Neil, Rational expectations and the theory of economic policy, Journal of monetary economics (2), 1976, p.173.
[6] Sur le marché du travail, ces rigidités peuvent s'expliquer par la théorie des contrats à long terme ou la théorie des coûts de menu qui considère le coût des négociations salariales plus important que les bénéfices éventuels.

façon discontinue et désordonnée. Durant cette période d'ajustement, la valeur réelle de la monnaie est surévaluée ce qui provoque une hausse de la demande et donc de la production, ces dernières finissent par s'équilibrer dès que les prix s'ajustent totalement à la hausse initiale de la masse monétaire.

Ces rigidités nominales sont imputées par Gregory Mankiw & Ricardo Reis (2001) à une diffusion lente de l'information.[8] Le prolongement de l'impact des chocs monétaires à long terme peut trouver son explication dans l'augmentation de la vitesse de circulation monétaire, selon Milton Friedman (1971), qui accompagne la baisse de la demande de monnaie suite à la hausse des taux d'intérêts nominaux.[9]

2. Revue de la littérature empirique:

Pour quantifier les relations entre grandeurs macroéconomiques, les économistes se tournent de plus en plus vers les méthodes empiriques. Ainsi, les banques centrales utilisent selon Favero & Giavazzi (2001)[10] de grands modèles économétriques pour l'orientation et l'évaluation de leurs politiques monétaires. Ces derniers sont regroupés dans un modèle compact par la Banque des Règlement Internationaux (BRI) qui teste l'effet des politiques monétaires en simulant un relèvement de 1% du taux directeur pour une durée de 8 trimestres. Plus généralement, les économistes recourent à de petits modèles économétriques basés sur des modélisations VAR (Vector Auto Regressive), ARIMA (Auto Regressive Integrated Moving Average), etc...

Pour les pays de l'OCDE, il existe plusieurs études empiriques avec des résultats plus ou moins similaires ainsi la modélisation VAR réalisée

[7] BLANCHARD Olivier,What do we know about macroeconomics that Fisher and Wicksel did not?, National Bureau of Economic Research (NBER), 2000, pp.19-23.

[8] MANKIW Grégory & REIS Ricardo, Sticky information versus sticky prices: a proposal to replace the new Keynesian Phillips curve, Quarterly Journal of Economics, Novembre 2002, p.1318.

[9] LANDAIS Bernard, Leçons de politique monétaire, éditions De Boeck Université, 2008 , p.37.

[10] FAVERO Carlo A. & GIAVAZZI Francesco, La transmission de la politique monétaire dans la zone Euro, Parlement Européen, Janvier 2001, p.15.

par Barran, Coudert & Mojon (1994)[11] démontre globalement qu'une hausse des taux d'intérêt fait baisser la production réelle avec un effet inflationniste important. Une hausse de la masse monétaire stimule la production et l'inflation alors qu'une baisse du taux de change provoque le même impact. Les études de Gerlach & Smets (1995)[12] et celle de Britton & Whitley (1997)[13] concluent aux mêmes résultats à savoir qu'une hausse des taux d'intérêt impacte négativement la production et le niveau des prix. Le même effet est observé pour le taux de change dans la seconde étude, alors que l'output gap génère un effet inflationniste dans cette dernière.

Concernant les pays africains, les études de Kamgna & Ndambendia (2008)[14] et Mezui-Mbeng (2009)[15] avec une modélisation VAR sur les pays de la Communauté Economique et Monétaire de l'Afrique Centrale (CEMAC) offrent des résultats intéressants dans la mesure où ces pays connaissent une situation d'excès de liquidité. Les résultats démontrent que la masse monétaire exerce un impact positif sur l'inflation et la croissance, cependant son impact reste relativement faible. Alors que, pour les pays de l'Union Economique et Monétaire de l'Afrique de l'Ouest (UEMAO), l'étude de Nubukpo Kako (2010),[16]avec un modèle Vectoriel à Correction d'Erreur (VEC)démontre qu'une hausse du taux d'intérêt directeur exerce

[11] BARRAN Fernando & Ali, *Transmission de la politique monétaire et crédit bancaire, une application à cinq pays de l'OCDE*, Centre d'Etude Prospective et d'Information Internationale (CEPII), 1994, p.23-24.

[12] GERLACH Stefan & SMETS Frank, *The monetary transmission mechanism: evidence from the G7 countries*, Bank for International Settlement (BIS), Avril 1995, p.37-38.

[13] BRITTON Erik& WHITLEY John, *Comparing the monetary transmission mechanism in France, Germany and the United Kingdom: some issues and results*, Bank of England Conjunctural Assessment and Projections Division, 1997, p157-161.

[14] KAMGNA S. Y. & NDAMBENDIA H., *Excès de liquidité systémique et efficacité de la politique monétaire : cas des pays de la CEMAC*, Banque des Etats de l'Afrique Centrale, Juin 2008, p.22-23.

[15] MEZUI-MBENG Pamphile, *Transmission de la politique monétaire : le cas des pays de la CEMAC*, Cahiers du CEDIMES, Vol. 11 N°3, 2010, p.13-16.

[16] NUBUKPO Kako, *L'efficacité de la politique monétaire de la banque centrale des états de l'Afrique de l'ouest depuis la libéralisation de 1989*, Centre de Coopération Internationale pour la Recherche Agronomique et le Développement (CIRAD), Novembre 2003, p.12-21.

un impact négatif sur la croissance et positif sur l'inflation dans un délai très court.

Pour les pays maghrébins, l'étude de Sami Mouley (2012)[17]sur des pays méditerranéens[18] à l'aide d'une modélisation VAR donne des résultats différents d'un pays à un autre. Concernant le taux directeur, il exerce un impact négatif sur l'inflation et la croissance pour la Tunisie, le Maroc et la Turquie pour le reste des pays les résultats ne sont pas concluants. De même, le taux de change exerce un impact négatif sur l'inflation et la croissance pour la Tunisie, l'Egypte, alors qu'un effet contraire est constaté pour la Jordanie. A noter que pour la Tunisie les crédits à l'économie et la croissance économique sont sources de tensions inflationnistes.

Finalement, l'étude de Benbouziane & Benamar (2010)[19] à travers une modélisation avec un Multi Threshold VAR (MTVAR) pour tester l'effet de liquidité en Algérie et au Maroc sur la production et l'inflation avec deux variables différentes à savoir la base monétaire et les dépôts bancaires, étudie leurs impact dans deux régimes d'inflation, forte et faible. Les résultats démontrent qu'il n'existe pas de différence d'impact entre les deux régimes en Algérie, ainsi la masse monétaire M1 et les dépôts bancaires exercent un impact similaire et positif sur l'inflation alors que pour la production le premier exerce un impact positif et le second négatif. Pour le Maroc dans un régime de faible inflation la liquidité, exerce un impact positif sur la production alors que dans un régime à forte inflation cet impact est nul.

3. Approche méthodologique :

Dans un souci de simplification nous recourons au cours de cette étude à une modélisation avec la méthode des moindres carrés, mécanisme à correction d'erreur (MCE), pour extraire les équations de l'inflation et de

[17] SAMI Mouley, *Le rôle des politiques monétaires et la convergence macroéconomique sur le développement de systèmes financiers dans les pays du sud de la méditerranée*, MEDPRO Technical Report N°12, Avril 2012, p.41-50.

[18] Tunisie, Egypte, Jordanie, Liban, Maroc et Turquie

[19] BENBOUZIANE Mohamed & BENAMAR Abdelhak, *On the liquidityeffect in Algeria and Morocco: an empirical investigation*, Les Cahiers du MECAS, Juin 2010, p.11-12.

la croissance, en utilisant le logiciel Eviews 7. Cette méthode est bien adaptée aux études sur de petits échantillons (quarantaine de données) comme le note Nubukpo (2010)[20] et ne nécessite donc pas le recours à une modélisation VEC (modèle vectoriel à correction d'erreurs). Toutes les variables ont été prises en termes de variations trimestrielles et sont exprimées en logarithme pour éliminer les valeurs extrêmes.

L'inflation est mesurée en prenant comme variable dépendante (endogène) l'inflation trimestrielle, exprimée par la variation de l'indice des prix à la consommation (DLIPC) avec comme variables indépendantes (exogènes), la masse monétaire (M2), les crédits au secteur privé, l'écart de production (output gap) et le taux de change effectif nominal (TCEN). Ainsi nous obtenons l'équation de l'inflation suivante :

$DLIPC = \alpha_1.DLM2 + \alpha_2.DLCREDIT + \alpha_3.DLOUT + \alpha_4.DLTCEN + C + \alpha_6.LOGIPC(-1) + \alpha_7.LOGM2(-1) + \alpha_8.LOGCREDITS(-1) + \alpha_9.LOUT(-1) + \alpha_{10}.LOGTCEN(-1)$

Dynamique à court terme	$\alpha_1.DLM2 + \alpha_2.DLCREDIT + \alpha_3.DLOUT + \alpha_4.DLTCEN$
Dynamique à long terme	$\alpha_7.LOGM2(-1) + \alpha_8.LOGCREDITS(-1) + \alpha_9.LOUT(-1) + \alpha_{10}.LOGTCEN(-1)$
Force de rappel	$\alpha_6.LOGIPC(-1)$
Constante	C

Avec les signes théoriques suivants : $\alpha_1>0$, α_2 ?, $\alpha_3>0$, $\alpha_4<0$, $\alpha_6<0$, $\alpha_7>0$, α_8?, $\alpha_9>0$ et $\alpha_{10}<0$

Les coefficients de α_1 à α_4 caractérisent la dynamique à court terme, les coefficients de α_7 à α_{10} caractérisent la dynamique à long terme, alors que le coefficient α_6 représente le coefficient de retour à l'équilibre (la force de rappel) par lequel on calcule le délai de retour à un état stable. La variable C représente une constante.

Pour la mesure de la croissance nous prenons comme variable dépendante le taux de croissance du produit intérieur brut en valeurs réelles (PIBR) avec comme variables indépendantes, la variation de la masse

[20] NUBUKPO Kako, o*p. cit*, p.10-11.

monétaire (M2), les crédits au secteur privé (CREDIT), la variation de l'indice des prix à la consommation (IPC) et la variation du taux de change effectif nominal (TCEN). Ainsi nous aboutissons à l'équation suivante[21] :

$DLPIBR = \beta_1.DLM2 + \beta_2.DLCREDIT + \beta_3.DLIPC + \beta_4.DLTCEN + C + \beta_6.LPIBR(-1) + \beta_7.LOGM2(-1) + \beta_8.LOGCREDIT(-1) + \beta_9.LOGIPC(-1) + \beta_{10}.LOGTCEN(-1)$

Dynamique à court terme	$\beta_1.DLM2 + \beta_2.DLCREDIT + \beta_3.DLIPC + \beta_4.DLTCEN$
Dynamique à long terme	$\beta_7.LOGM2(-1) + \beta_8.LOGCREDIT(-1) + \beta_9.LOGIPC(-1) + \beta_{10}.LOGTCEN(-1)$
Force de rappel	$\beta_6.LPIBR(-1)$
Constante	C

Avec les signes théoriques suivants : $\beta_1>0$, $\beta_2>0$, β_3 ?, $\beta_4<0$, $\beta_6<0$, β_7 ?, $\beta_8>0$, β_9 ? et $\beta_{10}<0$

Les coefficients de β_1 à β_4 caractérisent la dynamique à court terme, les coefficients de β_7 à β_{10} caractérisent la dynamique à long terme. Alors que le coefficient β_6 représente le coefficient de retour à l'équilibre (la force de rappel) par lequel on calcule le délai de retour à un état stable, la variable C représente une constante.[22]

Les retards on été fixés à un trimestre (une période) concernant les deux équations du modèle, les tests réalisés avec des retards plus importants (de deux à quatre trimestres) donnent des résultats moins significatifs sur l'ensemble des variables étudiées. Ces tests révèlent que plus on augmente le nombre de retards plus la valeur du R-squared (R^2) diminue avec une pertinence de moins en moins importante.[23]

[21] Le signe D avant une variable signifiant une la variation trimestrielle de cette dernière et les signes L et LOG font référence au fait que les valeurs sont en logarithme.

[22] Les signes théoriques ont été choisis en référence aux théories exposées dans la revue de la littérature et ne constituent que des hypothèses de départ pour la lecture des équations.

[23] La valeur de la probabilité nulle devient de plus en plus importante.

4. Les Variables Utilisées :

Les données utilisées sont issues de la base de données du Fond Monétaire International (FMI), International Financial Statistics (IFS), et concernent notamment l'indice des prix à la consommation (IPC), le produit intérieur brut (PIB), la masse monétaire (M2), les crédits au secteur privé et le taux de change effectif nominal (TCEN). Toutes ces valeurs sont exprimées en Dinars Algérien (DZD), sauf l'IPC et le TCEN qui sont exprimé en indice avec comme base l'année 2010.

Cependant, le PIB algérien n'est disponible qu'en fréquence annuelle et donc pour l'obtention de valeurs pluriannuelles nous avons due procéder à une trimestrialisation du PIB réel par extrapolation de ce dernier (lissage). Aussi pour combler le manque d'études sur la croissance potentielle du PIB algérien, et en absence de données suffisantes sur les déterminants de cette dernière, à savoir la croissance de la main d'œuvre et l'accumulation du capital, on a appliqué le filtre de Hodrick-Prescott au PIB réel. Ainsi, il a été possible de produire des données sur l'écart de production (output gap), entre PIB réel et PIB potentiel.

4.1. Evolution des Variables Macro-économiques en Algérie:

La croissance économique algérienne a enregistré une évolution en dents de scie mais elle a connu globalement deux périodes depuis le début des années 1990. Une première période, avant 1995, marquée par une crise de la dette où l'économie algérienne a enregistré des taux de croissance faibles et plus souvent négatifs avec un creux de -2,1% en 1993. Depuis l'année 1995 l'économie algérienne a renoué avec une croissance positive et stable au alentour de 3%, enregistrant une forte croissance entre 2002 et 2005 avec, notamment, un pic de 7,1% en 2003.

Graphique n°01 : Evolution de la Croissance en Algérie (1990 – 2013)

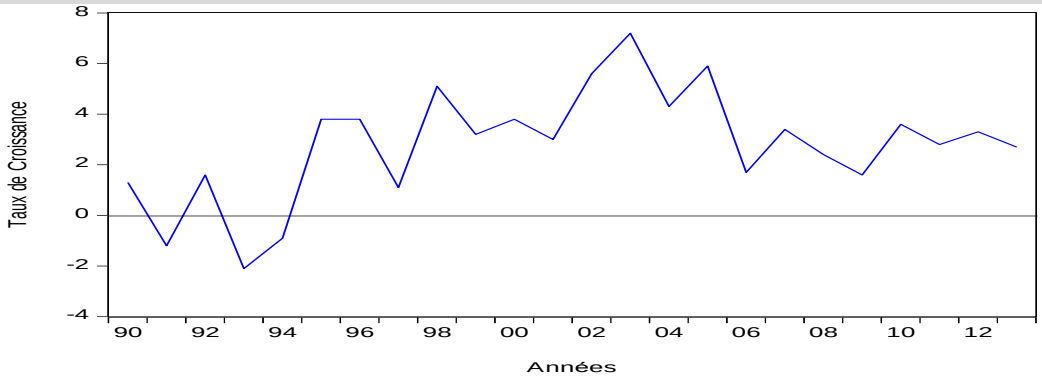

Source : International Financial Statistics (IFS)

L'inflation en Algérie a aussi connu deux grandes périodes depuis le début des années 1990. Une première période, avant 1996, avec une forte inflation à deux chiffres atteignant un pic de 29,77% pendant l'année 1995. Cette période étant marquée par des mesures de stabilisation en vue de réduire les charges de la dette. S'ensuit une période de désinflation progressive avec un taux qui se stabilise autour des 4% depuis l'année 1997. Ce taux est d'ailleurs considéré par la Banque d'Algérie comme un objectif en termes d'inflation. A noter une hausse de l'inflation qui a atteint 8% pour l'année 2012, caractérisée par des augmentations salariales provoquant des tensions sur la demande.

Graphique n°02 : Evolution de l'Inflation en Algérie (1990 – 2013)

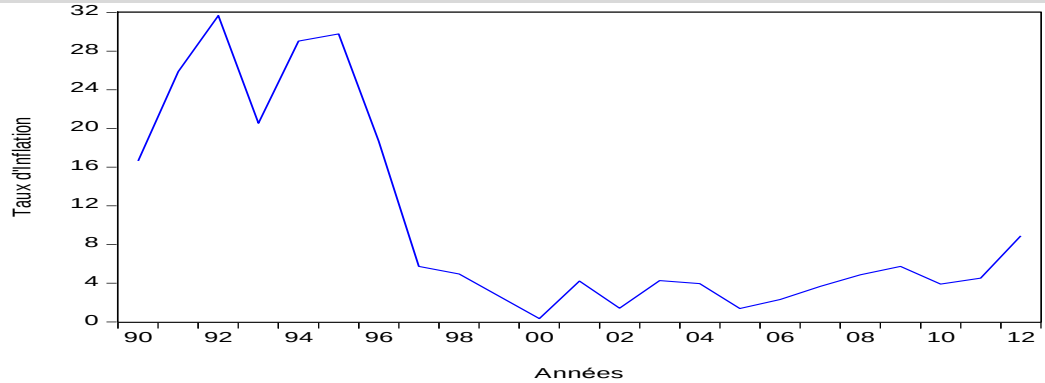

Source : International Financial Statistics (IFS)

4.2. Evolution des Variables Monétaires en Algérie :

Concernant le taux de change, ce dernier a connu également deux grandes périodes depuis le début des années 1990 ; une première période entre 1990 et 1996 où le taux de change effectif a subi une baisse importante, une baisse voulue et imposée par le FMI dans le cadre des mesures d'ajustement structurel, et une seconde période, à partir de 1996, marquée par une relative stabilité du taux de change qui correspond au type de système de change algérien semi-fixe dit « système de taux de change à flottement dirigé sans trajectoire prédéfinie » mais aussi à une certaine stabilité de la situation économique algérienne. Il est utile de remarquer le rapprochement entre le taux de change effectif nominal et réel vers la deuxième moitié des années 1990, du à la baisse significative du taux d'inflation.

Graphique n°03 : Evolution du taux de change effectif en Algérie (1990 – 2013)

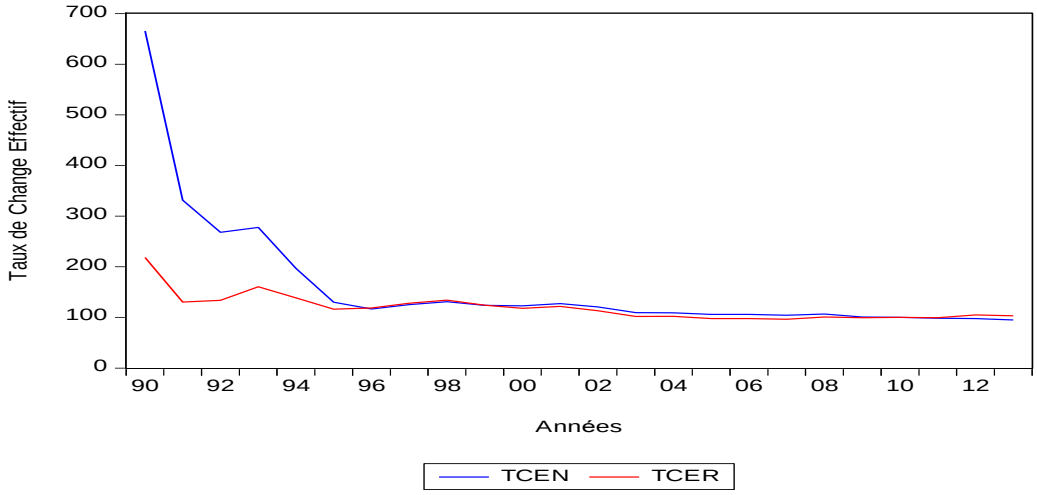

Source: International Financial Statistics (IFS)

Dans le secteur bancaire, on remarque que l'évolution de la masse monétaire ne suit pas une tendance claire et fluctue assez nettement, dans une fourchette entre 8% et 24%, d'une année à une autre ce qui peut laisser croire à une faible maitrise de son évolution par les autorités monétaires d'autant qu'elle est essentiellement composée de liquidités, dépôts à vue et monnaie fiduciaire. Concernant les crédits à l'économie, représentés ici par

les crédits au secteur privé, bien qu'ils connaissent une certaine stabilité depuis l'année 2004 tournant autour des 15%, leur évolution au cours de la période précédente, entre 1990 et 2004, traduit clairement la situation de l'économie algérienne passant par la crise du début des années 1990, avec de faibles taux de croissance des crédits distribués et parfois même des taux négatifs, -81% en 1992 et -21% en 1997, puis une poussée des crédits depuis 1999 et jusqu'à l'année 2002 avec une progression des crédits au secteur privé entre 40 et 60%.

Graphique n°04 : Evolution des crédits et de la masse monétaire en Algérie (1990 – 2013)

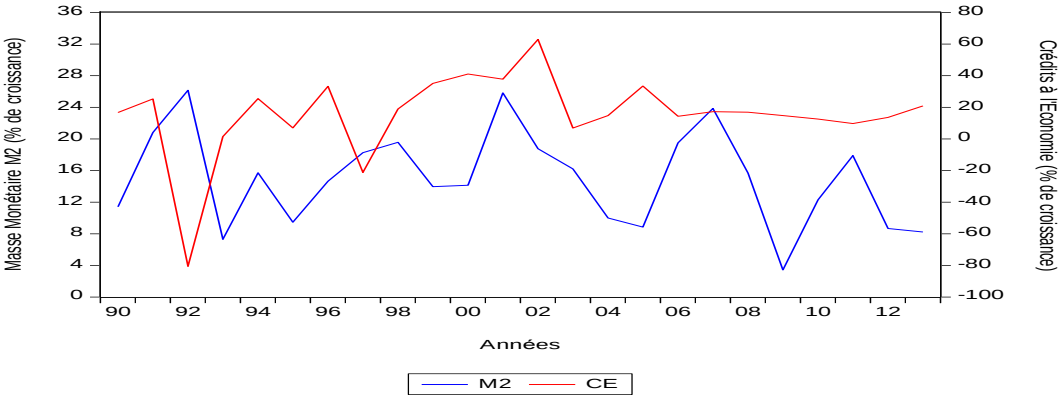

Source: International Financial Statistics (IFS)

5. Choix des Périodes :

Le choix des périodes a été fait en fonction de la liquidité du système bancaire, on distinguant une période de faible liquidité au cours des années quatre-vingt-dix, alors que la période suivante est marquée par un surplus de liquidités bancaires. Si l'on prend le refinancement des banques auprès de la banque centrale comme référence, on remarque que l'encourt des institutions bancaires au réescompte est tombé à zéro depuis la fin de l'année 2001 et jusqu'à 2014, date de cette étude, parallèlement l'activité sur le marché interbancaire a connu une baisse très significative.

Graphique n°05 : Evolution de l'Encours au Réescompte en Algérie (1994-2012)

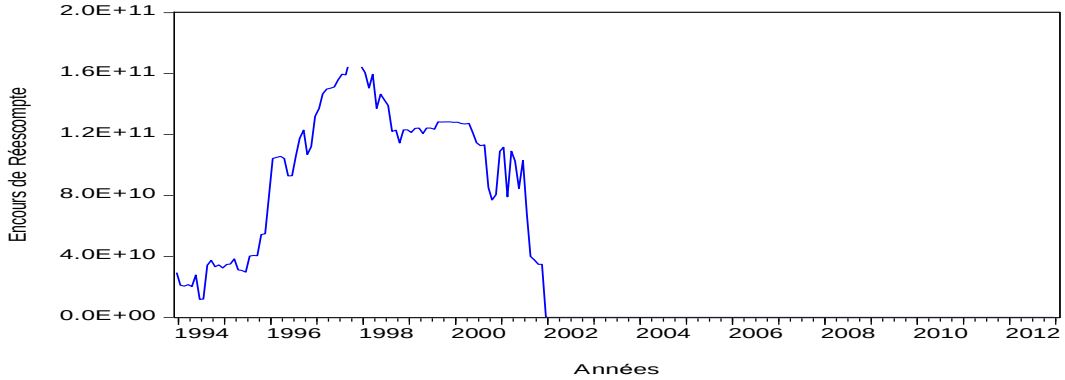

Source : Banque d'Algérie

Ainsi, la période totale de l'étude s'étend du premier trimestre de l'année 1991 au troisième trimestre de l'année 2014. Cependant pour pouvoir identifier le changement dans l'ampleur d'impact des chocs par rapport au changement de la structure du système bancaire, cette période globale a été subdivisée en deux sous-périodes, la première allant du premier trimestre 1991 au quatrième trimestre 2001, la seconde commençant au premier trimestre 2002 et se terminant au troisième trimestre 2014.

- **Test de Rupture :**

Pour vérifier la pertinence de ce choix il a été procédé au test de point de rupture de Chow (Chow Breakpoint Test) avec comme date de rupture le quatrième trimestre de l'année 2001, ce qui permet d'obtenir les résultats suivants :

Les résultats du test révèlent qu'il existe bel est bien un changement d'impact entre les deux périodes, les valeurs des F-statistic étant positives et la probabilité de l'hypothèse nulle étant de zéro,[24] aussi les tests avec des dates de rupture différentes donnent des résultats de moins en moins importants dès que l'on s'éloigne du point de rupture initialement choisi.

[24] Pour l'inflation (F-Statistic : 5,40 / Prob : 0,00) et la croissance (F-Statistic : 5,45 / Prob : 0,00)

6. Estimations des Équations :

Les résultats des estimations qui apparaissent dans les tableaux des moindres carrées révèlent des indicateurs globalement pertinents. Ainsi la valeur du F-statistic est positive avec une probabilité inférieure à 0,05[25] qui constitue le seuil de significativité d'un modèle et est même très proche du 0,00 pour les quatre tests effectués. Aussi, le coefficient de détermination R-squared (R^2) est significatif, dans la mesure où les variables des modèles expliquent respectivement 84% et 75% des variations de l'inflation et de la croissance pour la première période (1991-2001), et baissent à 55% et 51% pour la seconde période (2002-2014). Ces résultats permettent de mettre des valeurs sur les coefficients des équations du modèle :[26]

1991-2001 :

DLIPC = 0.030*DLM2 - 0.005*DLCREDIT - **0.455*DLOUT- 0.123*DLTCEN+ 1.099- 0.192*LOGIPC(-1)** + 0.021*LOGM2(-1) - 0.003*LOGCREDITS(-1) - **0.190*LOUT(-1)- 0.158*LOGTCEN(-1)**

Dynamique à court terme	- 0.455*DLOUT - 0.123*DLTCEN
Dynamique à long terme	- 0.190*LOUT(-1) - 0.158*LOGTCEN(-1)
Force de Rappel	- 0.192*LOGIPC(-1)
Constante	+ 1.099

DLPIBR = -0.006*DLM2 + 0.003*DLCREDIT - **1.164*DLIPC- 0.132*DLTCEN+ 4.851 - 0.340*LPIBR(-1)+ 0.193*LOGM2(-1)** + 0.015*LOGCREDITS(-1) + 0.013*LOGIPC(-1) - **0.178*LOGTCEN(-1)**

Dynamique à court terme	- 1.164*DLIPC - 0.132*DLTCEN
Dynamique à long terme	+ 0.193*LOGM2(-1) - 0.178*LOGTCEN(-1)
Force de Rappel	- 0.340*LPIBR(-1)
Constante	+ 4.851

[25] On parle ici de la probabilité de l'hypothèse nulle, ou en d'autre terme que les résultats soient dus au hasard

[26] Les variables en gras représentent les variables significatives, les variables non significatives ne sont pas reprises dans l'étude des dynamiques qui suit.

2002-2014 :

DLIPC = 0.027*DLM2 - 0.013*DLCE **- 0.265*DLOUT** + 0.015*DLTCEN **- 0.863 - 0.172*LOGIPC(-1) + 0.093*LOGM2(-1)** - 0.029*LOGCE(-1) - 0.050*LOGOUT(-1) - 0.053*LOGTCEN(-1)

Dynamique à court terme	- 0.265*DLOUT
Dynamique à long terme	+ 0.093*LOGM2(-1)
Force de Rappel	- 0.172*LOGIPC(-1)
Constante	- 0.863

DLPIBR = 0.041*DLM2 - 0.126*DLCE **- 1.020*DLIPC** + 0.170*DLTCEN **+ 1.589 - 0.090*LOGPIBR(-1)** + 0.075*LOGM2(-1) - 0.006*LOGCE(-1) - 0.047*LOGIPC(-1) - 0.142*LOGTCEN(-1)

Dynamique à court terme	- 1.020*DLIPC
Force de Rappel	- 0.090*LOGPIBR(-1)
Constante	+ 1.589

En vérifiant la pertinence de chaque variable séparément, en ne retenant que les variables ayant une p-value (probabilité) inférieure à 5% (0,05) et dont le t de student (t-statistic) est à l'extérieur de la zone [+1,96, -1,96] comme préconisé pour les études en sciences économiques, on remarque que certaines variables n'ont pas un impact significatif et seront, donc, exclues de l'interprétation des résultats qui suit.

7. Interprétation des résultats :

Notons d'abords que, pour les deux périodes de l'étude, les variations du crédit à l'économie n'ont aucune influence sur l'inflation et la croissance économique, à court comme à long terme. De même, la masse monétaire n'exerce aucun effet à court terme, ceci ne nous permet donc pas de tirer des conclusions sur leurs impacts.

Á long terme, la masse monétaire influe positivement sur la croissance économique pendant la première période, entre 1991 et 2001, ainsi une hausse de la masse monétaire de 1% augmente la croissance de 0,19%.L'effet à long terme est un fait atypique de l'économie algérienne mais dont une certaine explication peut être trouvée dans la théorie

monétaire de M. Friedman (1971) et les travaux de Michael Parkin (1974).[27]

Au contraire, pour la seconde période, entre 2002 et 2014, on retrouve un impact à long terme pour la masse monétaire sur l'inflation uniquement, cette dernière augmentant de 0,09% suite à une hausse de 1% de la masse monétaire en circulation. Cet impact typique conforte les conclusions de la plupart des théories économiques qui soutiennent une neutralité de la monnaie à long terme, notamment la théorie quantitative de la monnaie de Fischer (1911), la théorie des cycles réels de Ramsey (1928) et les résultats de Boschen et Mills (1998).

Concernant le taux de change, il exerce un impact négatif sur l'inflation pour la première période de l'étude, entre 1991 et 2001,cet effet est typique dans la mesure où une baisse du taux de change se traduit par une augmentation des prix des produits importés. Ainsi, une hausse du taux de change de 1% réduit l'inflation de 0,12% à court terme et de 0,16% à plus long terme. Cet impact est aussi négatif sur la croissance économique, pour la même période, dans la mesure où une hausse de 1% du taux de change réduit la croissance de 0,13% à court terme et de 18% à long terme.
Ce résultat peut trouver une explication dans l'existence d'un canal du taux de change pour la période considérée, dont une hausse impliquerait une diminution des exportations selon Mishkin (1996)[28].On notera que le résultat obtenu est similaire à celui de Sami (2012) pour l'Egypte, la Tunisie et le Liban. On remarque dès lors qu'une baisse du taux de change permettrait une plus grande croissance réelle au prix d'une certaine inflation, ce qui a largement été mis en pratique par l'Algérie pendant cette période.

Autres fait atypique de l'économie algérienne, l'existence d'une relation négative entre l'écart de production et l'inflation, l'augmentation du premier de 1% provoquant une baisse du second de 0,46% et 0,27% pour

[27] LANDAIS Bernard, *Leçons de politique monétaire*, éditions De Boeck Université, 2008, p.35-36.

[28] MISHKIN Frederic S., *Les canaux de transmission de la politique monétaire*, Bulletin de la Banque de France N°27, Mars 1996, p.93.

la première et la seconde période respectivement à court terme et de 0,19 à long terme pour la première période seulement.

Ce résultat est contraire aux enseignements de la loi d'Okun qui a défini la croissance potentielle comme celle non accélératrice de l'inflation, et donc toute croissance supérieure à cette dernière (augmentation de l'écart de production) serait source d'inflation.[29] En revanche ces résultats sont similaires à ceux obtenus par Sami (2012) qui démontrent une relation négative entre croissance et inflation pour les pays méditerranéens.

Finalement, l'inflation exerce un fort impact négatif sur la croissance économique, à court terme seulement, pour les deux périodes. Ainsi une hausse de l'inflation de 1% pénalise la croissance de 1,16% et 1,02%, respectivement, pour la période de 1991-2001 et 2002-2014 ce qui est assez important. Notons que l'impact négatif de l'inflation sur la croissance, bien que contraire aux enseignements de la courbe de Phillips, s'inscrit dans la lignée des études menée par Stanley Fischer (1993)[30] et Robert Barro (1995)[31] pour qui cette relation passe par un impact négatif de l'inflation sur l'investissement. Cette relation négative est d'ailleurs dénommée l'effet Stockman (1981) ou l'effet anti-Tobin.[32] Cet argument est généralement avancé par les banques centrales pour adopter un ciblage strict de l'inflation.

Conclusion :

A travers l'analyse de la littérature il est clair qu'il existe une différence d'impact notable entre les différents pays pris en considération notamment en ce qui concerne la force d'impact. Les résultats de l'étude empirique présentée à travers ce papier démontrent même un changement

[29] RUDOLF Barbara & ZURLINDEN Mathias, *Production potentielle et écart de production : le point de vue de la politique monétaire*, La vie économique, Juin 2011, p.18.

[30] FISCHER Stanley, *The role of macroeconomic factors in growth*, National Bureau of Economic Research (NBER), Décembre 1993, p.23.

[31] BARRO Robert J., *Inflation and economic growth*, National Bureau of Economic Research (NBER), Octobre 1995, p.18.

[32] L'effet Tobin (1965) établissant une relation positive entre inflation et croissance

dans les effets des différents facteurs pris en compte entre les deux périodes de l'étude.

Ainsi, on remarque d'abord l'existence d'un canal du taux de change, entre 1991 et 2001, dans la mesure où ce dernier stimulait la croissance économique mais provoquait simultanément une hausse de l'inflation. C'est d'ailleurs l'une des mesures les importantes imposées par le Fond Monétaire International (FMI) à l'Algérie pour réduire sa dette extérieure et renouer avec un niveau de croissance économique acceptable à travers le Pacte de Stabilisation Macroéconomique et l'Ajustement Structurel. La dépréciation du Dinars algérien a causé une inflation à deux chiffres vers le milieu des années quatre-vingt-dix mais a permis de réaliser une croissance positive. Ce canal n'est plus opérant pour la deuxième période de l'étude qui coïncide avec une certaine stabilité du taux de change en Algérie.

L'inflation exerce un fort impact négatif sur la croissance économique, pour les deux périodes de l'étude entre 1991 et 2014, et donc il serait plus bénéfique pour l'Algérie d'exercer un contrôle plus strict de l'inflation, bien que cette dernière ait été sous contrôle pendant la majeure partie de la première décennie des années deux mille, son envolé vers la fin de cette dernière suggère que les résultats obtenus en Algérie ne soit pas totalement dus aux dispositions prises par la banque centrale. Ainsi, il serait utile de s'interroger sur la pertinence de la cible d'inflation retenue par la Banque d'Algérie.

Un point tout aussi important est le changement radical d'impact de la masse monétaire M2 entre les deux périodes de l'étude, si dans la première période elle pouvait stimuler la croissance économique, pour la seconde période sont impact est purement inflationniste. Ceci peut être du au changement du niveau de liquidité de l'économie algérienne qui est passée d'une faible liquidité entre 1991 et 2001 à une situation de forte liquidité depuis la fin de l'année 2001.

Alors que l'absence d'impact notable des crédits peut constituer un problème important pour la stimulation de l'économie algérienne par le biais de la politique monétaire. On peut expliquer cela par le fait que le

secteur privé recours rarement aux crédits pour financer ses investissements productifs, mais cela peut-il expliquer totalement la neutralité des crédits à l'économie ?

Finalement, il est clair que l'effet des différents chocs monétaires a connu une baisse notable dans la force d'impact entre les deux périodes de l'étude, ce qui constitue une piste de recherche importante sur les changements de la structure économique de l'Algérie dont résulte cette baisse. D'autant que certaines études, dont celle de Mezui-Mbeng (2009), relient la baisse d'impact à une plus forte liquidité de l'économie, comme cela a été le cas pour les pays du CEMAC. La séparation des deux périodes en fonction de la liquidité du système bancaire et les résultats obtenus constitue seulement un point de départ à des études ultérieures plus approfondies sur la question mais laissent suggérer que la baisse d'efficacité des chocs monétaires est due à la forte hausse de la liquidité bancaire.

Bibliographie :

1- BARRAN Fernando, COUDERT Virginie & MOJON Benoit, T*ransmission de la politique monétaire et crédit bancaire, une application à cinq pays de l'OCDE*, Centre d'Etude Prospective et d'Information Internationale (CEPII), Workings Papers N°3, 1994.

2- BARRO Robert J., *Unanticipated Money, Output and the Price Level in the United States*, Journal of Political Economy, Vol. 86, 1978.

3- BARRO Robert J., *Inflation and economic growth*, National Bureau of Economic Research (NBER), Octobre 1995.

4- BENBOUZIANE Mohamed & BENAMAR Abdelhak, *On the liquidity effect in Algeria and Morocco: an empirical investigation*, Les Cahiers du MECAS, Juin 2010.

5- BLANCHARD Olivier, *What do we know about macroeconomics that Fisher and Wicksel did not?*, National Bureau of Economic Research (NBER), 2000.

6- BOSCHEN John & MILLS Leonard, *Test of the Relation between Money and Output in the Real Business Cycle Model*, Journal of Monetary Economics, N°22, 1988.

7- BRITTON Erik & WHITLEY John, *Comparing the monetary transmission mechanism in France, Germany and the United Kingdom: some issues and results*, Bank of England Conjunctural Assessment and Projections Division, 1997.

8- FAVERO Carlo A. & GIAVAZZI Francesco, *La transmission de la politique monétaire dans la zone Euro*, Parlement Européen, Série Affaires Economiques, Janvier 2001.

9- FISCHER Irving, *The Purchasing Power of Money*, The Macmillan Co, 1911.

10- FISCHER Stanley J., *The role of macroeconomic factors in growth*, National Bureau of Economic Research (NBER), Décembre 1993

11- FRIEDMAN Milton, A *Monetary Theory of Nominal Income*, Journal of Political Economy, University of Chicago Press, vol. 79(2), Avril 1971.

12- GERLACH Stefan & SMETS Frank, *The monetary transmission mechanism: evidence from the G7 countries*, Bank for International Settlement (BIS), CEPR Discussion Papers n°1219, Avril 1995.

13- KAMGNA Séverin Yves & NDAMBENDIA Houdou, *Excès de liquidité systémique et efficacité de la politique monétaire : cas des pays de la CEMAC*, Banque des Etats de l'Afrique Centrale, Juin 2008.

14- LANDAIS Bernard, *Leçons de politique monétaire*, éditions De Boeck Université, 2008.

15- MANKIW Gregory & REIS Ricardo, *Sticky information versus sticky prices: a proposal to replace the new Keynesian Phillips curve*, Quarterly Journal of Economics, Novembre 2002.

16- MEZUI-MBENG Pamphile, *Transmission de la politique monétaire : le cas des pays de la CEMAC*, Cahiers du CEDIMES, Vol. 11 N°3, 2010.

17- MISHKIN Frédéric, *Les canaux de transmission de la politique monétaire*, Bulletin de la Banque de France N°27, Mars 1996.

18- NUBUKPO Kako, *L'efficacité de la politique monétaire de la banque centrale des états de l'Afrique de l'ouest depuis la libéralisation de 1989*, Centre de Coopération Internationale pour la Recherche Agronomique et le Développement (CIRAD), Novembre 2003.

19- PARKIN Michael, *Les Théories de l'Inflation à l'Epreuve des Faits dans l'Expérience Britannique Récente*, Problèmes Economiques, Septembre 1974.

20- RAMSEY Frank, *A Mathematical Theory of Saving*, the Economic Journal, Vol. 38, No. 152, Décembre 1928.

21- RUDOLF Barbara & ZURLINDEN Mathias, *Production potentielle et écart de production : le point de vue de la politique monétaire*, La vie économique, Juin 2011

22- SAMI Mouley, *Le rôle des politiques monétaires et la convergence macroéconomique sur le développement de systèmes financiers dans les pays du sud de la méditerranée*, MEDPRO Technical Report N°12, Avril 2012.

23- SARGENT Thomas J. & WALLACE Neil, *Rational expectations and the theory of economic policy*, Journal of monetary economics, Elsevier, Vol. 2 N°2, Avril 1976.

24- STOCKMAN Alan, *Anticipated inflation and the capital stock in a cash in-advance economy*, Journal of Monetary Economics, vol. 8(3), 1981.

Ressources Naturelles et Gouvernance
Défi d'une conjuration de la malédiction des ressources naturelles en Algérie

Dr. BELARBI Abdelkader
Maitre de Conférences « A », Université de Saida

HIRECH Nawal
Doctorante, Université de Tlemcen

Résumé :

Pendant longtemps, on a associé la maximisation de la rente tirée des hydrocarbures à la prospérité de l'économie nationale. Seulement, l'objectif de construire une base économique productive indépendante à la rente est à ce jour, encore au stade des intentions. Des études (Sachs et Warner 1995-2001, Torvik 2002, Robinson, Torvik et Verdier 2006….) ont conclu à une malédiction des ressources naturelles. La gouvernance est depuis les années 1990 mise en avant pour conjurer cette malédiction.

A travers un modèle économétrique, ce présent papier tentera de vérifier l'hypothèse de la malédiction des ressources naturelles en Algérie en étudiant l'impact de la rente pétrolière sur l'investissement via les indicateurs de la bonne gouvernance. Les résultats du test de causalité au sens de Granger ont limité notre étude qui se décomposera en deux parties. Dans la première il s'agit d'étudier l'impact de la rente pétrolière sur l'investissement, et dans la seconde il s'agit d'analyser le lien entre la rente pétrolière et les indicateurs de bonne gouvernance qui correspondent au sens de notre étude.

الملخص:

لطالما ارتبط نجاح الاقتصاد الوطني وازدهاره بعوائد المحروقات، مما جعل من مهمة بناء قاعدة اقتصادية صلبة منتجة ومستقلة عن عائدات النفط مسألة صعبة لبقائها حبيسة النوايا إلى يومنا هذا. وأدى

إلى الخوض في الأثر السلبي لهذا المصدر المعروف بلعنة الموارد والذي خلصت إليه العديد من الدراسات على غرار (ساش & وارنار 1995-2001) طورفيك 2002 روبينسون، طورفيك و فارديار 2006 ....)، ليشرع في تسليط الضوء على دور الحكم الراشد مطلع التسعينات للتخفيف من حدة التأثير السلبي للموارد الطبيعية.

وعليه فإن الهدف من هذه الورقة البحثية هو التحقق من فرضية لعنة الموارد الطبيعية في الجزائر باعتماد نموذج قياسي قائم على دراسة أثر عوائد النفط على الاستثمار عن طريق الحكم الراشد. وقد حددت نتائج إختبار السببية **لجرانجر** هذه الدراسة بتقسيمها إلى جزئين فيعكف الأول على دراسة أثر عائدات النفط على الإستثمار، بينما يختص الثاني بدراسة علاقة عائدات النفط بمؤشرات الحكم الراشد.

Introduction :

L'histoire des pays richement dotés en ressources naturelles note des effets divergents de la rente sur la performance économique de ces pays. En effet, la Norvège, le Canada, l'Australie, le Botswana sont des pays riches en ressources naturelles caractérisés d'une forte croissance économique. Alors que le Nigéria, l'Arabie Saoudite et le Venezuela affichent de faibles performances économiques malgré leur dotation en ressources naturelles. Les économistes (Sachs et Warner 1995, Torvik 2002, Sachs et Warner 2001, Robinson, Torvik et Verdier 2006….), nomment l'effet négatif de la rente sur la santé économique des pays qui en bénéficient par « La malédiction de ressources ». Ce terme renvoie au fait que la présence d'une importante rente entrave le développement d'un secteur productif en faveur d'une spécialisation dans la production pétrolière qui n'est ni créatrice d'emploi, ni génératrice de pouvoir d'achat. Les institutionnalistes expliquent que la persistance du caractère rentier des économies richement dotés en ressources naturelles est due à une mauvaise gouvernance qui conduit à une gestion inefficace des ressources naturelles.

Dans ce sillage, ce travail tentera de traiter le cas algérien en répondant à la problématique suivante : « ***Comment la gouvernance peut-***

elle expliquer l'incapacité de l'économie algérienne à dépasser le caractère rentier de son régime d'accumulation en réalisant une dynamique productive indépendante à la rente ? »

A travers un modèle économétrique ce papier tentera de vérifier l'hypothèse de la malédiction des ressources dans l'économie algérienne en étudiant le lien direct et indirect entre la rente pétrolière, l'investissement et la gouvernance en Algérie.

1. La malédiction des ressources naturelles :

Il existe deux aspects à la malédiction des ressources naturelles. Le premier est macroéconomique à travers l'explication du phénomène du Syndrome Hollandais. Le second est microéconomique, où il est expliqué le comportement rentier des entrepreneurs dans les pays richement dotés en ressources naturelles.

1.1. Macroéconomie de la malédiction des ressources : Le Syndrome Hollandais :

L'expression « Syndrome Hollandais » ou « Maladie Hollandaise » ou en encore « Dutch Disease » est apparue pour la première fois en 1977 dans un article du magazine britannique « The Economist » aux moments des débats relatifs aux problèmes qui risquaient de se poser à la Grande Bretagne suite à la découverte de gisements de pétrole. Ce magazine essayait de décrire un phénomène étrange auquel l'économie hollandaise était confrontée après le premier choc pétrolier alors qu'elle avait enregistré de bonnes performances économiques pendant plusieurs années consécutives depuis la mise en exploitation des réserves de gaz naturel du gisement Slochteren dans les années soixante.

En parallèle, naissaient en Australie des modèles dits de booming sector (secteur en boom) qui ont mis en évidence les changements structurels intervenus dans l'économie australienne,dus en particulier au développement du secteur minier. Les conclusions de ces modèles rejoignent celles de la revue anglaise « The Economist » selon lesquelles la découverte d'une ressource naturelle finit paradoxalement par appauvrir le

pays qui en bénéficie. Ainsi ces modèles sont appelés des modèles de Dutch Disease.

La problématique du Dutch Disease a été développée essentiellement par Gregory(1976), Corden & Neary (1982) et Corden (1984).

Afin de mettre en lumière le déclin des secteurs hors miniers, suite au développent du secteur minier, Gregory (1976) étudie l'effet du boom sur le taux de change réel et les secteurs d'importation et d'exportation en exposant les effets des prix domestiques sur l'offre d'exportation et la demande d'importation. Les prix considérés sont les prix des biens commercialisés internationalement relativement aux prix des biens non commercialisés. Grégory démontre que les découvertes minières conduisent à un accroissement de l'offre d'exportation qui se traduit au niveau des comptes extérieurs par un excédent de la balance des paiements. La correction de ce surplus peut se faire soit par l'appréciation de la monnaie nationale, soit par l'inflation domestique. La hausse du taux de change nominal implique une baisse du prix relatif des biens commercialisés qui désavantage les exportations et avantage les importations en les rendant moins chères en monnaie locale. Par conséquent, note Gregory, le boom minier réduit la taille des industries produisant des substituts à l'importation et les industries d'exportation préexistantes au boom et accroit les importations.

Gregory estime que l'Etat peut recourir aux subventions comme solution au déclin du secteur des biens commercialisés. Seulement, souligne l'auteur, les subventions ne peuvent pas avoir d'effet durable et ne feraient qu'accroitre le surplus de la balance commerciale ce qui engendrera la réappréciation du taux de change. De ce fait, selon Gregory, il n'y a pas d'échappatoire au déclin du secteur des biens commercialisés, mis à part de l'investissement à l'étranger des revenus tirés des ressources naturelles.

W. Max Corden et J. Peter Neary (1982), puis Corden (1984) élaborentdes modèles destinés à appréhender l'impact du Dutch Disease. Leurs analyses se font au moyen terme. Le travail est supposé mobile entre les trois secteurs pour un même salaire pour les trois emplois. Le capital

internationalement immobile. Les autres facteurs de production sont à des stocks fixes et à des prix flexibles. Les revenus de chaque secteur sont respectivement, R_b, R_l et R_n.

Les biens commercialisés produits par le secteur en boom « B » et le secteur en retard « L » sont confrontés aux prix mondiaux. Quant au troisième produit qui est un bien non commercialisé, son prix se fixe domestiquement par l'offre et la demande locales.

L'origine du boom peut résulter d'une découverte importante de ressources naturelles, d'un changement technologique exogène en B qui est réservé au pays concerné, ou d'une augmentation exogène du prix du produit de B sur le marché mondial.

La croissance dans le booming sector comporte deux effets distincts : un «effet de dépense» et un effet de «mouvement de ressources». L'effet dépense est déterminé si une partie du surcroit du Rb est dépensée soit directement par les titulaires soit par l'Etat.

Dans ces conditions, si l'élasticité revenu-demande pour les biens du secteur des biens non commercialisés « N » est positive, le prix de ces biens va croitre relativement à celui des biens commercialisés. On a là une appréciation réelle.

Le modèle est illustré dans le graphique si dessous

Figure1 : Le « Core modèle » de Corden

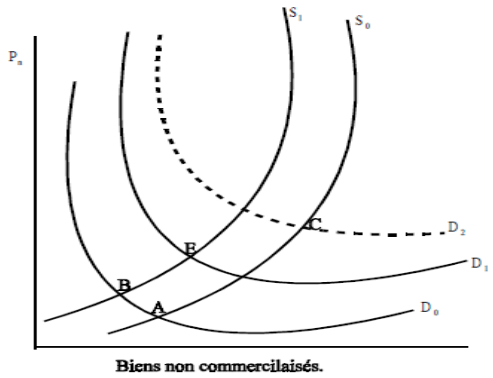

Source : A. Sid Ahmed « Economie de l'industrialisation a partir des ressources naturelles (I.B.R), Tom II », p.27.

L'axe vertical porte Pn, le prix de N relativement à celui de L, sur l'axe horizontal figure les biens non commercialisés. L'effet dépense se lit sur le glissement de la courbe de demande D0 à D1, ce qui veut dire que Pn a accru. L'hypothèse faite d'un stock limité des facteurs de production(travail, capital…) amène à ce qu'il y ait une soustraction des ressources de L et de B vers N.

Le boom en B engendre aussi un effet mouvement de ressources, en effet, la demande de main d'œuvre croît en B, d'où un transfert de mains d'œuvre de L et de N au profit de B. donc l'effet mouvement des ressources comporte deux éléments :

- Un transfert de mains d'œuvre de L (secteur en retard) en B (secteur en boom), c'est l'effet dit de désindustrialisation directe, car le marché de N n'est pas impliqué ce qui ne nécessite pas d'appréciation de taux de change réel ;
- Transfert de mains d'œuvre de N vers B à taux de change réel constant, l'effet ressource a pour résultat de déplacer la courbe d'offre S0 en S1 et donc de créer une demande excédentaire de biens non commercialisés qui s'ajoute à l'effet dépense.

La combinaison des deux effets, c'est-à-dire le transfert de mains d'œuvre de L en N suite à l'effet dépense crée une désindustrialisation indirecte de L qui complète la désindustrialisation directe de L suite au transfert de mains d'œuvre du secteur en retard vers le secteur en boom. On remarque qu'en tout cas de figure la production du secteur en retard diminue alors que celle des biens non commercialisés croît par l'effet dépense et se réduit par l'effet ressource. Dans le cas où le secteur B est le secteur pétrolier ce secteur n'emploie pas une forte main d'œuvre et celle demandée est une main d'œuvre qualifiée et spécifique qui n'est pas mobile dans le reste de l'économie. Cela implique que l'origine du dutch disease dans un pays qui connait un boom pétrolier, est seul l'effet dépense qui engendre l'accroissement des produits de N.

Corden a souligné une autre remarque. La désindustrialisation peut être une désagriculturation puisque le secteur en boom peut ne pas être uniquement exportable mais aussi importable comme celui de l'agriculture.

Les modèles présentés si dessous fournissent des instruments d'analyse pour comprendre les effets d'un boom sur l'allocation des ressources, la distribution des revenus et le taux de change réel. Le mérite de Gregory, Corden et Neary est d'insister sur l'évolution des secteurs d'exportation et d'importation après un choc haussier. Cependant, ces analyses ne se situent pas véritablement dans une problématique de développement dans la moyenne ou longue période. Ces modèles s'inscrivent plutôt dans une perspective «d'ajustement» dont l'horizon temporel est le «court moyen terme».

1.2. Microéconomie de la malédiction des ressources naturelles : The Rent Seeking :

Le concept de recherche de rente « Rent Seeking », est un concept de base micro-économique, conçu à partir de l'observation du comportement des agents, il est définit par khan M.H et Jomo K.S comme « *des activités dans lesquelles on recherche à créer, maintenir ou modifier les droits et institutions sur lesquels sont basées un certain nombre de rentes* »[1].Selon cette définition les chercheurs de rente ; « the rent seekers »; qui sont généralement des entrepreneurs ; agissent en influençant la conception de certains droits et institutions afin d'avoir plus de rente, ce qui démontre l'importance de la performance de l'Etat qui peut limiter ce type de rente grâce à sa souveraineté. Cette définition est loin de celle faite par les économistes libéraux (Krueger 1974; Posner 1975; Buchanan 1980) qui cherchaient à démontrer que l'intervention étatique induit des coûts supplémentaires de recherche de rente en créant artificiellement des rentes.

[1] Emmanuel Moreira CARNEIRO « Le blocage historique des économies africaines », p.28

Malgré la divergence de ces approches, elles sont d'accord sur un point essentiel; la recherche de rente est une activité *improductive* qui peut même détériorer le secteur productif d'une économie rentière. Le défi théorique est d'identifier les conditions qui déterminent l'accroissement ou la réduction de la recherche de rente, et l'ampleur des coûts de cette activité sur le reste de l'économie. Dans son analyse de recherche de rente, Khan ne s'est pas uniquement intéressé à l'implication de la rente elle-même mais aussi à l'implication du processus du Rent-seeking. En effet, si par définition « *Rent seeking is the expenditure of ressources and effort in creating, maintaining or transferring rents* »,[2] ces dépenses peuvent être légales, comme la plupart des formes de pression ou de contribution aux partis politiques, mais elles peuvent être illégales sous forme de pots de vin, d'une contribution politique illégale, ou même sous formes de dépenses à des mafias privées. Le plus important à retenir dans le processus de rent seeking est que l'attention ne doit pas être accordée uniquement aux types de dépenses ou à la nature de ressource épuisée afin d'obtenir cette rente, elle doit aussi prendre en considération l'*outcomes* de cette rente comme démontré dans le schéma suivant :

Figure 2. Rent-seeking process

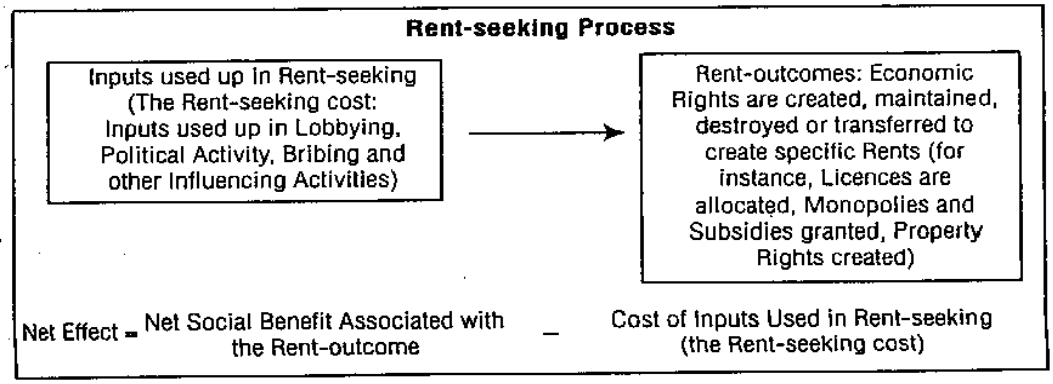

Source : M.H.Khan and Jomos K.S « Rents, Rent-Seeking and Economic development», page 70

L'effet ou l'impact de la recherche de rente est la différence entre ce qui a été dépensé pour s'approprier cette rente (cost of inputs used in rent-

[2] M. H. Khan and Jomos K.S « Rents, Rent-Seeking and Economic development» p.70

seeking) et le bénéfice social net touché par le chercheur de rente (en considérant l'épuisement des ressources naturelles comme des coûts sociaux), associé aux Rent-outcome (ce que the rent-seeker peut obtenir suite à la création d'opportunité et de condition favorable à l'appropriation de rente).

La plupart des modèles de recherche de rente concluent à un effet négatif de cette activité sur le reste de l'économie. C'est ce qui est démontré dans le modèle de Ragnar Torvik qui a trouvé la clé de l'appauvrissement des pays riches en ressources naturelles, dans la recherche de rente.

Modèle de Ragnar Torvik:

Pour étudier l'impact de la recherche de rente sur une économie rentière, Torvik conçoit une économie avec quatre secteurs : [3]

- Secteur des ressources naturelles qui produit R unités sans inputs ;
- Secteur de production qui produit à partir d'un rendement d'échelle constant ; où pour produire une unité de bien il faut une unité de travail ;
- Secteur de production moderne qui produit à partir d'un rendement d'échelle croissant, où la production exige une unité d'entrepreneurs et « F » de travail ;
- Secteur des chercheurs de rente, qui sont des entrepreneurs qui se lancent dans la recherche de rente, par la compétition politique ou la corruption, à fin de redistribuer les revenus en leur faveur.

On remarque que cette économie n'est pas ouverte, en effet Torvik suppose une économie sans commerce extérieur pour ne pas qu'il y ait de rente tirée du commerce international et se focaliser sur l'impact de rente tirée des ressources naturelles. Il suppose aussi que le taux d'imposition est constant, c'est-à-dire, qu'une forte abondance en ressources naturelles n'engendre pas un surplus de taux d'impôts, et donc le taux d'impôts est

[3] Torvik Ragnar (2002) « Natural resources, rent seeking and welfare», Journal of Development Economics, pp 455–470

une variable exogène indépendante du nombre de chercheurs de rente, voilà pourquoi elle n'a pas été introduite dans ce modèle. Et en fin, il suppose que les ressources naturelles ne modifient pas la composition de la production, pour ce faire, il suppose que les ressources naturelles sont des produits tels que les autres biens déjà produits dans l'économie et peuvent faire partie de la composition d'autres produits des autres secteurs.

Dans le secteur de production moderne, chaque entreprise a une partie du gain fixe « τ » du prix marginal, tel que $\tau = (\alpha-1)/\alpha$ (avec α : le nombre de biens produits dans ce secteur).

En prenant Y : les ventes de ce secteurs

F : les salaires

t : les pots de vin versés pour obtenir l'autorisation pour produire α

Les profits π tirés de ce secteur pour chaque entrepreneur sont :

$$\pi = (\tau - t)* Y - F \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

Cette économie est supposée avoir une faible infrastructure institutionnelle, la totalité de la rente qui peut être capturée par the Rent-seekers provient du secteur public, soit des impôts, des pots de vin ou des ressources naturelles.

Le nombre d'entrepreneurs engagés dans la recherche de rente est de «G», le nombre d'entrepreneurs du secteur de production moderne est de « 1 – G », le total de la rente qui sera capturée est π^t

$$\pi^t = t* (1 - G) *Y + R \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots..(2)$$

avec R : les ventes des ressources naturelles

Chaque entrepreneur engagé dans la recherche de rente ne peut recevoir que 1 / G de la totalité de la rente, en effet, cette rente est aussi partagée entre les agents du fisc corrompus, ou les vainqueurs d'une lutte politique pour acquérir le revenu du secteur public.

Le revenu de cet entrepreneur est donc de π_G

$$\pi_G = \frac{\pi t}{G} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

Equilibre du modèle :

Pour l'équilibre de l'économie, la rente espérée par the Rent-seekers doit être égale aux profits des entrepreneurs du secteur de la production moderne, de certaine façon à ce que les activités soient définitivement réparties entre les entrepreneurs

Donc :

$$\pi = \pi_G \text{.....(4)}$$

Comme deuxième condition pour une économie équilibrée, l'offre totale des biens doit être égale à la demande totale des biens

L'offre totale des biens correspond à Y+ R

La demande totale est égale au revenu total, car il n'y a pas de possibilité d'épargne et d'investissement dans ce modèle. Le revenu total est égal à L qui est le revenu du travail + revenus des bénéfices

Les revenus des bénéfices sont la somme des bénéfices tirés par les entrepreneurs du secteur des chercheurs de rente π^t, et de ceux tirés par les entrepreneurs du secteur moderne (1-G)*π. Ce qui nous donne :

$$Y + R = L + (1-G)*\pi + \pi^t \text{ ..... (5)}$$

En insérant l'équation (1) et (2) dans l'équation (5) on obtient après simplification :

$$Y = \frac{\alpha [L-(1-G)*F]}{1+G*(\alpha-1)} = Y(G)$$

On a donc pour G entrepreneurs :

$$\pi (G) = (\tau - t)*Y (G) - F$$

$$\pi_G (G) = \frac{t (1-G)*Y(G)+ R}{G}$$

Dans la figure suivante (Figure 3) on peut constater l'évolution des bénéfices des entrepreneurs du secteur des chercheurs de rente et du secteur de la production moderne en fonction de leurs nombre (nombre des entrepreneurs)

Figure 3 : Evolution des bénéfices des entrepreneurs en fonction de leur nombre

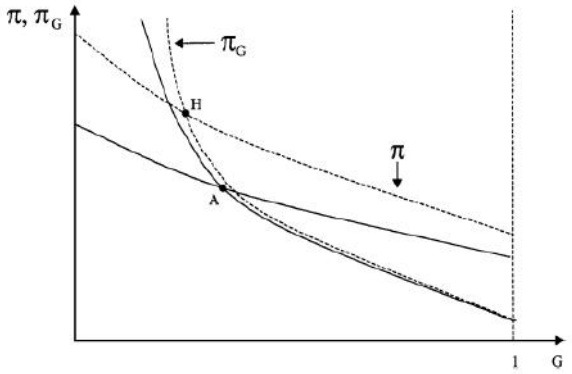

Source: R. Torvik « *Natural resource s, Rent seeking and welfare* », p 463

La courbe π_G des chercheurs de rente est descendante pour trois raisons :

- Tout d'abord, un plus grand nombre de chercheurs de rente signifie moins de rente pour chacun.
- Deuxièmement, un plus grand nombre de chercheurs de rente signifie l'existence de moins d'entreprises modernes, par conséquent moins de pots de vin versés aux chercheurs de rente.
- Troisièmement, un nombre inférieur d'entreprises de production engendre une baisse de production qui conduit à une diminution d'impôts, et donc moins de rente.

La courbe de π est descendante au fur et à mesure que le nombre d'entrepreneurs baisse, les entrepreneurs sont de plus en plus attirés par le secteur de recherche de rente, mais si la majorité de ces entrepreneurs se dirigent vers ce secteur π s'affaiblit et par la suite π_G aussi.

Au point d'équilibre A, on remarque que le nombre d'entrepreneurs du secteur productif est supérieur à celui des chercheurs de rente. Cela veut dire que pour un certain niveau R, cette économie a pour le même niveau de profit un secteur productif plus important que celui de la recherche de rente.

On peut en déduire jusqu'à présent, que le secteur de rente évolue au dépend du secteur productif, la rente empêche la prospérité de la production.

Si cette économie connait un surplus en R, suite, par exemple, à la découverte de nouveaux gisements de ressources naturelles , on obtient une nouvelle courbe π_G représentée dans la figure précédente par la courbe en points tillés, qui est supérieur à la courbe précédente avec un niveau inférieur en R, ce qui va de soit, du moment que comme démontré *supra* , les ressources naturelles sont une source de rente et un secteur très attractif de la recherche de rente. Cette courbe est descendante pour les mêmes raisons concernant la courbe précédente.

Avec un niveau plus important de R on obtient un nouveau point d'équilibre E, ou le nombre des chercheurs de rente est supérieur à celui des entrepreneurs de l'autre secteur, cela s'explique par le niveau de π_G qui est plus attractif que celui de π , on peut constater cela au point C, où pour le même niveau de profit de l'ancien équilibre A on a une économie qui compte une population de chercheurs de rente plus importante que celle des autres entrepreneurs, cela implique une baisse en π qu'on peut remarquer au point D par rapport à A.

Ragnan Torvik est arrivé à travers ce modèle à conclure à un effet négatif de la dotation d'une abondance en ressources naturelles qui pousse les entrepreneurs à se diriger vers une activité improductive qui est, la recherche de rente, aux dépens d'un secteur productif qui est devenus moins profitable en présence de ces ressources. Une baisse du nombre de firmes de production veut dire moins de salaires à verser et donc plus de chômage et moins de bien-être.

2. Caractère rentier de l'économie algérienne :

On peut identifier le caractère rentier d'une économie à travers le poids du secteur des hydrocarbures dans cette économie, ainsi qu'à travers la gestion de la rente par l'Etat.

2.1. Poids du secteur des hydrocarbures dans l'économie algérienne :

Luciani (1987) dit qu'on peut reconnaitre un Etat rentier par le taux de contribution du rendement dérivé du pétrole à l'économie de cet Etat. Si ce rendement dépasse les 40% des rendements totaux de l'économie on peut dire qu'il s'agit d'un Etat rentier. De 2000 à 2013 le secteur des hydrocarbures participe entre près de 39% et 53% de la totalité de la valeur ajoutée de la production nationale.

Tableau 1 : Valeur ajoutée du secteur des hydrocarbures 2000-2013 (% de l'ensemble de la VA de l'économie)

Années	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
VA du secteur des hydrocarbures	45.48	52.09	52.85	50.89	53.46	38.41	43.14	46.45	44.70	38.78

Source : ONS

A travers les données de ce tableau, on constate que pour toutes les années (excepté l'année 2009 et 2013) la part du secteur des hydrocarbures dépasse les 40% de l'ensemble des rendements de l'économie. En 2008 cette valeur a connu son pic en contribuant à 53.46 % à l'ensemble de la valeur ajoutée de l'économie. Selon l'ONS, la valeur ajoutée du secteur des hydrocarbures a haussé de 22.21% de l'année 2007 à l'année 2008.L'accentuation de la production pétrolière revient au prix du baril du Saharan Blend qui a franchi les 100 dollars en 2008.

En se référant à la définition de Luciani, on peut conclure au caractère rentier de l'économie nationale.

2.2. Gestion de la rente :

La gestion de la rente reflète l'efficacité ou l'inefficacité de l'Etat à l'élaboration des stratégies de développement qui détermineront la capacité de l'économie à l'absorption de la rente.

Une intervention inefficace de l'Etat se traduit par :

- de grands programmes de dépenses publiques avec de faibles revenus fiscaux ;
- Une progression des recettes pétrolières plus rapide que celle de la croissance du PIB à cause (1) d'une amélioration des cours du pétrole ; (2) et d'injection de subvention aux entreprises ne produisant pas de valeurs ajoutées.

Graphique 1: Part de la Fiscalité dans les recettes budgétaire 2004-2013

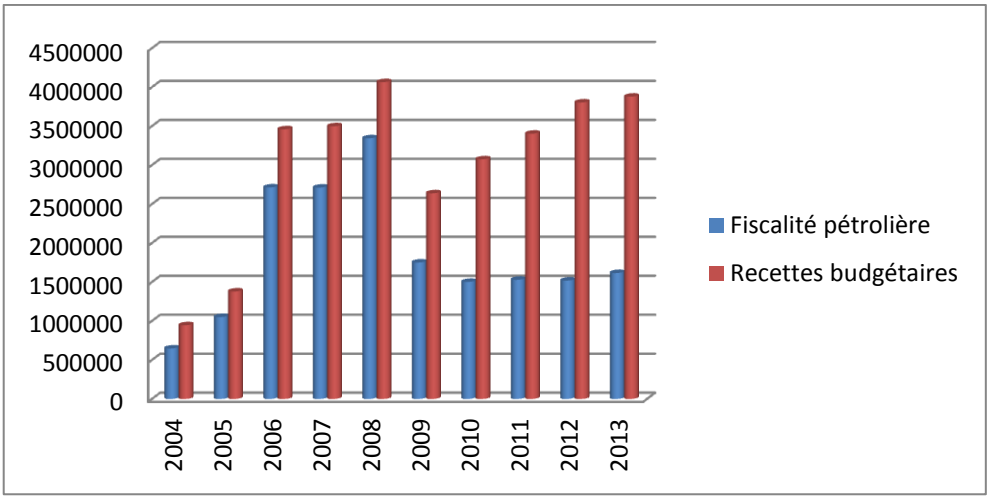

Source : Ministère des finances

Graphique 2 : Composition des dépenses publiques en Algérie 2004-2013

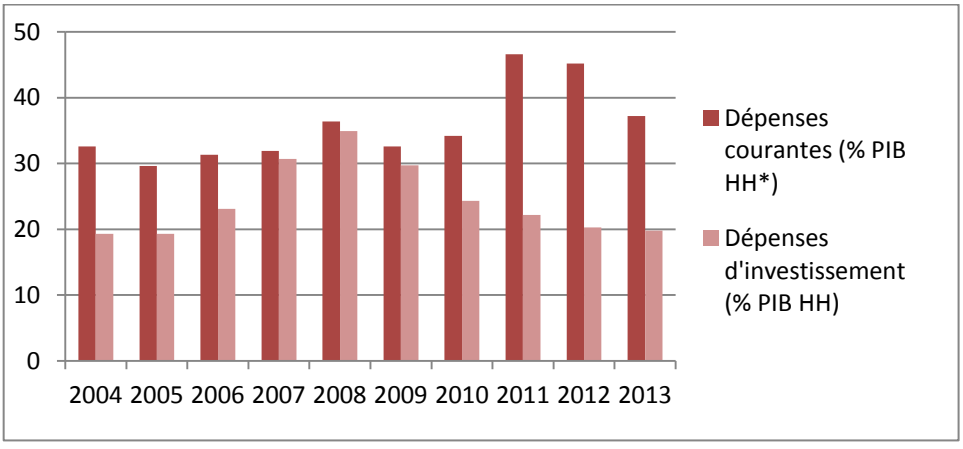

Source : FMI

A travers le diagramme de la distribution des dépenses publiques on remarque que ces dernières ont atteint leur pic en 2008 quand le prix du Saharan Blend a lui aussi atteint son maximum à la même année. Quant à la fiscalité pétrolière, elle ne dépasse même pas la moitié des recettes budgétaire de l'Etat. Ces résultats économiques reflètent le type d'intervention de l'Etat et l'incapacité d'absorption de l'économie algérienne qui se traduit par un dépôt du surplus des recettes en étranger. Effectivement, les réserves de change ont connu une forte hausse ces dernières années comme on peut le constater sur le tableau 2.

Tableau 2 : Total des réserves de change 2004-2013

Chiffres en Milliards de dollar

Années	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
Réserves	45.7	59.2	81.5	114.9	148	155.4	170.4	191.3	190.06	194.01

Source : Banque mondiale

Les réserves de change ont atteint 45.7 milliards $ à la fin de la première moitié de la décennie 2000. De 2006 à 2011 elles ont augmenté de 109.8 milliards $. Cette hausse est relative à la hausse des prix du pétrole qui ont connu leur pic en 2008 avec plus de 100$ le baril. En seulement une année les réserves ont augmenté de 33.1 milliard $ en 2008. Soit 73% du niveau des réserves de l'année 2004. Ce qui prouve l'incapacité de l'économie algérienne à absorber sa rente.

2.3 Peut-on parler de maladie hollandaise dans l'économie algérienne ?

On ne peut répondre à cette question que si, d'une part, on trouve les mêmes symptômes de la maladie hollandaise dans l'économie algérienne, et d'autre part, que si ce modèle est conforme à cette économie.

On reprenant le modèle de Neary et Corden. Il s'agit d'analyser un effet de Boom dans un secteur exportateur sur un secteur marchand (secteur retardant) et un secteur non marchand.

Le « Booming sector » ou le secteur exportateur se reconnait dans le secteur des hydrocarbures en Algérie. Le secteur non marchand est souvent visualisé en tant que services. Quant au secteur retardant, le choix est porté sur le secteur manufacturier et le secteur agricole qui devraient constituer les seuls secteurs réels du développement. L'analyse de deux secteurs retardant nous permettra de mieux détecter les symptômes du Dutch Deases. Selon ce modèle, le boom déclenche deux effets :

1. l'effet mouvement de ressources (ressources mouvement effect) ;
2. l'effet dépense (spending effect). Le secteur exportateur est désigné par B, le secteur retardant par L et le non marchand par N.

Pour détecter ces symptômes dans l'économie algérienne nous analyserons l'évolution du secteur des hydrocarbures (B), celui du secteur manufacturier (N) et agricole(N') et celui des services (N) après les deux Booms pétroliers, de 1973 et de 1979.

Graphique 2 : La valeur ajoutée des secteurs en % du PIB (1970-1985)

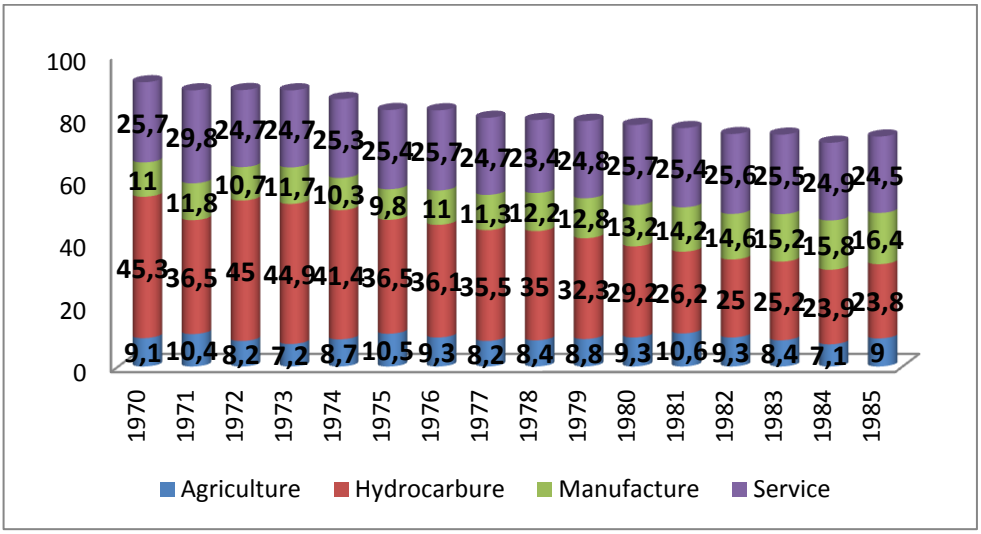

Source : Banque mondiale

D'après le modèle du deutch deases, le secteur agricole et manufacturier devraient se détériorer sous l'effet d'un boom dans le secteur des hydrocarbures.

On constate sur le graphique 2 que l'agriculture connait, pendant toute la période de l'entre deux chocs pétroliers et même après 1979, une progression avec une tendance à la stagnation. Le secteur manufacturier a stagné entre les deux chocs pétroliers. Cela dit, une nette progression se produit depuis 1978 en atteignant en 1985 16,4%. L'amélioration de ce secteur est l'effet de la répartition de la rente pétrolière sur le reste de l'économie. En effet, on remarque sur le graphique 1 que la valeur ajoutée des hydrocarbures se dégrade essentiellement après les deux chocs pétroliers en même temps que celle du secteur manufacturier s'accroit. Quant au secteur des services, il a stagné durant toute la période.

Comment peut-on interpréter ces résultats ?

Au début de la période, les symptômes de la maladie hollandaise étaient présents, comme on peut le constater en 1972, l'année qui a précédé le premier boom pétrolier. La valeur ajoutée des hydrocarbures était de 45% alors que l'agriculture et le secteur manufacturier ne représentaient que 8,2% et 10,7% respectivement. Dès le premier choc pétrolier, il y a eu une injection de la rente dans l'économie, mais cette dernière n'a pas pu éliminer tous les symptômes, du moment que le secteur agricole a connu une faible croissance. Cependant, la croissance de la valeur ajoutée du secteur manufacturier et la stagnation de celle du secteur des services ne confirment pas les effets du Deutch Deases dans l'économie algérienne. L'Algérie a connu une désindustrialisation dans les années 1980. Selon la Banque Mondiale le niveau de l'industrialisation est passé de 54% en 1985 à 46% en 1989 puis a repris son niveau en 1991 en atteignant 53%. Cette désindustrialisation a fait suite aux réformes entreprises dans le cadre de la miniaturisation de l'industrie. Cette situation s'est accentuée avec le contre choc pétrolier de 1986. Le niveau de l'industrialisation a stagné durant toute la période de 1991 à 1997. Même s'il a connu une légère baisse en

1998 (43%), il a repris son niveau à la fin de la décennie 1990 pour atteindre un niveau supérieur (59%) en 2000.

A partir des années 2000 le secteur industriel produisait une valeur ajoutée d'une façon progressive. La valeur ajoutée en Algérie a atteint un niveau de 62% en 2006 alors qu'elle était à seulement 53% en 2001. Ce niveau est maintenu durant la période 2004-2013 en enregistrant une baisse d'un point (61%) en 2007. Seulement, ce niveau n'est pas du à l'industrie manufacturière qui ne participe que timidement au PIB durant toute la décennie 2000.

Graphique 3 : Evolution de l'industrie manufacturière par rapport au PIB de 2004 à 2013

Chiffres en milliards de dinar

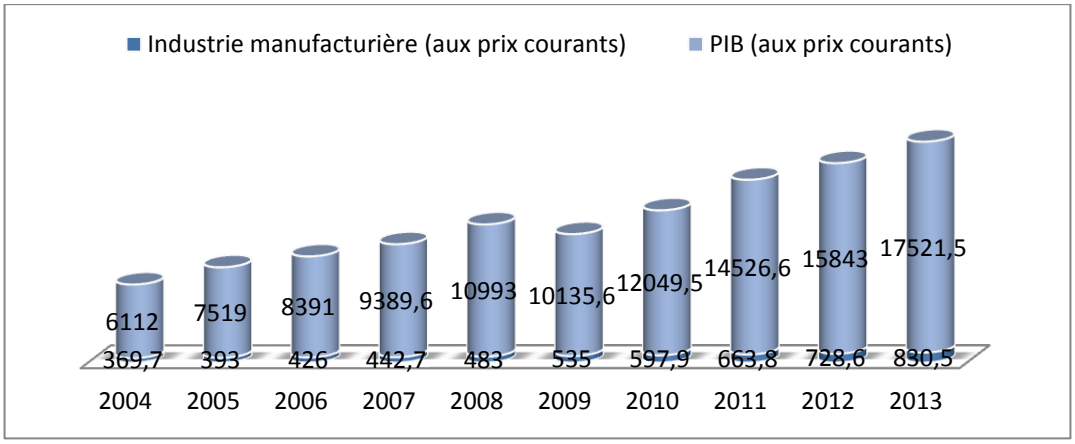

Source : Banque d'Algérie

Durant toute la période2004-2013 l'industrie manufacturière contribue à une moyenne de 4.9 % seulement du PIB. C'est ce que Neary et Corden appellent par «effet mouvement de ressources» qui engendre une désindustrialisation dans le secteur manufacturier en faveur du Booming sector. Quant à l'effet dépense, on peut le percevoir à travers la répartition sectorielle de la population occupée.

En prenant l'exemple de l'année 2010, les statistiques de la Banque d'Algérie nous démontrent l'orientation des employés (55%) vers des secteurs improductifs comme le secteur du commerce et des services.

L'industrie (manufacturière et des hydrocarbures) n'absorbe que 14% de la population occupée. Cette faible absorption d'emploi s'explique par deux points essentiels : (1) l'étroitesse du secteur manufacturier, (2) le secteur des hydrocarbures est un secteur qui demande une technologie avancée et une main d'œuvre très réduite.

Ce sont là les symptômes de la maladie hollandaise qui n'étaient pas présents lors des deux booms pétroliers de 1973 et 1979. Cette particularité qu'a connu l'économie algérienne à cette période revient au fait que le modèle du Deutch Deases explique des effets qui résultent mécaniquement. En effet, dans une économie de marché les agents économiques ont le choix d'investir dans les secteurs qui leur semblent les plus rentables. Or ce n'est pas le cas de l'Algérie des années 1970 et 1980 qui se caractérisaient par une économie administrée.

3. Etat rentier et gouvernance en Algérie : quelle relation et quel impact sur la performance économique en termes d'investissement ?

3.1. La gouvernance en Algérie :

Le concept de gouvernance a surgit aux années 1990 dans un contexte spécifique. Cette période est connue par l'échec de la thérapie de choc appliquée essentiellement à travers les programmes d'ajustement structurel instaurés par le FMI et la Banque Mondiale dans les années 1980. Pour la popularité du concept de la gouvernance il fallait qu'il ait l'air de répondre à une crise. La crise est bien celle de la lenteur de la transition économique qui est à l'origine du blocage du développement économique. C'est ainsi que la gouvernance a permis de promouvoir le courant institutionnel.

Du côté des pays qui ont subi les retombées de la thérapie de choc on voit la gouvernance sous un autre angle. Karim DAHOU avance qu' à travers la notion de bonne gouvernance, les organisations internationales ont plutôt cherché à « *pallier les difficultés des programmes d'ajustement structurel (PAS), il y a lieu de constater, au surplus, que leurs hypothèses ne tiennent*

guère compte du contexte africain ».[4] Néanmoins, il estime que « *la bonne gouvernance pourrait favoriser, pour autant qu'on la dote d'un contenu moins normatif, la mobilisation de nombreuses ressources au service du développement* ».[5]

La gouvernance possède trois aspects :

- La nature du régime politique ;
- L'exercice du pouvoir dans la gestion des ressources économiques et sociales d'un pays ;
- La capacité d'un gouvernement à préparer, formuler et appliquer une politique économique.

Le statut de la Banque Mondiale lui interdit des objectifs politiques, elle ne peut pas juger le régime politique d'un pays. C'est pourquoi elle donne à la gouvernance la définition suivante: « *We define governance broadly as the traditions and institutions by which authority in a country is exercised. This includes the process by which governments are selected, monitored and replaced; the capacity of the government to effectively formulate and implement sound policies; and the respect of citizens and the state for the institutions that govern economic and social interactions among them* »[6]. Autrement dit, selon cette organisation internationale, la gouvernance est l'ensemble des institutions qui démontrent la manière par laquelle l'autorité est exercée dans un pays. Cette définition inclut : le processus par lequel les gouvernements sont choisis, contrôlés et remplacés, la capacité pour un gouvernement de formuler et mettre en œuvre efficacement des politiques saines, et enfin le respect des citoyens et de l'Etat envers ces institutions.

La Banque Mondiale a développé six indicateurs pour mesurer la gouvernance, ils sont fondés sur les deux derniers aspects de la gouvernance :

[4] M. Tollé, T. Dahou, R. Billaz, « La décentralisation en Afrique de l'Ouest Entre politique et développement », p.55.
[5] Ibid, p.55.
[6] Daniel Kaufmann, Aart Kraay, Massimo Mastruzzi, « Governance Matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008», p.5.

Voice and accountability (Voix et responsabilité) : mesure la participation des citoyens à la sélection de leurs gouvernements, ainsi que la liberté d'expression et la liberté de la presse.

Political Stability and Absence of violence (Stabilité Politique et Absence de Violence) : capture la perception de la probabilité que le gouvernementsoit déstabilisé ou renversé par des moyen sinconstitutionnels ou violents, y compris la violence politique et le terrorisme.

Government Effectiveness (Efficacité du gouvernement) : mesure la qualité des services publics, la qualité de la bureaucratie, le degré de d'indépendance de la fonction publique face aux pressions politiques, la crédibilité de l'engagement du gouvernement à l'égard des politiques formulées et mises en œuvre.

Regulatory quality (Qualité de la régulation) : mesure la capacité dugouvernement à formuler et mettre en œuvre des politiques et des réglementations qui favorisent le développement du secteur privé.

Rule of law (Primauté de la loi) : mesure à quel point les agents respectent les règles de la société et ont confiance en elles, essentiellement ; les droits de propriété, l'exécution des contrats, le degré de la criminalité et de la violence, la police et les tribunaux.

Control of corruption (contrôle de la corruption) : capture si les pouvoirs publics utilisent des moyens pour leur enrichissement personnel, y compris la corruption ainsi que la capture de l'Etat par les élites et les intérêts privés.

Pour construire ces indicateurs la Banque Mondiale puise de « The Worldwide Governance Indicators (WGI), une base de données résumant les points de vue sur la qualité de la gouvernance à travers des réponses d'un grand nombre d'entreprises, de citoyens, et des experts dans les pays industrialisés et en développement.

Les scores des six indicateurs varient entre -2,5 et +2,5. La qualité est meilleure en s'approchant du +2,5 et elle se dégrade en avoisinant le -2,5.

A travers une bonne gouvernance la Banque Mondiale tente d'orienter l'Etat de sa nature interventionniste vers un modèle où le rôle de l'Etat est

de fournir un environnement favorable à l'activité économique. Les indicateurs de gouvernance mesurent donc la qualité des institutions qui déterminent la nature et la taille de l'intervention de l'Etat.

Les résultats pour l'Algérie de la décennie 2000 conclu à une mauvaise gouvernance comme on peut le constater sur le tableau suivant :

Tableau 4 : évolution des Indicateurs de la bonne gouvernance de 2000 à 2010

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
Voice and Accoutability	**-1.21**	**-1.21**	**-1.21**	**-1.14**	**-0.82**	**-0.76**	**-0.94**	**-1.01**	**-1.00**	**-1.05**	**-1.02**
Political Stability, Absence of violance	**-1.50**	**-1.50**	**-1.69**	**-1.78**	**-1.37**	**-0.93**	**-1.10**	**-1.11**	**-1.08**	**-1.23**	**-1.28**
Government Effectiveness	**-0.96**	**-0.96**	**-0.61**	**-0.61**	**-0.52**	**-0.44**	**-0.56**	**-0.64**	**-0.65**	**-0.66**	**-0.56**
Regulatiry Quality	**-0.69**	**-0.69**	**-0.59**	**-0.55**	**-0.54**	**-0.43**	**-0.58**	**-0.62**	**-0.80**	**-1.04**	**-1.14**
Rule of Law	**-1.17**	**-1.17**	**-0.59**	**-0.54**	**-0.55**	**-0.70**	**-0.66**	**-0.72**	**-0.72**	**-0.77**	**-0.76**
Control of corruption	**-0.95**	**-0.95**	**-0.94**	**-0.67**	**-0.63**	**-0.42**	**-0.48**	**-0.51**	**-0.56**	**-0.55**	**-0.49**

Source : Banque mondiale

Avec des scores négatifs pour tous les indicateurs et pour toutes les années, la qualité de la gouvernance n'atteint même pas la moitié de la fourchette des scores. On constate que Control of corruption est l'indicateur le mieux classé et le plus stable durant toute la période. Les autres indicateurs ont connu une légère amélioration mais pas assez importante pour trancher pour une intervention judicieuse de l'Etat algérien.

3.2. Etude économétrique : sur le lien entre la rente pétrolière la gouvernance et l'investissement en Algérie.

Afin de tester l'effet de la rente pétrolière sur la performance économique en Algérie en termes d'investissement d'une manière directe et indirecte à travers la qualité de la gouvernance, nous recourons à l'économétrie en élaborant un modèle qui tentera d'étudier ces liens durant

la période 1996 et 2010. Nous procèderons à l'estimation du modèle par la MCO (méthodes de moindres carrées ordinaires), grâce au logiciel «EWiews 6».

3.2.1. Présentation des variables :

- **La rente pétrolière (Rentpetro : en % du PIB) :** pour étudier le poids de la rente sur l'économie algérienne. L'or noir procure à l'Algérie une importante rente par rapport à sa nature facilement exportable et par rapport au fait que le pétrole est surévalué sur le marché international. La plupart des études sur la malédiction des ressources naturelles s'intéressent à l'effet des exportations des ressources naturelles sur l'économie, or le montant des exportations comporte des coûts de production qui naturellement ne seront pas réinjectés en économie. Dès lors il apparait qu'une mesure en termes de rente soit la plus appropriée. Les données de la rente pétrolière sont tirées de la base de données de la Banque Mondiale et sont calculée sen deux étapes. Dans une première étape, on obtient la rente unitaire (Baril) par la différence entre le prix sur le marché mondial et le coût unitaire d'extraction. En seconde étape la rente unitaire est multipliée par la quantité de pétrole extraite.
- **La formation Brut du Capital (FBC en % du PIB) :** est un agrégat qui calcule l'investissement dans un pays. Théoriquement, l'investissement orienté vers des activités productives tournées vers l'exportation permet à une économie de dépasser son caractère rentier. Etant donné que l'économie nationale évolue dans un contexte de transition économique, le secteur privé devrait être majoritairement ciblé par l'investissement. Dans ce sens il serait intéressent d'étudier l'effet de la rente pétrolière et de la gouvernance sur l'investissement privé puisque le tissu économique en Algérie est à 98% privé. Seulement l'insuffisance des données (moins de 15 ans) nous a contraints à étudier l'effet de la rente sur l'investissement total (privé et public). Les données de cette variable sont tirées de la base de données de la Banque Mondiale ;

- Pour la qualité institutionnelle (QI) le choix est porté sur les **six indicateurs de la gouvernance :**
  - Voice and Accountability (VA) ;
  - Political Stability and Absence of violence (PSAV);
  - Government Effectiveness (GE) ;
  - Regulatory quality (RQ) ;
  - Rule of law (RL) ;
  - Control of corruption (CC).

3.2.2. Analyse économétrique :

Comme démontré *supra,* les scores des indicateurs de la Gouvernance calculés par la Banque Mondiale sont tous négatifs. Nos six séries temporelles de la qualité institutionnelles sont donc à valeurs négatives, dans ce cas on ne peut pas introduire l'ajustement Logarithmique sur les séries temporelles de notre modèle.

De ce fait, en tenant compte des réalités économiques et des études préalables sur la malédiction des ressources naturelles, notre modèle se présente sous la forme suivante:

$$FBC = a_0 + a_1 * Rentpetro + a_2 * VA + a_3 * PSAV + a_4 * GE + a_5 * RQ + a_6 * RL + a_7 * CC + e.$$

Ce modèle tentera de vérifier (1)si la rente pétrolière finance (partiellement) l'investissement afin de confirmer ou infirmer le caractère rentier de l'économie nationale ;(2) comment la rente pétrolière influe-t-elle sur la gouvernance et (3) comment celle-ci agit sur l'investissement afin de conclure ou pas à une malédiction des ressources.

Le test de stationnarité Dickey-Fuller Augmented (ADF) sur nos séries chronologiques a révélé que Toutes les séries sont stationnaires et intégrées d'ordre 1 excepté la série RQ qu'on ne prendra plus en compte durant notre étude.

Aussi, le test de causalité au sens de Granger nous a donné les résultats suivants :

- la rente pétrolière cause l'investissement ;

- la rente cause Gouvernment and Effectivness, Voice and Accountabilty, Rule of Low ;
- il n'y a pas de lien de causalité entre l'investissement et les indicateurs de la gouvernance.

Autrement dit, la qualité institutionnelle en termes de gouvernance n'influence pas l'évolution de l'investissement en Algérie. Ce résultat est contradictoire avec les résultats des études (*Erwin H. Bulte, Richard Damania* et *Robert T. Deacon, 2003)* sur la malédiction des ressources naturelles où la performance économique est sensible à la qualité institutionnelle.

De ce fait, on ne garde que les variables significatives et qui correspondent au sens de notre étude. Le modèle initial se décomposera en des équations qui étudieront, d'une part, l'effet de la rente pétrolière sur l'investissement, et d'autre part, l'effet de la rente pétrolière sur la gouvernance.

1/ Lien entre Rentpetro et FBC :

FBC = a0+ a1 Rentpetro+e

Variables	**Coefficient**	**T Student**	**Prob**
C	22.85	5.25	0.0002
Rentpetro	0.54	0.27	0.06
R-squared = 0.2339	**Prob (F-statistic) = 0.06**	**Durbin Watson stat = 1.24**	

FBC= 22.85 + 0.54 Rentpetro
(5.25) (0.27)

Selon le test de fisher Prob (F-statistic)= (0.06>0.01) ce modèle n'est pas significatif. La Probabilité du T de Student (0.06>0.01) indique que cette variable est statistiquement significative. Selon R^2 la rente pétrolière n'explique (ou finance) qu'à 23.39% l'investissement.

Le lien qui peut y avoir entre la rente et l'investissement est un lien de financement. Intuitivement, dans une économie rentière la rente participe au financement du développement économique, dont l'investissement qui est l'un de ses facteurs de progrès. Dans le cas Algérien, la rente explique d'avantage l'investissement public puisque qu'un faible budget est destiné à la R&D et au développement des PME comparé au budget destiné à l'investissement public (300 milliards de dollar sur la période de 2004 – 2014 programmés pour lever les goulots d'étranglement de la croissance : logements, ressources en eau et en électricité, réseaux de transport).

Les résultats de notre étude démontrent qu'une petite portion de la rente est injectée directement à l'économie sous forme de dépenses d'investissement et de dépenses courantes. Cela s'explique par la gestion de l'Etat de la rente. En effet, depuis l'année 2000, l'Etat a créé le Fond de Régulation des Recettes (FRR) qui est doté aujourd'hui de près de 80 milliards de dollars grâce à l'exportation des hydrocarbures. Le manque d'absorption de l'économie nationale fait qu'une partie de la rente soit transformée en réserves de change.

2/ <u>Lien entre Rentpetro et les variables de la bonne gouvernance :</u>

❖ **<u>Impact de Rentpetro sur VA</u>**

$VA= a0+a1Rentpetro +\varepsilon_i$

Variables	**Coefficient**	**T Student**	**Prob**
C	-1.51	-20.60	0.0000
Rentpetro	0.02	6.01	0.0000
R-squared = 0.7357	**F-statistic = 36.19**	**Prob (F-statistic) = 0.000043**	**Durbin Watson stat = 1.43**

VA= -1.51 + 0.02 Rentpetro
(-20.60) (6.01)

Le test de Ficher F-statistic conclue, avec une probabilité de 0.000043 <1% , à un modèle globalement significatif

La probabilité du T student est de 0.0000 cela veut dire que la rentpetro est fortement significative

Rent petro explique à 73.57% VA

DW= 1.43 il n'y a pas de corrélation des erreurs

Une augmentation d'un point de Rentpetro entrainera une augmentation de 0.02 point de VA

❖ **Impact de Rentpetro sur RL :**

RL= a0+a1 Rentpetro + ε_i

Variables	Coefficient	T Student	Prob
C	-1.31	-9.02	0.0000
Rentpetro	0.03	3.39	0.0048
R-squared = 0.4704	**F-statistic = 11.54**	**Prob (F-statistic) = 0.0047**	**Durbin Watson stat = 0.81**

RL = -1.31 + 0.03 Rentpetro
(-9.02) (3.39)

Le F-statistic < 0.1 donc cette équation est significative

Les Prob de T student < 0.10

La rente pétrolière explique à 47.04% Rule of Law

DW= 0.81 il existe une auto corrélation positive entre les erreurs

❖ **Impact de Rentpetro sur GE :**

GE = a0+ a1 Rentpetro + ε_i

Variables	Coefficient	T Student	Prob
C	-1.01	-11.26	0.0000
Rentpetro	0.02	3.72	0.0025
R-squared = 0.5167	**F-statistic= 13.90**	**Prob (F-statistic) = 0.0025**	**Durbin Watson stat = 1.16**

GE= -1.01 + 0.02 Rentpetro
(-11.26) (3.72)

Prob (F-statistic) < 0.01 cela veut dire que le modèle est significatif. Prob T student <0.01 Rentpetro explique à 51.67% GE. DW= 1.16 il n'existe probablement pas de corrélation entre les erreurs.

Les résultats de notre étude montrent qu'il y a une relation positive entre la rente pétrolière et les trois indicateurs de bonne gouvernance (VA, GE, RL) alors que pour conclure à la malédiction des ressources naturelles il faudrait que la rente agit négativement sur la qualité institutionnelle et que celle-ci influe négativement sur la performance économique.

Les scores attribués à l'Algérie par l'enquête de bonne gouvernance dirigée par la Banque Mondiale conclue à une faible qualité institutionnelle en termes de gouvernance. La relation qui lie positivement Rentpetro à VA, RL et GE montrent que ce n'est pas la rente mais plutôt d'autres facteurs qui agissent négativement sur la bonne gouvernance en Algérie.

Au classement de la Banque mondiale, GE et RL sont mieux classés que VA, néanmoins l'indicateur VA s'est légèrement amélioré depuis 1996. Selon notre modèle la rente pétrolière explique plus VA (à 73.57%) que RL (à 47.04%) ou GE (à 51.67%). De ce fait la rente pétrolière améliore la participation des citoyens à la sélection de leur gouvernement, ainsi que la liberté d'expression et la liberté de la presse qui sont les composants de l'indicateur VA. Depuis 1999, la presse en Algérie est légèrement plus libre par rapport aux années 1980 et 1990, dans le sens où il n'y a plus de recours aux censures. Cependant, sur 179 pays, l'Algérie est classée au 125ème rang (classement de RSF de 2013, en 2010 elle a pris la 122ème place). Autrement dit, on ne peut pas dire que la presse est la plus touchée par cette amélioration. Cela dit la participation des citoyens à la sélection du gouvernement peut expliquer ce résultat.

En effet, ce résultat peut trouver son explication à travers le cycle politico budgétaire développé par Drazen et Eslava (2005), où la rente donne les moyens au pouvoir en place de pencher vers les dépenses

courantes afin d'attirer le plus de nombre possible des votants en influençant leur prise de décision en faveur du pouvoir en place.

Plus de votants aux urnes ne veut nullement dire que le pays jouit d'une démocratie. En effet dans ce sillage, le politologue français Gilles Kepel avance que dans les pays producteurs de pétrole d'Afrique du Nord et au Moyen-Orient, la démocratie est plus faiblement développée que dans les autres Etats de la région. Les régimes des Etats sans pétrole ont dû réaliser un consensus politique à l'intérieur de la société afin de perdurer.

Autrement dit, les pays pétroliers estiment qu'ils n'ont pas besoin de répandre la démocratie pour ne pas rompre le contrat social. Cependant, la démocratie est un environnement institutionnel qui favorise le développement de l'activité économique, en plus de constituer un droit pour les citoyens. Le fait que la Libye ait vécu le printemps arabe devrait pousser les dirigeants des pays pétroliers à revoir leurs considérations vis-à-vis de la démocratie.

La rente pétrolière explique à de faibles taux the Rule of law à 47.04% et the Government effectiveness à 51.67%. Même si elle n'influe pas négativement sur ces indicateurs elle ne les améliore pas non plus. De ce fait la rente n'a pas d'effet négatif sur la gouvernance et au même temps elle n'est pas responsable de la mauvaise qualité de la gouvernance en Algérie.

Conclusion :

A la lumière des résultats obtenus de notre étude on s'aperçoit qu'il n'y a pas de causalité à long terme de la gouvernance sur l'investissement national et que la rente pétrolière n'affecte pas négativement les indicateurs de la bonne gouvernance. De ce fait, théoriquement, on ne peut pas conclure à une malédiction du pétrole sur l'économie algérienne. Cependant, avec un diagnostique approfondie, notamment en découvrant les symptômes de la maladie hollandaise, on s'aperçoit de l'état critique de l'économie algérienne. La bonne gouvernance est considérée comme

solution pour le développement d'un environnement institutionnel propice au développement du secteur privé.

La bonne gouvernance en Algérie n'est pas un objectif difficile à atteindre. Seulement, il faut agir par ordre de priorité. Améliorer le cadre juridique, assurer la protection des droits de propriété, améliorer l'efficacité du secteur public, réduire la bureaucratie passent en priorité puisque ce sont ces composants qui engendrent une bonne gestion des ressources, l'efficacité des politiques économiques, la confiance des citoyens en leur gouvernement …etc. Seulement le changement institutionnel est un processus qui s'inscrit dans le temps long. L'Etat algérien est justement contraint par le temps. L'orientation des dirigeants politiques vers l'amélioration de la qualité des infrastructures et vers le problème de logement revient au fait que ces dernières années le Baril du Saharan Brend a varié entre 99 et 104$. Les dirigeants politiques estiment que c'est le moment ou jamais pour ce genre de projets. Cependant ce n'est pas parce que le changement institutionnel s'inscrit dans le temps long qu'on le met à l'écart. Bien au contraire, plus tôt agir voudrait dire améliorer la gouvernance dans un avenir plus proche ce qui permettra d'atteindre l'objectif d'une dépendance à la rente.

Références bibliographiques :

- Benabdallah Youcef et Moulai Kamel (2012), « Le changement institutionnel dans une économie de rente : Cas de l'Algérie », du Colloque international « Algérie cinquante ans d'expériences de développement Etat-Economie-Société »
- Bendib Rachid (2006), « L'Etat rentier en crise, Eléments pour une économie politique de la transition», office des publications universitaires, Alger.
- Benguerba Maâmar (2009), « L'Algérie en péril, Gouvernance, Hydrocarbures et devenir du sud », L'Harmattan, Paris.
- Bulte Erwin, Damania Richard et Deacon Robert (2003), « Resource Abundance, Poverty and development », Report of The Agricultural

and Development Division (ESA) at the United Nations Food and Agricultural Organization.

- Carneiro Emmanuel Moreira (2010), « Le blocage historique des économies africaines. Spécialisation rentière et extraversion », L'Harmattan, Paris
- Corden WM and Neary JP (1982), « Booming sector and De-indistrialisation in a small open economy.
- Dahou Tarik, Totté Marc, Billaz Rene (2003), « La décentralisation en Afrique de l'Ouest Entre politique et développement », Libre Opinion.
- De Bernis Gerard Destanne (1971), « Les problèmes pétroliers algériens », Etudes internationales, Vol 2, N°4.
- Drazen A, Eslava M, (2005), Political Budget Cycles Without Deficits : How to Play Favorites, Working Paper, University of Maryland
- Kaufmann Daniel, Kraay Aart, Mastruzzi Massimo « Governance Matters VIII Aggregate and Individual Governance Indicators 1996–2008», Policy Research Working Paper, 4978.
- Karl Terry Lynn et Schmitter Philippe (1991), « What democracy Is… and Is not », Journal of democracy.
- Khan. M. H et Jomo. K. S (2000), « Rents, Rent-Seeking and Economic development: Theory and Evidence in Asia", Cambridge : Cambridge University Press.
- Mekideche Mustapha (2009), « Le secteur des hydrocarbures en Algérie, Piège structurel ou opportunité encore ouverte pour une croissance durable ? », Confluences Méditerranée, 2009/4 N°71.
- North Douclass C (2003), « The role of institutions in economic development », UNECE(United Nation Economic Comission from Europe) Discussion papers series N° 2003.2.
- North Douglass C (1994), « Institutional change: a framework of analysis », Economic History number 9412001.

- Philippot Louis Marie (2008), « Rente naturelle et composition des dépenses publiques », CERDI, Etudes et documents, E2008.26.
- Rodrik Dani et Subramanian Arvind (2003), «La primauté des institutions, ce que cela veut dire et ce que cela ne veut pas dire », Finance et développement.
- Rodrik Dani, Subramanian Arvind and Trebbi Francesco (2002), «Institutions Rule : The primacy of institutions over geography and integration in economic development », Journal of economic growth.
- Sachs Jeffrey D et Warner Andrew M (2001), « Natural resources and Economic Development : The curse of natural resources », European Economic Review.
- Sachs Jeffrey D (2003), « Les institutions n'expliquent pas tout, le rôle de la géographie et des ressources naturelles dans le développement ne doit pas être sous-estimé », Finance et développement.
- Sid Ahmed Abdelkader (2000), « Paradigme rentier en question : l'expérience des pays arabes producteurs de brut. Analyse et éléments de stratégies », tiers monde N° 163.
- Sid Ahmed Abdelkader, « Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles (I.B.R.) », Tome II le cas des hydrocarbures, PUBLISUD, Belgique.
- Talahite Fatiha (2004), « Le concept de rente appliqué aux économies de la région MENA, pertinence et dérives », du colloque international « les enjeux énergétiques : le challenge de l'avenir » tenue en Algérie le 21 et 22 novembre 2004.
- Talahite Fatiha (2012) « La rente et l'Etat rentier recouvrent-ils toute la réalité de l'Etat rentier », Tiers Monde N° 210.
- Torvik Ragnar (2002) « Natural resources, rent seeking and welfare», Journal of Development Economics, pp 455–470
- Torvik Ragnar, Robinson James. A et Verdier Thierry (2006)« Political fondations of the resource curse », Journal of Development Economics N° 79.

Stratégie du ciblage d'inflation et efficacité de la politique monétaire

Dr. Hamza FEKIR
Maître de conférences « B », université d'Oran 2, Mohamed Ben Ahmed.

Résumé :

La stratégie du ciblage d'inflation est au centre d'un débat très ancien et d'intérêt perpétuel « règle vs discrétion ». Plusieurs économistes la considèrent comme le meilleur compromis possible au dilemme flexibilité-crédibilité. Cet article vise principalement d'évaluer l'impact de l'adoption du ciblage d'inflation sur l'efficacité de la politique monétaire. Cette évaluation est faite par le biais d'un modèle économétrique « double différence ».

Les résultats de notre estimation économétrique nous permettent de confirmer nos attentes théoriques, en l'occurrence, l'adoption du ciblage d'inflation permet un renforcement de la crédibilité des banques centrales, qui se manifeste par une baisse de l'inflation, et une amélioration de la croissance économique.

Mots-clés : Monnaie, inflation, politique monétaire, banque centrale, crédibilité, ciblage d'inflation.

ملخص:

شكلت سياسة استهداف التضخم خلال السنوات الماضية محور نقاش كبير بين المختصين في المسائل المتعلقة بالسياسة النقدية. يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على هذه السياسة من جهة، وتقييم آثارها المرتقبة على آداء البنوك المركزية وفعالية السياسة النقدية من جهة أخرى. هذا التقييم سيتم من خلال اللجوء إلى نموذج اقتصادي قياسي" الفرق المزدوج"

النتائج المتحصل عليها تسمح لنا بتأكيد التوقعات النظرية، وهي اللجوء إلى سياسة استهداف التضخم مما يسمح بتعزيز مصداقية البنوك المركزية، والتي تتجلى من خلال انخفاض مستوى التضخم وتحسن النمو الاقتصادي.

كلمات مفتاحية: النقود، التضخم، السياسة النقدية، مصداقية البنك المركزي، استهداف التضخم.

Introduction :

Au cours de ces vingt dernières années, les débats autour de la conduite de la politique monétaire ont connu un regain d'intérêt, et la stratégie du ciblage de l'inflation a eu la part du lion. Ces débats ont été souvent influencés par l'échec des stratégies du ciblage monétaire poursuivies par les banques centrales durant les années 80, et le début des années 90. La chute des systèmes d'ancrage nominal et d'ancrage de change, a poussé plusieurs banques centrales à chercher d'autres solutions.

Le ciblage d'inflation s'est imposé alors comme solution alternative permettant aux banques centrales d'ancrer les anticipations d'inflation des agents économiques sur les objectifs annoncés, et surtout, garder une certaine souplesse nécessaire sur le court terme. Le ciblage est ainsi considéré comme le meilleur compromis entre la rigidité de la règle et la flexibilité de la politique discrétionnaire. En vertu de cet arrangement, plusieurs pays se sont ralliés à une politique de ciblage de l'inflation.[1]

Cet engouement croissant à l'égard du ciblage d'inflation est justifié non seulement par les résultats obtenus par les pays l'ayant adopté, mais aussi par les différents avantages qu'il procure à la banque centrale.

Cet article vise principalement à mettre l'accent sur les performances économiques des banques centrales ayant adopté cette stratégie monétaire. Notre objectif est de montrer en quoi le ciblage d'inflation facilite la réalisation des objectifs de la banque centrale à moindre coût.

1. Définition du ciblage d'inflation :

Pour conduire leurs stratégies monétaires, les banquiers centraux se sont longtemps appuyés sur la théorie keynésienne, mais la montée en puissance de l'inflation dans les années soixante-dix les a engagés dans une stratégie de recentrage vers l'objectif final de stabilité des prix. Le succès

[1] En 2013, on dénombre 35 pays (17 pays développés et 18 pays émergents) ayant adopté un tel régime dans la lignée de la Nouvelle Zélande qui le met en place dès 1989.

obtenu dans la lutte contre l'inflation n'a pas atténué leur vigilance à son égard. Plusieurs pays, tels que la Nouvelle-Zélande, le Canada, le Royaume-Uni et la Suède, ont fait de la lutte contre l'inflation le principal objectif de leurs politiques monétaires. La recherche de la stabilité des prix dans ces pays s'est accompagnée durant le début des années 90, par une annonce de cibles ou de fourchettes cibles explicites en matière d'inflation. Depuis ce temps, une attention particulière s'est accordée à l'égard de cette stratégie monétaire dite de « ciblage d'inflation ». Elle a été placée au centre des débats économiques sur les renouveaux en matière de politique monétaire. Différentes définitions de ce nouveau cadre monétaire ont été avancées dans la littérature.

Dans son acception la plus large, le ciblage d'inflation couvre toute politique monétaire consistant à se donner un objectif d'inflation quantifié et à définir les moyens et les instruments permettant d'atteindre directement cet objectif. La banque centrale analyse l'écart entre l'inflation observée et la cible d'inflation, et ses interventions ont pour objectif de maintenir l'inflation à un niveau proche de la cible.

Le ciblage d'inflation est souvent défini comme un régime axé comme son nom l'indique, sur la poursuite d'une cible d'inflation quantifiée et qui établit le cadre dans lequel cet objectif doit être atteint. Ce cadre précise, entre autres, les responsabilités des différents acteurs (banque centrale, gouvernement), les comptes qu'ils ont à rendre, ainsi que le degré de transparence à assurer. La banque centrale conserve la latitude dans l'utilisation des instruments permettant d'atteindre les objectifs fixés.

Dans le cadre de cet article, nous retenons la définition de Bernanke et al (1997) comme étant celle qui résume l'ensemble des points abordés par la littérature relative au ciblage.[2] Cette définition consensuelle repose sur les quatre points suivants :

1. L'annonce publique d'une cible quantitative officielle du taux d'inflation sur une période de temps déterminée;

[2] Bernanke (B. S.) et Mishkin (F. S.) (1997) : « Inflation targeting: A new framework for monetary policy? », Journal of Economic Perspectives, volume 11, p.97-116.

2. L'annonce officielle au public que le principal but de long terme de la politique monétaire est une inflation basse et stable;
3. Une communication transparente avec le public concernant les différents objectifs et actions menées par les autorités monétaires;
4. Un renforcement de l'indépendance et de la responsabilité de la banque centrale pour l'atteinte de ses objectifs.

Cette liste d'éléments caractéristiques du ciblage d'inflation démontre que ce régime monétaire correspond à bien plus qu'une annonce publique des cibles de l'inflation pendant un temps donné. En effet, le gouvernement et la banque centrale ne peuvent pas juste se contenter de déclarer leur intention de stabiliser l'inflation à travers la maîtrise de leur politique monétaire. Mishkin (1999) précise que les quatre éléments précédents doivent être réunis afin de pouvoir parler d'un régime de ciblage d'inflation. [3]

2. Les avantages procurés par le ciblage d'inflation :

Le ciblage d'inflation s'est imposé à travers le temps comme une solution au dilemme flexibilité-crédibilité souvent évoqué par les économistes. Il consiste en un cadre permettant à la banque centrale d'afficher clairement son intention à atteindre une cible d'inflation à moyen terme, tout en veillant à ce que la production ne s'écarte pas de son niveau potentiel. Ce type de pilotage de politique monétaire procure plusieurs avantages à la banque centrale. Parmi ces derniers, on peut citer :

Par son horizon temporel du moyen terme, le ciblage d'inflation définit un cadre pour la politique monétaire apportant à la fois la rigidité permettant d'éviter les problèmes d'incohérence temporelle, et un certain degré de flexibilité, l'autorisant à répondre efficacement aux chocs de grande amplitude.

Il permet donc de répondre à un besoin croissant de flexibilité dans la conduite de la politique monétaire. Cette flexibilité est d'autant plus

[3] Mishkin, F.S (1999) « Comment on G.D Rudebush and L.E.O Svensson 'Policy Rules for Inflation Targeting' ». In: Monetary Policy Rules, sous la direction de John B. Taylor, Chicago, University of Chicago Press, p.247-253.

nécessaire que les mandats institutionnels assignent à la banque centrale en plus de la poursuite de la stabilité des prix, une attention à l'évolution de l'activité économique à court terme. L'adoption d'une cible sous forme d'une fourchette permet également, la prise en compte d'un certain degré d'incertitude qui entoure la politique monétaire. Cette incertitude englobe notamment la vulnérabilité des différentes économies aux chocs, et à la pertinence des données statistiques relatives à l'inflation.

Un autre avantage découle de l'horizon temporel 'Moyen terme' de l'action de la politique de ciblage d'inflation. Cette spécificité présente plusieurs avantages :

La stratégie du ciblage d'inflation par son horizon temporel du moyen terme permet à la banque centrale d'éviter les variations fréquentes des instruments monétaires qui peuvent avoir lieu si on agit sur le court terme.

Le ciblage permet également de minimiser les pertes de crédibilité suite à des chocs transitoires. Ces derniers font dévier l'inflation de sa cible uniquement sur le court terme. Par conséquent, lorsque la politique monétaire agit sur le moyen-terme, ces chocs n'ont pas d'effet sur l'économie et par la suite, ils ne nuisent pas à la crédibilité et à la tenue de l'objectif de stabilité des prix.

Un autre avantage et non pas des moindres découle du degré de crédibilité et de transparence. La politique de ciblage d'inflation repose sur l'existence de multiples réunions entre les autorités monétaires de la banque centrale et celles du ministère des finances. Certaines réunions sont prévues par la législation et d'autre font suite à des demandes de l'une des deux parties. Par conséquent, le niveau de transparence des actions des décideurs politiques augmente et engendre plus de confiance de la part du public, le tout entraînant une convergence des anticipations des agents avec celles de la banque centrale.

En adoptant une communication accrue et une politique monétaire transparente, les partisans du ciblage d'inflation mettent en avant, le fait que cette stratégie monétaire responsabilise davantage la banque centrale et ainsi fixer durablement les anticipations de l'inflation sur la cible annoncée.

Ce comportement d'engagement ne fait que renforcer la confiance du public envers les autorités monétaires. Par conséquent leurs anticipations d'inflation convergent et par la suite permettent d'atteindre l'objectif de stabilité des prix.

Par sa simplicité et grâce à une meilleure canalisation des anticipations d'inflation, le ciblage d'inflation renforce la transparence et la crédibilité de la banque centrale.

Une politique de ciblage d'inflation a également l'avantage d'orienter le débat politique vers les actions que peut mener la banque centrale à long terme, plutôt que vers les actions qu'elle ne peut pas accomplir à court terme, tels que accélérer la croissance économique ou baisser le chômage. Par conséquent, cette politique permet de réduire les pressions politiques sur la banque centrale pour mener une politique inflationniste. Dans le cas où les autorités monétaires présentent un important degré de crédibilité, les agents privés vont aligner leurs anticipations avec l'orientation de la politique de ciblage d'inflation.

Au total, le ciblage d'inflation présente un certain nombre d'avantages qui peuvent se résumer en trois mots : transparence, crédibilité et flexibilité. Ces avantages peuvent dès lors expliquer le choix d'un nombre croissant de pays de se rallier à cette stratégie de politique monétaire. Ces avantages peuvent dès lors expliquer le choix d'un nombre croissant de pays de se rallier à cette stratégie de politique monétaire.

3. Les prérequis à l'adoption du ciblage d'inflation :

Comme nous l'avions déjà souligné supra, le dispositif du ciblage d'inflation ne se limite pas à une simple annonce d'un objectif à atteindre sur le moyen terme. Son application est à la fois, longue et complexe.

Selon, plusieurs économistes, à l'instar de Svensson,[4] une adoption réussie du ciblage d'inflation passe obligatoirement par deux voies : des réformes institutionnelles (indépendance, transparence et responsabilité), et

[4] Svensson, L. E. O. (1997), Optimal inflation targets, "conservative" central bank, and linear inflation contracts, American Economic Review, vol. 87 n. 1, mars, p.98 et p.114.

une certaine capacité d'analyse et de prévision d'inflation de la part de la banque centrale. Cette maîtrise technique est plus que nécessaire pour que la banque centrale puisse régler ses instruments à un niveau qui ramènera l'inflation à un taux proche de la cible annoncée. Ces deux conditions sont considérées comme la clé d'une adoption réussie du ciblage d'inflation.

L'adoption d'une telle stratégie monétaire nécessite donc, la satisfaction de certaines conditions et certains prérequis indispensables. Selon Mishkin, Bernanke, et Svensson, ces prérequis sont en nombre de cinq. Ils doivent être satisfaits et réunis pour qu'une banque centrale puisse adopter cette stratégie monétaire. Ces éléments sont :

- L'indépendance de la banque centrale;
- Transparence et communication;
- Des infrastructures techniques avancées (technologie permettant à la banque centrale de collecter l'information en temps voulu, et de réaliser des prévisions fiables);
- La flexibilité du régime de change;
- Un système financier solide.

4- Performances économiques du ciblage d'inflation :

La question de l'efficacité du ciblage d'inflation en termes de performances macroéconomiques est aujourd'hui au cœur de la littérature théorique et empirique. La majorité des études théoriques ont démontré les bienfaits de l'adoption de cette stratégie monétaire. En effet, le ciblage s'accompagne souvent d'une baisse du niveau de l'inflation, sans que la société n'ait à la payer en termes de croissance économique. Malgré le succès apporté par le ciblage d'inflation, cette stratégie ne cesse de faire l'objet de nombreuses controverses économiques ; il demeure que certains économistes à l'image de J. Stiglitz restent réticents à ce constat.[5]

Ce débat sur l'effet de l'adoption de la politique de ciblage d'inflation reste donc ouvert, ce qui nous pousse dans le cadre de cet article à tenter par

[5] Dans un article publié en 2007 dans le journal les échos, Stiglitz annonce l'échec et même la mort du ciblage d'inflation.

le biais d'une estimation économétrique d'apporter des clés de réponse aux questions suivantes : Suite à l'adoption du ciblage d'inflation ; les performances économiques des banques centrales sont-elles devenues meilleures ? La politique monétaire est-elle devenue plus efficace ?

5- Tests économétriques sur l'efficacité du ciblage d'inflation :

Pour mener nos tests empiriques, on va se référer au modèle développé en 2003, par Ball et Sheridan[6] qui consiste à comparer les résultats des banques centrales avant et après l'adoption d'une telle stratégie monétaire. Ce modèle est qualifié de : Double Différence (difference-in-difference).

5.1 Présentation du modèle et définition des variables :

$$X_{i,t} = \varphi[\beta^T d_i + \beta^N (1 - d_i)] + (1 - \varphi) X_{i,t-1}$$

$$X_{i,t} = \varphi\beta^T d_i + \varphi\beta^N - \varphi\beta^N d_i + (1 - \varphi) X_{i,t-1}$$

$$X_{i,t} = \varphi\beta^N + \varphi\beta^T d_i - \varphi\beta^N d_i + (1 - \varphi) X_{i,t-1}$$

$$Soit : X_{i,t} = \varphi\beta^N + \varphi(\beta^T - \beta^N) d_i + (1 - \varphi) X_{i,t-1} \ldots\ldots (1)$$

Avec :

- $X_{i,t}$: Représentant l'indicateur de la performance macroéconomique du pays i en temps t. Dans notre modèle, il représente dans un premier temps, les performances en termes d'inflation, et dans un second temps les performances en termes de croissance économique.
- β^T : est la moyenne à laquelle converge l'indicateur de performance macroéconomique "X" pour les pays cibleurs d'inflation. D'une manière générale, la valeur de ce paramètre converge vers la cible d'inflation.
- β^N : est la moyenne à laquelle converge l'indicateur de performance macroéconomique "X" pour les pays non cibleurs d'inflation. D'une manière générale, la valeur de ce paramètre converge vers le taux d'inflation moyen à long terme.

[6] Ball, L. M & Sheridan, N. [2003], "Does Inflation Targeting Matter ?", International Monetary Fund Working Paper, 03/129.

$d_{i,t}$: est une variable muette (dummy). Elle prend la valeur "1" pour le cas des pays cibleurs, et la valeur "0" pour les pays non cibleurs d'inflation (suivant une autre stratégie monétaire).

φ : représente la vitesse à laquelle la variable "X" converge vers son groupe$\beta^T \; ou \; \beta^N$. Si φ est égale à 1, cela signifie que la variable expliquée converge complètement après une seule période vers sa valeur moyenne β. Dans le cas contraire, c'est-à-dire φ est égale à 0, cela voudrait dire que la "X" est uniquement expliquée par sa valeur au temps *t-1* et ne présente pas de convergence vers une valeur moyenne.

La relation expliquée ci-dessus (1) ne permet pas de prendre en considération l'effet de l'adoption du ciblage d'inflation. C'est la raison pour laquelle, nous devons la modifier en allant vers une comparaison entre deux groupes de variables $X_{i,t}$ (période avant "pre" et après l'adoption du ciblage d'inflation "post").

Pour cela, Ball et Sheridan proposent une méthode simple et efficace, qui permet de mettre en évidence l'impact du ciblage sur l'efficacité de la politique monétaire. Cet impact est le résultat de la différence des valeurs de la variable X avant et après l'adoption du ciblage d'inflation. L'évaluation après/avant le ciblage d'inflation est obtenue suite à la reformulation de l'équation (1). La nouvelle équation prend alors la forme suivante :

$$X_{i,post} - X_{i,pre} = \varphi\beta^N + \varphi(\beta^T - \beta^N)d_{i,t} + (1-\varphi)X_{i,pre} - X_{i,pre} + \varepsilon_{i,t}$$

$$X_{i,post} - X_{i,pre} = \varphi\beta^N + \varphi(\beta^T - \beta^N)d_{i,t} + X_{i,pre} - \varphi X_{i,pre} - X_{i,pre} + \varepsilon_{i,t}$$

$$X_{i,post} - X_{i,pre} = \varphi\beta^N + \varphi(\beta^T - \beta^N)d_{i,t} - \varphi X_{i,pre} + \varepsilon_{i,t} \dots (2)$$

Avec : $\varepsilon_{i,t}$un terme de choc stochastique.

Pour simplifier notre modèle, on suppose que : $\lambda_0 = \varphi\beta^N$, $\lambda_1 = \varphi(\beta^T - \beta^N)$, et $\lambda_2 = -\varphi$. La régression peut être réécrite de la manière suivante :

$$X_{i,post} - X_{i,pre} = \lambda_0 + \lambda_1 d_i + \lambda_2 X_{i,pre} + \varepsilon_{i,t} \dots\dots (3)$$

Avec :

X_{post} : L'indicateur de la performance macroéconomique (inflation, croissance économique,) après l'adoption du ciblage d'inflation.
X_{pre}: L'indicateur de la performance macroéconomique (inflation, croissance économique, et taux d'intérêt) avant l'adoption du ciblage d'inflation.

Le coefficient λ_1 de la variable muette d_i peut être interprété comme une mesure de l'impact du régime de ciblage de l'inflation sur la variable X.

Quant au coefficient λ_2 nous renseigne sur le comportement de la variable X sur le long terme. Il traduit l'impact de l'adoption du ciblage d'inflation sur la variable X par rapport à sa valeur initialeX_{pre}. Il montre dans quelle mesure le ciblage affecte le changement de la variable.

Une fois, les valeurs de $\lambda_1$et de $\lambda_3$sont estimées, on peut écrire : $(\beta^T - \beta^N) = \lambda_1 / \lambda_3$

La différence $(\beta^T - \beta^N)$nous renseigne sur la différence à long terme de la valeur de la variable X entre les pays pratiquant le ciblage d'inflation et les autres poursuivants d'autres stratégies monétaires.

Pour la variable de l'inflation, théoriquement on s'attendrait à ce que cette différence soit négative, en d'autre terme, l'adoption du ciblage devrait permettre, toute chose égale par ailleurs, la réduction du taux d'inflation et que les pays cibleurs enregistraient des résultats meilleurs que les pays non cibleurs. Quant à la valeur de cette différence, nous renseignerait sur l'intensité de cet impact. Plus la valeur est grande, plus l'impact est important.

Pour la variable de la croissance économique, la théorie suggère que l'adoption du ciblage d'inflation n'aurait pas d'effet négatif sur la croissance, en d'autres termes, la réduction de l'inflation n'aurait pas d'impact sur la production.

Afin de tester ces hypothèses et savoir si le ciblage d'inflation a rendu la politique monétaire plus efficace et in fine la banque centrale plus crédible, nous nous sommes basés sur un échantillon de 22 pays sur une période allant de 1980 à 2013.

5.2Echantillon étudié :

Pour mener cette étude empirique, notre choix s'est porté sur 22 pays appartenant à l'OCDE. Ces pays ont été scindé en deux groupes : d'une part les pays cibleurs d'inflation, et d'autre part, les pays ayant adopté une autre stratégie monétaire.

Le choix de ces pays n'a pas été anodin, la plupart de ces derniers, ont des caractéristiques semblables et quasiment le même niveau de développement, ce qui renforce la qualité de notre échantillon.

Pays cibleurs d'inflation (groupe de traitement) :Australie, Canada, Chili, Coré du sud, Norvège, Island, Nouvelle-Zélande, République tchèque, Pologne, Royaume-Uni, Suède, Suisse.

Pays non cibleurs d'inflation (groupe de contrôle) :Autriche, Allemagne, Belgique, Danemark, Etats-Unis, France, Irlande, Japon, Pays-Bas, Portugal.

5.3La période étudiée :

Quant à la période étudiée, elle s'étale de 1980 à 2013. La période 'pre[7]' commence donc, à partir de 1980, jusqu'à l'adoption du ciblage d'inflation par le pays étudié. Tandis que, la période 'post[8]', commence à partir de l'année d'adoption du ciblage jusqu'à l'année 2013.Nous allons donc adopter les dates effectives de l'adoption du ciblage de l'inflation pour les 12 pays cibleurs de notre échantillon. On considère ces dates comme la date de changement structurel du régime monétaire (tableau n°01).

Cependant, cette délimitation des périodes "pre"-"post» reste assez difficile à mettre en place pour les pays n'adoptant pas le ciblage de l'inflation. C'est pour cela, que nous faisons recours à l'approche de Ball & Sheridan (2003) qui semble être la plus pertinente et la plus utilisée dans la littérature.

[7] La période ayant précédé l'adoption du ciblage d'inflation.
[8] La période après l'adoption du ciblage d'inflation.

Tableau 01 : Détermination période 'pré – post' ciblage d'inflation.

	Pays	Année d'adoption du ciblage	Période "pre"	"Période Post"
1	Angleterre	1992	1980 - 1992	1992 -2013
2	Australie	1993	1980 - 1993	1993 – 2013
3	Canada	1991	1980- 1991	1991-2013
4	Corée de Sud	1998	1980 - 1998	1998-2013
5	Islande	2001	1980 - 2001	2001-2013
6	Nouvelle Zélande	1990	1980 - 1990	1990-2013
7	Norvège	2001	1980 - 2001	2001-2013
8	Suède	1993	1980 - 1993	1993-2013
9	République Tchèque	1998	1980 - 1998	1998-2013
10	Suisse	2000	1980 - 2000	2000-2013
11	Chili	1990	1980 - 1990	1990-2013
12	Pologne	1998	1980 - 1998	1998-2013

Sources : Données issues des sites internet des différentes banques centrales.

La méthode de Ball et Sheridan (2003), consiste à retenir comme date d'adoption pour les pays non-cibleurs la moyenne des dates d'adoption des pays cibleurs d'inflation.Cette dated'adoption "fictive" est identique à l'ensemble des pays non-cibleurs d'inflation, correspond à l'année 1996 dans le cas de notre étude :

Australie (1993)+ Canada (1991) + Chili (1998) + Coré du sud (1999) + Norvège (2001) + Island (2001) + Nouvelle-Zélande (1990) + République tchèque (1998) + Pologne (2001) + Royaume-Uni (1992) + Suède (1993) + Suisse (2000).

Date retenue : 1996 (Représente la date moyenne considérée comme référence de comparaison par rapport aux pays cibleurs).

5.4 Source de données :

Les données utilisées dans le cadre de notre étude empirique sont extraites de la base de données de la banque mondiale (WDI) ainsi que celle du Fonds monétaire international (IFS) et les sites internet des différentes

banques centrales. Nous utilisons des données annuelles pour mesurer les niveaux de l'inflation et de la croissance économique.

5.5 Les résultats :

Les résultats ainsi que leur analyse vont être présentés en deux temps : Tout d'abord, nous exposons les résultats relatifs à l'impact du ciblage sur le niveau d'inflation. Ensuite, sont traitées les performances macroéconomiques en termes de croissance économique, afin de démontrer si l'adoption du ciblage d'inflation a favorisé ou plutôt défavorisé la croissance économique au détriment de la baisse de l'inflation.

5.5.1 Performance en termes d'inflation :

Dans la partie qui suit, nous nous sommes intéressés à évaluer l'impact de l'adoption du ciblage d'inflation sur les performances macroéconomiques en terme d'inflation.

5.5.1.1 Adéquation du modèle :

Méthode utilisée : Moindres carrés ordinaires.

Période : 1980-2013 (22 pays).

$$X_{i,post} - X_{i,pre} = \lambda_0 + \lambda_1 d_i + \lambda_2 X_{i,pre} + \varepsilon \ldots(3)$$

L'estimation de l'équation (3) est faite par la méthode des moindres carrées ordinaires. Les résultats issus de cette estimation sont synthétisés dans le tableau n°02. Dans ce tableau sont exposés les résultats de l'estimation de l'impact du ciblage d'inflation sur le niveau de l'inflation.

La première ligne du tableau n° 02, nous renseigne sur les valeurs des coefficients de notre modèle. Ces coefficients sont relatifs à la variable $X_{i,t}$en l'occurrence le niveau de l'inflation mesurée comme expliqué précédemment par l'IPC.

Tableau n° 02 : Synthèse des résultats issus de l'estimation du modèle : performance en termes de niveau d'inflation.

Inflation			
λ	$\lambda_0 = 0.306899$	$\boldsymbol{\lambda_1 = -1.312615}$	$\lambda_2 = -0.998719$
Std. Error « σ »	0.071652	1.131431	0.007081
t-Statistic	4.283174	-2.378554	-141.0397
Durbin-Watson stat	2.023378	R^2	0.999348

Sources : Calculs de l'auteur.

A partir des résultats exposés dans ce tableau, notre régression est de bonne qualité. Le R^2 nous dit qu'environ 99 % des variations des performances économiques en termes d'inflation sont expliquées par les variables retenues dans le modèle, en l'occurrence : la variable dummy, et la variable retardée de l'inflation.

Notre principal objectif était de savoir si réellement les résultats positifs et l'amélioration des performances macroéconomiques des pays cibleurs sont expliqués par l'adoption du ciblage d'inflation. Pour répondre à cette question, nous avons estimé la valeur de « λ_1», le coefficient de la variable Dummy (muette). Ce paramètre est le plus important de notre modèle. Il nous renseigne sur l'impact du ciblage sur la variable étudiée, en l'occurrence l'inflation. Le signe (-) signifie que le ciblage a permis de réduire le niveau d'inflation, et que les résultats des pays cibleurs sont meilleurs que ceux des pays non cibleurs, et vice-versa. Quant à l'intensité de l'impact est mesurée par la valeur absolue de ce coefficient.

Nos résultats montrent que l'adoption de cette stratégie monétaire a permis de réduire le niveau de l'inflation comme l'indique le signe (-) de la variable dummy et confirme ainsi nos attentes théoriques. Tandis que l'intensité de cet impact est égale à 1,31. Cela signifie que l'adoption du ciblage d'inflation a contribué dans la baisse du niveau d'inflation à hauteur

de 1,31 point de pourcentage. Nous pouvons donc conclure, que le ciblage a eu un impact négatif sur la variable d'inflation, et que cet impact a été plus au moins significatif. La baisse de l'inflation enregistrée dans les pays cibleurs n'est pas expliquée totalement par une baisse générale de l'inflation (même pour les pays non cibleurs) comme le préconisaient certains économistes à l'instar de Brito & Bystedt (2010).[9] Le ciblage a joué un rôle et la baisse de l'inflation n'est pas uniquement due à un climat plutôt favorable marquée par une basse inflation où elle n'est plus considérée comme un danger pour l'économie.

5.5.1.2 Représentation graphique des résidus :

Le graphique (1) des résidus en fonction de la variable déterminante, nous permet de nous rendre compte de la qualité de la régression. Dans notre cas, à part le point d'ordonnée « -1.1 » qui semble être atypique, on peut dire que tous les autres points ont été bien reconstitués par la régression. En moyenne les résidus sont dispersés autour de la valeur nulle.

Graphique n°01 : Représentation des résidus (performances en terme d'inflation).

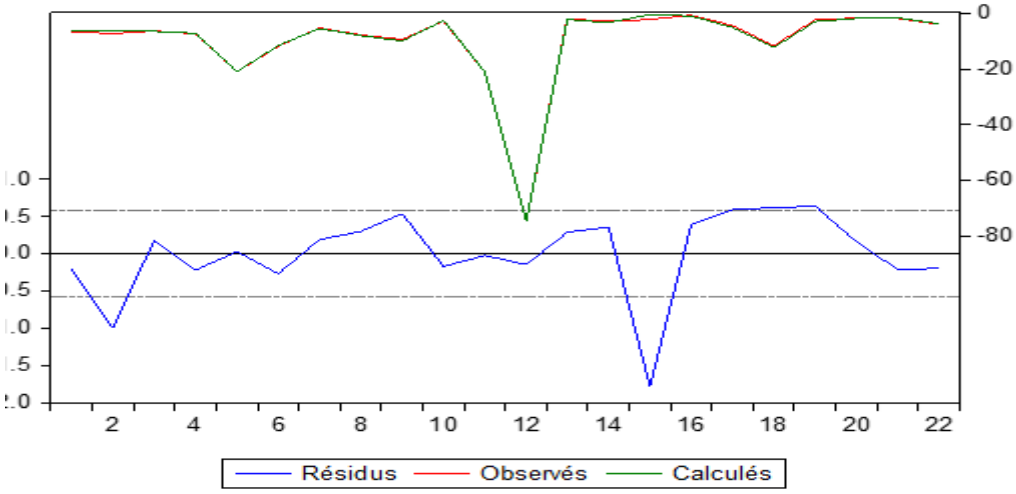

Source : Réalisés par l'auteur.

[9] Brito, R.D. & Bystedt, B. [2010]. "Inflation targeting in emerging economies: Panel evidence."Journal of Development Economics, 91 (2), pp. 198–210.

5.5.1.3 Test de normalité des résidus :

Le test de normalité effectué sur les résidus nous permet de valider l'hypothèse de normalité. En effet, la p-value associée à la statistique de Jaques Bera étant inférieur à 0.5, nous rejetons donc l'hypothèse nulle de non normalité des résidus avec 95 % de confiance.

Graphique n°02 : Test de normalité des résidus

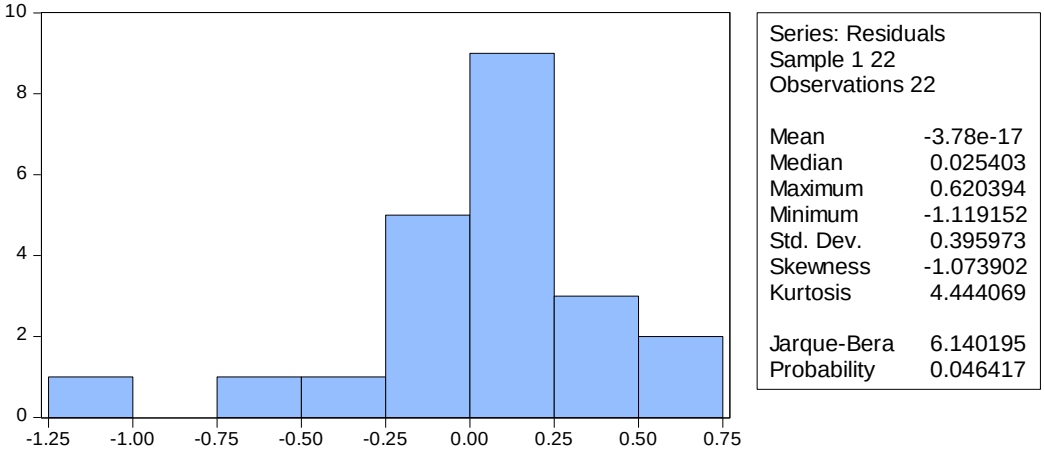

Source : Réalisés par l'auteur.

5.1.1.4 Qualité du modèle :

Le graphique suivant (n° 03), nous renseigne sur la qualité du modèle par le biais des prévisions des performances en termes d'inflation pour les deux groupes de pays (traitement et contrôle).

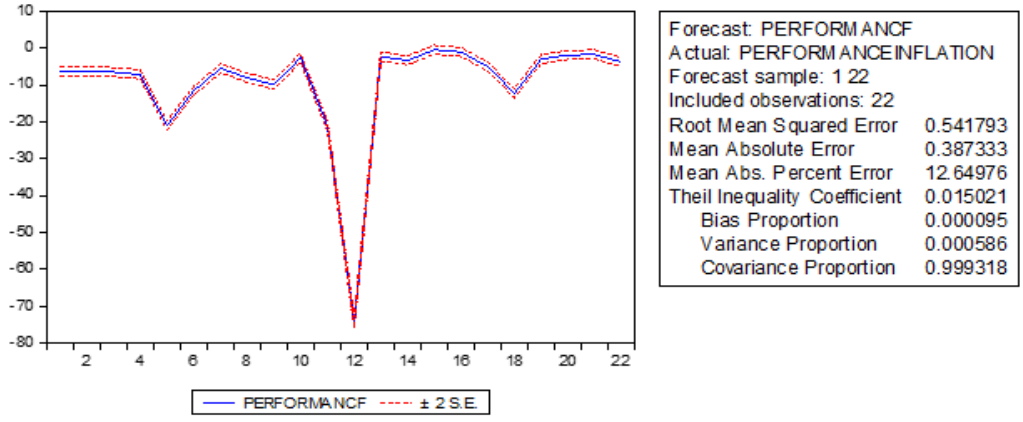

Source: Réalisés par l'auteur.

5.5.2 Performance en termes de croissance économique :

Dans la suite de cet article, notre principal objectif est d'estimer l'impact de l'adoption du ciblage d'inflation sur les performances économiques en termes de croissance économique.

5.6.2.1 Adéquation du modèle :

L'impact de l'adoption du ciblage d'inflation sur la croissance économique est estimée par la méthode des moindres carrées ordinaires. Le tableau n° 03, présente les principaux résultats de cette estimation :

Tableau n° 03 : Synthèse des résultats issus de l'estimation du modèle : performance en termes de croissance économique.

Croissance économique		
λ	$\boldsymbol{\lambda_1 = 0.369176}$	$\lambda_2 = -0.866675$
Std. Error « σ »	0.122506	0.147995
t-Statistic	3.013536	-5.856110
Durbin-Watson stat	2.044750	
R^2	0.744714	

Sources : Calculs de l'auteur.

La lecture des résultats suit la même logique utilisée pour l'évaluation des performances en termes d'inflation. La première ligne du tableau n° 03, nous renseigne sur les valeurs des coefficients de notre modèle. Ces coefficients sont relatifs à la variable $X_{i,t}$en l'occurrence le niveau de la croissance mesurée par l'évolution du PIB.

A partir de ces résultats, on peut dire que notre régression est aussi de bonne qualité. Le R^2 nous dit qu'environ 74 % des variations des performances économiques en termes de croissance économique sont

expliquées par les variables retenues dans le modèle, en l'occurrence : la variable dummy, et la variable retardée de la croissance.

Savoir si le ciblage d'inflation a eu un impact négatif ou positif sur la croissance économique, nous pousse à nous interroger sur la nature ou le signe du coefficient de la variable dummy. A partir des résultats exposés, nous constatons que le signe est positif (+) ce qui signifie que le ciblage a favorisé la croissance économique, et que les pays cibleurs ont réalisé des résultats meilleurs que les non cibleurs. Le ciblage d'inflation a permis d'accroître la croissance économique à hauteur de 0,36 point de pourcentage.

Cette différence en terme de croissance entre les pays cibleurs et non cibleurs a déjà été prouvée par Mollick et al (2008) qui montrent que l'adoption de la politique de ciblage de l'inflation a un effet favorable sur la croissance économique.[10] La baisse de l'inflation ne se paie pas par une réduction de la production et de l'emploi. Ce résultat est le fruit du gain en termes de crédibilité associé à l'adoption du ciblage d'inflation. Ce gain est qualifié aussi par le *'free-lunch'*.

5.5.2.2 Représentation graphique des résidus :

La qualité de la régression est en partie évaluée par le graphique des résidus (graphique n°04). Ce dernier, nous permet de conclure que dans notre cas, à part les deux points d'ordonnée « -1.1 » et « 2 » qui semblent être atypiques, on peut dire que tous les ont été bien reconstitués par la régression. En moyenne les résidus sont dispersés autour de la valeur nulle.

[10]Mollick, V., Torres, R. & Carneiro, F. [2008]. "Does Inflation Targeting Matter for Output Growth ? Evidence from Industrial and Emerging Economies". World Bank Working Paper Series, 4791.

Graphique n°04 : Représentation des résidus (performances en terme de croissance économique)

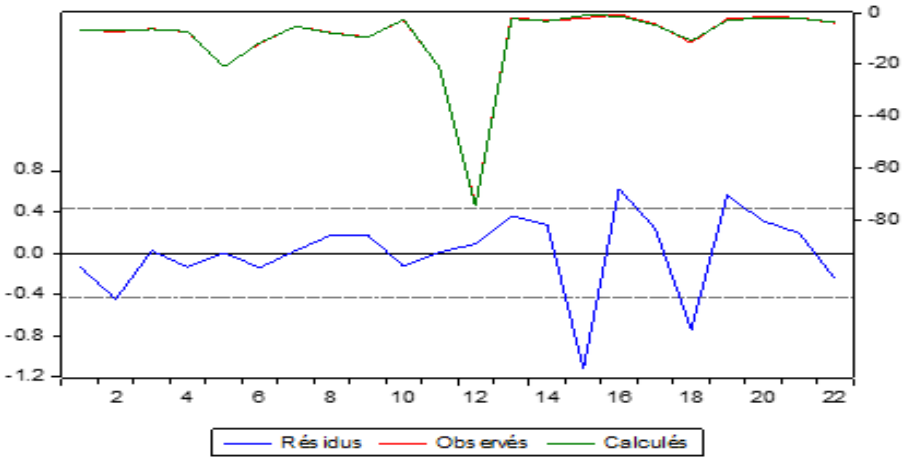

Source : Réalisés par l'auteur.

5.5.2.3 Le test de normalité des résidus :

Le test de normalité effectué sur les résidus nous permet de valider l'hypothèse de normalité. En effet, la p-value associée à la statistique de Jaques Bera étant inférieur à 0.5, nous rejetons donc l'hypothèse nulle de non normalité des résidus avec 95 % de confiance.

Graphique n°05 : Test de normalité des résidus

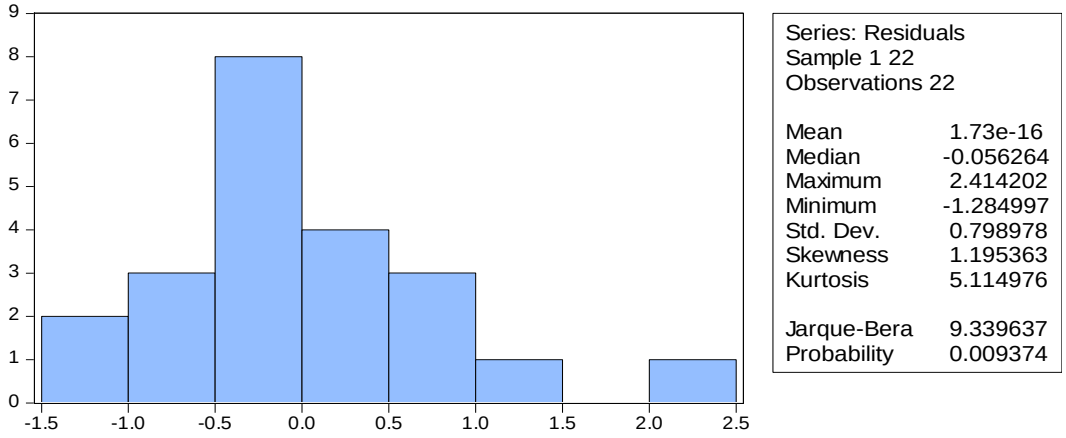

5.6.2.4 La qualité du modèle :

Le graphique suivant (n°06), nous renseigne sur la qualité du modèle par le biais des prévisions des performances en termes de croissance économique pour le cas des pays cibleurs et des pays non cibleurs d'inflation.

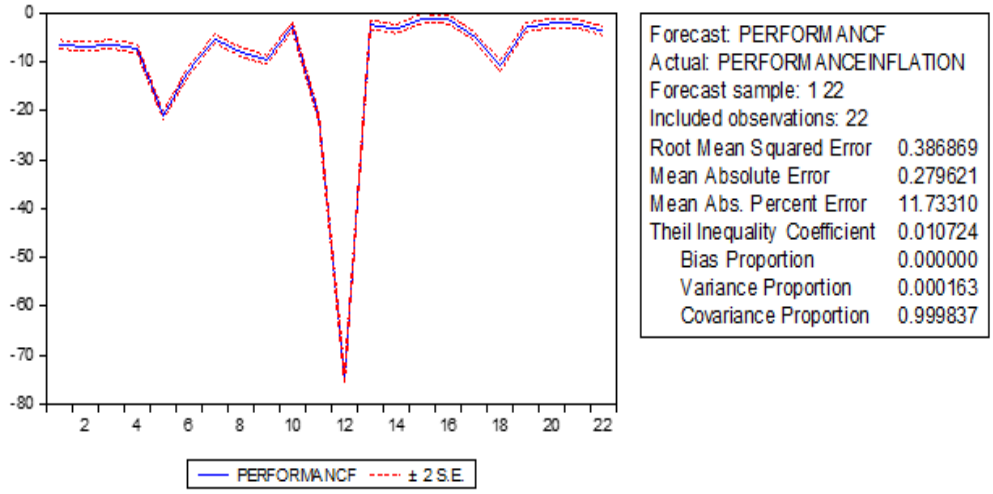

Source : Réalisés par l'auteur.

Conclusion :

Dans le cadre de cet article une attention particulière a été accordée à l'évaluation de l'efficacité de la stratégie du ciblage d'inflation. Cette évaluation avait comme principal objectif de déterminer si l'adoption du ciblage d'inflation a amélioré l'efficacité de la politique monétaire.

L'estimation du modèle de doubles différences nous a permis de confirmer les attentes théoriques relatives à l'adoption du cette stratégie monétaire. Les résultats que nous avons obtenus à l'issue de l'estimation économétrique sur des données de panel rejoignent la tendance générale qui se dégage de cette littérature : un renforcement de la crédibilité des banques centrales qui se manifeste par une baisse de l'inflation, et une amélioration de la croissance économique.

Références bibliographiques :

1. Ball, L. M & Sheridan, N. [2003]. "Does Inflation Targeting Matter?" International Monetary Fund Working Paper, 03/129.
2. Batini, N. et Laxton, D. (2006). Under what conditions can inflation targeting be adopted? The experience of emerging markets. Working Papers Central Bank of Chile 406, Central Bank of Chile.
3. Bernanke (B. S.) et Mishkin (F. S.) (1997) : « Inflation targeting: A new framework for monetary policy? », Journal of Economic Perspectives, volume 11.
4. Blinder, A. (2000). Central bank credibility: why do we care? How do we built it? American Economic Review 90(5).
5. Masson, P., M. Stavastano et S. Sharma (1997), 'The scope for inflation targeting in developing countries', IMF Working Paper No.97/130.
6. Mishkin, F.S (1999) « Comment on G.D Rudebush and L.E.O Svensson 'Policy Rules for Inflation Targeting' ». In : Monetary Policy Rules, sous la direction de John B. Taylor, Chicago, University of Chicago Press.
7. Mollick, V., Torres, R. & Carneiro, F. [2008]. "Does Inflation Targeting Matter for Output Growth ? Evidence from Industrial and Emerging Economies". World Bank Working Paper Series.
8. Svensson, L. E. O. (1997), Optimal inflation targets, "conservative" central bank, and linear inflation contracts, American Economic Review, vol. 87 n. 1, mars.

Annexes:

Annexe 01 : Estimation du modèle de double différence : Performance économique en termes d'inflation.

Dependent Variable: PERFORMANCEINFLATION
Method: Least Squares
Date: 11/11/14 Time: 22:57
Sample: 1 22
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.748682	0.258331	2.898149	0.0096
CSTE	0.306899	0.071652	4.283174	0.0004
DUMMY	-1.312615	0.131431	-2.378554	0.1287
XPRE	-0.998719	0.007081	-141.0397	0.0000

R-squared	0.999348	Meandependent var	-9.795301
Adjusted R-squared	0.999239	S.D. dependent var	15.50421
S.E. of regression	0.427700	Akaike info criterion	1.302175
Sumsquaredresid	3.292688	Schwarz criterion	1.500547
Log likelihood	-10.32393	Hannan-Quinn criter.	1.348906
F-statistic	9192.552	Durbin-Watson stat	2.023378
Prob(F-statistic)	0.000000		

Annexe 02 : Estimation du modèle de double différence :Performance économique en termes de croissance économique.

Dependent Variable: PERFCROISS
Method: Least Squares
Date: 11/09/14 Time: 15:05
Sample: 1 22
Included observations: 22

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.439414	0.382870	3.759540	0.0013
Dummy	0.369176	0.122506	3.013536	0.1371
XPRE	-0.866675	0.147995	-5.856110	0.0000
R-squared	0.744714	Meandependent var		-0.361270
Adjusted R-squared	0.607316	S.D. dependent var		1.340434
S.E. of regression	0.839977	Akaike info criterion		2.615239
Sumsquaredresid	13.40567	Schwarz criterion		2.764018
Log likelihood	-25.76763	Hannan-Quinn criter.		2.650287
F-statistic	17.23903	Durbin-Watson stat		2.044750
Prob(F-statistic)	0.000054			